الحق في محو البيانات الشخصية

دراسة تحليلية في ضوء لائحة حماية البيانات بالإتحاد الأوروبي GDPR وأحكام المحاكم الأوروبية

إعداد

د. محمد أحمد سلامة مشعل

مدرس القانون العام بكلية الحقوق جامعة الزقازيق

الحق في محو البيانات الشخصية دراسة تحليلية في ضوء لائحة حماية البيانات بالإتحاد الأوروبي GDPR وأحكام المحاكم الأوروبية

ملخص

يعد الحق في محو البيانات الشخصية من الحقوق المستحدثة في لائحة حماية البيانات الأوروبية GDPR، وإن كان هذا الحق الذي يعرف أيضا بالحق في النسيان كان معروفا في التشريعات الوطنية الأوروبية منذ مدة طويلة عن طريق ما تضمنته هذه التشريعات من إعطاء الفرصة للأشخاص المدانين في جرائم معينة في محو ماضيهم القضائي وإعادة إدماجهم في المجتمع وبدء حياتهم من جديد .

إن الهدف الرئيسي في إقرار الحق في المحو يتمثل في إعطاء الأفراد فرصة للتخلص من بعض الأمور التي تسبب لهم مضايقات وتمنعهم من تطوير شخصيتهم بصورة طبيعية وربما تمنعهم في كثير من الأحوال من تكوين علاقات جديدة أو الحصول علي وظيفة معينة أو مسكن خاص بسبب طبيعة الانترنت المعروفة إلي زمن قريب في أنه لا ينسي أبدا، وبالتالي يعد هذا الحق مظهرا من مظاهر سيطرة الفرد علي بياناته الشخصية والتي تعد أحد مظاهر الخصوصية في العصر الرقمي .

ولقد كان لحكم محكمة العدل الأوروبية في قضية Google Spain C-131/12 في ١٣ مايو ٢٠١٤ دور هام وبالغ في الاعتراف بالحق في المحو علي مستوي الاتحاد الأوروبي، حيث يعد أول حكم يتضمن الاعتراف قضائيا بالحق في المحو.

وإذا كان الحق في المحو يعد أحد مظاهر الخصوصية في العصر الرقمي فإن ممارسة هذا الحق تحكمها ضوابط معينة، فالحق في المحو ليس مطلقا كونه يتداخل مع غيره من الحقوق المتعارضة كالحق في حرية التعبير والوصول إلي

المعلومات وهو ما حرصت علي توضيحه وتنظيمه اللائحة العامة لحماية البيانات وأيدته أحكام المحاكم وقرارات هيئات البيانات الوطنية .

وكعادة أي تشريع جديد عادة ما يفرز الواقع العملي بعض الإشكاليات المتعلقة بتطبيقه مثل مدي إمكانية تطبيق الحق في المحو في أنظمة النسخ الاحتياطي وكذلك النطاق الجغرافي لتطبيق الحكم الصادر بمحو البيانات والتي كان للآراء الفقهية والأحكام القضائية دور كبير في توضيح كيفية التعامل معها وحلها .

وعلي المستوي القضائي لعبت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ECtHR ومحكمة العدل الأوروبية والمحاكم المحلية الأوروبية وهيئات حماية البيانات الوطنية دورا هاما في توضيح المعايير المستخدمة لإجراء التوازن بين الحق في الخصوصية وحرية الجمهور للوصول للمعلومات وحرية التعبير وفقا للمعايير التي وضعتها هذه المحاكم ويتم تطبيقها بدقة إزاء التعامل مع قضايا محو البيانات الشخصية .

كلمات مفتاحية (لائحة حماية البيانات GDBR – الخصوصية الرقمية – البيانات الشخصية – حكم Google Spain – المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان – هيئات حماية البيانات الوطنية – التوقعات المعقولة للخصوصية – معيار الشخصية العامة – معيار المصلحة العامة للجمهور – طبيعة البيانات المراد محوها) .

مقدمـة

الانترنت لا ينسي أبدا .. هذه العبارة التي ذكرها Jeffery Rosen في أحد مقالاته في عام ٢٠١٠ حملت في طياتها العديد والعديد من التخوفات المشروعة لدي الأشخاص من استمرار تذكر بياناتهم إلي ما لانهاية وعدم القدرة علي حذفها والبدء من جديد، حيث عبر عن ذلك بقوله إن الإنترنت يسجل كل شئ ولا ينسي شيئا، فكل صورة عبر الانترنت أو تحديث للحالة علي مواقع التواصل الاجتماعي شائعة الاستخدام مثل فيسبوك وتويتر يتم تخزينها للأبد[١] .

ولقد تزايدت هذه التخوفات في عصر يسود فيه استخدام الانترنت بشكل متزايد وتبادل البيانات الشخصية علي نطاق واسع وعريض، حتي أصبحت البيانات سلعة تباع وتشتري لها قيمة اقتصادية كبيرة لا يستهان بها، وذلك بما تحمله هذه البيانات من إمكانية التنبؤ بتوجهات الأفراد وما قد يهمهم ويثير اهتمامهم مستقبلا، فضلا عن أن الاحتفاظ بهذه البيانات يجعل من السهل الوصول إلي هؤلاء الأشخاص وتوجيههم لشراء سلع معينة أو استخدام هذه البيانات في استهداف الأفراد لخدمة أغراض انتخابية وسياسية معينة .

ولعل هذه العبارة التي افتتحنا بها البحث والتي ذكرها أحد الكتاب " الانترنت لا ينسي أبدا " قد فتحت الباب لمناقشات ومجادلات طويلة الأمد سواء علي صعيد الفقه

1- Jeffery Rosen, The web means the end of forgetting, The New York Times Magazine, July 21, 2010, available at :

https://www.nytimes.com/2010/07/25/magazine/25privacy-t2.html,See also:

Edward Lee, Recognizing Rights in Real Time: The Role of Google in the EU Rightto Be Forgotten, University of California, Davis [Vol. 49:1017, 2016, p. 1029. available at :

https://lawreview.law.ucdavis.edu/issues/49/3/Articles/49-3_Lee.pdf

أو علي نطاق المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان وبصفة خاصة المنظمات الداعمة للتبادل الحر للمعلومات وحرية التعبير حول مدي إمكانية الاعتراف للأفراد بالحق في محو بياناتهم الشخصية أو ما اصطلح عليه الفقه بتسميته الحق في النسيان الرقمي Right to be forgotten في مواجهة قدرة شبكة الانترنت علي التذكر، وبعبارة أخري أوضح هل من الممكن الاعتراف للأفراد بالقدرة علي محو بياناتهم الشخصية التي تسبب لهم الانزعاج والمضايقات والتي تعد حائلا بينهم وبين تطور وبناء شخصيتهم بشكل طبيعي وربما تمنعهم من الحصول علي وظيفة أو تكون سببا في فقدهم لوظيفة يشغلونها بالفعل ؟

ولقد أفرزت هذه التساؤلات جدلا واسعا علي صعيد الفقه وعلي الصعيد السياسي أيضا بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية حول طبيعة هذا الحق وهل يشكل الاعتراف بهذا الحق انتهاكا لحرية التعبير وحق الجمهور في الوصول إلي المعلومات، أم أن الحق في محو البيانات الشخصية يعد مظهرا من مظاهر الخصوصية وسيطرة الشخص علي بياناته أو ما أطلق عليه حق تقرير المصير المعلوماتي .

ولقد كان لحكم محكمة العدل الأوروبية الصادر في ١٣ مايو ٢٠١٤ في قضية أحد المواطنين الأسبان ضد محرك البحث العالمي جوجل، دورا هاما في زيادة الجدل الفقهي فيما يتعلق بالحق في محو البيانات وخاصة بعد أن اعترفت المحكمة من خلال الحكم المذكور بالحق في محو البيانات الشخصية في حكم وصف بالتاريخي في هذا الوقت[١]، وقد اعتمدت فيه المحكمة علي نصوص التوجيه الأوروبي الملغي رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٥ من أجل الاعتراف بالحق في محو البيانات الشخصية[١] .

1- Google Spain SL and Google Inc. v Agencia Española de Protección de Datos (AEPD) and Mario Costeja González, Judgment of the Court (Grand Chamber), 13 May 2014, available at: -

وإزاء سعي مشرعو الاتحاد الأوروبي لإصدار اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR لتحل محل التوجيه الأوروبي رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٥ لتنظيم مسألة حماية البيانات بصفة عامة داخل الاتحاد الأوروبي لم يغب عن خاطرهم الاعتراف القانوني بالحق في محو البيانات الشخصية من خلال نص المادة ١٧ من اللائحة والتي وضعت الأسس القانونية لهذا الحق من حيث تحديد الحالات التي ينطبق فيها والإعفاءات المقررة بشأنه وإجراءات ممارسته والمطالبة به[٢]، كما تم النص عليه في ديباجة اللائحة في الحيثيتين رقمي ٦٥ و ٦٦ من اللائحة العامة لحماية البيانات .

وفي الواقع فإن الحق في محو البيانات الشخصية لا يعد من الحقوق المستحدثة بصورة كاملة في لائحة حماية البيانات الأوروبية حيث ترجع جذوره التاريخية إلي ما اعترفت بع بعض الدول من محو السجلات الجنائية للأفراد المدانين في جرائم معينة بعد مدة من الزمن لإعادة تأهيلهم ودمجهم مرة أخري في المجتمع .

-https://eur--lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:62012CJ0131 &from=EN

1- DIRECTIVE 95/46/EC OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL of 24 October 1995 on the protection of individuals with regard to the processing of personal data and on the free movement of such, Official Journal of the European Communities23 . 11 . 95No L 281/31,

https://eur-lex.europa.eu/legal-content/ EN/TXT/PDF /?uri= CELEX:31995L0046&from=en

2- Regulation (EU) 2016/679 of the European Parliament and of the Council of 27 April 2016 on the protection of natural persons with regard to the processing of personal data and on the free movement of such data, and repealing Directive 95/46/EC (General Data Protection Regulation, available at:

https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri =CELEX:32016R0679&from=EN

ولقد كان الاعتراف بالحق في محو البيانات الشخصية ضرورة حتمية في ظل الكم الهائل من البيانات التي يتم تداولها علي المواقع المختلفة والتدفق الحر لهذه البيانات، وما قد ينتج عن نشر البيانات الشخصية من مضايقات وآثار عديدة علي كافة جوانب الحياة، فكم من شخص فقد فرصته في الحصول علي وظيفة أو مسكن نتيجة لبعض الروابط التي تتضمن اسمه وتشير مثلا لماضيه الإجرامي أو تشير إلي مروره في وقت من الأوقات بضائقة مالية عرضته للإفلاس، وكم من شخص فقد وظيفته التي كان يشغلها بالفعل نتيجة نشره لصورة شخصية لنفسه أو بواسطة طرف ثالث تم التقاطها في مكان ما وتسببت في تركه للعمل واستغناء الإدارة عنه، وهو الأمر الذي يعرضه لما يمكن أن نطلق عليه إفلاس السمعة Reputation Bankruptcy[١] .

إن الحق في محو البيانات الشخصية يهدف لإعطاء الأفراد فرصة جديدة للحياة وللبدء من جديد والقدرة علي تطوير شخصيتهم واستكمال حياتهم دون أن يشعروا بوجود حلقات مخزية في تاريخهم، وبالتالي فهو يعني ببساطة منح الأشخاص الحق القانوني في مطالبة من يقوم بمعالجة بياناتهم الشخصية بمحو بياناتهم، ولكن في نفس الوقت يجب التذكير بأن الاعتراف بهذا الحق ليس مطلقا حيث أنه يتداخل مع مجموعة من الحقوق مثل الحق في حرية التعبير وحق الجمهور في المعرفة والوصول

١- تم استخدام مصطلح إفلاس السمعة Reputation Bankruptcy من قبل Jonathan Zitrain في مقاله يعود تاريخها لسنة ٢٠٠٨ حيث قال بأن إفلاس السمعة يقود الأفراد للبحث عن بداية جديدة " fresh start " في حياتهم علي الانترنت .

See : Jef Ausloos, The ‘ Right to be Forgotten ’ – Worth remembering ? Forthcoming Computer Law & Security Review (2012), available at :

http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:NTt-2VmASPMJ:www.derechoaleer.org/media/files/olvido/SSRN-id1970392.pdf+&cd=11&hl=ar&ct=clnk&gl=eg

إلي المعلومات، فإلي أي حد يتوافق أو يتعارض هذا الحق مع غيره من الحقوق الأخرى، هذا ما نتعرف عليه من خلال هذا البحث .

إشكالية البحث :

تتعدد الإشكاليات التي يعالجها البحث مابين الإشكاليات المتعلقة بالصراع المتعلق مابين الحق في الخصوصية والحق في حرية التعبير والحق في الوصول إلي المعلومات ،فضلا عن الإشكاليات المتعلقة بالمسائل التقنية المرتبطة بتنفيذ الحق في المح ، وأخيرا الإشكاليات المتعلقة بالبيانات المطلوب محوها .

بالنسبة للإشكالية الأولي التي يناقشها البحث هي تلك المتعلقة بالصراع الدائم بين حق الإنسان في الخصوصية وحماية حياته الخاصة والحق في حرية التعبير والوصول للمعلومات، وهذه الإشكالية لم تكن وليدة العصر الحالي ولكنها تجسيد لصراع مستمر بين هذين الحقي، وإن كان هذا الصراع قد تزايد في العصر الحديث نتيجة للاستخدام المتزايد للتكنولوجيات الحديثة والتي أثرت بشكل كبير علي الخصوصية .

وبالتالي من خلال هذا البحث نحاول التعرف علي الأسس والمعايير المتبعة للفصل في الطلبات المتعلقة بمحو البيانات الشخصية، وهل تشكل ممارسة هذا الحق انتهاكا لحرية التعبير ووصول الجمهور للمعلومات أم لا، وهل وضعت اللائحة ما يكفي لضمان حرية التعبير والوصول للمعلومات وخدمة أغراض الصحافة والأرشفة ؟

أما بالنسبة للإشكالية التي تتعلق بالتطبيق العملي للحق في محو البيانات الشخصية وتتعلق ببعض الأمور التي لم تتناولها لائحة حماية البيانات GDPR بالتوضيح وأفرزتها الممارسات العملية مثل النطاق الجغرافي لتطبيق الحق في المحو وهل يتم تطبيقه علي نطاق عالمي أم في نطاق الاتحاد الأوروبي أم أن الأمر يقتصر علي الدولة العضو التي صدر الحكم بشأنها، وكذلك بعض الإشكاليات التقنية حول

تنفيذ الحق في محو البيانات، وهل يمتد التنفيذ بالفعل إلي أنظمة النسخ الاحتياطي أم لا ؟، وإن كان من الممكن امتدادها لأنظمة النسخ الاحتياطي فما هي آلية تنفيذها ؟

أما بالنسبة للإشكاليات المتعلقة بالبيانات المطلوب محوها، فهناك العديد من الإشكاليات التي يثيرها هذا الأمر وهي تلك التي تتعلق بمن قام بنشر هذه البيانات، هل قام هو بنشرها وطلب بعد ذلك محوها بما يعني أنه تنازل طواعية عن خصوصيته ؟ أم أن هذه البيانات تم نشرها بواسطة طرف ثالث بدون موافقة صاحب البيانات وكيف يكون التصرف في هذه الحالة ؟

كما أن هناك إشكاليات متعلقة بضرورة الوقوف بشكل سليم علي المفهوم السليم لبعض المصطلحات مثل وحدة المعالجة، وحدة التحكم في البيانات ومفهوم معالجة البيانات .

منهج البحث :

اتبعت في هذا البحث المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية الواردة في لائحة حماية البيانات الأوروبية وكذلك بعض النصوص الواردة في التوجيه الأوروبي لحماية البيانات (الملغي) كلما استدعي الأمر ذلك .

هذا بالإضافة إلي تحليل عدد كبير من الأحكام القضائية في قضاء محكمة العدل التابعة للإتحاد الأوروبي وكذلك المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وكذلك أحكام المحاكم الوطنية علي المستوي المحلي بالاتحاد الأوروبي للوقوف علي كيفية تعاملهم مع مسألة محو البيانات الشخصية .

وبالإضافة لما سبق نحلل بعض القرارات الحديثة للهيئات الوطنية لحماية البيانات والتي اكتسبت مؤخرا دورا هاما في مسألة الفصل في طلبات المحو وذلك لمعرفة كيفية التعامل مع الحق في محو البيانات الشخصية .

وبالتالي فإن نطاق الدراسة سوف يقتصر علي الوضع داخل القارة الأوروبية سواء علي المستوي التشريعي والقضائي دون غيرها من الأنظمة القانونية أو القضائية الأخرى إلا إذا استدعي الأمر ذلك في بعض الجزئيات .

خطة البحث :

من أجل الإلمام بكافة جوانب موضوع البحث " الحق في محو البيانات الشخصية " فقد ارتأيت تقسيم هذا البحث إلي فصلين يسبقهما مبحث تمهيدي نتناول من خلاله الحديث عن الخصوصية وتهديداتها في العصر الرقمي وحماية البيانات الشخصية مع لمحة موجزة عن لائحة حماية البيانات الأوروبية GDPR، ثم أعرض للإطار القانوني للحق في محو البيانات الشخصية وأتناول في الفصل الثاني الحديث عن اتجاهات المحاكم الأوروبية في معالجة القضايا المتعلقة بمحو البيانات الشخصية.

وبذلك تكون خطة البحث بالشكل التالي :

مبحث تمهيـدي : الخصوصية وحماية البيانات الشخصية في ضوء لائحة حماية البيانات الأوروبية .

الفصـــــل الأول : الإطار القانوني للحق في محو البيانات الشخصية .

الفصل الثاني : اتجاهات المحاكم الأوروبية في معالجة القضايا المتعلقة بمحو البيانات الشخصية .

والله الموفق والمستعان

Abbrevations

AEPD	**:**	Agencia Española de Protección de Datos
AGCM	**:**	Italian Competition Authority
CE	**:**	Conseil de L"etat
CJEU	**:**	Court of Justice of the European Union
CNIL	**:**	Commission Nationale de l'Informatique et des Libertés
DPD	**:**	Directive 95/46/EC of the European Parliament and of the Council of 24 October 1995 on the protection of individuals with regard to the processing of personal data and on the free movement of such data OJ L 281, 23/11/1995
DSP	**:**	Austrian Data Protection Authority
EC	**:**	European Commission
ECtHR	**:**	European Court of Human Rights
EDPB	**:**	European Data Protection Board
EU	**:**	European Union
FAQ	**:**	Frequently Asked Questions .
GDPR	**:**	General Data Protection Regulation
ICO	**:**	Data Protection authority " UK "
INAI	**:**	Mexican Data Protection Authority
NAIH	**:**	National Authority for Data Protection and Freedom of Information.(Hungary)
Para	**:**	Paragraph
RTBF	**:**	Right To Be Forgotten

RTE	**:**	Right To Erasure
SNIA	**:**	Storage Networking Industry Association
URL	**:**	A uniform Resource Locator
DMCA	**:**	Digital Millennium Copyright Act .
TFEU	**:**	Treaty on the Functioning of the European Union.

مبحث تمهيدي

الخصوصية الرقمية وحماية البيانات الشخصية

في ضوء لائحة حماية البيانات الأوروبية

تمهيد وتقسيم :

عمل الاتحاد الأوروبي علي مواجهة التحديات التي هددت الخصوصية خاصة في ظل الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا الحديثة والتي مثلت خطرا لا يستهان به علي خصوصية الأفراد، وبالتالي لم تعد القواعد الواردة في التوجيه الأوروبي قادرة علي مجاراة التطورات الحديثة والتهديدات الملموسة للخصوصية، ومن أجل ذلك أصدر الاتحاد الأوروبي لائحة حماية البيانات الأوروبية بهدف مجاراة التطورات التي شهدها العالم أجمع ودول الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة والتي لم يعد من الممكن للتوجيه الأوروبي قدرة علي تنظيمها .

وتعد مسألة حماية البيانات الشخصية من القضايا ذات الاهتمام العالمي خاصة في ظل التدفق الحر للبيانات وكميات هائلة من البيانات يتم تداولها بسرعة فائقة عبر المنصات المختلفة مما جعل بياناتها متاحة للغير بشكل كبير وهو الأمر الذي يعرضنا للتنميط والاستهداف بشكل واضح، ومن أجل حرصت اللائحة علي توفير الحماية للبيانات الشخصية لما لها من دور حاسم في بناء بيئة مواتية لتأمين سلامة هذا الفضاء، ودعم استقراره، لأن أمن البيانات جزء من الأمن السيبراني، وعليه فإن هذه الحماية تدعم بناء هذه الثقة وتساهم في تشجيع التجارة والخدمات الالكترونية .

ومن خلال هذا المبحث نحاول التعرف في إيجاز علي لمحة عن لائحة حماية البيانات الأوروبية الجديدة لما له من أثر هام لخدمة أغراض البحث من خلال الوقوف علي الأسباب التي دعت لإصدارها ،الحقوق التي تنظمها والتعريفات المتعلقة

بأغراض البحث والتي نعتمد عليها في الفصل الأول والثاني في البحث ويتعين الوقوف علي مفهومها بدقة، ثم ننتقل للحديث عن الخصوصية الرقمية باعتبار أن الحق في محو البيانات الشخصية يعد مظهرا من مظاهر الخصوصية وسيطرة الفرد علي بياناته الشخصية، ثم نتعرف علي مفهوم البيانات الشخصية وصورها المختلفة باعتبارها أحد أهم عناصر البحث .

وبناء علي ما تقدم أقسم هذا المبحث إلي ثلاثة مطالب علي النحو التالي :

المطلب الأول : لمحة عن لائحة حماية البيانات الأوروبية GDPR .

المطلب الثاني : الحق في الخصوصية وتهديداته في العصر الرقمي .

المطلب الثالث : البيانات الشخصية والحماية المقررة لها .

المطلب الأول

لمحة عن لائحة حماية البيانات الأوروبية GDPR

صدرت اللائحة العامة لحماية البيانات عن البرلمان والمجلس الأوروبيين في ٢٧ إبريل ٢٠١٦، بعد أربع سنوات من الصياغة والضغط والمفاوضات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وذلك من أجل تنظيم حماية الأشخاص الطبيعيين من المعالجة الرقمية للبيانات الشخصية، والتدفق الحر للمعلومات، وتم نشرها في ٤ مايو ٢٠١٦ في الجريدة الرسمية بالاتحاد الأوروبي.

ولقد دخلت اللائحة العامة لحماية البيانات حيز التنفيذ في ٢٥ مايو ٢٠١٨ بهدف تحقيق الانسجام بين القوانين الأوروبية الخاصة بحماية البيانات، وذلك عن طريق توحيد التشريع بما يعزز من الشفافية ومن أجل دعم حقوق الأفراد ونمو الاقتصاد الرقمي .

وفيما يلي سنحاول التعرف علي بعض الأمور المتعلقة بلائحة حماية البيانات الأوروبية والتي تخدم أغراض البحث :

أولا : الأسباب الداعية إلي إصدار لائحة حماية البيانات GDPR :

لم تصدر اللائحة العامة لحماية البيانات بصورة مفاجئة، ولكنها صدرت بعد سلسلة طويلة من المداولات والمناقشات بين الدول الأعضاء استمرت لبضع سنوات بدأت في يناير ٢٠١٢ من جانب المفوضية الأوروبية[١]، وقد كانت هناك مجموعة من الأسباب التي تضافرت من أجل إصدار لائحة حماية البيانات الأوروبية لتحل محل التوجيه الأوروبي لحماية البيانات رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٥، ويرجع السبب الرئيسي في إصدار اللائحة إلي عدم قدرة أحكام التوجيه علي مسايرة التطورات الحديثة التي شهدها العالم، فمنذ إصدار التوجيه الأوروبي المذكور في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ أصبحت دول الاتحاد الأوروبي في مواجهة (حقل ألغام قانوني) من جانب تفسيرات مختلفة علي القانون الوطني وهو الأمر الذي أذي إلي تشتت كبير داخل الاتحاد، فالبيئة التشريعية المعقدة في الاتحاد الأوروبي والتي كانت تتكون من ٢٨ تشريعا وطنيا لحماية البيانات الشخصية، لم تعد ملائمة لحركة التطور السريعة ولتصاعد أنواع التهديدات التي يتعرض لها الأفراد والشركات والمنظمات[٢] .

1- Michael L. Rustad & Sanna Kulevska, RECONCEPTUALIZING THE RIGHT TO BE FORGOTTEN TO ENABLE TRANSATLANTIC DATA FLOW, *Harvard Journal of Law & Technology* Volume 28, Number 2 Spring 2015, p.366, available at : https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2627383

2 -Edward Lee, Recognizing Rights in Real Time: The Role of Google in the EU Right to Be Forgotten, Ibid, p. 1029,. Jenna Lindqvist, PERSONAL DATA PROTECTION ON THE INTERNET OF THINGS AN EU PERSPECTIVE,2018 ,available at: https://helda.helsinki.fi/bitstream/handle/10138/263707/PERSONAL.pdf?sequence=1&isAllowed=y

وبالإضافة إلي ما تقدم فإن هذه القواعد الإرشادية الصادرة في عام ١٩٩٥ صدرت وقت أن كان عدد مستخدمي الانترنت من الأوروبيين لا يتجاوز ٣%، وكان تدفق المعلومات والبيانات لم يبلغ الحجم الهائل الذي بلغته في الوقت الحالي[١].

وبالتالي يتضح لنا أن إصدار لائحة حماية البيانات الأوروبية كان استجابة للتطورات التكنولوجية التي شهدها العالم والتي باتت تهدد الأفراد في خصوصيتهم، كما أن النظرة الأوروبية للخصوصية وما تفرضه من حماية صارمة لها قد عجلت من إصدار اللائحة في ظل عدم قدرة التوجيه الأوروبي لسنة ١٩٩٥ علي مجاراة التطورات التكنولوجية والتهديدات الحديثة .

ثانيا : أهداف لائحة حماية البيانات الأوروبية GDPR :

دخل التشريع الأوروبي الموحد حول حماية البيانات الشخصية حيز التنفيذ في مايو ٢٠١٨ تحت عنوان " القواعد العامة لحماية البيانات " بهدف تحقيق الانسجام والمواءمة harmonize بين القوانين الأوروبية الخاصة بحماية البيانات عبر توحيد التشريع بما يخدم تعزيز الشفافية لدعم حقوق الأفراد ونمو الاقتصاد الرقمي .

فقد ذكرت اللائحة العامة لحماية البيانات في مادتها الأولي أن الهدف منها هو " إرساء أحكام خاصة بحماية البيانات الشخصية للأفراد الطبيعيين في مواجهة المعالجة الرقمية ويهدف إلي حماية الحقوق والحريات الأساسية للأشخاص الطبيعيين وخاصة حقهم في حماية البيانات الشخصية "[٢].

١- انظر : د. مني الأشقر جبور، د. محمود جبور، البيانات الشخصية والقوانين العربية، الهم الأمني وحقوق الأفراد، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، الطبعة الأولي بيروت لبنان، ٢٠١٨، صـ ٥٤ .

2- Article 1 / GDPR :

كما يستجيب هذا التشريع لحاجة مركزية : بناء الثقة والأمان في الفضاء السيبراني، من جهة أولي، ومواكبة التطورات المتسارعة في مجال تقنية المعلومات من جهة أخري، حيث لم يعد ممكنا توقع المدي الذي تبلغه قدرات تكنولوجيا معالجة المعلومات، ولا نتائج الجمع بين تقنيات مختلفة ومتنوعة، سواء علي حرمة الحياة الشخصية، أو علي أمن الدول، التي تجمع وتعالج وتتبادل البيانات الشخصية[١].

كما ذكرت الحيثية الثانية من ديباجة اللائحة العامة لحماية البيانات علي أن اللائحة تهدف إلي تحقيق منطقة الحرية والأمن والعدالة، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز وتقارب الاقتصاديات داخل السوق الداخلي وتحقيق الرفاهية للأشخاص الطبيعيين[٢].

ثالثا: القوة القانونية لنصوص اللائحة :

تختلف هذه القواعد التي نصت عليها اللائحة عن تلك القواعد الاسترشادية التي كانت متواجدة بالتوجيه الأوروبي رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٥، حيث أن القواعد الواردة في التوجيه الأوروبي هي مجرد قواعد استرشادية تحتاج إلي وضع تشريعات وطنية تتناسب معها، إلا أن القواعد الواردة في لائحة حماية البيانات تتمتع بقوة القانون، وذلك وفقا لما نصت عليه المادة ٩٩ من لائحة حماية البيانات الأوروبية بقولها " يبدأ نفاذ هذا النظام في اليوم العشرين الذي بلي نشره في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي، وتكون هذه اللائحة ملزمة في مجموعها وقابلة للتطبيق مباشرة في كافة الدول الأعضاء "[٣] .

١- د. مني الأشقر جبور، د. محمود جبور، البيانات الشخصية والقوانين العربية، مرجع سابق، صـ ٥٥ .

2- Recital 2 GDPR

3- Article 99 /GDPR :

رابعا : نطاق تطبيق اللائحة :

وفقا لما نصت عليه المادة الثانية من لائحة حماية البيانات فإن اللائحة تنطبق علي معالجة البيانات الشخصية كليا أو جزئيا بالوسائل الآلية والتجهيز بخلاف الوسائل الآلية للبيانات الشخصية التي تشكل جزءا من نظام حفظ الملفات أو يقصد منها أن تشكل جزءا من نظام حفظ الملفات .

كما أن اللائحة لا تنطبق علي معالجة البيانات الشخصية

أ- في سياق نشاط يقع خارج نطاق قانون الاتحاد .

ب- من قبل الدول الأعضاء عند تنفيذ الأنشطة التي تقع عي نطاق الفصل الثاني من الباب الخامس من TEU .

ج- من قبل شخص طبيعي في سياق نشاط شخصي أو منزلي بحت .

د- من قبل السلطات المختصة لأغراض منع الجرائم الجنائية أو التحقيق فيها أو الكشف عنها أو ملاحقتها قضائيا أو تنفيذ العقوبات الجنائية، بما في ذلك صون ومنع التهديدات التي يتعرض لها الأمن العام .

وفيما يتعلق بالنقطة (ج) سالفة الذكر فقد أكدت عليها اللائحة من خلال ديباجتها في الحيثية (١٨) من اللائحة بقولها " إن اللائحة لا تنطبق علي معالجة البيانات الشخصية من قبل شخص طبيعي في سياق نشاط شخصي أو منزلي بحت، ويمكن أن تشمل الأنشطة المنزلية المراسلات والنشاط الذي يقومون به عبر الشبكات الاجتماعية، ومع ذلك لا تنطبق اللائحة علي وحدات التحكم أو المعالجة التي توفر وسائل لمعالجة البيانات الشخصية لمثل هذه الأنشطة الشخصية أو المنزلية[١].

1- Recital 18 GDPR

رابعا : بعض التعريفات الهامة في لائحة حماية البيانات GDPR :

أعرض فيما يلي لبعض التعريفات لما لها من أهمية قصوي في تناول هذا البحث، وهو الأمر الذي يتطلب الوقوف بدقة تامة علي مفهوم هذه المصطلحات التي تتشابه في كثير من الأحيان وهو ما يستدعي ضرورة توضيحها بدقة وفقا لما نصت عليه لائحة حماية البيانات GDPR، والتي وردت في المادة الرابعة من اللائحة ونتناول فيما يلي أهم هذه المصطلحات :

- **المعالجة Processing :**

يقصد بالمعالجة أي عملية أو مجموعة عمليات تتم علي بيانات شخصية أو مجموعة من البيانات الشخصية سواء بوسائل آلية أم لا، مثل الجمع أو التسجيل أو التنظيم أو الترتيب أو التخزين أو التكييف أو التغيير أو الاسترجاع أو التشاور أو الاستخدام أو الكشف عنها عن طريق الإرسال أو النشر أو الإتاحة أو محاذاتها أو دمجها أو تقييدها أو محوها أو تدميرها .

- **المراقب " المتحكم في البيانات " Controller :**

يقصد بالمراقب الشخص الطبيعي أو الاعتباري أو السلطة العامة أو الوكالة أو الهيئة التي تحدد بمفردها أو بالاشتراك مع الآخرين أغراض ووسائل معالجة البيانات الشخصية، عندما تحدد أغراض ووسائل مثل هذه الإجراءات بموجب قانون الاتحاد أو قانون الدول الأعضاء .

ويعتبر المراقبون هم صانعو القرار الرئيسيون وهم يمارسون السيطرة الشاملة علي أغراض ووسائل معالجة البيانات الشخصية .

- **المعالج Processor :**

يقصد بالمعالج الشخص الطبيعي أو الاعتباري أو السلطة العامة أو الوكالة أو أي هيئة أخري تقوم بمعالجة البيانات نيابة عن المراقب .

- **التفرقة بين مراقب البيانات Controller ومعالج البيانات Processor :**

إذا كانت الوحدة تتحكم بشكل عام في غرض ووسائل معالجة البيانات الشخصية أي أنها تقرر البيانات التي يجب معالجتها ولماذا ففي هذه الحالة يكون مراقي أو متحكم في البيانات .

ويشار هنا إلي أنه قد يوجد " مراقبون مشتركون " Joint Controllers وفي هذه الحالة يجب أن ينظموا بين أنفسهم من يتحمل المسئولية الأساسية للامتثال لالتزامات اللائحة العامة للبيانات ولاسيما التزامات الشفافية وحقوق الأفراد، حيث يتعين عليهم جعل هذه المعلومات متاحة للأفراد، ومع ذلك تظل جميع وحدات التحكم المشتركة مسئولة عن الامتثال لأحكام لائحة حماية البيانات، ويجوز لكل من السلطات الإشرافية والأفراد اتخاذ إجراءات ضد أي مراقب أو متحكم فيما يتعلق بخرق هذه الالتزامات .

أما في حالة إذا كان التعامل مع البيانات لم يكن من أجل غرض خاص وكانت تعمل وفق تعليمات العميل فقط فمن المحتمل أن تكون معالجا حتي إذا اتخذت أحد القرارات الفنية حول كيفية معالجة البيانات .

وبذلك يتضح لنا أن معالج البيانات يعمل بالنيابة عن وحدة التحكم ذات الصلة ووفق تعليماتها فقط .

ويشار هنا أيضا إلي أن معالجي البيانات Processors لا يتحملوا نفس الالتزامات مثل وحدة التحكم بموجب اللائحة العامة لحماية البيانات ولا يتعين عليها دفع رسوم حماية البيانات، ويمكن للأفراد والسلطات الإشرافية اتخاذ إجراءات ضد معالجي البيانات عند خرقهم للالتزامات المفروضة عليهم بموجب اللائحة .

- **محركات البحث Search engines :**

من المصطلحات التي سنتناولها باستمرار خلال هذا البحث مصطلح محركات البحث ولم تتعرض اللائحة لهذا المصطلح ولكن يمكن التعبير عنها بأنها برامج مصممة للمساعدة في العثور علي مستندات مخزنة علي شبكة الانترنت، وتقدم نتائج البحث عادة في صورة قائمة من النتائج .

- **صاحب البيانات Data subject :**

تشير الترجمة الحرفية لمصطلح Data subject إلي مصطلح " موضوع البيانات " ولكني آثرت استخدام مصطلح صاحب البيانات لكونه أدق في التعبير، ويقصد بمصطلح صاحب البيانات ببساطة بأنه أي شخص يتم جمع بياناته الشخصية أو الاحتفاظ بها ومعالجتها .

- **متلقي البيانات Recipient :**

هو شخص طبيعي أو اعتباري أو سلطة عامة أو وكالة أو هيئة أخري يتم الكشف عن البيانات الشخصية لها سواء كانت طرفا ثالثا أم لا، ومع ذلك لا تعتبر السلطات العامة التي قد تتلقي بيانات شخصية في إطار تحقيق معين وفقا لقانون الإتحاد أو الدول الأعضاء جهات متلقية وتكون معالجة تلك البيانات بواسطة تلك السلطات العامة مطابقة لقواعد حماية البيانات المعمول بها لأغراض المعالجة .

- **الطرف الثالث Third party :**

يقصد بالطرف الثالث الشخص الطبيعي أو الاعتباري، أو السلطة العامة أو الوكالة أو الهيئة بخلاف صاحب البيانات أو المتحكم أو المعالج والأشخاص المخول لهم تحت السلطة المباشرة للمراقب أو المعالج بمعالجة البيانات الشخصية .

- **موافقة صاحب البيانات Data subject consent :**

يقصد بموافقة صاحب البيانات أي إشارة محددة بشكل واضح لا لبس فيه لرغبات العملية التي يقوم بها، من خلال بيان أو إجراءات إيجابية واضحة، وهي تعني اتفاقا علي معالجة البيانات الشخصية التي تتعلق به أو إجراء المعالجة من أجلها .

- **التنميط Profiling :**

يقصد به أي شكل من أشكال المعالجة الآلية للبيانات الشخصية التي تستخدم لتقييم بعض الجوانب الشخصية المتعلقة بالشخص الطبيعي ، وخاصة من أجل التنبؤ بالجوانب المتعلقة بأداء الشخص الطبيعي في العمل والوضع الاقتصادي أو الصحة أو التفضيلات الشخصية أو الاهتمامات .

خامسا : نطاق تطبيق لائحة حماية البيانات GDPR :

تنطبق لائحة حماية البيانات علي معالجة البيانات الشخصية في سياق أنشطة إنشاء وحدة تحكم أو معالج في الإتحاد الأوروبي بغض النظر عما إذا كانت المعالجة تتم في الاتحاد أم لا .

وتنطبق هذه اللائحة علي معالجة البيانات الشخصية لأصحاب البيانات الموجودين داخل الاتحاد والذين يتم معالجة بياناتهم بواسطة مراقب أو معالج غير موجود في الاتحاد في حالة تعلق أنشطة المعالجة بما يلي :

- عرض السلع أو الخدمات بغض النظر عما إذا كان دفع صاحب البيانات مطلوبا لأصحاب هذه البيانات في الاتحاد أو .
- مراقبة سلوكهم فيما يتعلق بسلوكهم داخل الاتحاد .

كما تنطبق اللائحة علي معالجة البيانات الشخصية بواسطة مراقب غير منصوص عليه داخل الاتحاد، ولكن في مكان ينطبق فيه قانون الدول الأعضاء بموجب القانون الدولي العام .

ويثار هنا التساؤل حول مدي انطباق قواعد لائحة حماية البيانات GDPR داخل المملكة المتحدة وذلك بعد تصويت في استفتاء Brexit علي خروج المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي في ٢٣ يونيو ٢٠١٦، علما بأن لائحة حماية البيانات الأوروبية الجديدة قد خلت حيز التنفيذ في ٢٥ مايو ٢٠١٨، فهل تنطبق قواعد لائحة حماية البيانات الأوروبية GDPR داخل المملكة المتحدة أم لا ؟

وللإجابة علي هذا السؤال نوضح أولا أنه من حيث المبدأ فإن اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR تنطبق داخل المملكة المتحدة من تاريخ نفاذها في ٢٥ مايو ٢٠١٨ لحين خروج بريطانيا رسميا من الاتحاد الأوروبي، حيث أنه مع نهاية الفترة الانتقالية المقررة لخروج بريطانيا رسميا من الاتحاد الأوروبي، قامت المملكة المتحدة بدمج معظم القواعد الواردة في اللائحة في قانون حماية البيانات داخل المملكة المتحدة لسنة ٢٠١٨ Data Protection Act وبالتالي كأصل عام فإن المملكة المتحدة يسري عليها الآن قانون حماية البيانات لسنة ٢٠١٨ والذي حل محل قانون حماية البيانات لسنة ١٩٩٨.

إلا أنه يجب التذكير بأن أحكام اللائحة تنطبق داخل المملكة المتحدة حتي بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي بصورة رسمية في بعض الحالات، وعلي سبيل المثال فإن اللائحة العامة لحماية البيانات تنطبق بصورة مباشرة علي المؤسسات العاملة

بالمملكة المتحدة التي توفر السلع والخدمات للمقيمين بالاتحاد الأوروبي أو التي تراقبهم مثل جامعات المملكة المتحدة التي ينشط بها استقدام طلاب من الاتحاد الأوروبي .

سادسا: الحقوق التي نظمتها لائحة حماية البيانات GDPR :

تناولت اللائحة العامة لحماية البيانات بالتنظيم مجموعة من الحقوق بالإضافة لتنظيمها للحق في المحو الذي يعد هو موضوع هذا البحث، وفيما يلي أعرض بإيجاز للحقوق التي نظمتها اللائحة علي النحو التالي :

١- الحق في الوصول إلي المعلومات عن طريق صاحب البيانات Right of access by data subject[١] :

وفقا لما نصت عليه المادة ١٥ من لائحة حماية البيانات الأوروبية، فإنه يحق لصاحب البيانات الحصول علي تأكيد من وحدة التحكم علي ما إذا كانت البيانات الشخصية المتعلقة به يتم معالجتها أم لا، وفي هذه الحالة يحق له الوصول إلي البيانات الشخصية والمعلومات التالية :

(أ) أغراض المعالجة .

(ب) فئات البيانات الشخصية المعنية .

(ت) المستلمون أو فئات المستلمين الذين تم الكشف عن بياناتهم الشخصية أو سيتم الكشف عنها، وبصفة خاصة المستلمون في بلدان ثالثة أو المنظمات الدولية .

(ث) حيثما أمكن الفترة الزمنية التي ستخزن فيها البيانات الشخصية، أو إن لم يكن ممكنا المعايير المستخدمة لتحديد تلك الفترة .

1- Article 15 /GDPR ,

(ج) وجود حق له تجاه المراقب لطلب التصحيح أو طلب المحو أو تقييد معالجة البيانات الشخصية أو الاعتراض عليها .

(ح) الحق في تقديم شكوي لدي السلطة الإشرافية .

(خ) إذا لم يتم جمع البيانات الشخصية من صاحب البيانات أو أي معلومات متاحة فيما يتعلق بمصدرها .

(د) وجود آلية صنع القرار الآلي بما في ذلك التنميط المشار إليه في المادة ٢٢(١) و (٤) .

- في حالة نقل البيانات الشخصية إلي بلد ثالث أو إلي منظمة دولية يحق لصاحب البيانات أن يكون علي علم بالضمانات المناسبة عملا بالمادة ٤٦ من اللائحة المتعلقة بنقل البيانات .
- يجب علي المراقب توفير نسخة من البيانات الشخصية التي تتم معالجتها، وبالنسبة لأي نسخ إضافية يطلبها صاحب البيانات، قد تفرض وحدة التحكم رسوما معقولة استنادا إلي التكاليف الإدارية، ويمكن لصاحب البيانات أن يجعل الطلب بالوسائل الالكترونية، وما لم يطلب خلاف ذلك صاحب البيانات يتم توفير المعلومات في شكل الكتروني شائع الاستخدام .

٢- الحق في التصحيح Right of rectification[1] :

نصت المادة ١٦ من لائحة حماية البيانات علي أن يكون لصاحب البيانات الحق في الحصول من المراقب دون تأخير غير مبرر علي تصحيح للبيانات الشخصية غير الدقيقة المتعلقة به، مع الأخذ في الاعتبار أغراض المعالجة، ويجب

1- Article 16/GDPR

أن يكون لصاحب البيانات الحق في استكمال البيانات الشخصية غير الكاملة، بما في ذلك عن طريق تقديم بيان تكميلي .

ولقد نصت أيضا المادة ١٩ من اللائحة علي أنه يجب علي وحدة التحكم أن تقوم بالإبلاغ عن أي تصحيح أو محو للبيانات الشخصية أو تقييد للمعالجة لكل مستلم تم الكشف عن بياناته الشخصية ما لم يثبت أن ذلك مستحيلا أو ينطوي علي قدر غير متناسب من الجهد، ويجب علي وحدة التحكم إبلاغ صاحب البيانات عن هؤلاء المستلمين إذا قام صاحب البيانات بطلب ذلك .

٣- الحق في قابلية نقل البيانات Right to data portability :

نصت المادة ٢٠ من لائحة حماية البيانات علي أنه يحق لصاحب البيانات الحصول علي البيانات الشخصية المتعلقة به والتي قدمها إلي المراقب في صيغة منظمة وشائعة الاستخدام وقابلة للقراءة الآلية وله الحق في نقل هذه البيانات إلي وحدات تحكم أخري دون عائق من وحدة التحكم التي تم توفير البيانات الشخصية لها .

٤- الحق في تقييد المعالجة Right to restriction of processing[1]:

وفقا لما نصت عليه المادة ١٨ من لائحة حماية البيانات يكون لصاحب البيانات الحق في الحصول علي تقييد لوحدة التحكم في معالجة البيانات في حالة انطباق أحد الشروط الآتية :

- يتم الاعتراض علي دقة البيانات الشخصية من خلال صاحب البيانات لفترة تسمح للمراقب بالتحقق من دقة البيانات الشخصية .
- المعالجة غير قانونية ويعارض صاحب البيانات محو البيانات الشخصية ويطلب تقييد استخدامها بدلا من ذلك .

1- Article 18 /GDPR

- لم تعد وحدة التحكم بحاجة إلي البيانات الشخصية لأغراض المعالجة، ولكنها مطلوبة من قبل صاحب البيانات لإنشاء المطالبات القانونية أو ممارستها أو الدفاع عنها .
- اعتراض صاحب البيانات علي المعالجة بموجب المادة ٢١(١) في انتظار التحقق مما إذا كانت الأسباب الشرعية للمراقب تتجاوز قواعد البيانات .

٥- الحق في الاعتراض Right to object [1] :

يتعلق مضمون هذا الحق بأنه يحق للشخص صاحب البيانات أن يعترض لأسباب تتعلق بوضعه الخاص، في أي وقت علي معالجة البيانات الشخصية التي تتعلق به والتي تستند إلي النقطة الخامسة أو السادسة من المادة ٦(١)، بما في ذلك التنميط علي أساس تلك الأحكام، ويجب ألا يقوم المراقب بمعالجة البيانات الشخصية إلا إذا أثبتت وحدة التحكم أسبابا مشروعة مقنعة للمعالجة التي تتجاوز المصالح والحقوق والحريات الخاصة بصاحب البيانات أو لإنشاء الدعاوي القانونية أو ممارستها أو الدفاع عنها .

كما نصت ذات المادة علي أنه في حالة معالجة البيانات الشخصية لأغراض التسويق المباشر، يكون لصاحب البيانات الحق في الاعتراض في أي وقت علي معالجة البيانات الشخصية المتعلقة به في مثل هذا التسويق والتي تشمل التنميط إلي الحد الذي ترتبط به هذه المعلومات المباشرة بالتسويق .

يذكر أنه في حالة معالجة البيانات الشخصية لأغراض بحثية علمية أو تاريخية أو أغراض إحصائية يكون لصاحب البيانات، لأسباب تتعلق بوضعه الخاص، الحق

1- Article 21/ GDPR

في الاعتراض علي معالجة البيانات الشخصية المتعلقة به وذلك ما لم تكن المعالجة ضرورية لأداء مهمة يتم تنفيذها لأسباب المصلحة العامة .

المطلب الثاني

الحق في الخصوصية وتهديداته في العصر الرقمي

يعد الحق في الخصوصية من أهم الحقوق التي يتمتع بها الإنسان، والتي حرصت الاتفاقيات والمواثيق الدولية علي النص عليه وإقرار حمايته من أي انتهاك، وهو نفس الأمر المتبع في الدساتير الوطنية التي حرصت علي توفير أقصي قدر من الحماية للحق في الخصوصية .

وإذا ما تحدثنا عن الوضع داخل القارة الأوروبية ومعالجتها للمسائل المتعلقة بالخصوصية، فإنه يمكن لنا القول بأن القارة الأوروبية تولي اهتماما خاصا بتشريعات الخصوصية وتعد السمة الغالبة لهذه التشريعات أنها تتسم بالصرامة والشدة في تنظيم الحق في الخصوصية لضمان تمتع المواطنين الأوروبيين بأقصي قدر من الحماية فيما يتعلق بحقهم في الخصوصية .

وفيما يلي نتعرف بشئ من الإيجاز علي مفهوم الخصوصية في الشكل التقليدي وكذلك في العصر الرقمي، مع بيان أبرز التهديدات التي تواجهها الخصوصية في العصر الرقمي والتي كانت من أحد أهم العوامل التي دفعت الاتحاد الأوروبي لإصدار لائحة حماية البيانات الأوروبية GDPR .

أولا : مفهوم الحق في الخصوصية :

في الواقع لا يوجد تعريف محدد للحق في الخصوصية، وهذا يرجع إلي طبيعته المركبة متعددة العناصر وإلي كونه يرتبط بالتقاليد والثقافة والقيم الدينية السائدة في المجتمع، ولذلك لم تتضمن الدساتير الوطنية والاتفاقيات الدولية أو علي

النطاق الإقليمي تعريفا محدد للخصوصية، ولكنها اكتفت بالنص علي إقرار الحماية القانونية له والتمثيل له فمن أهم صور الخصوصية، حق الفرد في الاحتفاظ بأسراره الخاصة مثل السر الطبي والمصرفي، والحق في اختيار الزوج وحماية الأسرة وحرمة المسكن وما يلحق به مثل السيارة الخاصة، والحق في حماية البيانات الشخصية والمراسلات والبريد الشخصي والصورة .

وإذا نظرنا إلي القواعد القانونية المنظمة للخصوصية داخل القارة الأوروبية نجد أنها تعد أكثر تقدما من أي مكان آخر بالعالم[١]، فالحق في الخصوصية حتي قبل إقرار اللائحة العامة لحماية البيانات له مكان لا جدال فيه داخل القارة الأوروبية عموما والاتحاد الأوروبي بصفة خاصة، وهو ما يمكننا التعرف عليه من خلال النظر في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وكذلك ميثاق الحقوق الأساسية داخل القارة الأوربية علي النحو التالي :

الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان :نصت المادة الثامنة من الاتفاقية والتي وردت تحت عنوان الحق في احترام الحياة الخاصة والعائلية " .

١- لكل شخص الحق في احترام حياته الخاصة والعائلية وحرمة منزله ومراسلاته .

١- إن النظام الذي يطبقه الاتحاد الأوروبي هو نظام معترف به علي نطاق واسع وذلك لأنه نظام تقدمي للغاية من حيث توفير حماية قوية للبيانات، ففي دراسة حديثة قام جرينليف (Greenleaf) بمقارنة الأنظمة الأوروبية مع نظام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ونظام منتدي التعاون الاقتصادي للمحيط الهادي وآسيا، وتحديد عشرة اختلافات بينهم والتي عكست جميعها معايير أعلي في النظم الأوروبية .

انظر : توبي مندل وأندرو بوديفات، وبن واجنر، وديكسي هوتن، ونتاليا توريس، دراسة استقصائية عالمية حول خصوصية الانترنت وحرية التعبير، منشورات اليونسكو، ٢٠١٢، صـ ٦٦.

٢- لا يجوز التدخل من السلطة العامة في ممارسة هذا الحق، إلا بالقدر الذي ينص فيه القانون علي هذا التدخل والذي يشكل فيه التدخل تدبيرا ضروريا في المجتمع الديموقراطي للأمن الوطني أو السلامة العامة أو رفاهية البلد الاقتصادية أو الدفاع عن النظام أو منع الجرائم الجزائية أو حماية الصحة أو الأخلاق أو حماية حقوق الغير وحرياته .

كما نصت المادة السابعة من الميثاق الأوروبي للحقوق الأساسية بالاتحاد الأوروبي علي أن لكل شخص الحق في احترام حياته الخاصة والعائلية والمنزل والاتصالات .

ثانيا: الخصوصية في العصر الرقمي وتهديداتها :

في مقال وصف بالتاريخي تم نشره في دورية هارفارد في عام ١٨٩٠ في الولايات المتحدة الأمريكية والذي كان بمثابة الاعتراف القانوني بالخصوصية كحق قائم بذاته، تم وصف الخصوصية علي أنها " الحق في أن يترك الشخص بمفرده "، من قبل صامويل دي وارين ولويس دي براندیز، وبعد مرور أكثر من ١٣٠ سنة علي هذا المقال تركت الخصوصية هذا المحيط في ظل وجود تحديات وأخطار جديدة تحيط بالخصوصية[١] .

تتعدد تهديدات الخصوصية في العصر الحديث ويرجع هذا بالأساس إلي تنامي استخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الحديثة، وفي هذا الشأن يقول Mayer-

---

1- Federico Fabbrini, Human Rights in the Digital Age, 28 HARVARD HUM. RIGHT J. 65 (2015)., Samuel D Warren and Louis D Brandeis, 'The Right to Privacy' (1890) 5 Harvard Law Review, V.IV ,Cite by Jenna Lindqvist, p. 27 .

وانظر أيضا: انظر: ريموند واكس، الخصوصية مقدمة قصيرة جدا، ترجمة ياسر حسن، الطبعة الأولي ٢٠١٣، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، صـ ٦٢ .

Schönberger " لا يوجد شك في أن تآكل الخصوصية الفردية يشكل تحديا أساسيا نواجه به عصرنا "[١]، ويقول Schneier " نحن نعيش العصر الذهبي للمراقبة، ويشير إلي أن ما تعتقده أنه خدمات مجانية ليست مجانية علي الإطلاق، ولكن تعد بمثابة صفقة تبادلية من أجل الحصول علي بياناتنا "[٢]، كما وصف البعض التقنيات الحديثة بأنها مدمرة للخصوصية وأنها تدفعنا إلي " عصر الخصوصية المعلوماتية الصفرية "[٣] .

ولقد أصبحت الخصوصية في العصر الرقمي موضوعا حساسا للغاية مع مناطق رمادية وثغرات تسمح لمؤسسات مثل فيسبوك وجوجل في أداء أعمالها دون قيود، حيث تولد لدينا الآن جيل جديد وهو ما يطلق عليه الآن جيل جوجل Google Generation حيث أصبح الجيل الجديد يألف المواقع البحثية منذ سن مبكرة مع الهواتف الذكية التي تدعم الانترنت والأجهزة اللوحية الذكية .

ولقد اعترف Eric Schmidt الرئيس الأسبق لشركة جوجل بمتابعة المستخدمين قائلا " نحن نعرف مكانك، نحن نعلم أين كنت، يمكننا أن نعرف تقريبا ما تفكر فيه "[٤] .

1- Mayer-Schönberger V. Delete – The Virtue of Forgetting in the Digital Age. Princeton, NJ: Princeton University Press. (2009)., p. 12 . cite by

Thea Kunz, The Right to be forgotten and individual privacy in the digital age, spring 2018, p.16 ,available at :

https://pdfs.semanticscholar.org/2275/ec6eb970c32f5a2ccfb72dd6fe0c2aacd867.pdf

2- Schneier, B. (2015). Data and Goliath: the hidden battles to collect your data and control your world. New York : W.W. Norton, Cite by, Thea Kunz, Ibid, p. 17 .

3- A. Michael Froomkin, 'The death of privacy?' (2000) 52 Stanford Law Review 1461, 1465.,Cite by Jenna Lind qvist, Ibid, p 1 .

4- Ibid, p .7 .

ومن أبرز تهديدات الخصوصية في العصر الحديث والتي كانت من أهم أسباب إصدار لائحة حماية البيانات الأوروبية كانت تلك المسائل المتعلقة بفضائح انتهاك الخصوصية والتجسس علي مستوي العالم وعلي مستوي القارة الأوروبية ولعل من أبرزها ما يلي :

فضيحة Facebook – Cambridge Analytica[1] فضيحة سياسية كبري تفجرت في أوائل عام ٢٠١٨ عندما تم الكشف عن أن شركة كامبريدج أناليتيكا قد جمعت " بيانات شخصية " حول ملايين الأشخاص علي موقع فيسبوك من دون موافقتهم قبل أن تستخدمها لأغراض " الدعاية السياسية " من خلال توصيف الناخبين واستهدافهم، وقد وصفت الفضيحة من قبل الكثيرين علي أنها لحظة فاصلة في الفهم العام للبيانات الشخصية كما أدت إلي حدوث هبوط كبير في سعر أسهم شركة فيسبوك العالمية فيما دعا آخرون إلي تنظيم أكثر صرامة لاستخدام شركات التكنولوجيا للبيانات الشخصية .

أ- قضية Maximilian Schrems v. Facebook Ireland Limited حيث نشأت واحدة من أهم قضايا الخصوصية الدولية في التاريخ الحديث من شكوي ضد موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك تم تقديمها إلي مفوض حماية البيانات الأيرلندي من قبل أحد المدافعين عن الخصوصية وهو مواطن نمساوي يدعي Maximilian Schrems، حيث اعترض علي نقل بياناته وبيانات مواطني الاتحاد الأوروبي بصفة عامة إلي الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق فيسبوك والتي تم دمجها في أيرلندا، ولقد قادت هذه القضية إلي إبطال بروتوكول الميناء

1- Kevin Granville, Facebook and Cambridge Analytica: What You Need to Know as Fallout Widens ,March 19 2018 , https://www.nytimes.com/2018/03/19/technology/facebook-cambridge-analytica-explained.html

الآمن Safe Harbour الذي كان يحكم عملية نقل البيانات بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة[١] .

1- Maximillian Schrems v Data Protection Commissioner, JUDGMENT OF THE COURT (Grand Chamber) 6 October 2015, In Case C-362/14, https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:62014 CJ0362&from=EN

كان Maximillian Schrems وهو مواطن نمساوي مستخدما علي موقع التواصل الاجتماعي Facebook منذ عام ٢٠٠٨ بدأ في استخدام هذا الموقع لأغراض شخصية فقط مع حساب شخصي باسم مستعار، ومنذ عام ٢٠١٠ كان يستخدم الموقع لأنشطته الخاصة مثل تبادل الصور والدردشة ونشر المحتوي، وفي ذات العام سأل Scherms موقع فيسبوك إذا كان بإمكانه الحصول علي جميع بياناته التي تملكها الشركة بشأن حسابه الخاص، وبشكل مذهل فقد حصل علي رد .

ووفقا لتعبيره كان فيسبوك "غبيا بما يكفي " لإرسال جميع بياناته في ملف Pdf مكون من ١٢٠٠ صفحة أظهر أن فيسبوك يحتفظ بسجلات لكل شخص قام بنقرة واحدة علي الموقع وتألف هذا الملف من سجل كامل من الرسائل والدردشات التي قام بها متضمنة كافة أنشطته عبر الموقع، وأخذ يتصفح الوثيقة ووجد أن هناك عناصر اعتقد أنه حذفها، كما تضمنت معلومات شخصية عنه لم يوردها مطلقا .

Olivia Solon , How much data did Facebook have on one man? 1, 200 pages of data in 57 categories, 28 December 2012,

https://www.wired.co.uk/article/privacy-versus-facebook

ومنذ عام ٢٠١١ قام بإنشاء صفحة علي موقع Facebook من أجل الترويج لأنشطته كناشط في الخصوصية، وقد استخدم صفحته الشخصية لإبقاء متابعيه علي اطلاع دائم علي الإجراءات القانونية ضد Facebook Ireland، وفي عام ٢٠١١ قدم ٢٣ شكوي إلي مفوض حماية البيانات الأيرلندي وصلت إحداها إلي محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي .

ولقد نشر السيد Scherms كتابين عن إجراءاته القانونية ضد الانتهاكات المزعومة لحماية البيانات، وألقي محاضرات، كما استخدم عددا من مواقع الويب مثل المدونات من أجل جمع الأموال من أجل تحريك الإجراءات القانونية ضد فيسبوك، كما قام بتأسيس منظمة غير ربحية تهدف إلي دعم=

المطلب الثاني

حماية البيانات الشخصية

أولا: أهمية البيانات الشخصية :

بات واضحا اليوم أن البيانات الشخصية تعد عصب شديد الأهمية في الاقتصاد الرقمي وفي التنمية، فهي التي تغذي الابتكار في معظم القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية، كما تساهم عمليات معالجتها في تحسين الأداء والإنتاجية في قطاعات الدولة كافة بما يساعد علي التصدي للتحديات المتعلقة بإدارة شئون الأجهزة الحكومية والمواطنين والمشكل المتصلة بصحة الإنسان وسلامة البيئة ومحاربة العديد من معوقات التنمية وتطوير الموارد البشرية[١] .

ولقد احتلت البيانات الشخصية أهمية كبيرة في الوقت المعاصر فقد أصبحت بمثابة سلعة تباع وتشتري ذات قيمة اقتصادية كبيرة للغاية لا يستهان بها، فعلي حد تعبير الناشط النمساوي في شئون الخصوصية والذي شبه البيانات الشخصية بالنفط

=الحق الأساسي في حماية البيانات، وفي سياق هذا الموضوع خصص له أكثر من ٢٥ ألف شخص في جميع أنحاء العالم مطالبتهم لتقديمها ضد فيسبوك أيرلندا في هذه القضية .

ولقد ادعي السيد SCherms في دعواه ضد فيسبوك أيرلندا أن الموقع قد ارتكب العديد من الانتهاكات لأحكام حماية البيانات بموجب القانون النمساوي والأيرلندي وقانون الاتحاد الأوروبي، حيث رفع دعواه أمام المحكمة الإقليمية في فيينا طالبا استصدار أمر قضائي يحظر استخدام بياناته لأغراض معينة والإفصاح عن استخدام بياناته .

JUDGMENT OF THE COURT (Third Chamber) 25 January 2018, Maximilian Schrems v Facebook Ireland Limited , In Case C-498/16, https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/HTML/?uri=CELEX:62016 CJ0498&from=EN

١- انظر : د. مني الأشقر جبور، د. محمود جبور، مرجع سابق، صـ ١٣.

الذي يحفر موقع فيسبوك للبحث عنه، وقد لا يكون لديهم أفضل محرك لحرقه ولكنهم يعرفون أنه سيأتي[١] .

ولقد فرضت مسألة حماية البيانات الشخصية نفسها وبقوة علي الساحة الدولية خاصة في ظل تداول حجم غير مسبوق من البيانات في مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها من الهيئات الخاصة والحكومية التي باتت تعتمد بشكل كبير علي البيانات الشخصية والتي أفرزت الممارسات الحديثة حجم التهديدات التي تتناول هذه البيانات لأغراض سياسية وتجارية من خلال التعرف علي توجهات المستخدمين وتفضيلاتهم .

وفي هذا الإطار فقد قالت Viviane Reding مفوضة الاتحاد الأوروبي للتعليم والثقافة فقد اقترحت تعزيز حماية الخصوصية لحماية سلامة الإنسان وكرامته، وقد اعتبرت أن البيانات تعتبر عملة السوق الرقمية اليوم، وعلي نطاق الاتحاد الأوروبي فقد طالبت بأن توفر حماية البيانات داخل الاتحاد الأوروبي يجب أن توفر الثقة والاستقرار مع حماية وتشجيع الحق في الإبداع[٢] .

ثانيا : مفهوم البيانات الشخصية :

تناولت العديد من التشريعات مفهوم البيانات الشخصية، فعلي سبيل المثال نصت المادة ٤/ أ من اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR علي أن البيانات الشخصية تعني أي معلومات تتعلق بشخص طبيعي محدد أو قابل للتحديد، والشخص الطبيعي الذي يمكن تحديده هو الشخص الذي يمكن تحديده بشكل مباشر

1- Olivia Solon, How much data did Facebook have on one man? , Ibid .

2- Viviane Reding, Vice President of the European Comm'n, Justice Commissioner, Speech at Intervention in the Justice Council 5 (Mar. 8, 2013), Cite by , ALEXANDER TSESIS, Data Subjects' Privacy Rights: Regulation of Personal Data Retention and erasure, University of Colorado Review ,Vol 90 – 2019, p. 611, available at :

https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3325973

أو غير مباشر، من قبل بعض الأشياء مثل الاسم أو رقم التعريف أو بيانات الموقع أو واحد أو أكثر من العوامل المحددة للفيزيائية، الفيسيولوجية، الهوية الجينية أو العقلية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية لهذا الشخص الطبيعي[١] .

ويلاحظ أن التعريف الوارد في المادة سالفة الذكر يتطابق مع التعريف الذي ورد بخصوص البيانات الشخصية في المادة الثانية من التوجيه الأوروبي لحماية البيانات الملغي لسنة ١٩٩٥.

ومن التعريف سالف الذكر يمكن لنا القول أن مصطلح " أي معلومات " قد ورد علي سبيل العموم بمعني أن مفهوم البيانات الشخصية يندرج تحته أي معلومات تخص الشخص والتي يمكن الاستدلال عن طريقها علي الشخص وتحديده بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مثل الاسم، الصورة الشخصية، رقم الهاتف، تاريخ ومحل الميلاد والبريد الالكتروني.

ثالثا: الحماية المقررة للبيانات الشخصية في لائحة حماية البيانات الأوروبية GDPR :

حرصت التشريعات المعنية بالخصوصية وحماية البيانات الشخصية علي إقرار هذه القواعد المتعلقة بحماية البيانات الشخصية وكذلك علي مستوي الدساتير الوطنية، فعلي سبيل المثال نجد أن الميثاق الأوروبي للحقوق الأساسية لم يتطرق لتعريف البيانات الشخصية ولكنه نص في مادته الثامنة علي أنه (١- لكل شخص الحق في حماية البيانات الشخصية الخاصة به ٢- يجب معالجة البيانات بشكل عادل لأغراض محددة وعلي أساس موافقة الشخص المعني أو أي أساس قانوني آخر، ولكل شخص الحق في الوصول إلي بياناته التي جمعت بشأنه والحق في تصحيحها ٣- يخضع الامتثال لهذه القواعد للرقابة من جانب سلطة مستقلة) .

1- Article 4/1 GDPR

وبالنظر إلي ديباجة اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية نجد أنها قد نصت علي أنه " إن حماية الأشخاص الطبيعيين فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية حق أساسي تنص عليه المادة ١/٨ من ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، وكذلك المادة ١/١٦ من معاهدة أداء الاتحاد الأوروبي (TFEU) والتي نصت علي أن لكل شخص الحق في حماية البيانات الشخصية المتعلقة به[١] .

كما نصت الحيثية الثانية من اللائحة علي أنه يجب أن تحترم مبادئ وقواعد حماية الأشخاص الطبيعيين فيما يتعلق بحماية بياناتهم الشخصية، أيا كانت جنسيتهم أو محل إقامتهم، ولاسيما الحق في حماية البيانات الشخصية[٢] .

وإذا استعرضنا الحيثية رقم ٢٦ من لائحة حماية البيانات نجد أنها قد نصت علي أنه " يجب أن تطبق مبادئ حماية البيانات علي أي معلومات تتعلق بشخص طبيعي محدد أو يمكن تحديده، ويجب اعتبار البيانات الشخصية التي تعرضت لاسم مستعار والتي يمكن أن تنسب إلي شخص طبيعي باستخدام معلومات إضافية، ولتحديد ما إذا كان الشخص الطبيعي قابلا للتحديد، فيجب إتباع جميع الوسائل التي يحتمل استخدامها بشكل معقول، مثل التفرد، إما من قبل وحدة التحكم أو من قبل شخص آخر لتحديد الشخص الطبيعي بشكل مباشر أو غير مباشر .

رابعا : المبادئ المتعلقة بمعالجة البيانات الشخصية :

حددت المادة الخامسة من لائحة حماية البيانات الأوروبية المبادئ المتعلقة بمعالجة البيانات الشخصية، حيث نصت علي أنه يجب أن تكون البيانات الشخصية[٣] :

1- Recital 1 GDPR .

2- Recital 26 GDPR .

3- Article 5 GDPR .

(أ) يتم معالجتها بطريقة مشروعة وعادلة وبطريقة شفافة فيما يتعلق بصاحب البيانات " المشروعية والإنصاف والشفافية " .

(ب) تم تجميعها لأغراض محددة وصريحة ومشروعة ولم تتم معالجتها بطريقة تتنافي مع هذه الأغراض، ولا تعتبر المعالجة الإضافية لأغراض الأرشفة للمصلحة العامة أو لأغراض البحث العلمي أو البحثي أو الأغراض الإحصائية وفقا للمادة ٨٩(١) متعارضة مع الأغراض الأولية "تحديد الهدف"

(ج) ملائمة ومحدودة لما هو ضروري فيما يتعلق بالأغراض التي تتم معالجتها " تقليل البيانات "

(د) يجب أن تكون البيانات دقيقة ويجب اتخاذ كل خطوة معقولة للتأكد من أن البيانات الشخصية غير الدقيقة مع مراعاة الأغراض التي تتم معالجتها من أجلها، يتم محوها أو تصحيحها دون تأخير " الدقة " .

(هـ) يتم الاحتفاظ بها بشكل يسمح بتحديد هوية المعنيين بالبيانات لمدة أطول من اللازم للأغراض التي تتم معالجة البيانات الشخصية من أجلها، ويمكن تخزين البيانات الشخصية لفترات أطول طالما أن البيانات الشخصية ستتم معالجتها فقط لأغراض الأرشفة للمصلحة العامة أو لأغراض البحث العلمي أو التاريخي أو الأغراض الإحصائية مع مراعاة التنفيذ الفني والتنظيمي المناسب والتدابير المطلوبة بموجب هذا النظام من أجل الحفاظ علي حقوق وحريات صاحب البيانات " قيود التخزين " .

(و) يتم معالجتها بطريقة تضمن الأمن المناسب للبيانات الشخصية، بما في ذلك الحماية من المعالجة غير المصرح بها أو غير القانونية وضد الفقد أو التلف أو التلف العرضي وذلك باستخدام التدابير الفنية أو التنظيمية المناسبة .

الفصل الأول

الإطار القانوني للحق في محو البيانات الشخصية

تمهيد وتقسيم :

يعد الحق في محو البيانات من الحقوق المستحدثة في لائحة حماية البيانات الأوروبية GDPR والتي أفردت له نص مستقل لمعالجة هذا الحق وبيان ضوابطه، وإن كان قد تمت معالجته سابقا في نصوص التوجيه الأوروبي لعام ١٩٩٥ في نصوص متفرقة وكذلك بعض التشريعات الوطنية في أوروبا والتي تناولته تحت عنوان الحق في النسيان وبصفة خاصة في مجال تأهيل المجرمين وإعادة دمجهم في المجتمع بهدف إعطائهم فرصة جديدة للحياة .

ولقد سعي الاتحاد الأوروبي من خلال المادة ١٧ من لائحة حماية البيانات الأوروبية GDPR إلي وضع تنظيم شامل للحق في محو البيانات الشخصية من خلال بيان الحالات التي ينطبق فيها هذا الحق واستثناءاته وكذلك الإجراءات المنظمة له .

ولقد سبق إقرار هذا الحق بشكل رسمي مداولات ومناقشات استمرت لبضع سنوات وذلك بعد ما شهدته الساحة الأوروبية والأمريكية من جدال وانتقادات حادة حول هذا الحق بعد صدور الحكم التاريخي لمحكمة العدل الأوروبية ECJU الصادر في ١٣ مايو ٢٠١٤ في قضية Google Spain v AEPD and Mario Costeja González بإلزام عملاق المعلوماتية الأمريكي Google بالاستجابة لطلب أحد المستخدمين بحذف معلومات تتعلق به بحيث لا يمكن الوصول إليها مجددا من خلال محركات البحث .

ولقد ترتب علي صدور هذا الحكم انتقادات بالغة ارتكزت علي ما قد يسببه هذا الحق من ضرر بالغ بحرية التعبير والوصول إلي المعلومة والمعرفة ولقد جاءت

معظم الانتقادات من الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أنها تولي أهمية أكبر لحرية التعبير والوصول إلي المعلومات علي حساب الخصوصية علي حد تعبير عدد كبير من الفقه، وربما من أجل منع إقرار هذا الحق داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك بدا الأمر وكأنه صراع بين معسكرين يتمثل الأول في القارة الأوروبية ممثلة في الاتحاد الأوروبي المعروف عنها تشددها وصرامتها في معالجة المسائل المتعلقة بالخصوصية، والمعسكر الثاني المتمثل في الولايات المتحدة التي تولي اهتماما بالغا لحرية التعبير وإبداء الآراء علي حساب اهتمامها بمسائل الخصوصية[١] .

١- ولقد تم التأكيد علي هذا الأمر في معظم الكتابات القانونية التي صدرت في القارة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، بما مفاده أن القارة الأوروبية تولي اهتماما أكبر للخصوصية علي حساب حرية التعبير علي العكس من الولايات المتحدة الأمريكية .

See : Melanie Dulong de Rosnay and Andrés Guadamuz, Memory Hole or Right to Delist?Implications of the Right to be Forgotten on Web Archiving, version for February 2016, p.9, available at:

https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3107565 , Zihan Yan , The Right to be Forgotten As a New Challenge of Human Rights: Analysing its Functioning in the Personal Data Protection ,Academic year 2012-2013, p. 32 ,available at :

https://repository.gchumanrights.org/bitstream/handle/20.500.11825/654/Yan.pdf?sequence=1&isAllowed=y, EDWARD LEE, The Right to Be Forgotten v. Free Speech , I/S: A JOURNAL OF LAW AND POLICY FOR THE INFORMATION SOCIETY ,August 26 2015, p.99, available at:

https://kb.osu.edu/bitstream/handle/1811/80043/ISJLP_V12N1_085.pdf , ALEXANDER TSESIS, Data Subjects' Privacy Rights: Regulation of Personal Data Retention and erasure, Ibid, 593., RYAN HAGEMANN, The Struggle Between Free Speech and Privacy,august 16 2018, avILABLE AT:

https://www.niskanencenter.org/struggle-free-speech-privacy/

وبالإضافة إلي تعرض هذا الحق للعديد من الانتقادات بعد ما أصدرته محكمة العدل الأوروبية، فإن الأمر لم يقتصر علي ذلك ولكن كان له بالغ الأثر في زيادة عدد الطلبات المقدمة إلي محرك البحث Google والتي تطلب حذف بيانات خاصة من محرك البحث وإلي تمدد هذا الحق إلي خارج القارة الأوروبية .

ومن أجل ذلك كان لابد من وضع حد لهذا الجدل الواسع من خلال النص علي هذا الحق تحت عنوان " الحق في المحو " Right to Erasure من خلال لائحة حماية البيانات الأوروبية GDPR بعد سلسلة طويلة من المداولات والمباحثات التي سبقت إصدار اللائحة العامة لحماية البيانات والتي صدرت متضمنة تنظيما شاملا للحق في محو البيانات الشخصية بالإضافة إلي بعض الحقوق الأخرى .

ولقد أثار هذا الحق العديد من الإشكاليات في الواقع العملي باعتباره حق جديد ولم يوضح كل الأمر بشكل قاطع، وقد تركز معظمها حول مدي تأثير هذا الحق علي الحقوق الأخرى، وكذلك نطاق تطبيقه جغرافيا من حيث إمكانية تطبيقه علي مستوي عالمي أم يقتصر فقط علي نطاق الاتحاد الأوروبي فضلا عن كيفية مباشرته في الواقع العملي .

وبناء علي ما تقدم ومن أجل الإلمام بكافة التفاصيل الخاصة بالحق في محو البيانات الشخصية، فقد رأيت تقسيم هذا الفصل إلي ثلاثة مباحث علي النحو التالي :

المبحـــث الأول : ماهية الحق في محو البيانات الشخصية .

المبحـث الثـاني : تنظيم اللائحـة العامـة لحمايـة البيانـات GDPR للحق فـي محـو البيانات الشخصية

المبحـث الثالث : الإشكاليات المتعلقة بتطبيق الحق في محو البيانات الشخصية .

المبحث الأول

ماهية الحق في محو البيانات الشخصية

تمهيد وتقسيم :

إن الحق في المحو أو النسيان لم يكن وليد لائحة حماية البيانات بشكل كامل، حيث كان هذا الحق معروفا بالفعل داخل القارة الأوروبية في بعض البلدان من خلال الاعتراف للمدانين في الجرائم بشطب أسمائهم من السجلات بعد مدة معينة لإعطائهم فرصة بدء حياتهم من جديد والاندماج في المجتمع وتطوير شخصيتهم بشكل طبيعي .

كما أن محكمة العدل الأوروبية قد قضت بتطبيقه في قضية جوجل أسبانيا في ٢٠١٤ استنادا إلي بعض نصوص التوجيه الأوروبي الملغي لحماية البيانات لسنة ١٩٩٥ .

وإذا تحدثنا عن تعريف الحق في محو البيانات الشخصية، فيمكن لنا القول بأن اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية GDPR وكذلك الأحكام القضائية لم تورد تعريفا محددا للحق في محو البيانات الشخصية، ولكنها اكتفت بذكر الحالات التي ينطبق فيها والإعفاءات المقررة عليه وإجراءات المطالبة به دون تحديد لمفهومه بشكل واضح .

ففي يناير ٢٠١٢ عممت المفوضية الأوروبية المسودة النهائية للائحة العامة لحماية البيانات والتي تضمنت الاعتراف بالحق في محو البيانات، ووفقا للمفوضية الأوروبية سيساعد هذا الحق الأشخاص علي إدارة بياناتهم بشكل أفضل من المخاطر

المحيطة بحماية بياناتهم عبر الانترنت من خلال تمكينهم من حذف بياناتهم إذا لم يكن هناك أسباب قانونية للاحتفاظ بهذه البيانات[١] .

كما أن المادة ١٧ من اللائحة العامة لحماية البيانات لم تتناول إدراج تعريف محدد للحق في المحو الذي تناولته أيضا تحت عنوان الحق في النسيان، واكتفت بسرد الحالات التي يمكن المطالبة خلالها بمحو البيانات الشخصية والاستثناءات الواردة علي تطبيقه وإجراءات المطالبة به .

ونتعرف من خلال هذا المبحث علي ماهية الحق في محو البيانات الشخصية، وهو الأمر الذي يستدعي منا العرض للجذور التاريخية لهذا الحق من خلال العرض لنشأته علي المستوي التشريعي في البلدان الأوروبية، ثم نعرض بعد ذلك للوضع المستوي القضائي من خلال العرض بشكل مفصل لحكم Google Spainباعتبار أنه يعتبر هو البذرة الأولي للاعتراف بالحق في محو البيانات الشخصية أو ما درج عليه الفقه من إطلاق مصطلح النسيان الرقمي عليه وما ترتب علي هذا الحكم من آثار خطيرة، ثم نتناول بعد ذلك العرض للآراء الفقهية التي تناولت الحق في المحو سواء الآراء الرافضة أو المؤيدة، وهو ما نتناوله من خلال المطلبين التاليين :

المطلب الأول : النشأة التاريخية للحق في محو البيانات الشخصية .

المطلب الثاني : الآراء الفقهية الرافضة والمؤيدة للحق في محو البيانات الشخصية .

1- Antoon De Baets (2016) A historian's view on the right to be forgotten, International Review of Law, Computers & Technology, 30:1-2, 57-66, DOI: 10.1080/13600869.2015.1125155, p.57, available at : https://doi.org/10.1080/13600869.2015.1125155

المطلب الأول

النشأة التاريخية للحق في محو البيانات الشخصية

نتعرف من خلال هذا المطلب علي النشأة التاريخية للحق في محو البيانات الشخصية علي المستوي التشريعي والمستوي القضائي والآثار التي ترتبت علي الاعتراف القضائي به .

أولا : نشأة الحق في محو البيانات الشخصية علي المستوي التشريعي :

إن الحق في محو البيانات الشخصية لا يعد مفهوما جديدا بشكل تام، حيث تمت الإشارة إليه في كل من فرنسا وإيطاليا تحت مصطلح " الحق في النسيان "، حيث يتم السماح للمجرمين والمدانين بالاعتراض علي منشورات تحتوي معلومات خاصة بإدانتهم أو تعرضهم لعقوبة السجن، وكذلك الأنظمة القانونية الأخرى تبنت تشريعات يشار إليها ب Clean Slate بما يوازي مصطلح بداية جديدة أو نظيفة يتم بموجبها مسح كل السجلات الجنائية للمدانين بعد فترة معينة[1] .

وفيما يلي لبعض النماذج من الدول الأوروبية التي تناولت الحديث عن الحق في محو البيانات أو ما أطلق عليه في حينه " الحق في النسيان " وذلك من أجل

1- Jordan Levesque, the right to be forgotten: no solution to the challenges of the digital environment, a thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of master of laws, August 2016, p.36, Criminal Records (Clean Slate) Act 2004 (NZ), 2004/36, s 7 (Section 7 provides that criminal conviction can be “clean slated” if the appropriate conditions are met). See also : J. Rosen, “Response: The Right to Be Forgotten,” *Stanford Law Review*, 2012, *https://www.stanfordlawreview.org/online/privacy-paradox-the-right-to-be-forgotten/*.

التعرف علي نشأة هذا الحق علي المستوي التشريعي الوطني وصولا إلي النص عليه في لائحة حماية البيانات الأوروبية GDPR .

فرنسا : تعد فرنسا أول دولة أوروبية تناولت تشريعاتها الحديث عن الحق في النسيان "droit à l'oubli " وهو يمثل الأصل التاريخي لهذا الحق في فرنسا والذي تم النص عليه في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، فقد نصت المادة ٤٠ من قانون المعلوماتية والحرية الصادر في عام ١٩٧٨[١] علي أنه "يجوز لكل شخص طبيعي عند الاقتضاء أن يطلب من المسئول عن معالجة البيانات، بأن يقوم بتصحيح أو محو أو تحديث أو حجب أو إزالة البيانات ذات الطابع الشخصي المتعلقة به، لما قد يشوبها من عدم دقة أو نقص أو تلك التي يحظر جمعها أو استعمالها أو تداولها أو حفظها "[٢] .

و علي الرغم من النص علي هذا الحق في التشريع الفرنسي إلا أن هذا المصطلح Droit de l'oubli لم يكن له ترجمة انجليزية صحيحة فتارة يترجم علي أنه الحق في النسيان أو الحق أن تنسي أو الحق في المحو وهكذا ..

1- Loi n° 78-17 du 6 janvier 1978 relative à l'informatique, aux fichiers et aux libertés, publié sur le site :

https://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/ELECTRONIC/68039/77813/F938852590/FRA-68039.pdf, ROBERT C. POST ,DATA PRIVACY AND DIGNITARY PRIVACY: GOOGLE SPAIN, THE RIGHT TO BE FORGOTTEN, AND THE CONSTRUCTION OF THE PUBLIC SPHERE, DUKE LAW JOURNAL [Vol. 67:981,2018, p. 984, available at : https://scholarship.law.duke.edu/dlj/vol67/iss5/2/

2- Article 40 du Loi n° 78-17 du 6 janvier 1978.

وفي عام ٢٠١٠ تم تقديم تشريع تمت تسميته " مواثيق علي حق النسيان " un chartier sur le droit a l'oubli"، وهو بمثابة ميثاق علي الحق في النسيان والذي يهدف إلي تطبيق الحق في النسيان في فرنسا[١] .

وفي أكتوبر ٢٠١٠ العديد من شركات الانترنت باستثناء شركتين رئيسيتين هما Google , Facebook اشتركوا مع الحكومة الفرنسية من أجل تنفيذ ميثاق تطبيق الحق في النسيان، حيث كان الهدف الرئيسي من الميثاق هو تحسين شفافية المعلومات الشخصية وحماية القاصرين عبر الانترنت والمحافظة علي الخصوصية، وهو ما يعكس الأساس الهام لإقرار الحق في النسيان في النظام القانوني الفرنسي معتمد علي الخبرة الفرنسية في معالجة هذا الموضوع ويقدم مثالا جيد يمكن الاعتماد عليه من جانب المفوضية الأوروبية EC لإقرار هذا الحق علي مستوي الاتحاد الأوروبي .

وخلال عام ٢٠١٠ تم تطوير أول مشروع تشريعي يهدف إلي تطبيق الحق في النسيان أو محو البيانات الشخصية عبر الانترنت في فرنسا، وهي مبادرة تمت بواسطة وزير الدولة الفرنسي للتحول الرقمي Nathalie Kosciusko-Morizet وهو الأمر الذي كان له عواقب مهمة لتطوير الحق في محو البيانات الشخصية .

ولقد تم الانتهاء من هذا المشروع ونتج عنه اعتماد كودين Codes للممارسات الجيدة أو الحسنة، ويتضمن الكود الأول الحديث عن الإعلان المستهدف وحماية مستخدمي الانترنت، ويتضمن ثمان توصيات تتعلق بتعزيز حماية البيانات وحقوق مستخدمي الانترنت، والآخر يتعلق بمدونة الممارسات الحسنة حول الحق في النسيان علي الشبكات الاجتماعية ومحركات البحث في محاولة لحماية حق مستخدمي

1- BEUC, 'A Comprehensive Approach on Personal Data Protection in the European Union' European Commission's Communication, 2011.

الانترنت في التحكم في بياناتهم عند نشرها عبر الانترنت وتلقي المسئولية علي شبكات الانترنت بضرورة إبلاغ المستخدمين مسبقا عن معالجة واستخدام بياناتهم[١].

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا أن النهج الفرنسي يحاول تثقيف مستخدمي الانترنت حول المخاطر المحيطة بخصوصيتهم، وفي نفس الوقت يتطور بصورة كبيرة نحو زرع فكرة الحق في المحو وحماية البيانات الشخصية علي المستوي الوطني[٢] .

يشار هنا إلي أن الوكالة الفرنسية لحماية البيانات Commission nationale de l'informatique et des libertés (CNIL) والتي تعد سلطة إدارية مستقلة لمراقبة حماية البيانات الشخصية والتي تم إنشائها بموجب القانون في ٦ يناير ١٩٧٨، والتي تهدف بدورها إلي ضمان تطبيق قانون خصوصية البيانات علي جمع وتخزين واستخدام البيانات الشخصية[٣].

وقد أبدت الوكالة الفرنسية لحماية البيانات CNILترحيبها وقت الإعلان عن وضع لائحة جديدة لتحل محل التوجيه الأوروبي لحماية البيانات لسنة ١٩٩٥، حيث رأت الوكالة أن اللائحة المقترحة حينها " أي اللائحة المطبقة حاليا " GDPR

1- Charte du droit à l'oubli dans les sites collaboratifs et les moteurs de recherche, October 13, 2010.

http://www.aidh.org/Actualite/Act_2010/Images/Charte_oubli_La_Charte.pdf, See also : Rolf H.Weber, The Right to Be Forgotten More Than a Pandora's Box 2011, p.120, available at this site :

https://www.jipitec.eu/issues/jipitec-2-2-2011/3084

2- Hunton & LLP, French Government Secures "Right to Be Forgotten" on the Internet, 21 October 2010, available at

http://www.huntonprivacyblog.com/2010/10/articles/french-government-secures-right-to-be-forgotten-onthe-internet/

3- https://www.cnil.fr/en/home .

تضيف قدرا كبيرا من التحسينات الضرورية لمواكبة الجهود العالمية لحماية الخصوصية .

ففي ٣٠ مايو ٢٠١٣ أطلقت CNIL استشارة عامة حول الحق في محو البيانات الشخصية عبر موقعها قائلة " إن مشروع اللائحة الأوروبية يؤسس لحق في محو البيانات الشخصية والذي يمكننا من التحكم في حياتنا عبر الانترنت " وفي هذا السياق أطلقت CNIL استشارة عبر موقعها حول هذا الحق " الذي كان يستشهد به كثيرا في حينها ولكن معالمه لم تكن واضحة في هذا التوقيت " وبذلك قامت الوكالة بمعرفة آراء الجمهور ومناقشته حول هذا الحق بالتوازي مع التواصل مع المهنيين المهتمين بالحديث حول الحق في المحو، وفي رأيي أنها كانت طريقة جيدة للغاية من أجل معرفة آراء المواطنين والوقوف علي مدي تقبلهم لإقرار هذا الحق في اللائحة الجديدة أم لا .

يذكر أنه بعد أشهر قليلة من صدور حكم محكمة العدل الأوروبية في قضية Goole spain طبقت محكمة في باريس ولأول مرة الحق في محو البيانات وتتعلق هذه الحالة بزوجين من ضحايا التشهير قد طلبا من Google بإزالة نتائج البحث من الصفحات التي تحتوي علي تشهير بحقهم، وهو الأمر الذي اعتبرته المحكمة الابتدائية بباريس بأنه طلب مبرر وأن علي هذه المواقع الامتثال لهذه الطلبات[١] .

1- M. et Mme. X et M. Y / Google France [Mr. & Mrs. X and Mr. Y vs. Google France], TGI Paris, réf. [Paris Trial Court, single judge formation], Sept. 16, 2014,

https://www.legalis.net/jurisprudences/tribunal-de-grande-instance-de-paris-ordonnance-de-refere-du-16-septembre-2014/, archived at

https://perma.cc/BC8C-2TSY; Hubert Bitan, DROIT ET EXPERTISE DU NUMÉRIQUE [DIGITAL LAW AND EXPERTISE] 321 (2015), bibliographical record at https://lccn.loc.gov/2015484480., Cite par, Nicolas Boring ,France ,Laws on Erasure of online information, The=

جدير بالذكر أنه بالإضافة للتقاضي أمام المحاكم، يجوز لأي مقيم في فرنسا الادعاء أمام CNIL وذلك في حالة طلبه دون جدوي من محرك البحث إزالة نتائج بحث معينة مرتبطة باسمه[١]، ويمكن لمالكي المواقع الذين وقعت عليهم عقوبات بواسطة CNILالاستئناف لدي مجلس الدولة الفرنسي، وقد اعترف مجلس الدولة الفرنسي بالحق في محو البيانات بعد حكم Google Spain وقام باستطلاع رأي محكمة العدل الأوروبية في قضايا متعلقة بنطاق تطبيق الحق في محو البيانات نعرض لها لاحقا بمزيد من التفصيل .

ايطاليـــا :

يجد الحق في النسيان جذوره في السوابق القضائية المتعلقة بالفصل في الحق في الخصوصية والقرارات الصادرة من هيئة حماية البيانات الايطالية DPA وعلاقتها بحماية الهوية الشخصية، فالمفهوم التقليدي للحق في النسيان تم تصويره علي أنه يتم في البيئة غير المتصلة بالإنترنت offline environment كمظهر من مظاهر حماية الهوية الشخصية بما يكفل عدم التعارض مع ما نصت عليه المادة ٢١ من الدستور الايطالي من حماية الحق في حرية الرأي والتعبير[٢] .

=Law Library of Congress, Global Legal Research Center, November 2017, p.10, available at :

https://www.loc.gov/law/help/erasure-online-info/index.php

1- Le droit au déréférencement [The Right to Deindexing], CNIL, https://www.cnil.fr/fr/le-droit-au-dereferencement

2- Giulia Tiberi, The “right to be forgotten” as the right to remove inconvenient journalism? An Italian perspective on the balancing between the right to be forgotten and the freedom of expression ,May 2017, p.3, available at : https://blogdroiteuropeen.com/, V. D’Antonio and O. Pollicino, How Is the Right to Be Forgotten Protected Under Your Law? Does Your Law Specifically Grant a Right to Be Forgotten or Does This Right Derive from a More General Framework? , The Right To Be Forgotten AComparative Study of the Emergent Right’s=

ففي عام ١٩٨٥ أقرت المحكمة العليا الايطالية بأن الحق في الهوية الشخصية يشكل مصلحة تستحق الحماية بالنسبة للفرد بما يعني تجنب المساس بالتراث الشخصي Personal heritage أو تغييره، وتجد هذه الحماية أساسها في المادة الثانية من الدستور الايطالي والتي تؤكد علي اعتراف الجمهورية الايطالية بحقوق الإنسان غير القابلة للانتهاك وتضمنها له سواء كفرد أو من خلال المجموعات الاجتماعية التي يعبر من خلالها عن شخصيته الإنسانية[١] .

إن جوهر الحق في النسيان في النظام القانوني الايطالي يتمثل في التأكيد عن أن الهوية الشخصية للفرد لا تتأثر بمرور الوقت، وبالتالي يجب أن يكون للأشخاص المعنيين الحق في معالجة بياناتهم بطريقة تتجنب إلحاق أي ضرر بهويتهم الشخصية، فعلي سبيل المثال المعلومات التي تم نشرها بشكل قانوني حول تورط صاحب البيانات في عمل إجرامي ينبغي تصحيحها أو تعديلها في حال تبرئته .

يشار هنا إلي أنه مع بدء نفاذ تشريعات الاتحاد الأوروبي لحماية البيانات الشخصية والمتمثلة في التوجيه الأوروبي لسنة ١٩٩٥ (Directive 95/46/EC) يمكن العثور علي مصطلح الحق في النسيان بشكل واضح من خلال نص الفقرة الثالثة من المادة السابعة من المرسوم التشريعي الإيطالي رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٣[٢]

=Evolution and Application in Europe, the Americas, and Asia, Springer, 2020 ,p.164 .

1- Italian Supreme Court, case No. 3769/1985.

2- Italian Personal Data Protection Code Legislative Decree no. 196 of 30 June 2003,available at :

https://www.unodc.org/res/cld/document/ita/2003/personal-data-protection-code_html/Italian_Personal_Data_Protection_Code_-_Legislative _Decree_no_196_2003.pdf

والذي يطلق عليه " تشريع الخصوصية "، والذي بموجبه يمكن للفرد المعني أن يطلب من القضاء العادي أو من سلطة حماية البيانات الشخصية ما يلي[١] :

أ- التحديث أو التصحيح أو أين تم دمج بيانات الشخص المعني.

ب- الإلغاء والتحويل في شكل مجهول أو حجب البيانات المعالجة في انتهاك القانون بما في ذلك البيانات التي لا يلزم تخزينها للغرض الذي جمعت من أجله .

ج- التصديق بأن النقطتين المشار إليهما سابقا تم إبلاغها لمن تلقي البيانات أو نشرها باستثناء إلا في الحالات التي يكون فيها ذلك مستحيلا أو ينطوي علي استخدام وسائل غير متناسبة مع الحق المحمي .

كما نصت المادة ١٥ من ذات القانون قد ألزمت أي شخص يقوم بمعالجة البيانات الشخصية يتسبب في أضرار مادية أو غير مادية لأطراف ثالثة بتعويضهم عما لحقهم من ضرر وذلك بموجب المادة ٢٠٥٠ من القانون المدني الايطالي[٢] .

ومن خلال تحليل السوابق القضائية السابقة علي صدور حكم محكمة العدل الأوروبية في قضية Google Spain فمن الممكن التأكد من أن السوابق القضائية الايطالية وهيئة حماية البيانات قد طبقت هذه القواعد لكن نتائجها لم تكن موحدة دائما[٣] .

وفي الواقع العملي فقد كان لزاما علي هيئة حماية البيانات التدخل في بعض الحالات لمعالجة المشاكل المتكررة، فقد أمرت الهيئة مسئول صفحة المصدر

1- Italian Personal Data Protection Code, Section 7, para 3 .

2- Section 15, Italian Personal Data Protection Code (Damage Caused on Account of the Processing), Whoever causes damage to another as a consequence of the processing of personal data shall be liable to pay damages pursuant to Section 2050 of the Civil Code.

3- V. D'Antonio and O. Pollicino, Ibid, p.165 .

Source Page وهو في هذه الحالة مسئول الأرشيف لصحيفة يومية من أجل إجراء التحديثات اللازمة لمنع عرض التفاصيل الشخصية لمقدم الطلب مباشرة من خلال استخدام محركات البحث الخارجية external " search engines "، وفي حالات أخري طلبت تحديث الأخبار المتعلقة بماضي الفرد من معلومات جديدة[١] .

يذكر أن القضاء قد وصف محركات البحث بالطرف المحايد، حيث شبهها بأنها مجرد وسيط يقتصر دوره علي تمكين الوصول لمواقع الطرف الثالث بدون أن تلعب دور نشط من خلال مطالبة مديري أو مسئولي الأرشيف التاريخي لتحديث البيانات الشخصية[٢] .

وقد حددت كل من المحكمة العليا الايطالية وهيئة حماية البيانات مديري المواقع بأنهم من يملكون حق التدخل في حالات الشكاوي المقدمة من الأفراد، لكن كلا منهما يتخذ رؤية مختلفة بشأن محرك البحث .

يذكر أن أول قرار صدر من هيئة حماية البيانات الايطالية يتعلق بمحو البيانات الشخصية قد صدر في ٢٠٠٤ وتتعلق يطلب أحد رجال الأعمال إزالة أحد الأخبار " Deindex " من الفهرس والمنشورة علي الموقع الالكتروني لهيئة المنافسة الايطالية (AGCM) وذلك بشأن العقوبة المفروضة علي الشركة التي كان يمتلكها منذ سنوات عديدة، حيث اشتكي من أن البحث عن اسمه الشخصي عبر محرك البحث يظهر رابط موقع هيئة المنافسة الايطالية بما تتضمنه من أخبار تخصه، أمرت هيئة حماية البيانات الايطالية بإزالة المحتوي المعني وذلك دون فرض إزالة صفحة الويب ذات الصلة، وبعبارات أخري علي الرغم من كون موقع الويب يمكن أن يستمر في جعل المحتوي المنشور علي الانترنت متاح علنا، فإن الأخبار لا يجب أن

1- Italian Privacy Authority, 8.4. 2009, No. 1617673; 11-19.12.08, No. 1583152; 24.1.2013, No. 2286820 .

2- Italian Supreme Court, Case No. 5525/2012.

تخضع للفهرسة بواسطة محركات البحث وتعد هذه هي المرة الأولي التي تقوم فيها هيئة حماية البيانات الايطالية بالموازنة بين مصلحتين مختلفتين، فمن ناحية تحققت الغاية من نشر الإجراءات الإدارية علي الموقع الالكتروني للمؤسسة ومن ناحية أخري مراعاة حق الشخص الذي تضرر من نتيجة فهرسة الأخبار ذات الصلة[١] .

ولقد توالي بعد ذلك صدور الأحكام القضائية والقرارات من هيئة حماية البيانات الايطالية والتي تضمنت رسم حدود تطبيق هذا الحق والذي تباينت فيه قرارات المحاكم إلي حد كبير باعتبار أن هذه الدعاوي تعد حديثة إلي حد ما ولذلك كان التعامل معها بحذر إلي حين صدور حكم محكمة العدل الأوروبية في ٢٠١٤والذي كان له دور هام للغاية في إقرار العديد من المبادئ التي سنوضحها تفصيلا[٢] .

ثانيا : نشأة الحق في محو البيانات الشخصية علي المستوي القضائي :

لا شك أن تناول القضاء الأوروبي للقضايا المتعلقة بخصوصية البيانات قد بدأ منذ زمن بعيد وهو ما يمكن لنا أن نطلق عليه مصطلح الخصوصية في البيئة غير المتصلة بالإنترنت، ومع ظهور شبكة الانترنت واستخدام المواقع الالكترونية بشكل متزايد ونقل البيانات بصورة هائلة عبر هذه المواقع فقد أدي ذلك لطرح العديد من القضايا علي المحاكم الأوروبية سواء كانت محكمة العدل الأوروبية أو المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أو المحاكم الوطنية .

1- V. D'Antonio and O. Pollicino, Ibid .

2- For more cases related to the right of Erasure in Italy, See :

Italian Supreme Court, Case No. 5525/2012. Italian DPA, Decision 10 July 2014, no. 3283078; Decision 20 February 2015. Italian DPA, Decision 31 March 2016, doc. web n. 4988654 Court of Rome, First Division, 3 December 2015, no. 23771. Italian Supreme Court of Cassation, Decision 24 June 2016, no. 13161.

ولقد ترتب علي ذلك عرض العديد من القضايا علي هذه المحاكم من أجل محو البيانات التي تسبب مضايقات لأصحابها والتي تكون متواجدة بالفعل علي محركات البحث والتواصل الاجتماعي .

وعلي الرغم من تعدد هذه القضايا المعروضة علي المحاكم الأوروبية، فإن حكم محكمة العدل الأوروبية في قضية Google Spain في مايو ٢٠١٤ يعد علامة فارقة في تاريخ إقرار الحق في محو البيانات الشخصية أو ما اصطلح عليه حينها في المناقشات الفقهية الحادة بالحق في النسيان الرقمي RTBF إلي أن جاءت لائحة حماية البيانات GDPR والمطبقة منذ مايو ٢٠١٨ وأطلقت عليه حق المحو Right of Erasure (RTE).

وتأتي أهمية هذا الحكم من عدة جوانب تتمثل في الاعتراف القضائي ولأول مرة علي مستوي الاتحاد الأوروبي بالحق في محو البيانات الشخصية من محركات البحث، فضلا عن الآثار المتعددة التي أعقبت صدور هذا الحكم، والتي كان لها تأثيرها البالغ علي محركات البحث وبصفة خاصة محرك البحث العملاق Google وكذلك انتشار الاعتراف بهذا الحق في الأحكام القضائية خارج نطاق القارة الأوروبية، وسط تعرض الحكم لانتقادات عنيفة وبصفة خاصة من الفقه الأمريكي كما سنوضح تفصيلا لهذه الانتقادات في المطلب القادم .

وبناء علي ما تقدم فإنني سوف أعرض من خلال هذا المطلب تفصيلا للحكم الصادر من محكمة العدل الأوروبية والمعروف باسم Google Spain لما له من أهمية متصلة بموضوع البحث، وكذلك للآثار التي ترتبت علي هذا الحكم الذي وصف بالحكم التاريخي في حينه .

١- قضية جوجل أسبانيا ضد الوكالة الأسبانية لحماية البيانات[١] :

Google Spain v AEPD and Mario Costeja González

1- Article 29 data protection working party, guidelines on the implementation of the court of justice of the european union judgment on " google spain and inc v. Agencia española de protección de datos (aepd) and mario costeja gonzález " c-131/12 , available at :

https://ec.europa.eu/newsroom/article29/item-detail.cfm ?item_id = 667236, Case C-131/12, Google Spain SL v. Agencia Española de Protección de Datos(AEPD) (Costeja), 2014 EUR-Lex 62012CJ0131 (May 13, 2014) Andrés Guadamuz , Developing a Right to be Forgotten, November 2017, p.5 ets ,available at :

https://www.researchgate.net/publication/320985071_Developing_a_Right_to_be_Forgotten , Haya Yaish, *Forget Me, Forget Me Not: Elements of Erasure to Determine*

the Sufficiency of a GDPR Article 17 Request, journal of law, technology & the internet • volume 10 • issue 1 • 2019, p.4 ets, Edward Lee, Recognizing Rights in Real Time: The Role of Google in the EU Right to Be Forgotten, Ibid, p.1030, ets., Veronika Szeghalmi, Difficulties Regarding the Right to Be Forgotten in the Case Law of the Strasbourg Court, Athens Journal of Law - Volume 4, Issue 3, July 2018 ,p.255 ets., Julia Powles, The Case That Won't Be Forgotten Loyola University Chicago Law Journal, [Vol. 47, p. 584 ets, available at :

https://www.luc.edu/media/lucedu/law/students/publications/llj/pdfs/vol47/issue2/Powles.pdf, Beata Sobkow, Forget Me, Forget Me Not - Redefining the Boundaries of the Right to Be Forgotten to Address Current Problems and Areas of Criticism, APF 2017, LNCS 10518, pp. 34–51, 2017, https://www.springerprofessional.de/en/forget-me-forget-me-not-redefining-the-boundaries-of-the-right-t/15124632 , Kulk, S., & Zuiderveen Borgesius, F. (2018). Privacy, Freedom of Expression, and the Right to Be Forgotten in Europe. In E. Selinger, J. Polonetsky, & O. Tene (Eds.), *The Cambridge Handbook of Consumer Privacy* (pp. 301-320). Cambridge: Cambridge University Press.

https://doi.org/10.1017/9781316831960.018 .

في عام ١٩٩٨ نشرت صحيفة La Vanguardia, الاسبانية مقالين يتعلقان بالإجراءات التحفظية والأمر بحجز ممتلكات تخص محام أسباني يدعي Costeja González، وفي عام ٢٠٠٩ تواصل المحامي المذكور مع الصحيفة لإخبارها أنه عند كتابة اسمه علي موقع جوجل مازالت نتائج البحث تشير إلي مقالات الصحيفة التي تتضمن معلومات عن الإجراءات القضائية المتخذة ضده بشأن بيع بعض ممتلكاته في مزاد عقاري من أجل سداد ديون الضمان الاجتماعي، حيث طالب الصحيفة بسحب هذه المعلومات لكن الصحيفة رفضت استنادا إلي أن نشر الإجراءات القانونية تم بأمر من الوزير الأسباني للعمل والشئون الاجتماعية، وأمام هذا الوضع تقدم إلي جوجل أسبانيا Gogle Spain طالبا منه ألا ترتبط نتائج البحث عبر الانترنت بما نشرته الصحيفة من معلومات حول الإجراءات القضائية ضده .

وأمام رفض Google Spain الاستجابة لهذا الطلب، تقدم Costeja González بشكوي إلي الوكالة الأسبانية لحماية البيانات AEPD ضد كل من الصحيفة الاسبانية وجوجل أسبانيا ومؤسسة جوجل العالمية، وعندما نظرت الوكالة في الشكوي فقد رفضت إقامة الدعوي ضد الصحيفة باعتبار أن النشر جاء تنفيذا لأمر حكومي، لكنها في الوقت ذاته أيدت الشكوي ضد مؤسسة جوجل العالمية ومؤسستها الفرعية في أسبانيا معتبرة أن مشغلي محركات البحث علي الانترنت يعالجون البيانات الشخصية ولذلك يتعين عليهم التقيد بالتشريعات المتعلقة بالخصوصية ويمكن إلزامهم بسحب المعلومات التي من شأنها أن تمس بالحق الأساسي في الخصوصية والحفاظ علي الحياة الخاصة .

وعلي إثر ذلك طعنت كل من مؤسسة جوجل ومؤسسة جوجل أسبانيا في هذا القرار بصفة فردية، حيث أرجأت المحكمة العليا الإسبانية البت في الدعوي إلي حين تقييم مدي وجوب التزام جوجل بحماية البيانات الشخصية التي تنشرها مواقع أخري علي الانترنت .

قدمت المحكمة الوطنية العليا بأسبانيا مجموعة من الأسئلة علي أنظار محكمة العدل الأوروبية من أجل إعداد قرارها الأولي :

١- هل يمكن تطبيق التوجيه الأوروبي رقم ٤٦ لسنة ٩٥ المعتمد في التشريع الوطني لدولة عضو في الاتحاد علي مؤسسة مشغلة لمحرك بحث علي الانترنت لديها مؤسسة فرعية أو ملحقة تعمل علي نشر أو بيع أو ترويج فضاء الكتروني موجه لسكان تلك الدولة العضو ؟

٢- هل يمكن اعتبار عملية تحديد مواقع المعلومات من طرف محركات البحث في مواقع انترنت تشرف عليها أطراف أخري ثم فهرستها وعرضها علي الانترنت علي ذمة المستخدمين بمثابة " معالجة بيانات شخصية " في مفهوم لتوجيه ؟

٣- هل يجب اعتبار مشغل البحث " مراقبا " بالنسبة لمعالجة البيانات الشخصية بحسب أحكام الفصل الثاني من التوجيه ؟

٤- هل يمكن اعتمادا علي أسباب مشروعة تهدف إلي حماية البيانات الشخصية وحقوق أساسية أخري ينص عليها التوجيه بإلزام مشغلي محركات البحث علي الانترنت بإزالة معلومات شخصية تنشرها أطراف أخري حتي وإن كان النشر الأول يتطابق مع القانون ؟

وبالنظر إلي التوجيه الأوروبي لحماية البيانات لسنة ١٩٩٥ نجد أن المادة الأولي منه تلزم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي علي حماية " الحقوق والحريات الأساسية للأشخاص الطبيعيين وخاصة الحق في حياتهم الخاصة فيما يخص معالجة البيانات الشخصية وفي نفس الوقت تمنع تسليط قيود علي التبادل الحر للبيانات الشخصية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي "[١] .

1- Article 1 Directive 95/46/EC .

ويعرف التوجيه البيانات الشخصية بكونها " المعلومات المتعلقة بشخص طبيعي معروف أو يمكن التعرف عليه، والشخص القابل للتعريف هو كل شخص يمكن تحديد هويته بصورة مباشرة أو غير مباشرة وذلك بالاستناد إلي رقم تعريف أو هوية أو إلي عنصر أو عناصر خصوصية تشير إلي هويته الجسدية أو الفسيولوجية أو العقلية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية "، وتشمل عملية معالجة هذه المعلومات " كل عملية أو مجموعة عمليات يقع تنفيذها علي بيانات شخصية سواء كان ذلك بطرق آلية أو غير آلية علي غرار الجمع والتسجيل والتنظيم والتخزين والتكييف والتغيير والاستخراج والاطلاع والاستخدام والإفشاء من خلال البث والتوزيع والتوفير بأي شكل من الأشكال .."، ووفقا لما نصت عليه المادة ٢(د) فإن مراقب البيانات الشخصية هو كل شخصية طبيعية أو قانونية أو سلطة عمومية أو وكالة أو أي هيئة أخري تقرر بمفردها أو مع هيئات أخري أهداف وطرق معالجة البيانات الشخصية " .

ولقد ناقشت محكمة العدل الأوروبية التساؤلات المعروضة عليها علي النحو التالي :

حول مسألة ما إذا كان يمكن تصنيف الأنشطة التي تقوم بها محركات البحث علي الانترنت بأنها " معالجة للبيانات الشخصية " بحسب ما نصت عليه المادة ٢(ج) من التوجيه، وإن كان الجواب بالإيجاب هل يمكن اعتبار مشغل محرك البحث مراقبا يشرف علي معالجة البيانات الشخصية، اعتبرت المحكمة دون أي مجال للشك أن بعض المعلومات الكثيرة والمخزنة والمصنفة من قبل محركات البحث تتعلق بأشخاص طبيعية يمكن التعرف عليها وبالتالي تعتبر " بيانات شخصية "بحسب ما نصت عليه المادة ٢(أ) من التوجيه الأوروبي وأنه بسبب بحثها المسترسل والآلي عن المعلومات الموجودة علي الخط غالبا ما يجمع مشغل محرك البحث بيانات شخصية يتم فيما بعد فهرستها وتخزينها وإتاحتها لمستخدمي الانترنت، ومن خلال ذلك يتضح لنا أن المحكمة اعتبرت أن ما قامت به جوجل من جمع وفهرسة وتخزين وإفشاء

بيانات خاصة يعتبر " معالجة "لتلك المعلومات بحسب أحكام التوجيه الأوروبي لسنة ١٩٩٥.

وبخصوص تساؤل المحكمة العليا الإسبانية حول مدي إمكانية اعتبار محرك جوجل للبحث بكونه "مراقبا "لمعالجة البيانات الشخصية، كان موقف المحكمة واضحا بأنه يجب تأويل مفهوم " المراقب "في التوجيه بصفة عامة من أجل ضمان الحماية الفعالة والشاملة لمواضيع البيانات[١]، ورأت أنه يجب اعتبار مشغل محرك البحث باعتباره بمثابة " المتحكم في هذه المعالجة بالمعني المقصود في المادة ٢ (د) من التوجيه الأوروبي[٢]، وبأن استثناء مشغلي محركات البحث علي الانترنت يتعارض مع الأهداف المرسومة في التوجيه خاصة وأنهم يلعبون دورا محوريا في النشر العام للبيانات الشخصية[٣] .

أما فيما يتعلق بالسؤال الموجه للمحكمة بخصوص إمكانية تطبيق التوجيه علي جوجل بصفته " مراقب " في عملية معالجة البيانات الشخصية فإن وثائق المحكمة تشير إلي أن جوجل أسبانيا تأسست سنة ٢٠٠٣ من طرف مؤسسة جوجل العالمية من أجل العمل بوصفها وكيل تجاري في أسبانيا من أجل " تعزيز وتيسير الدفع بمنتجات الإشهار والخدمات علي الانترنت للأطراف الأخرى والتسويق لهذا الإشهار "، وحسب ما نصت عليه المادة ٤ (١) (أ) فإنه يتعين تطبيق أحكام التوجيه عندما " تقع المعالجة في سياق الأنشطة التي يقوم بها مراقب استقر علي أراضي دولة عضو وعندما يكون المراقب مستقرا في عدد من الدول الأعضاء يجب أن يأخذ

1- Case C-131/12, Google Spain SL v. Agencia Española de Protección de Datos (AEPD) (Costeja), Para 34 .

2- Ibid, Para 41 .

3- Ibid, Para 36 .

كل التدابير اللازمة للتأكد من أن كل المؤسسات التي تتفرع عنه تحترم مختلف القوانين والأحكام التي تنص عليها التشريعات الوطنية السارية "[١] .

وبتطبيق ما نصت عليه المادة الرابعة فقد انتهت المحكمة إلي أن جوجل تخضع لأحكام القانون لأن مكتبها الفرعي جوجل اسبانيا يعمل من أجل " تعزيز وبيع داخل حدود البلد فالمساحة الإعلانية التي يوفرها محرك البحث تعمل علي جعل الخدمة التي يفرها المحرك مربحة[٢] .

وأخيرا بحثت المحكمة ما عرض عليها من تساؤل من قبل المحكمة العليا الأسبانية بشأن البحث في مدي مسئولية مسئولية جوجل باعتبارها محرك بحث علي الانترنت في احترام المعطيات الشخصية المنشورة علي مواقع أطراف أخري والتي يعمل المعنيين بالمعلومات علي إزالتها أو تغييرها، فقد قامت المحكمة بتطبيق نص المادة ١٢(ب) والمادة ١٤(أ) من التوجيه، وبحسب ما نصت عليه المادة ١٢(ب) من التوجيه والتي تنص علي أنه " يجب أن يتمتع كل شخص معني بالمعلومات بالحق في أن يقوم المراقب بتعديل أو محو أو حجب المعلومات التي لا تحترم معالجتها أحكام هذا التوجيه عندما تكون طبيعة البيانات غير مكتملة أو غير دقيقة "[٣]، أما المادة ١٤(أ) فقد أعطت الحق للشخص صاحب المعلومات الحق في الاعتراض بأي وقت علي أسس قانونية صحيحة ترتبط بأوضاعه الخاصة لمعالجة البيانات المتعلقة به ما لم يتم النص علي خلاف ذلك في التشريعات الوطنية، وفي

1- Article 4/1/a Directive 95/46 .

2- Case C-131/12, Google Spain SL v. Agencia Española de Protección de Datos (AEPD) (Costeja),Para 55 .

3- Article 12/B Directive 95/46 .

حال وجود اعتراض مبرر لا يمكن أن تشمل المعالجة التي يوفرها المراقب تلك البيانات "[١] .

وقد جادلت كلا من مؤسستا جوجل العالمية وجوجل أسبانيا بأنه بالاعتماد علي مبدأ التناسب فإن مسئولية إزالة البيانات الشخصية تعود إلي موقع الانترنت الذي قام بنشرها وتوفيرها العموم وأن من قام بنشر تلك المعلومات هو الأفضل لتقييم قانونية المعطيات والبيانات المنشورة .

وقد قامت المحكمة بالرد علي هذه الدفوع حيث أكدت في البداية علي الحق الأساسي في حماية الحياة الخاصة وحماية البيانات الشخصية وفقا لما تم النص عليه في المادة ٨ من اتفاقية الاتحاد الأوروبي لحماية الحقوق الأساسية التي نصت علي أن " لكل الأفراد الحق في حماية بياناتهم الشخصية وأنه يجب معالجة هذه البيانات بصفة عادلة وملائمة لأهداف خصوصية اعتمادا علي الأطراف المعنية أو علي أسس قانونية أخري ينص عليها التشريع، ولكل الأفراد الحق في النفاذ إلي المعلومات التي تم جمعها بخصوصهم وكذلك الحق في تصحيحها "، كما جاء في المواد ٦ و٧ و١٢ ١٤ و ٢٨ فقد أكدت المحكمة علي أهمية إيجاد التوازن بين الحق في حماية الحياة الخاصة والحق في النفاذ إلي المعلومة[٢] .

في ضوء هذه المبادئ التي ذكرتها محكمة العدل الأوروبية في حيثيات حكمها فقد قررت بأن " محركات البحث علي الانترنت يمكن أن تؤثر علي الحقوق الأساسية المتعلقة بحماية الحياة الخاصة والبيانات الشخصية عندما يتم البحث باستعمال هذا المحرك بالاعتماد علي اسم الشخص المعني[٣]، لكنها قررت في نفس الوقت بأنه

1- Article 14/B Directive 95/46 .

2- Case C-131/12, Google Spain SL v. Agencia Española de Protección de Datos (AEPD) (Costeja), Para 69 .

3- Ibid, Para 80 .

يتعين احترام حق مستخدمي الانترنت في النفاذ إلي البيانات الخاصة باستعمال محركات البحث وذلك حسب " طبيعة المعلومات المطلوبة وحساسيتها بالنسبة للحياة الخاصة للشخص المعني والفائدة التي تعود علي الجمهور في الحصول عليها والتي يمكن أن تتغير حسب الدور الذي يلعبه الشخص المعني في الحياة العامة "[١] .

من خلال ما تقدم يتضح لنا أن محكمة العدل الأوروبية حاولت إيجاد نوع من التوازن بين المصالح المتعارضة، فمن ناحية قررت بأنه يتعين علي مشغل محرك البحث إزالة روابط إلي صفحات علي الانترنت تنشرها أطراف أخري تحتوي علي معلومات تتعلق بشخص تم التوصل إليها من خلال استخدام اسم ذلك الشخص في عملية البحث، كما يتعين عليها إزالة هذه الروابط عندما لا يتم إزالة هذا الاسم أو تلك المعلومات مسبقا أو في نفس وقت إزالتها من صفحات الانترنت حتي وإن كان نشر تلك المعلومات علي صفحات الانترنت الأخرى قانونيا[٢]، كما أقرت بأن الأشخاص التي تكون البيانات الخاصة بهم متوفرة للعموم من خلال محركات البحث علي الانترنت يمكن لهم أن يطالبوا بإزالة هذه الروابط من النشر العمومي من خلال حجبها من مواقع البحث التي تتوصل إليها المحركات، وبأن حقهم في حماية حياتهم الخاصة وبياناتهم الشخصية تعلو ليس فقط علي المصلحة الاقتصادية لمشغل محرك البحث لكن أيضا علي مصلحة العموم في الوصول إلي المعلومات من خلال البحث عنها باعتماد اسم المعني بها، وذكرت المحكمة أن إحداث هذا التوازن يعتمد علي علي طبيعة المعلومات المعنية وحساسيتها بالنسبة للشخص صاحب أو موضوع البيانات وعلي مصلحة الجمهور في الحصول علي تلك المعلومات وهي مصلحة قد تختلف علي وجه الخصوص وفقا للدور الذي يلعبه الشخص صاحب البيانات في الحياة

1- Ibid, Para 81.

2- Ibid, Para 88.

العامة[1]، ولكن في ذات الوقت أكدت المحكمة علي أن الحق في إثارة هذا الطلب يصبح باطلا عندما يكون الوصول إلي البيانات الشخصية يتعلق بالمصلحة الغالبة لعموم الناس في الوصول إلي المعلومات المعنية باعتماد إدراجها في قائمة نتائج البحث[2] .

من خلال العرض السابق يمكن لنا القول أن هذا الحكم يعد بالفعل كما وصف من جانب عدد كبير من الفقه بالتاريخي، نظرا لأنه أقر ولأول مرة باعتبار محركات البحث بكونها مراقب يقوم بمعالجة البيانات الشخصية من خلال عمليات تحديد مكان وجودها وفهرستها وتخزينها ونشرها، كما قررت المحكمة بأنه في سبيل ضمان الحق في حماية البيانات الشخصية فإنه يمكن لمشغلي محركات البحث إزالة معلومات شخصية تنشرها مواقع انترنت تشرف عليها أطراف أخري ولكنها في الوقت ذاته حاولت إيجاد نوع من التوازن بين الحق في تنفيذ هذا الطلب ومصلحة الجمهور في الحصول علي المعلومة عن طريق إقرار العديد من المعايير التي يتم من خلالها الموازنة بين الحق في الخصوصية والحق في النفاذ إلي المعلومات ووضعت مجموعة من المعايير لمحركات البحث عندما تتلقي طلبا للشطب. حيث يجب علي محركات البحث أن تمنح طلب رفع الأسماء من القائمة فقط إذا كانت المعلومات الشخصية المضمنة في عنوان الويب المعين " غير ملائمة أو لم تعد ذات صلة أو مفرطة " ولا يتم ذلك إلا إذا كانت المعلومات لا تتعلق بشخصية عامة أو ليست من المصلحة العامة، ومع ذلك لا يجوز إزالة المعلومات أو الروابط من فهرس البحث ويجب أن تظل متاحة عند إجراء المستخدمين لعمليات بحث باستخدام مصطلحات أخري غير اسم الفرد الذي يقدم طلب رفع الأسماء من القائمة .

1- Ibid, Para 81 .

2- Ibid, Para 99 .

وبعد أن انتهيت من العرض تفصيلا لحكم Goggle Spain وحيثياته والأسس التي اعتمد عليها في هذا الحكم من خلال المواد الواردة في التوجيه الأوروبي لحماية البيانات والتي من خلالها نجحت المحكمة في إرساء قواعد الحق في محو البيانات الشخصية، أنتقل للحديث عن الآثار التي ترتبت علي هذا الحكم الذي أثار معارك فقهية بين مؤيد ومنتقد للحكم فضلا عن آثار مباشرة في الواقع العملي تلت صدور الحكم بفترة وجيزة .

٢- الآثار المترتبة علي صدور حكم محكمة العدل الأوروبية في قضية جوجل أسبانيا مايو ٢٠١٤ :

أثار الحكم الصادر من محكمة العدل الأوروبية في قضية جوجل أسبانيا العديد من المناوشات الفقهية بين مؤيد للحكم ومعارض لهذا الحق من الأساس، ولم يقتصر الأمر علي هذا الجدل الفقهي الذي يمكن لنا أن نقول أنه كان متواجدا بالفعل في الكتابات الفقهية حتي قبل صدور هذا الحكم، بل كان الأثر الأكبر والمباشر لهذا الحكم متعلق بمحرك البحث العالمي Google والذي وجد نفسه أمام سيل من طلبات الإزالة المتعلقة بمعلومات مرتبطة بمحرك البحث العملاق الأمر الذي كان له بالغ الأثر في تحول هذه الشركة لهيئة إدارية تمتلك سلطات وصفها البعض بأنها سلطات شبه قضائية وشبه تشريعية، هذا فضلا تأثر العديد من الأنظمة القضائية خارج القارة الأوروبية بهذا الحكم كما هو الحال في المكسيك واليابان وغيرهم من الدول وهو ما نتناوله من خلال ذكر أبرز الآثار المترتبة علي هذا الحكم ومناقشتها .

٣- الآثار المترتبة علي حكم Google Spain علي محرك البحث Google :

غموض الحق في محو البيانات الذي تركه حكم محكمة العدل الأوروبية في قضية Google Spain فتح الباب للتساؤل حول الهيئة أو المؤسسة المنوط بها

إزالة هذه البيانات، يبدو أن سلطات حماية البيانات أو المحاكم الوطنية الأوروبية تبدو إجابات منطقية لهذه التساؤلات، ولكن الواقع العملي أوضح أن محرك البحث العالمي جوجل قد لعب دورا بارزا في هذه المسألة من خلال تحديد ضوابط إزالة البيانات من محركات البحث، يذكر أن محركات البحث الأخرى مثل , Yahoo و Bing لعبوا دورا أيضا في تنفيذ هذا الحق ولكنه لا يمكن وصفه بالدور البارز، ربما لأنه في أكتوبر ٢٠١٤ حصلت جوجل علي أكثر من ٩٢% من حصة السوق لعمليات البحث في أوروبا تليها Bing بنسبة ٢.٦٧% و Yahoo بنسبة ٢.٣٤% وبالنظر إلي هيمنة جوجل علي المستخدمين وحصة السوق في البحث قد يكون لقراراتها تأثير أكبر من قرارات محركات البحث الأخرى[١] .

ولقد ترتب بصورة مباشرة علي هذا الحكم زيادة في عدد طلبات الإزالة المقدمة إلي محرك البحث جوجل، ففي ديسمبر ٢٠١٥ ووفقا لما أصدرته الشركة من تقرير شفافية فقد أعلنت أنها تلقت حولي ٣٦٥.٠١٢ طلبا متعلق ب ١.٢٦١.٤٧٦ رابط، وقد قررت جوجل إزالة ٤٢.١% من صفحات الويب المطلوبة وهو معدل يقارب النسبة التي قبلتها أيضا في أكتوبر ٢٠١٤ ورفضت إزالة ٥٧.٩% من روابط صفحات الويب المطلوبة [٢] .

1- Edward Lee, Recognizing Rights in Real Time: The Role of Google in the EU Right to Be Forgotten, Ibid ,p.1035. Matt Rosoff, Here's How Dominant Google Is in Europe, BUS. INSIDER (Nov. 29, 2014, 2:38 PM), http://www.businessinsider.com/heres-how-dominant-google-isin-europe-2014-11 [hereinafter Google in Europe] .

2- Google Transparency Report: European Privacy Requests for Search Removals, (report on Dec. 10, 2015); Ashley Zeckman, Right to Be Forgotten: Google Refreshes Stats, SEARCH ENGINE WATCH (Oct. 13, 2014), http://searchenginewatch. com/sew/news/2375322/right-to-be-forgotten-google-refreshes-stats#., See also : Jeff John Roberts, Google Shows Sites That Get Most 'Right to Be Forgotten' Requests, More Than 500K Pages Removed, FORTUNE (Nov. 24, 2015).=

وفي ٢٠١٨ أعلنت جوجل في تقرير الشفافية الخاص بها أنها في أعقاب صدور حكم محكمة العدل الأوروبية في ٢٠١٤ حتي عام ٢٠١٨ قد سعي ما يقرب من ٤٠٠٠٠٠ شخص إلي إزالة حولي ٢.٤ مليون عنوان URL، حيث تم استيفاء معايير جوجل للإزالة بنسبة ٤٣% من الحالات والتي تعلقت بشكل رئيسي بفرنسا بنسبة (20.4%)، وألمانيا بنسبة (17.3%)، والمملكة المتحدة بنسبة (12.9%)[١] .

وحتي كتابة هذه السطور فقد بلغت عدد الطلبات المقدمة لمحرك البحث 943, 064 طلب إزالة بيانات شخصية، و أكثر من 3,7 مليون رابط URL عبر جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي[٢] .

جدير بالذكر أنه في أعقاب صدور حكم جوجل أسبانيا في عام ٢٠١٤ وتزايد عدد طلبات الإزالة المقدمة إلي محرك البحث جوجل في غضون أيام قليلة من صدور الحكم، فقد قامت الشركة بإعداد نموذج لطلب المحو ب ٢٥ لغة وهو النموذج الذي تم إطلاقه بحلول ٣٠ مايو ٢٠١٤ أي في غضون أسبوعين من إصدار الحكم، ويوفر نموذج الويب تعليمات مفصلة ويطلب من كل شخص يرغب في تقديم طلب لمحو البيانات الشخصية أن يستوفي هذه المتطلبات (الدولة التي ينتمي إليها الشخص مقدم الطلب " احدي دول التحاد الأوروبي "، المعلومات الشخصية بما في ذلك الاسم المستخدم في البحث والاسم الكامل، عناوين URL التي يريد إزالتها من نتائج البحث

=https://fortune.com/2015/11/24/google-forgotten-data/,

1- Micheel Smith, Updating our " right to be forgotten" Transparency Report, 26 Feb 2018, available at : https://www.blog.google/topics/google-europe/updating-our-right-be-forgotten-transparency-report/, See also : Paul Chadwick, Should we forget about the 'right to be forgotten'?,5 March 2018, available at :

https://www.theguardian.com/commentisfree/2018/mar/05/right-to-be-forgotten-google-europe-ecj-data-spain

2- https://transparencyreport.google.com/eu-privacy/overview

عند البحث عن اسم الشخص مع شرح لكل عنوان URL عن كيفية ارتباط صفحة الويب بشخص مقدم الطلب أو ممثله، مع توضيح مدي ارتباط العنوان بمعلومات غير ذي صلة أو قديمة، ولتأكيد الطلب يجب تقديم نسخة تثبت هوية مقدم الطلب)[١] .

ولقد ألقت الأعداد الهائلة من طلبات الإزالة التي تلقتها جوجل والتي حولتها من مجرد شركة خاصة لهيئة بسلطات شبه قضائية بآثارها علي الموظفين العاملين بالشركة، فقد أعلنت الشركة عن تعيين فريق من الموظفين والتي أطلقت عليه الشركة " فريق الإزالة " Removals Team[٢]، حيث أعلنت الشركة في نوفمبر ٢٠١٤ أن لديها الكثير من الموظفين يعملون بدوام كامل وذلك من أجل النظر في طلبات الإزالة المقدمة إلي محرك البحث[٣]، وهو الأمر الذي دفع عدد من الأكاديميين بلغ عددهم ٨٠ أكاديميا إلي توجيه خطاب مفتوح إلي جوجل تطالب فيه الشركة بمزيد من الشفافية حول معالجة طلبات الإزالة والأسس التي تقوم عليها[٤] .

1- Google, 'Removing content from Google' available at :

https://support.google.com/legal/troubleshooter/1114905?hl=en

2- Sam Schechner, Google Starts Removing Search Results Under Europe's " Right to Be Forgotten, " WALL ST. J. (June 26, 2014, 3:28 PM ET), https://www.wsj.com/articles/google-starts-removing-search-results-under-europes-right-to-be-forgotten-1403774023

3- Peter Fleischer, Google's Global Privacy Counsel, at the Privacy & Innovation Conference at Hong Kong University, 8 June 2015, < www.lawtech.hk/pni/? page_id=11

4- Jemima Kiss, Dear Google: open letter from 80 academics on 'right to be forgotten', Full text of the letter demanding more transparency from Google over how it processes 'right to be forgotten' requests, Thu 14 May 2015 09.00 BST,

https://www.theguardian.com/technology/2015/may/14/dear-google-open-letter-from-80-academics-on-right-to-be-forgotten

يذكر أيضا أنه من بين الآثار المباشرة المترتبة علي حكم محكمة العدل الأوروبية وزيادة عدد طلبات الإزالة المقدمة إلي جوجل، فقد أنشأت الشركة مجلسا استشاريا من أجل تقديم النصح والإرشادات فيما يتعلق بالتعامل مع طلبات الإزالة المقدمة إلي الشركة ومن أجل الموازنة بين الحق في المحو والإزالة وبين الحق في حرية التعبير والوصول إلي المعلومات، وقد تكون هذا المجلس الاستشاري من ثمانية خبراء خارجيين من الدول الأوروبية بالإضافة إلي الرئيس التنفيذي السابق للشركة Eric Schmidt والمسئول القانوني للشركة David Drummond حيث قام هذا المجلس بعقد جلسات علنية لمناقشة الحق في محو البيانات الشخصية في سبع مدن أوروبية حيث تم تسجيل هذه الاجتماعات ونشرها عبر Youtube .

وفي ٦ فبراير ٢٠١٥ أصدر المجلس الاستشاري تقرير من ٤١ صفحة تضمن هذا التقرير المعايير التي يتم بناء عليها إصدار قرارات إزالة الروابط من محرك البحث ،وعلي رأسها دور صاحب البيانات في الحياة العامة وكذلك طبيعة المعلومات المطلوب إزالتها والموازنة بين الحق في المحو والمصلحة العامة في الوصول إلي المعلومات .

ولقد قدم جوجل مجموعة من الأمثلة للحالات التي قبلتها وأزالت بالفعل الروابط المتعلقة بها من نتائج البحث وحالات أخري رفضت إزالتها نذكر منها علي سبيل المثال لا الحصر ما يلي[١] :

- قبلت جوجل الطلب المقدم من سيدة ايطالية طلبت إزالة مقال عن مقتل زوجها تناول اسمها .

1- Google Transparency Report: European Privacy Requests for Search Removals, supra note 20, (report on Dec. 10, 2015); Ashley Zeckman, Right to Be Forgotten: Google Refreshes Stats, SEARCH ENGINE WATCH (Oct. 13, 2014), Ibid .

- قبلت جوجل الطلب المقدم من ضحية جريمة اغتصاب في ألمانيا بإزالة مقال صحفي عن الجريمة .
- كما أن جوجل قامت بحذف الروابط التي تتعلق بجرائم تم إعادة تأهيل الأشخاص المذنبين بموجب القانون الوطني .

وتوجد أيضا العديد من الحالات التي رفضت فيها جوجل الطلبات المقدمة إليها بالإزالة والتي تتعلق بصورة كبيرة بسوء السلوك المهني والإجرامي نذكر منها علي سبيل المثال ما يلي :

- رفضت جوجل طلبا بإزالة روابط خاصة برجل دين بريطاني سابق، تتناول التحقيق في بعض الاتهامات المنسوبة إليه بشأن قيامه ببعض الممارسات الجنسية أثناء توليه وظيفته .
- رفض الطلبات المتعددة التي قدمها شخص من ايطاليا لحذف الروابط الخاصة بعشرين مقالة تتعلق باعتقاله بتهمة الجرائم المالية .
- رفضت طلبا من أحد الأشخاص بالمملكة المتحدة بإزالة الروابط التي تؤدي إلي مقالات علي الانترنت تشير إلي ارتكابه بعض الجرائم الجنسية أثناء الوظيفة .
- رفضت طلب أحد الإعلاميين بالمملكة المتحدة بإزالة أربعة روابط إلي مقالات تتعلق بمحتوي محرج نشره علي الإنترنت .

من خلال ما تقدم اتضح كم التأثير الهائل الذي ترتب علي صدور حكم محكمة العدل الأوروبية في قضية جوجل أسبانيا من خلال زيادة عدد الطلبات المتعلقة بإزالة الروابط من حرك البحث وكذلك في تعامل الشركة مع هذه الطلبات من تعيين فريق إزالة الروابط والاستعانة بمجلس استشاري لمعالجة الطلبات المقدمة للشركة، وفي وجهة نظري أن أكبر تأثير أحدثه الحكم في الواقع العملي هو تغير دور الشركة من

كونها شركة تجارية لمؤسسة تملك تصدر قرارات شبه قضائية تؤثر بشكل كبير علي حقوق الأفراد وحرياتهم أو بمعني آخر أنه وجدت نفسها صاحبة قرار، حتي أن رئيس الشركة نفسه شكك في ترك المسئولية لجوجل في تحديد الطلبات والتعليق عليها قائلا " أن جوجل لم تطلب أن تكون صانع قرار " Google " didn't ask to be the decision maker."[1]، حيث كانت هذه النقطة من أبرز الانتقادات التي وجهت إلي الحق في محو البيانات الشخصية من حيث ترك هذه المهمة لشركة خاصة بدلا من هيئة حماية البيانات أو المحاكم الوطنية والتي نتناولها تفصيلا في المبحث القادم.

وبعد أن استعرضنا الآثار المترتبة علي حكم جوجل أسبانيا فيما يخص محرك البحث جوجل، ننتقل فيما يلي للحديث عن آثار هذا الحكم بالنسبة للأحكام القضائية خارج القارة الأوروبية .

أ- الآثار المترتبة علي حكم Google Spain في أوروبا و خارج القارة الأوروبية :

في أوروبا : شهدت الفترة التي تلت صدور حكم محكمة العدل الأوروبية في حكم جوجل أسبانيا صدور العديد من أحكام المحاكم الوطنية التي تناولت الحق في محو البيانات الشخصية داخل القارة الأوروبية[2].

1- Aoife White, Google EU Ruling Response Vetted as Complaints Pile Up, Sep 2014 , available at : https://www.bloomberg.com/news/articles/2014-09-18/google-eu-ruling-response-vetted-as-complaints-pile-up

2- See for example: Case 364/2014 Don Domingo v Google Spain, SL (Barcelona Court of Appeals, 17 July 2014), Case 7 U 29/12 , Jul 7, 2015, Communications Consultant v. Süddeutsche Zeitung , Case N° C.15.0052.F P.H. v. O.G April 29, 2016, S.T.S., Oct. 15, 2015 (J.T.S. No. 545/2015) (Spain)

ttp://www.poderjudicial.es/search/contenidos.action?action=contentpdf &database-match=TS&reference=7494889&links=%222772% 2F2013=

في أسبانيا :في أكتوبر ٢٠١٥ قضت المحكمة العليا الإسبانية بأن الحق في محو البيانات الشخصية يفرض التزامات ليس فقط علي محركات البحث ولكن الأمر يمتد ليشمل الصحف وناشري المحتوي الأساسي أيضا .

وقد رأت المحكمة أن مثل هذه الصحف مطالبة باتخاذ تدابير تقنية لاستبعاد فهرسة المقالات بالكامل بواسطة محركات البحث، ولجعل المقالات مخفية تماما وغير قابلة للوصول إليها عبر محركات البحث ليس فقط عند البحث باسم الشخص كما هو الحال في حكم محكمة العدل الأوروبية في قضية Goggle Spain ولكن عند إجراء أي بحث داخل أي محرك بحث عام .

وكان موضوع القضية المعروضة أمام المحكمة العليا الإسبانية تدور حول طلب من اثنين من تجار المخدرات السابقين بعدم التمكين من الوصول إلي مقال إخباري نشرته صحيفة El País الاسبانية عام ١٩٨٥ حول إدانتهم وسجنهم من خلال أي نوع من أنواع البحث عبر محركات البحث العامة مثل جوجل، حيث ذكروا أنهم قد تغلبوا علي إدمان المخدرات وسددوا ديونهم للمجتمع وعادوا إلي حياتهم الخاصة والمهنية العادية، وبالتالي يجب مطالبة صحيفة El País لتطبيق الإجراءات الفنية لمنع صفحة الويب التي تحتوي علي المقالة المتعلقة بها من أن تتم فهرستها بواسطة محركات البحث بأي طريقة، ليس فقط نتيجة البحث بأسمائهم (وهو ما سيكون متاحا لهم ضد جوجل بموجب تنفيذ قرار Google Spain) وقد حكمت المحكمة الأدني درجة لصالح المدعين واستأنفت صحيفة El País الحكم أمام المحكمة العليا الأسبانية[١] .

=%22%20%22545%2F2015%22&optimize=20151019&publicinterface=true [https://perma.cc/75CS-GKWY]

1-Mindy Weston, The Right to Be Forgotten : Analyzing Conflicts Between Free Expression and Privacy Rights, A thesis submitted to the faculty of Brigham Young University 2017, p.8 available at :

وتركزت الدفوع التي تقدمت بها صحيفة El País أمام المحكمة العليا الأسبانية أن نشرها الأولي لمقال إخباري يخص موضوع البيانات فيما يتعلق بالحكم عليهم وإدانتهم كان قانونيا، كما أن المعالجة الرقمية للمقالة والاحتفاظ بها من جانب الصحيفة محمي بالحق في حرية التعبير والمعلومات بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، كما دفعت الصحيفة بكونها لا تعتبر وحدة تحكم بيانات وبالتالي لا تخضع لأحكام التوجيه الأوروبي لحماية البيانات .

ولقد رفضت المحكمة العليا الإسبانية هذه الدفوع المقدمة إليها من جانب الصحيفة، حيث رأت المحكمة أن الالتزامات التي يفرضها القانون علي وحدات تحكم البيانات لا يقتصر فقط علي محركات البحث العامة مثل جوجل ولكن أيضا للصحيفة التي تمتلك أرشيف الأخبار والتي لديها قدرة تكنولوجية علي مخاطبة محركات البحث العامة سواء لاستبعاد مقالات معينة من فهرسة محرك البحث عن طريق استخدام رمز robot.txt code أو العلامات الوصفية مثل " noindex " أو noarchive "، كما رأت المحكمة أن المعالجة المستمرة من جانب صحيفة El País لبيانات المدعين في أرشيف الأخبار الالكتروني الخاص بالصحيفة لم يعد قانونيا وفقا للتشريع الوطني الاسباني وكذلك وفقا لأحكام التوجيه الأوروبي لحماية البيانات حيث لم يعد بالإمكان وصف هذه البيانات بأنها " مناسبة وذات صلة وليست مفرطة " .

وقالت المحكمة أيضا في حيثيات حكمها أن الصحيفة تتمتع بالفعل بالحماية بموجب المادة العاشرة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وامتدت هذه الحماية في

=https://scholarsarchive.byu.edu/etd/6453, See also: Hugh Tomlinson, *Case Law, Spain: A and B v Ediciones El Pais, Newspaper Archive to be Hidden from InternetSearches But No "Re-Writing of History*," at:

https://inforrm.org/2015/11/19/case-law-spain-a-and-b-v-ediciones-el-pais-newspaper-archive-to-be-hidden-from-internet-searches-but-no-re-writing-of-history-hugh-tomlinson-qc/

المقام الأول إلي المقالات التي تتناول الأحداث الجارية وليس لأرشفة الأخبار، وأوضحت المحكمة أنه في حين أن الوظيفة الأساسية للصحافة كانت تقديم أخبار عن الشئون الجارية إلا أن توفيرها لأرشفة الأخبار تعتبر مهمة ثانوية، حتي علي الرغم من كون هذه المقالات تحتوي علي معلومات صحيحة تخص الإجراءات والإدانات التي حدثت في ثمانيات القرن الماضي فإن معالجة هذه البيانات في الوقت الحالي لم تعد مناسبة أو ذات صلة، وبالتالي اعتبرت المحكمة العليا الأسبانية أن النشر الأولي من جانب الصحيفة للواقعة في حينها كان له ما يبرره ومع مرور الوقت فقدت معالجة هذه البيانات مبررها وفقا لما ذكرته المحكمة .

مما تقدم يتضح لنا أن المحكمة العليا الإسبانية قد وازنت بين الاهتمام المحدود للصحيفة في الاحتفاظ بأرشيف إخباري يحتوي علي بيانات ومعلومات شخصية لبعض الأفراد وبين الضرر الذي يلحق بالخصوصية والشرف لأصحاب هذه البيانات، حيث رأت المحكمة أن هذه المصلحة في احترام الحياة الخاصة والشرف والكرامة تعلو علي مصلحة الصحيفة في امتلاكها أرشيف إخباري، وهو الأمر الذي دعي المحكمة إلي إصدار قرارها إلي الصحيفة لتنفيذ التدابير التقنية لمنع الأخبار من أن يتم فهرستها من جانب محركات البحث مثل جوجل وجعل محتوي المقال الإخباري في الأساس غير قابل للوصول من قبل الجمهور .

وفي ألمانيا : حكمت المحاكم الألمانية بطريقة مماثلة لحكم المحكمة العليا الأسبانية وفرضت التزامات مباشرة علي الصحف وناشري محتوي الانترنت لاستخدام التدابير التكنولوجية لجعل بعض المواد يتعذر الوصول إليها من قبل الجمهور العام .

ولقد أثار حكم محكمة ألمانية صعوبات بشأن حرية التعبير أكثر من حكم المحكمة العليا الأسبانية، حيث فرضت هذه المحكمة مثل هذه الالتزامات سالفة الذكر علي الصحف ولكن في هذه الحالة كانت تتعلق المقالات الإخبارية بشخصية عامة .

حيث فرضت محكمة هامبورج التزامات مباشرة علي الصحيفة علي الرغم من الدفع الذي تقدمت به الصحيفة من أنها محمية من قبل امتياز صحفي معترف به من قبل محكمة العدل الأوروبية بموجب توجيه خصوصية بيانات الاتحاد الأوروبي .

وتنطوي هذه القضية علي نشر صحيفة وطنية ألمانية مقالات مختلفة في ٢٠١٠ و٢٠١١ تصف الإجراءات الجنائية ضد سياسي معروف اتهم بأنه متحرش جنسيا بالأطفال، حيث جادل هذا السياسي في هذا الأمر مطالبا المحكمة باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الوصول إلي المقالات الإخبارية التي تتناول الإجراءات الجنائية ضده .

وعلي الرغم من كون موضوع البيانات معروف بشكل جيد كونه سياسي مشهور وشخصية عامة فقد حكمت المحكمة لصالحه وأصدرت حكمها بأنه يتوجب علي الصحيفة اتخاذ التدابير التكنولوجية لضمتن عدم فهرسة المواد موضوع البحث من جانب محركات البحث العامة مثل جوجل .

وقد رفضت المحكمة ما تقدمت به الصحيفة من دفوع بشأن الامتياز الصحفي وقررت أنه " إذا كان مشغل محرك البحث مثل جوجل ملزم بمنع الوصول إلي بعض المعلومات عبر الانترنت بناء علي بحث بسيط عن الاسم يجب تطبيق المزيد علي الناشرين والصحف بغض النظر عما إذا كان يتمتع بامتياز الصحافة أم لا "[١] .

وكنتيجة مترتبة علي حكم المحكمة العليا في أسبانيا والمحكمة الإقليمية العليا في هامبورج فإن المقالات الإخبارية حول أصحاب البيانات بما فيهم الشخصيات العامة والسياسيين لا تعد متاحة للجمهور عن طريق البحث عن اسم موضوع البيانات أو عن طريق القيام ببحث آخر علي أي محرك بحث مثل جوجل. ويمكن لنا أن نعلق

1- Sebastian Schweda, Germany, Hamburg Court of Appeal Obliges Press Archive Operator to Prevent Name Search in Archived Articles, 1 eur. data prot. l. rev. 299, 300 (2015).

علي هذه الأحكام بالقول أنها قد تجاوزت الحدود التي قررها حكم Google Spain والذي ألزم محركات البحث العامة مثل Google أن تقوم بتعديل نتائج البحث التي تظهر عند البحث عن اسم الشخص .

مثال ذلك ما قدمه Jonathan Zittrain من مثال توضيحي لهذه الحالة بأن الفكرة تكمن في عدم إزالة بعض صفحات الويب المفهرسة من صفحة الويب بالكامل ولكن فقط لإزالة النتائج التي تظهر تحت اسم موضوع البيانات، وعلي ذلك إذا كانت هناك وثيقة بعنوان " الحجز علي منزل Jonathan Zittrain بالشارع الرئيسي رقم ١٢٣"، وعلي ذلك لن تظهر النتائج في حين البحث باسم الشخص وبالتالي يمكن أن تظهر هذه النتائج إذا بحثت بعنوان آخر علي سبيل المثال ."123 Main St. foreclosure"[١] .

مما تقدم يتضح لنا أن الأمر لم يعد يقتصر علي إزالة النتائج التي تظهر عند البحث باسم صاحب البيانات فقط، ولكن الأمر تعدي ذلك وفقا لهذه الأحكام حيث سيتم منع محركات البحث مثل Goggle من تضمين صفحة الويب المعنية ولا يقتصر الأمر علي الفهرسة بأسماء المدعين ليشمل منع الوصول إلي هذه المعلومات من قبل أي شخص عبر البحث علي الانترنت بغض النظر عن مصطلح البحث المستخدم .

وفي بلجيكا: ذهبت المحاكم في بلجيكا إلي أبعد من المحاكم في أسبانيا وألمانيا في تفسير الحق في محو البيانات الشخصية لفرض التزامات علي الصحف والناشرين

1- Jonathan Zittrain, Is the EU Compelling Google to Become About Me?, harvard blogs: the future of the internet and how to stop it (May 13, 2014),

http://blogs.harvard.edu/futureoftheinternet/2014/05/13/is-the-eu-compelling-google-to-become-about-me/

ففي قضية P.H. v. O.G[1] عام ٢٠١٦ أمرت محكمة النقض البلجيكية صحيفة le Soir بإزالة مقال من الأرشيف الالكتروني الخاص بها يعود تاريخها إلي عام ١٩٩٤ بشأن حادث قيادة مميت بسبب طبيب يدعي O.G . كان في حالة سكر أثناء القيادة، حيث وصفت مقالة جريدة Le Soir بدقة دور الطبيب في الحادث المميت وإدانته بالقيادة في حالة سكر وما نتج عنه من وفاة شخصين، وفي ٢٠٠٨ جعلت الصحيفة أرشيفاتها الإخبارية بما في ذلك المقالة التي يعود تاريخا إلي ١٩٩٤ التي أصبحت متاحة عبر الانترنت، حيث أسفر البحث عن اسم الطبيب عبر محرك البحث إلي الوصول لأرشيف الأخبار بما يتضمنه من المقالة المذكورة، وهو الأمر الذي دفع الطبيب في عام ٢٠١٠ الذي كانت إدانته خاضعة لإعادة تأهيل في عام ٢٠٠٦ إلي التقدم بطلب إلي الصحيفة لإخفاء هويته من المقال المنشور في ١٩٩٤ بوضع علامة X بدلا من اسمه وهو الأمر الذي قوبل بالرفض من جانب الصحيفة الأمر الذي دفعه إلي التقدم بدعوي أمام المحاكم البلجيكية مدعيا أن حقه في الخصوصية قد تم انتهاكه بموجب المادة الثامنة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وأن حقه في الخصوصية يفوق حقوق الصحف الإخبارية بموجب المادة العاشرة من الاتفاقية الأوروبية والمتعلقة بحرية التعبير، وهو الأمر الذي أخذت به محكمة أول درجة وأجابته إلي طلبه مقرة بأن هذا الأمر يشكل بالفعل انتهاكا جسيما لحقه في الخصوصية.

1- Case N° C.15.0052.F, April 29, 2016,available at

https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/cases/p-h-v-o-g/ ,See also : Hof van Cassatie [Cass.] [Court of Cassation], 29 April 2016, AR C150052F, available at :

https://justitie.belgium.be/nl/rechterlijke_orde/hoven_en_rechtbanken/hof_van_cassatie/documenten/arresten_van_cassatie

ولقد استأنفت صحيفة Le Soir أمام محكمة النقض البلجيكية حيث زعمت الصحيفة أن الحق في حرية التعبير يحمي نشرها المبدئي بالإضافة إلي أرشيفها اللاحق من المقالات الإخبارية المعنية وهو الأمر الذي ردت عليه محكمة النقض البلجيكية معتبرة أن الحق في النسيان " محو البيانات " وحقوق الخصوصية المرتبطة بها والمنصوص عليها في المادة ٨ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وكذلك في المادة ١٧ من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية مستندة إلي أن الشخص الذي سبق إدانته جنائيا يكون له الحق في الاعتراض علي كشف عناصر ماضيه الإجرامي وأن هذا الحق يبرر القيود المفروضة علي حق الصحيفة في حرية التعبير .

ورأت محكمة النقض البلجيكية أنه علي الرغم من أن المقالة قد تم نشرها بشكل قانوني من قبل صحيفة Le Soirفي ذلك الوقت فإن أرشفتها الرقمية تشكل إفشاء أو كشف جديد للطبيب بما يتعارض مع حقه في النسيان وحقه في الخصوصية بموجب المادة ٨ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وكذلك المادة ١٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

وتأكيدا للاستنتاج السابق أكدت المحكمة أن الطبيب كان مجرما تم تأهيله وأنه لا يعد شخصية عامة وأن الحادث وقع قبل عشرين عاما وبموازنة حرية التعبير بالنسبة للصحيفة والحق في إنشاء محفوظات دقيقة تاريخيا ضد حق الطبيب في الخصوصية وحقه في النسيان، رأت المحكمة أن حقوق الطبيب في الخصوصية والنسيان تفوق حق الصحيفة في حرية التعبير، واعترفت المحكمة أيضا بوجود فارق مزعج بين الصحافة الالكترونية والصحافة المطبوعة ورأت أن حرية التعبير والامتياز الصحفي أكثر أهمية في الصحافة المطبوعة عنها بالنسبة لأرشيفات الصحافة الالكترونية. وبناء علي ذلك رأت المحكمة أنه يجب علي الصحيفة إزالة جميع الإشارات إلي الطبيب من مقالاتها المتاحة عبر أرشيفها الالكتروني .

ووفقا لما عرضناه من تفاصيل هذا الحكم يتضح لنا أن محكمة النقض البلجيكية قد توسعت في نطاق تطبيق الحق في النسيان أو محو البيانات الشخصية ولم تكتف المحكمة بما قررته المحكمة العليا الأسبانية ومحكمة هامبورج الألمانية من إعادة فهرسة الأخبار حيث أمرت الصحيفة بأثر رجعي بإخفاء المقالات المعنية في أرشيفها الإخباري الالكتروني[١] .

يذكر أن هذا الحكم قد تعرض لانتقادات واسعة نظرا لأنها المرة الأولي التي يقضي فيها بمنع الوصول نهائيا إلي أي روابط تخص هذه الواقعة حيث كان الأمر المعتاد يتمثل في إزالة المعلومات القديمة وغير ذات الصلة من نتائج محرك البحث مع الحفاظ علي المواد الأصلية علي الانترنت سليمة وهو ما جعل البعض يصف هذا الحكم بأنه أكبر تهديد لحرية التعبير[٢] .

وفي إيطاليا : فقد ذهبت محكمة النقض العليا الإيطالية إلي أبعد من ذلك في قرار غير مسبوق، حيث تجاوزت محكمة النقض الإيطالية الالتزامات المفروضة علي الصحف من قبل المحاكم الاسبانية والألمانية والبلجيكية والتي عرضناها سلفا وقضت بأنه يجب علي صحيفة أن تحذف مقالات إخبارية عمرها عامين ونصف فقط ويجب علي الصحيفة دفع تعويضات لصاحب البيانات بسبب ترك المقالة في الأرشيف الإخباري للصحيفة لهذه الفترة من الزمن[٣] .

1- M. Weston, The Right to Be Forgotten: Analyzing Conflicts between Free Expression and Privacy Rights, Ibid , See also :Alan Hope, "'Right to Be Forgotten' Extends to Newspaper Archives," Flanders Today, May 25, 2016, http://www.flanderstoday.eu/business/right-be-forgotten-extends-newspaper-archives..

2- Eric P. Robinson, Belgian Court Turns "Right to Be Forgotten" Into a Black Hole, BLOG L. ONLINE (July 19, 2016), available at : https://perma.cc/H8V2-AZPZ

3- Case of X v Prima Danoi, case no 13161, November 11, 2015, (supreme court of final appeal).

وترجع وقائع القضية إلي قيام صحيفة Prima DaNoi بنشر مقال في ٢٠٠٦ وصفت فيه بصدق ودقة الإجراءات الجنائية التي تم اتخاذها ضد صاحب مطعم محلي كانت بلا شك المصلحة العامة متوافرة لمعرفة تفاصيل الواقعة، وبعد عامين من نشر المقال طلب صاحب المطعم من الصحيفة إزالة المقال (علي الرغم من صحة الإجراءات الجنائية المتخذة ضده) مدعيا أن المقال شوه سمعته وألحق الضرر بصورة المطعم، وعندما قوبل طلبه بالرفض فقد قام برفع دعوي أمام محكمة Chieti وقد رأت المحكمة أنه علي الرغم من بقاء المقال لمدة عامين فقط وأن الإجراءات الجنائية بخصوص صاحب المطعم لا زالت سارية فقد رأت المحكمة أن استمرار توافر المقال في الأرشيف الالكتروني للصحيفة لا يمكن تبريره بحق الصحيفة في حرية التعبير .

وقد قامت الصحيفة باستئناف الحكم الصادر من المحكمة المذكورة أمام محكمة النقض العليا الايطالية مدعية أنها تتمتع بامتياز صحفي والحق في حرية التعبير، وهو ما ردت عليه المحكمة بأن مصلحة صاحب المطعم في الخصوصية يفوق الامتياز الصحفي للصحيفة وحقها في حرية التعبير، حيث رأت المحكمة أن المصلحة العامة في معرفة الأخبار المتعلقة بصاحب المطعم قد " انتهت صلاحيتها " وتفوق عليها حق صاحب المطعم في الخصوصية وهو ما عبرت عنه المحكمة بقولها " إن الوقت الذي انقضي بين تاريخ النشر الأولي للمقال وتاريخ طلب إزالته يكفي لإرضاء المصلحة العامة "، وهو الأمر الذي دفع البعض للقول بأن المحكمة قد أعطت للأخبار صلاحية تشبه صلاحية الألبان والآيس كريم !![١] .

1- Athalie Matthews, How Italian courts used the right to be forgotten to put an expiry date on news, Tue 20 Sep 2016 09.12 BST, https://www.theguardian.com/media/2016/sep/20/how-italian-courts-used-the-right-to-be-forgotten-to-put-an-expiry-date-on-news

جدير بالذكر أن الحكم الصادر من محكمة النقض الإيطالية لم يكتف بإلزام الصحيفة بالمحو الكامل للمقالة من الأرشيف الرقمي، فقد أيدت المحكمة أيضا أمر المحكمة الأدني الذي يفرض علي الصحيفة دفع تعويضات تقدر بـ 10000 يورو لصاحب المطعم كعقاب علي احتفاظ الصحيفة بالمقال حتي بعد طلب صاحب البيانات إزالتها ولمدة أطول مما كان ضروريا لخدمة المصلحة العامة .

مما تقدم ومن خلال العرض السابق للأحكام الصادرة من المحاكم الاسبانية والألمانية والبلجيكية والإيطالية نجد أنها قد خرجت علي الحدود التي رسمها حكم محكمة العدل الأوروبية وأخلت بالتوازن الذي أقامته المحكمة المذكورة بعناية بين حقوق الخصوصية لمواضيع البيانات وحق الصحف في الامتيازات الصحفية، علما بأن هذه الأحكام قد صدرت في وقت سابق لإقرار لائحة حماية البيانات GDPR التي تضمنت قواعد منظمة لعمليات الأرشفة والامتيازات الصحفية كما سنوضح لاحقا حيث أن الغرض المباشر لعرض هذه الأحكام هو بيان مدي تأثير حكم محكمة العدل الأوروبية في قضية Goggle Spain علي الأحكام القضائية في القضايا المشابهة في نطاق المحاكم الأوروبية علي المستوي الوطني .

وبعد أن انتهينا من بيان الآثار المترتبة علي حكم Goggle Spain علي الأحكام القضائية في بعض البلدان الأوروبية ننتقل فيما يلي للعرض بإيجاز للآثار المترتبة علي الحكم خارج القارة الأوروبية .

في المكسيك: في عام ٢٠١٤ اعتمدت المكسيك إطارا مشابها لذلك الذي اعتمدته محكمة العدل الأوروبية في قرارها بشأن Google Spain في قضية قررها المعهد الوطني المكسيكي للوصول للمعلومات (INAI) بموجب قانون حماية البيانات الشخصية التي تتم معالجتها من الكيانات الخاصة[١]، وبموجب هذا القانون لكل

1- Reglamento de la Ley Federal de Protección de Datos Personales en Posesión de los Particulares (Regulations of the Federal Law on the=

شخص الحق في طلب إلغاء بياناته الشخصية والحق في الاعتراض علي معالجتها، حيث تمنح المادة ٢٥ من القانون المذكور لصاحب البيانات الحق في أن يطلب من مراقب البيانات التوقف عن معالجة بياناته وأن يقوم المتحكم في البيانات بمسح بياناته جزئيا أو كليا، وتنص هذه المادة أيضا علي أنه بمجرد أن يتقدم صاحب البيانات إلي وحدة التحكم لإلغاء معالجة بياناته الشخصية فإنه يجب علي مراقب البيانات التوقف عن معالجة هذه البيانات الشخصية علي الفور مع مراعاة بعض الاستثناءات المحدودة[١] .

بالإضافة إلي ما تقدم فإن المادة ٢٧ من القانون الفيدرالي لحماية البيانات الشخصية تمنح أصحاب البيانات الحق في منع وحدة التحكم في البيانات من الاستمرار في معالجة البيانات الشخصية الخاصة بهم لأي سبب مشروع، ففي قضية حديثة اعترض رجل الأعمال المكسيكي Carlos Sanchez de la Pena علي بعض التعليقات السلبية الصادقة حول أعماله وتعاملاته علي مواقع الويب المختلفة ومن بينها إنقاذ شركته من الديون حيث طالب جوجل بإزالة هذه المقالات بالرغم من أنهم كانوا صادقين وأن هذه المقالات تحتوي علي مواد تهم الشأن العام[٢]، حيث وافق المركز الوطني للوصول إلي المعلومات علي طلب de la Pena وأمرت جوجل بإزالة نتائج البحث التي تظهر عند البحث باسم de la Pena في نطاق البحث المكسيكي

=Protection of Personal Data in Held by Private Parties) [RLFPDPPP], Art. 22, 28, Diario Oficial de la Federación [DOF] 21-12-2011 (Mex.).

1- Laurence Iliff, Google Wages Free-Speech Fight in Mexico, WALL ST. J. (May 27, 2015), http://www.wsj.com/articles/google-wages-free-speech-fight-in-mexico-1432723483[https://perma.cc/9C4M-NN47] (dis-cussing the decision).

2- Case PPD.0094/14, Anonymous Applicant v. Google Mexico July 26, 2015, available at :

https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/cases/fiaipd-anonymous-applicant-v-google-mexico/

من جوجل[١]، علي الرغم من ادعاء شركة Google Mexico أن محرك البحث كان يدار بواسطة شركة Google inc بالولايات المتحدة الأمريكية .

ولقد قام المركز الوطني للوصول إلي المعلومات بالرد علي الادعاءات التي تقدم بها Google Mexico وذلك بالنظر فيما إذا كان يمكن اعتبار الشركة المذكورة مسئولة عن معالجة البيانات بموجب قانون حماية البيانات المكسيكي وانتهت إلي أن الشركة مسئولة بالفعل عن معالجة البيانات استنادا إلي أن توفير خدمات محرك البحث قد تم إدراجه كأحد أهداف Google Mexico في مواد التأسيس الخاصة به، كما أن شركة Google Mexico وعنوانها الفعلي في المكسيك قد تم إدراجه في قسم " about " لمحرك البحث لشركة Google Mexico، فضلا عن ذلك فإنه يمكن العثور علي المعلومات الشخصية المتعلقة بمقدم الطلب من خلال البحث عن اسمه من خلال محرك البحث Google Mexico (www.google.mx) وخلص المركز إلي أن تسهيل قدرة الجمهور علي العثور علي معلومات خاصة لشخص ما من خلال توفير محرك البحث يشكل شكلا من أشكال معالجة البيانات وأن Google Mexico كانت مسئولة عن معالجة البيانات الشخصية لمقدم الطلب في هذه الظروف مستشهدة في ذلك بالحكم الصادر عن محكمة العدل الأوروبية في قضية Google Spain[٢] .

1- Giancarlo Frosso, The Oxford Handbook of Online Intermediary Liability, First Edition 2020, p. 513, available at :

books.google.com.eg › books.

2- Freedom House, "Mexico Country Profile," Freedom on the Press 2017, 2017, https://freedomhouse.org/report/freedom-press/2017/mexico and International Federation of Libraries, *Background: The Right to Be* Forgotten in National and Regional Contexts, See also: Juan Luis Hernández Conde, 'Can You Be Forgotten in Mexico,' *The Tech Law's Den*, February 19, 2016,=

وفي الهند : في أوائل عام ٢٠١٧ محكمة كارناتاكا "Karnataka " العليا الهندية أول محكمة هندية تعترف بحق صاحب البيانات في محو بياناته الشخصية[١]، إن حكم المحكمة التاريخي الذي يعترف بالحق في النسيان يثير مشكلة خاصة لأنه يفرض إخفاء هوية المعلومات التي تتضمن سجلات المحكمة الموجودة في المجال العام، وتتعلق القضية بمصالح امرأة كانت متزوجة ولكنها سعت فيما بعد إلي إلغاء قضائي لهذا الزواج، حيث قدم والد الفتاة التماسا إلي المحكمة لإزالة اسمها من سجلات المحكمة التي تنطوي علي الإبطال وادعي نيابة عن ابنته أن الوصول العام إلي سجلات المحكمة التي تنطوي علي إلغاء زواجها سيؤثر علي علاقتها بزوجها الحالي وسمعتها في المجتمع وقد أجابت محكمة "Karnataka " الأب إلي طلبه بشأن إخفاء اسم ابنته من سجلات المحكمة المتعلقة بطلب الفسخ السابق، واستندت في ذلك إلي أن الحق في النسيان في هذه الحالة " يتماشي مع الاتجاه السائد في الدول الغربية في الحالات الحساسة التي تنطوي النساء بشكل عام والحالات شديدة الحساسية التي تتعلق بحالات الاغتصاب والتي تؤثر بشكل كبير علي سمعة الشخص المعني[٢]، ولقد خلقت هذه القضية سابقة لإزالة المعلومات من المجال العام ومن سجلات المحكمة الالكترونية وبالتالي فهو تطبيق يثير إشكاليات بشأن الحق في النسيان .

=*https://hernandezconde.wordpress.com/2016/02/19/can-you-be-forgotten -in-mexico-what-is-the-right-to-be-forgotten-anyway/*

1- Sri Vasunathan v. The Registrar General, W.P. No. 62038/2016 (Kar. Jan. 23, 2017), 2-4 (India), p.223 ets .

2- Saba, Petition to remove name from judgment affecting reputation of person allowed, court recognises ‘ Right to be Forgotten ’, February 7, 2017, available at :

https://www.scconline.com/blog/post/2017/02/07/petition-to-remove-name-from-judgment-affecting-reputation-of-person-allowed-court-recognises-right-to-be-forgotten/

وفي كولومبيا: اعتمدت المحكمة الدستورية الكولومبية أيضا تفسيرا إشكاليا للحق في النسيان، وذلك عندما أصدرت قرارها في عام ٢٠١٥ في قضية عرضت عليها طلب فيها المدعي أن تأمر مجلة Tiempo El تتعلق بحذف الأخبار التي تربط بين المدعي والاتجار في الرقيق الأبيض[١] .

وفي الواقع فإن المدعية تم مقاضاة المدعية بسبب الجريمة المذكورة لكن لم تتم إدانتها نظرا لانتهاء مدة التقادم، وقد رأت المحكمة وجود تصادم بين بعض الحقوق الأساسية والمتمثلة في الحق في حرية التعبير وحق المجتمع في الوصول إلي المعلومات من جهة، وحق المدعي في الكرامة والسمعة الجيدة من ناحية أخري، ومن أجل ذلك رفضت المحكمة عريضة المدعي بحذف المعلومات وبدلا من ذلك اتخذت إجراءا مزدوجا حيث أمرت المجلة أولا بتحديث المعلومات، موضحة أن المدعي لم تتم إدانته بتهمة ارتكاب هذه الجرائم وألزمت المجلة باستخدام الأدوات التقنية مثل ملفات "robots.txt" من أجل تقييد الوصول إلي الأخبار المعنية بمجرد كتابة اسم المدعي علي متصفحات الانترنت، ورأت المحكمة أنه علي الرغم من كون هذا القرار " يحد من حرية التعبير في وجهة نظرها " إلا أنه أقل ضررا من إزالة الأخبار بشكل تام وبالتالي إيجاد نوع من التوازن المناسب بين الحقوق الدستورية. وأخيرا بالنسبة إلي Google Colombia Ltda " التي انضمت إلي الإجراءات للتعبير عن رأيها في هذه المسألة " فقد رأت المحكمة أنه لا يمكن تحميلها المسئولية لأنها لم تقدم المعلومات المعنية[٢] .

1- T-277/15, 2015 Constitutional Court of Colombia, available at: https://www.corteconstitucional.gov.co/relatoria/2015/t-277-15.htm Case .

2- Colombia: Constitutional Court rules on the “right to be forgotten", Jul 14. 2015 ,available at : https://perma.cc/2BA3-MKBU.

من خلال العرض السابق لتطبيق الحق في محو البيانات الشخصية خارج الاتحاد الأوروبي في آسيا والأمريكيتين فقد اتضح لنا مدي تأثير حكم محكمة العدل الأوربية في قضية Google Spain علي الأحكام التي أصدرتها المحاكم خارج نطاق الاتحاد الأوروبي حيث استشهدت معظم هذه المحاكم بالحيثيات الواردة في حكم Google Spain وهو الأمر الذي أظهر مخاوف كبيرة من هذه الأحكام" وقت صدورها " علي حرية التعبير والتدفق الحر للمعلومات .

وينبغي التنويه هنا أن عملية تطوير الحق في محو البيانات الشخصية لم تقع فحسب علي عاتق محرك البحث جوجل بل امتد ليشمل غيره من الهيئات علي سبيل المثال فريق عمل المادة ٢٩ والتي تعتبر هي المؤسسة الأكثر وضوحا في توفير الرقابة علي كيفية تنفيذ محركات البحث للحق في محو البيانات الشخصية، ففي يوليو ٢٠١٤ سألت الفرقة العاملة محرك البحث جوجل ومحركات البحث الأخرى للإجابة عن أسئلتها فيما يخص تنفيذ الحق في محو البيانات فيس الواقع العملي، وقد أصدرت الفرقة العاملة مبادئ توجيهية بشأن وجهة نظرها حول تنفيذ الحق في محو البيانات وتحتوي هذه المبادئ التوجيهية علي ثلاثة عشر معيارا لمحركات البحث لمساعدتها في مهمتها أثناء فحص الطلبات المتعلقة بمحو البيانات الشخصية[١] .

1- Responding to Article 29 Working Party's Questions, GOOGLE: EUR. BLOG (July 31, 2014),

http://googlepolicyeurope.blogspot.com/2014/07/responding-to-article-29-workingpartys. html. Microsoft and Yahoo were also asked to submit their answers to the EU questions., See also :

Amy Gesenhues, EU Says Process for Reviewing Right to Be Forgotten Appeals Is Working, SEARCH ENGINE LAND (June 18, 2015, 3:37 PM),

https://searchengineland.com/eu-says-process-for-reviewing-right-to-be-forgotten-appeals-is-working-223548

كما أن الهيئات الوطنية لحماية البيانات DPAs تحتفظ بسلطة مراجعة رفض الطلبات من قبل محرك البحث Google وذلك في شكل استئناف مقدم إلي هذه الهيئات، وقد نشر عدد قليل من هيئات حماية البيانات نتائج الطعون المقدمة في القرارات الصادرة من Google علما بأن عدد الاستئنافات كان منخفض للغاية[١] .

المطلب الثاني

الاتجاهات الفقهية المعارضة والمؤيدة للحق في محو البيانات الشخصية

لم يقتصر الحديث عن الحق في محو البيانات الشخصية علي نطاق السوابق القضائية وبصفة خاصة حكم محكمة العدل الأوروبية في قضية Google Spain وما أحدثه من آثار علي محرك البحث العالمي Goggle وكذلك علي نطاق الأحكام القضائية علي مستوي المحاكم الوطنية الأوروبية أو حتي خارج الاتحاد الأوروبي بل امتد أيضا إلي الفقه الذي شهد خلافا حادا حول هذا الحق ربما سبق حكم Google Spain بسنوات قليلة لكنه ازداد بصورة ملفتة بعد حكم محكمة العدل الأوروبية في ٢٠١٤ .

ولقد انقسم الفقه بين مؤيد ومعارض لهذا الحق، حيث رأي البعض أن هذا الحق يعزز استقلالية الأفراد في شكلها المعلوماتي من خلال منح الأفراد مزيد من السيطرة علي نشر معلوماتهم الشخصية، في حين انهالت الانتقادات علي هذا الحق خاصة من الجانب الأمريكي والمؤسسات المدافعة عن حرية التعبير حيث رأت أن الاعتراف القانوني بالحق في محو البيانات الشخصية سيشكل اعتداءا وتهديدا صارخا للحق في

1- Sophie Curtis, EU ‘Right to Be Forgotten’: One Year On, TELEGRAPH (May13, 2015, 6:00 AM BST),

https://www.telegraph.co.uk/technology/google/11599909/EU-right-to-be-forgotten-one-year-on.html

حرية التعبير والوصول إلي المعلومات من قبل الجمهور، ولعل ما يدلل علي ذلك الانتقادات اللاذعة التي تناولت حكم Google Spain في الأوساط الأكاديمية الأمريكية وكذلك علي المستوي الصحفي وهو الأمر الذي يكشف بجلاء عن الهوة المتزايدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا عندما يتعلق الأمر بالتفاعل بين الخصوصية وحرية التعبير حيث وصفوا الحق في المحو أو النسيان بأنه سيتم استخدامه لدفن المعلومات Bury information التي يجب تذكرها[١] .

فعلي حد تعبير أحد الفقه قال " بينما تحمي أوروبا الحق في الخصوصية إلي حد إنشاء حق جديد للنسيان، تحمي الولايات المتحدة حرية التعبير إلي الحد الذي تسمح به أن يكاد يصبح حقا في التذكر[٢] .

وغني عن البيان أن هذا الجدل الفقهي الذي يعود تقريبا إلي بداية العقد الأول من الألفية الجديدة قد وضعت له اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR والمطبقة في دول الاتحاد الأوروبي منذ مايو ٢٠١٨ حد من خلال الاعتراف القانوني الصريح بهذا الحق وبيان حالاته واستثناءاته وإجراءاته وبالتالي أصبح أمرا واقعا يتم التعامل معه في دول الاتحاد الأوروبي وإن كان لازال يجد معارضة كبيرة لإقرار هذا الحق في الولايات المتحدة الأمريكية إلي وقتنا هذا .

وبناء علي ما تقدم ومن أجل التعرف علي الآراء الفقهية التي تناولت الحق في محو البيانات الشخصية أو ما أطلق عليه الفقه الحق في النسيان ومن أجل الإلمام بكافة الجوانب المتعلقة به فإنني سأعرض في البداية للآراء الفقهية الرافضة للحق في

1- Andrés Guadamuz and Melanie Dulong de Rosnay, Memory Hole or Right to Delist? Implications of the Right to be Forgotten on Web Archiving, February 2016, P.9, available at : https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01399314/document .

2- Ibid .

محو البيانات الشخصية، ثم بعد ذلك أعرض للآراء الفقهية المؤيدة للحق في محو البيانات الشخصية .

أولاً: الآراء الفقهية الرافضة للحق في محو البيانات الشخصية

تصاعدت الانتقادات الموجهة إلي الحق في محو البيانات الشخصية بعد حكم محكمة العدل الأوروبية في قضية Google Spain حيث تمت مهاجمته وانتقاده بشده من قبل الأكاديميين والمدافعين عن حرية التعبير محذرين من كونه سيشكل أكبر تهديد لحرية التعبير عبر الانترنت وحق الجمهور في المعرفة والوصول إلي المعلومات[١]، فضلا عن التخوف من تأثيره علي عمليات أرشفة الأخبار وحرية الصحافة، وفيما يلي نتناول العرض لأبرز الانتقادات الموجهة إلي الحق في محو البيانات الشخصية والتي تتمثل في النقاط التالية :

١- التخوف بشأن الصعوبات التي ستواجه محركات البحث في محاولة تنفيذ الحق في محو البيانات الشخصية[٢]، حيث وجدت محركات البحث نفسها مسئولة بصورة مفاجئة عن تقييم ومعالجة طلبات الإزالة خاصة وأن الامتثال لهذه الطلبات المتعلقة بالإزالة سيكلف محركات البحث الوقت والمال، فضلا عن ذلك فقد جادل النقاد بأن تطبيق الحق في محو البيانات الشخصية يمكن الالتفاف حوله عن طريق وبالتالي يري البعض بأنه إذا لم يتم توسيع تطبيق الحق دوليا فسيكون تنفيذ هذا الحق غير فعال لأن مستخدمي الانترنت ربما لا

1- Van Alsenoy, B., Kuczerawy, A., Ausloos, J.: Search engines after Google Spain: internet@liberty or privacy@peril? KU Leuven Interdisciplinary Centre for Law & ICT, available at :

https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2321494

2- Natasha Lomas, Jimmy Wales Blasts Europe's " Right To Be Forgotten " Ruling As A "Terrible Danger, June 7. 2014, available at :

https://techcrunch.com/2014/06/07/wales-on-right-to-be-forgotten/

يزال بإمكانهم الوصول إلي المعلومات بمجرد استخدام طريقة بحث مختلفة عن طريقة البحث بالاسم[١] .

فضلا عن ذلك فإن لائحة حماية البيانات الجديدة GDPR تلقي مزيد من المسئولية علي محركات البحث، فكما رأينا سابقا أن محكمة العدل الأوروبية قد اعتمدت في حكمها في قضية Google Spain علي المادة ١٢ (ب) من التوجيه الأوروبي لحماية البيانات حيث أنها لم تعد تؤهل لحق المحو والتصحيح بالكلمات "حسب الاقتضاء " وفقا للتوجيه الأوروبي الملغي، فقد نصت اللائحة الجديدة علي التصحيح والمحو للبيانات الشخصية " دون تأخير لا مبرر له " كما سنعرض تفصيلا في المبحث القادم .

٢- يحذر النقاد من كون الحق في محو البيانات الشخصية يعزز من الانفصال بين المفاهيم الأوروبية والأمريكية حول التوازن الصحيح بين الخصوصية وحرية التعبير مما يؤدي إلي انفتاح أقل علي الانترنت[٢] .

1- Cynthia O'Donoghue and Kate Brimsted, House of Lords' Report on Google " Right to be Forgotten " Case Concludes that it's " Bad Law", REED SMITH, TECHNOLOGY LAW DISPATCH, (Aug. 12, 2014), https://www.technologylawdispatch.com/2014/08/privacy-data-protection/house-of-lords-report-on-google-right-to-be-forgotten-case-concludes-that-its-bad-law/,

Stephanie Bodoni, EU Privacy Rules Said to be Extended to Google U.S. Site, BLOOMBERG (Nov. 25, 2014),

https://www.bloomberg.com/news/articles/2014-11-26/google-com-said-to-face-eu-right-to-be-forgotten-rules

2- Peter Fleischer, Foggy Thinking About the Right to Oblivion, Privacy .. ? (Mar. 9, 2011),

http://peterfleischer.blogspot.com/2011/03/foggy-thinking-about-right-to-oblivion.html

ففي شدة الحرب الافتراضية بين الخصوصية وحرية التعبير، يبدو أن الأوروبيين يفضلون الخصوصية، بينما يميل الأمريكيون إلي وضع قيمة أعلي لحرية التعبير، ففي أمريكا لا يوجد حق معترف به للنسيان أو إعادة الاختراع الذاتي في العالم الحقيقي أو الافتراضي وهكذا فإن النقاد يرون أن هذا الحق يشكل تعزيزا للفجوة بين الثقافتين، وإن كنت أري من جانبي أن الفجوة المتزايدة بين ثقافتين ليست سببا مقنعا بما يكفي لعدم الضغط من أجل التغيير، حيث يجب علي دول العالم بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية أن تتكيف مع المشاكل الجديدة في العصر الرقمي حيث تتطلب المشاكل الجديدة حلول جديد تتمثل في اعتماد سياسات الكترونية جديدة تتمثل في وضع تشريعات ملائمة للتطورات التكنولوجية التي شهدها المجتمع .

٣- بعد صدور قرار محكمة العدل الأوروبية بوقت قليل صدر بيان عن السيد رئيس منظمة مراسلون بلا حدود الحق في المحو واصفا إياه بالسياسة المعيبة التي تسمح لأي شخص بالمطالبة بإظهار المعلومات التي تناسبهم فقط، كما حذر أيضا من أن يتم تمديد هذا الحق ليشمل الكيانات أيضا وهو الأمر الذي يقودنا إلي عالم ملئ بالتلاعب بالمعلومات علي حد وصفه[١]، وهو التخوف الذي أبداه أيضا مؤسس ويكيبديا jimmy wales، حيث أبدي تخوفه من عملية إزالة الروابط واصفا إياها بأنها ستحدث ثقوب في الذاكرة " Memory holes "[٢] .

1- EU Court Enshrines “Right to be Forgotten” in Spanish Case Against Google, REPORTERS WITHOUT BORDERS, (May 14, 2014) https://rsf.org/en/news/eu-court-enshrines-right-be-forgotten-spanish-case-against-google

2- Curtis S, Philipson A (2014) Wikipedia Founder: EU's Right to be Forgotten is 'Deeply Immoral’. The Telegraph.

http://www.telegraph.co.uk/technology/wikipedia/11015901/EU-ruling-on-link-removal-deeply-immoral-says-Wikipedia-founder.html.

وهو ما عبر عنه أيضا مستشار الخصوصية لشركة جوجل العالمية بقوله أنه " يجب تذكر التاريخ وليس نسيانه حتي لو كان مؤلما "[١] .

٤- يري المعارضون للحق في محو البيانات الشخصية أن الأفراد لا يمتلكون ولا يجب أن يكون لهم الحق في التحكم في إمكانية الوصول إلي معلومات تخصهم وفسروا ذلك من وجهة نظرهم أن المعلومات التي تنشر عن الفرد لا يعني أن هذه المعلومات تخصهم أو يجب أن يكونوا قادرين علي التحكم فيها أو منع الوصول إليها بما فيها المعلومات التي يتم نشرها بواسطة أطراف ثالثة باستثناء المعلومات الخاصة والتشهيرية، وفسروا أيضا وجهة نظرهم أن المعلومات التي يتم نشرها عن الأفراد تنتمي بشكل متساوي مع رغبة الجمهور العام في المعرفة ،فعلي سبيل المثال إذا تم إعلان إفلاس شخص منذ عقد من الزمان فإن هذه المعلومات ليست فقط معلومات عن الشخص، كما أنها تنطوي علي أسماء الدائنين وتم إعلانها في محاكمة علنية، وبالتالي فإن فكرة أن الفرد وحده هو من يملك السيطرة النهائية علي هذه المعلومات يتجاهل الحق الأوسع للجمهور في المعرفة والوصول إلي المعلومات[٢] .

٥- تعرض الحق في محو البيانات الشخصية للانتقاد من ناحية أن هناك مصلحة عامة في حرية التعبير، فبشكل عام لا ينبغي أن يكون هناك أي مبرر مطلوب

1- Eugenia Politou, Efthimios Alepis and Constantinos Patsakis, Forgetting personal data and revoking consent under the GDPR: Challenges and proposed solutions, Journal of Cybersecurity, 2018, 1–20, P. 12, available at :

https://academic.oup.com/cybersecurity/article/4/1/tyy001/4954056

2- The “Right to be Forgotten”: Remembering Freedom of Expression, ARTICLE 19, 2016, P.15, available at :

https://www.article19.org/data/files/The_right_to_be_forgotten_A5_EHH_HYPERLINKS.pdf

لنشر معلومات ليست خاصة، ويري المنتقدون أن ما يراه معظم الناس من أن بعض المعلومات قد تعتبر تافهة أو غير ذي صلة قد توفر بدورها رؤى ثقافية كبيرة وقيمة بالنسبة للمؤرخين، وبالتالي فإن الاهتمام بالمعلومات وبقائها وسهولة الوصول إليها لأغراض البحث والأرشفة، حيث اعتبرت سلطات حماية البيانات أن البيانات التاريخية والثقافية التي قد تشمل البيانات الشخصية ينبغي تشجيعها والحفاظ عليها[١] .

٦- إن محكمة العدل الأوروبية قد فشلت في حكم Google Spain في تقديم معايير واضحة يتم تطبيقها علي طلبات المقدمة لمحو البيانات الشخصية، حيث وصفها البعض بأنها معايير صعبة التطبيق وضعت سلطات حماية البيانات والمحاكم وكذلك محركات البحث تصارع من أجل البحث عن معيار متوازن ومتناسب يأخذ في الاعتبار كافة الحقوق المتصارعة علي المحك[٢].

٧- إن السماح للأفراد بحذف بعض الروابط من نتائج البحث عن أسمائهم في محركات البحث يسمح لهم بتقديم صورة مشوهة عن أنفسهم، فالأفراد الذين يسعون للوصول إلي معلومات عن الآخرين يجب أن يكونوا قادرين علي تكوين رأيهم بناء علي المعلومات المتاحة بدلا من الروابط التي يتم اختيارها للنشر وتصنيفها بطريقة أكثر ملائمة، حيث يري المعارضون للحق في محو البيانات

1- Contribution of the Belgian Data Protection Authority to the European Commission’s consultation on the comprehensive approach to personal data protection in the European Union, Brussels 2011.

2- Peguera, M.: In the aftermath of Google Spain: how the “ right to be forgotten” is being shaped in Spain by courts and the Data Protection Authority. IJLIT 23, 325 (2015). " the criteria provided by the CJEU [are] scarce and difficult to apply, leaving national authorities and courts, not to mention search engines, wrestling in search of a proportionate and balanced outcome that fully takes into account all the rights and interests at stake ".

الشخصية أنه يجب منح الفرصة للتسامح والتغاضي عن أخطاء الماضي للأفراد بدلا من تلك الأخطاء التي يتم محوها بناء علي طلب من صنعوها[١].

٨- تم توجيه الانتقاد إلي الحق في محو البيانات الشخصية استنادا إلي ما أسفر عنه حكم محكمة العدل الأوروبية من جعل مهمة الفصل في طلبات الإزالة المقدمة من الأفراد في يد محركات البحث التي تقوم بفحص الطلبات المقدمة إليها وتقييمها وهو ما عبر عنه البعض بمصطلح خصخصة العدالة Privatization of justice أو خصخصة الرقابة Privatization of censorship[٢] .

وفي رأيي الشخصي أن هذا الانتقاد يعد بحق من أبرز وأهم الانتقادات التي وجهت إلي عملية تنفيذ الحق في محو البيانات الشخصية، حيث شكك البعض علنا في السلطة التي تحصلت عليها جوجل فعلي سبيل المثال قال عضو البرلمان الأوروبي Jan Philipp Albrecht والذي قال " أنه لا ينبغي لشركة مثل جوجل أن تتخذ هذه القرارات من دون نوع من الرقابة المستقلة "[٣]، واقترح أن يتم تضمين هذا

1- The “Right to be Forgotten”: Remembering Freedom of Expression, p.16, Ibid .

2- Andrés Guadamuz, Developing a Right to be Forgotten, Ibid, p. 15, See also: Sebastion A (2015) The Online Right to be Forgotten in the European Justice Evolution. International Journal of Management, Knowledge and Learning 4(1) : 59-68 .

3- Jennifer Baker, Right to Be forgotten? That’s Not Google’s Call - Data MEP Albrecht, REGISTER (Jan. 7, 2015, 4:59 PM) (internal quotation marks omitted),

https://www.theregister.com/2015/01/07/right_to_be_forgotten_not_google_call_data_mep_albrecht/?utm_source=dlvr.it&utm_medium=gplus

" Google should not be making “ these decisions without some sort of independent oversight,”

الأمر في التعديل الخاص بلائحة حماية البيانات الشخصية في حينها، كما أعلن مجلس اللوردات البريطاني لشئون الصحة والتعليم واللجان الفرعية للإتحاد الأوروبي أنه " من الخطأ من حيث المبدأ ترك مهمة حذف المعلومات أو عدم حذفها إلي محركات البحث، حيث أنها تعتبر مسألة تتسم بالغموض إلي حد كبير كما أن عدد من الجمهور قد أبدوا عدم ارتياحهم مع فكرة وجود شركة تجارية في تولي الفصل في مثل هذه الأمور "[١] .

جدير بالذكر أن رئيس شركة جوجل آنذاك Eric Schmidt

قد شكك هو الآخر في ترك المسئولية في يد جوجل لتحديد الطلبات التي يتم الاستجابة لها وتلك التي يتم رفضها قائلا " إن جوجل لم تطلب أبدا أن تكون صانع قرار "، وهو ما ردده أيضا .

Peter Barron مدير الاتصالات الأوروبية الذي قال " إن جوجل لم تتوقع ولم تريد أبدا أن تصنع مثل تلك القرارات المعقدة التي كانت في الماضي تنظر في المحاكم، ولكن في الوضع الحالي يتم إجراؤها الآن من قبل عشرات المحامين والمساعدين شبه القانونين ومع ذلك سقطت مسئولية تفعيل وتحديد الحق في محو

1- Alex Hern, Lords Describe Right to Be Forgotten as 'Unworkable, Unreasonable, and Wrong,' GUARDIAN (July 30, 2014, 4:56 AM EDT) (internal quotation marks omitted), https://www.theguardian.com/technology/2014/jul/30/lords-right-to-be-forgotten-ruling-unworkable

البيانات الشخصية علي جوجل[١] والتي إن أرادت التخلي عن مسئوليتها فستواجه غرامات كبيرة "[٢] .

يأتي هذا في الوقت الذي حذر فيه المحامي العام في قضية Goggle Spain من ترك هذه المهمة إلي الكيانات التجارية وهو الأمر الذي وجد تأييدا من عدد من المعلقين الذين أبدوا عدم رضاهم عن هذا الأمر وهو ما عبر عنه Fraser بقوله إن " محرك البحث لا يعرف مقدم الشكوى ولا يعرف السياق ولا يعرف ما إذا كان الفرد شخصية عامة أم لا، وقد تعرض عليه بعض السيناريوهات التي يسهل التعامل معها ولكن في معظم الحالات سيكون محرك البحث معتمدا علي ما يقدمه الشخص صاحب البيانات من وثائق "[٣] .

كما حذر الأكاديميون من أن محركات البحث ستختار عادة جانب الخطأ عن جانب الحذر بمعني أنها ستمتثل في أغلب الأحيان لطلبات الإزالة من أجل تجنب أي مسئولية قانونية أو عقوبات محتملة لعدم الامتثال[٤]، ولعل ما زاد من مخاوفهم من

1- Julia Powles, Google Says It Acknowledges Some People Want ‘Right to Be Forgotten,’ GUARDIAN (Feb. 19, 2015, 11:09 EST) (internal quotation marks omitted),

https://www.theguardian.com/technology/2015/feb/19/google-acknowledges-some-people-want-right-to-be-forgotten

2- Julia Fioretti, Firms to Face Stiffer Fines for Breaking EU’s“Right to Be Forgotten” Rules, REUTERS (May 20, 2015, 1:28 PM EDT), https://www.reuters.com/article/us-eu-dataprotection-fines/firms-to-face-stiffer-fines-for-breaking-eus-right-to-be-forgotten-rules-idUSKBN0O529X20150520

3- Fraser, D.: You’d better forget the right to be forgotten in Canada (Canadian Privacy Law Blog, 28 April 2016)(2016).

http://blog.privacylawyer.ca/2016/04/youd-better-forget-rightto-be.html

4- Lee, D.: Google reinstates ‘forgotten’ links after pressure (BBC News, 4 July 2014) (2014). https://www.bbc.com/news/technology-28157607,.=

ازدياد خطر الامتثال الزائد لطلبات المحو ما تضمنته لائحة حماية البيانات GDPR وقت إصدار نسختها الأولية في المادة ٨٣ منها والمطبقة حاليا والتي تنص علي فرض غرامات تصل إلي ٢٠ مليون يورو أو في حالة التعهد لما يصل إلي ٤% من إجمالي قيمة التداول السنوي، وهي بلا شك مبالغ طائلة تسلط مزيد من الخوف والارتباك علي محركات البحث عند النظر في طلبات الإزالة[١]، وهو الأمر الذي يجعل محركات البحث تنأي بنفسها عن بذل أي جهد مستهلك للوقت واختيار الموافقة علي طلبات الإزالة لتضمن البقاء في الجانب الآمن وعدم التعرض لعقوبات باهظة .

وبالتالي يتضح لنا أن محرك البحث جوجل قد تحول من شركة تجارية إلي هيئة ذات سلطات شبه قضائية حتي أن البعض من الفقه قد شبهه البعض بالقاضي أو هيئة التحكيم، علي الرغم من أن الهدف الرئيسي من إنشائها هو توليد عوائد للمستثمرين فقد وجدت نفسها تقضي في أمور تتعلق بحماية حقوق الإنسان .

ثامنا: وأخيرا وجه الانتقاد إلي الحق في محو البيانات الشخصية بعدم الشفافية من جانب محركات البحث فيما يخص نقص المعلومات التي تتعلق بعدد الطلبات المقدمة إلي محركات البحث ونشر المعايير التي تم بناء عليها قبول طلبات الإزالة أو رفضها بصورة دورية، يأتي هذا في ظل هيمنة شبه احتكارية لمحرك البحث فيما يتعلق بحرية الوصول إلي المعلومات[٢] .

=Gratton, E.: Challenges with the Implementation of a Right to be Forgotten in Canada (Eloïse Gratton, 28 April 2016) (2016). https://www.eloisegratton.com/blog/2016/04/28/challenges-with-the-implementation-of-a-right-to-be-forgotten-in-canada/

1-Trillmich, P., Hickman, T.: UK ICO recommends personal liability of directors for breaches of data protection law (Lexology, 27 October 2016) (2016).https://www.whitecase.com/publications/alert/uk-ico-recommends-personal-liability-directors-breaches-data-protection-law

2- Andrés Guadamuz, Developing a Right to be Forgotten, p. 15, Ibid .

وبعد أن انتهينا من العرض للتخوفات التي أبداها الفقه تجاه الحق في محو البيانات الشخصية والتي بدأت كما أشرنا من قبل إصدار محكمة العدل الأوروبية لحكمها في قضية Google Spain والتي ازدادت بعد صدور الحكم المذكور، فإنني أود الإشارة أن القائمين علي صياغة لائحة حماية البيانات GDPR قد أخذوا في اعتبارهم هذه التخوفات عند صياغة اللائحة ويتضح ذلك من خلال ما قررته اللائحة من استثناءات علي تطبيق الحق في محو البيانات الشخصية والتي نتعرض لها تفصيلا في المبحث القادم .

ثانيا – الآراء الفقهية المؤيدة للحق في محو البيانات الشخصية :

ينظر الكثير من الفقه إلي الحق في محو البيانات الشخصية علي أنه تطور إيجابي لتقرير المصير الفردي في العصر الرقمي، وبالتالي فهو أحد مظاهر السيطرة الشخصية علي البيانات بما يتيح للأفراد التحكم في البيانات الخاصة بهم والتخلص من المعلومات التي قد تسبب لهم بعض المضايقات في الواقع العملي فضلا عن استعادة التوازن بين الخصوصية والحق في حرية التعبير، فهو يمثل نقلة إيجابية في قانون وسياسة الفضاء الالكتروني عن طريق تمكين الأفراد من السيطرة علي بيئتهم الالكترونية، وفي هذا الخصوص يقول Mayer-Schonberger إن مخاطر فقدان النسيان في العصر الرقمي مع الكميات الضخمة من البيانات التي يتم تذكرها عبر الانترنت بسبب الاستدعاء المثالي للانترنت " perfect recall of the internet "، وهو الأمر الذي يهدد بتقليل الاستقلالية الشخصية للأفراد وقدرتهم علي المضي قدما في حياتهم[1] .

وفيما يلي نعرض لأهم الحجج التي قدمها مؤيدو الحف في محو البيانات الشخصية والتي ارتكزت علي ما يلي :

1- Viktor Mayer-Schonberger, Delete: The Virtue of Forgetting in the Digital Age (Princeton: Princeton University Press: 2009). Ibid .

١- إن الحق في محو البيانات الشخصية يقدم للأفراد الحق في إعادة اختيار أنفسهم والبدء من جديد والتغلب علي ماضيهم المتقلب، حيث أن الهدف الأساسي من الحق في محو البيانات الشخصية هو الاعتراف للأفراد أن ينأوا بأنفسهم من المواقف السلبية في الماضي وضمان عدم تلويث مستقبلهم "Ensuring their future not tainted"[١] .

وفي هذا الشأن يشرح Solove في كتابه عن مدي تأثير التدفق الحر للمعلومات علي الانترنت علي حريتنا حيث يري أن هذا الأمر يحد من حريتنا ويقول " إن المعلومات التي كانت مبعثرة ومتجاهلة أصبحت قابلة للبحث والوصول إليها، ومن المفارقات أن التدفق الحر للمعلومات يهدد بتقويض بتقويض حريتنا في المستقبل، هذه التحولات تشكل تهديدات لسيطرة الأفراد علي سمعتهم وقدرتهم أن يكونوا ما يريدون "[٢]، ويقول أيضا أن الناس يريدون خيار البدء من جديد " إعادة اختراع أنفسهم " ولكن في الوقت الحاضر قد يعيقهم ذلك بسبب " أمتعتهم الرقمية Digital Baggage[٣] .

1- Erin Cooper, Following in The European Union's Footsteps: Why The United States Should Adopt its Own "Right To Be Forgotten" Law for Crime Victims, 32 .

J. Marshall J. Info. Tech. & Privacy L. 185 (2016), p.199, available at:

https://repository.jmls.edu/jitpl/vol32/iss3/3/

2- Solove DJ. The Future of Reputation: Gossip, Rumor, and Privacy on the Internet. Yale University Press, 2007.

3- Fiona Brimblecombe & Gavin Phillipson, Regaining Digital Privacy? The New "Right to be Forgotten" and Online Expression, (2018) 4 CJCCL,Canadian Journal of Comparitive Law, Privacy, Identity ,and Control Emerging Issues in Data protection, p.11, available at: https://www.canlii.org/en/commentary/journals/4/727/, see also: Daniel Solove, "Speech, Privacy, and Reputation on the Internet" in Saul Levmore & Martha Nussbaum, eds, The Offensive Internet: Speech,=

وفي الواقع فإن هناك أمثلة كثيرة تدلل علي العواقب الوخيمة لعدم تطبيق النسيان الرقمي أو المحو مثل حالة المعلمة التي فقدت وظيفتها نتيجة نشر صورة لها وهي تحمل كأس من النبيذ[١]، وفي وقت قريب حالة جامعة هارفارد التي سحبت قبول عشرة طلاب جدد بسبب هجومهم في منشورات دردشة جماعية عبر فيسبوك[٢]، مثال آخر علي ذلك يتعلق بمشاركة طالبة علي مدونة أنها رصدت معلمتها في حانة للمثليين، فلو أن الأمر اقتصر علي القيل والقال لكان قد تم دفن هذا الموضوع في وقت قليل، ولكن في الوقت الحاضر شخص يفكر في توظيف هذه المعلمة بعد عشرين عاما يمكنه الحصول علي هذه المعلومات بضغطة زر واحدة، ويعد المثال الأبرز في هذا السياق ما ذكره Mayer- Schonberger في كتابه عن Stacy Snyder التي كانت تبلغ من العمر ٢٥ عاما وقت ارتكاب الواقعة، حيث أنها كانت تدرس بجامعة ميلرسفيل بولاية بنسلفانيا في عام ٢٠٠٦، وكانت علي بعد أسابيع قليلة من الحصول علي شهادتها في التدريس وقد واجهها أستاذها الذي وجد صورة لها منشورة علي صفحة الويب الخاصة بها My Space تظهر خلالها وهي تشرب من كوب بلاستيك مرتدية قبعة القراصنة مع تسمية توضيحية " قرصان مخمور" Drunken Pirate حيث أبلغ أستاذها الإدارة للتعامل مع هذا الملف وحينها رفضت الجامعة منحها شهادة الدبلومة التي حصلت عليها حيث اكتفت بمنحها شهادة في

=Privacy, and Reputation (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 2010) 17 [Solove, "Speech, Privacy"], available at :

https://books.google.com.eg/books?hl=ar&lr=&id=ggFowwApXncC&oi=fnd&pg=PR5&dq=Daniel+Solove,+%E2%80%9CSpeech,+Privacy,+and+Reputation+on+the+Internet%E2%80%9D&ots=55Nyp7ZG30&sig=7zY8_MMAksKtey-NqkSsm1TZ9JQ&redir_esc

1- http://www.cbsnews.com/news/did-the-internet-kill-privacy/

2- https://www.washingtonpost.com/news/morning-mix/wp/2017/06/05/harvard-withdraws-10-acceptances-for-offensive-memes-in-privatechat/?utm_term=.f39302fa52f3

اللغة الانجليزية وحجبت عنها شهادتها في التدريس، مشيرة أن ما أتته الطالبة من سلوك كان غير مهني وأنه شجع بكل غير مباشر الشباب لشرب الخمور، كما تضمنت صفحة أخري منسوبة لها علي ذات الموقع تعليقا سلبيا ضد أستاذها وهو الأمر الذي دفع الطالبة إلي رفع دعوي قضائية ضد الجامعة للحصول علي شهادتها مدعية انتهاك حقها في حرية التعبير وهو ما لم يستجب له القاضي الفيدرالي والذي أيد الجامعة في قرارها وذلك في مارس ٢٠٠٨[١]، وهو الأمر الذي دعي البعض حينها تعليقا علي هذه القضية بضرورة التحلي بالحكمة وممارسة ضبط النفس قبل نشر تفاصيل حياتنا الشخصية عبر الانترنت لأن هذه التفاصيل ستظل في جميع الاحتمالات عبر الانترنت إلي أجل غير مسمي[٢]، وبالتالي تؤثر المعلومات الشخصية المتاحة عبر الانترنت علي إمكانية الحصول أو الاستمرار في الوظيفة، أو

1- Rolf H. Weber, The Right to Be Forgotten: More Than a Pandora's Box?, 2 (2011) JIPITEC 120, para2, p. 120, Ibid, Viktor Mayer-Schonberger, Delete: The Virtue of Forgetting in the Digital Age (Princeton: Princeton University Press: 2009), Ibid, See also : Judge Sides With University Against Student-Teacher With 'Drunken Pirate' Photo, DECEMBER 04, 2008,https://www.chronicle.com/article/Judge-Sides-With-University/42066, Case 2:07-cv-01660-PD Document 47 Filed 12/03/2008, in the united states district court for the eastern district of pennsylvania, available at :

http://voices.washingtonpost.com/securityfix/Decision%202008.12.03.pdf .

2- Brian Krebs, Court Rules Against Teacher in MySpace 'Drunken Pirate' Case, The Washington Post December 3, 2008; 5:05 PM ET, available at: http://voices.washingtonpost.com/securityfix/2008/12/court_rules_against_teacher_in.html

القدرة في الحصول علي الائتمان اللازم للقيام بمشروعاتهم وهو الأمر الذي يمنعهم من العيش بكرامة[١] .

يأتي هذا في الوقت الذي أصبح فيه علي سبيل المثال الحصول علي وظيفة في بعض الدول لا يعتمد فقط علي المؤهلات العلمية والمقابلة الشخصية ولكن يعتمد أيضا علي البحث عن اسم المتقدم عبر محركات البحث حيث يتدخل في هذا الأمر مجموعة عوامل مثل (أسلوب حياة الفرد، التعليقات علي الانترنت، الصور الفوتوغرافية، مقاطع الفيديو)[٢]، فإذا افترضنا أن الشركة المتقدم إليها الشخص للحصول علي وظيفة ما قد بحثت بالفعل عن اسمه عبر محركات البحث وظهر لها

1- Mindy Weston, The Right to Be Forgotten: Analyzing Conflicts Between Free Expression and Privacy Rights, Ibid, P.27., Erin Cooper, Following in The European Union's Footsteps, Ibid, p.199., "Right to be Forgotten": Remembering Freedom of Expression, ARTICLE 19, Ibid, p.14 .

2- Danielle Keats Citron, Hate Crimes in Cyberspace Introduction, University of Maryland Francis King Carey School of Law Legal Studies Research Paper No. 2015–11, p.8, available at: http://ssrn.com/abstract=2616790
"Common reasons for not interviewing and hiring applicants include concerns about their "lifestyle," "inappropriate" online comments, and " unsuitable " photographs, videos, and other information about them ".

وفقا لدراسة أجرتها مايكروسوفت في ٢٠٠٩ فقد أظهرت أن معظم أصحاب الأعمال يعتمدون علي سمعة المرشحين عبر الانترنت لتوظيفهم وأظهرت هذه الدراسة أن ٨٠% من أرباب العمل يستشيرون محركات البحث لجمع الأخبار والمعلومات عن المتقدمين وفي ما يقرب من ٧٠% من الحالات يرفضون المتقدمين للعمل بسبب نتائج البحث .

See : Danielle Keats Citron, Ibid, p. 8
" Cyber harassment victims are at a distinct disadvantage when they look for new jobs. Most employers rely on candidates' online reputationas an employment screen. According to a 2009 Microsoft study, nearly80 percent of employers consult search engines to collect intelligence on job applicants, and about 70 percent of the time they reject applicants due to their findings".

صور عارية أو غير لائقة فصاحب العمل في هذه الحالة لن يسأل المتقدم عن ما إذا كان هو من قام بنشر الصورة أو تم نشرها من قبل آخرين وهو الأمر الذي يدفعه لعدم قبول تعيين هذا الشخص أو تمديد عقد العمل الخاص به نتيجة لنتائج بحث قد تكون غير دقيقة وهو الأمر الذي يسهم الحق في محو البيانات الشخصية في تقليل عملية التمييز من جانب أصحاب الأعمال علي أسس غير دقيقة .

ووفقا لوجهة النظر هذه فإن الحق في محو البيانات الشخصية يعد مرتبطا ارتباطا وثيقا بالقدرة علي اكتشاف الذات والحصول علي فرصة ثانية للحياة، حيث يجب عدم تذكير الناس إلي ما لا نهاية بأخطائهم الماضية حتي عندما تكون المعلومات موجودة بشكل قانوني في المجال العام، وهو الأمر الذي يعني أنه يحق للأفراد ارتكاب الأخطاء دون أن يطاردهم الأمر إلي أجل غير مسمي، وهو الأمر الذي أشرنا له سلفا عند حديثنا عن بعض الأنظمة القانونية في بعض البلدان فيما يتعلق بالإدانات الجنائية ولا بد أن يكون معترفا به في البيئة الرقمية .

ويعزز أنصار الحق في محو البيانات الشخصية رأيهم بأن عدم الاعتراف بهذا الحق يسمح بنظرة مشوهة للأفراد من خلال محركات البحث وفي حالة الأطفال بصفة خاصة قد يعيق نموهم ويقلل من شعورهم بتقدير الذات فضلا عن كون الطفل في هذه المرحلة لن يستطيع فهم الآثار المترتبة علي هذا النشر .

٢- يري المؤيدون للحق في محو البيانات الشخصية أنه يعد مظهرا من مظاهر الخصوصية وأنه يجب علينا حماية الخصوصية للتأكد من أن حرية الانترنت لا تؤثر علي حريتنا الشخصية، كما يجب علينا الموازنة بين حماية الخصوصية في مواجهة حرية التعبير فكلاهما ضروري من أجل حريتنا الشخصية[١] .

1- Solove DJ. The Future of Reputation, Ibid

ويري Lindsay أن الخصوصية ليست بالضرورة متعارضة مع حرية التعبير فإذا شعر الناس بالاطمئنان أن لديهم بعض السيطرة علي معلوماتهم الشخصية، فمن المرجح أن يشاركوها، فإذا علم الناس أن ما يقولونه وما يفعلونه عبر الانترنت سيكون في متناول الجميع قد يكونوا أكثر عرضة للرقابة الذاتية علي أنفسهم[١] .

٣- ادعاءات الشركات التجارية بأن فكرة تبادل ونقل المعلومات هو قاعدة اجتماعية وأن مفاهيم الخصوصية والمحو عفا عليها الزمن يرجع إلي ما يعود علي هذه الشركات من مصالح متمثلة في تجميع كميات كبيرة من البيانات بشكل تدريجي من أجل استخراج معلومات تنبؤية ذات قيمة اقتصادية واجتماعية وسياسية وإستراتيجية عالية .

٤- يعزز الحق في محو البيانات الشخصية من حق الأفراد في التمتع بالسمعة الالكترونية حيث تجعل ضحايا المضايقات الالكترونية والمواد التشهيرية من حذف هذه المواد التي تتسبب في أضرار عديدة لهم، ففي السنوات الأخيرة انتشرت المضايقات علي شبكة الانترنت والتي تتخذ صورا مختلفة مثل التهديدات بالعنف وانتهاكات الخصوصية والأكاذيب التي تضر بالسمعة إلي الحد الذي يؤثر تأثيرا بالغا علي كافة جوانب حياة الفرد سواء في عمله أو حياته الخاصة[٢] .

1- Lindsay D. The “right to be forgotten” is not censorship, 2012, available at : https://www.monash.edu/news/opinions/the-right-to-be-forgotten-is-not-censorship

٢- فعلي سبيل المثال كان هناك أحد أطباء الأسنان في مانهاتن في عام ٢٠١١ طلبت من مريضة إزالة التعليقات السلبية عبر الانترنت والتي تعتقد أنها أكاذيب لا أساس لها، والوضع الطبيعي هو أنه عندما يكون هناك خلاف بين الطبيب والمريض أن يتم رفع دعوي قضائية وهو ما حدث بالفعل من جانب المريضة، وبعد فترة وجيزة من انتشار القصة كان هناك ما يقرب من ٣٠٠ منشور من مجهولين ادعوا أن طبيب الأسنان يعاني من الايدز وفي غضون ستة أشهر=

٥- بالنسبة للمخاوف التي تصاعدت بعد حكم محكمة العدل الأوروبية في قضية Google Spain فقد قلل المؤيدون من هذه المخاوف، وذلك لأن محكمة العدل الأوروبية قد أخذت المخاوف المتعلقة بحرية التعبير في الحسبان عند إصدار حكمها بتقريرها بأنه عندما تتعلق المعلومات " البيانات الشخصية " بحق الجمهور في المعرفة ففي هذه الحالة فإن حق الجمهور يسود، هذا بالإضافة أن حكم Google Spain لم يترتب عليه تقييد الوصول إلي المعلومات بصورة كاملة، حيث تظل المعلومات نفسها متاحة ويمكن العثور عليها من خلال الويب من خلال استخدام مصطلحات للبحث بخلاف اسم الشخص المعني(١).

=انخفض تقييم طبيب الأسنان من خمسة نجوم إلي نجمة واحدة، هذا فضلا عن ظهور هذه الأخبار عبر محركات البحث في مقدمة النتائج عند البحث عن اسمها عبر محرك البحث، وهو الأمر الذي لم يجد معه الطبيب خيار غير إغلاق نشاطه بسبب مبالغ التأمين الباهظة المطلوب منه سدادها، فضلا عن عدم القدرة علي جذب مرضي جدد، فبين عشية وضحاها انقلبت حياة طبيب الأسنان رأسا علي عقب من قبل المهاجمين السيبرانيين الذين دمروا حياتها المهنية وهو ما يثبت أن المنشورات التشهيرية قد تكون سببا في إنهاء المهام الوظيفية والقضاء عليها .

See : Danielle Keats Citron, Ibid, p.7.

وتجدر الإشارة إلي أن المضايقات التي تتم عبر شبكة الانترنت من تشهير وتهديد بالعنف وانتهاك الخصوصية لا يقتصر تأثيرها علي الناحية الوظيفية فقط، فوفقا ل اليزابيث كارغيل Elizabeth Cargill وهي طبيبة نفسية تعمل مع ضحايا المضايقات السيبرانية توضح أنه عندما تتم مضايقة شخص ما علي الانترنت فإنه يبدو وكأنه الجاني في كل مكان علي فيسبوك وعلي رسائل البريد الالكتروني وغيرها مما يجعله يصاب بالاكتئاب واضطراب ما بعد الصدمة .

See : Danielle Keats Citron, Ibid, p.10.

1- The “Right to be Forgotten”: Remembering Freedom of Expression, Ibid, p. 15 .

٦- فيما يخص الانتقاد الموجه للحق في محو البيانات الشخصية وتحديدا بشأن إجرائه بواسطة محركات البحث وما يترتب علي ذلك من قيام شركات تجارية تفتقر للحس القانوني للموازنة بين حقوق الإنسان المختلفة حتي لو استعانت بفريق من القانونيين كونها تفقد الحيدة والاستقلال، فقد برر المؤيدون قيام محركات البحث بهذه المهمة بأن محركات البحث تمتلك ميزانية ضخمة وعدد أكبر من الموظفين مما يساعدها في القيام بمهامها بكفاءة[١]، واستشهدوا في ذلك بما تمتلكه الشركة من خبرة سابقة في التعامل مع عدد كبير من إشعارات انتهاك حقوق الطبع ونشر المواد الرقمية وذلك بموجب قانون الألفية الجديدة لحقوق طبع ونشر المواد الرقمية "DMCA " والتي بموجبها

١- حيث تمتلك شركة جوجل موارد كبيرة تحت تصرفها حيث بلغت القيمة السوقية للشركة منذ عدة سنوات إلي ٣٦٥.٤٦ مليار دولار وطاقم عمل يصل إلي ٤٦١٧٠ موظفا في جميع أنحاء العالم، وقد بلغت أرباحه فقط في الربع الأخير من ٢٠١٤ ما يقرب من ٤.٧٦ مليار دولار بزيادة تقدر بـ٣٠% عن عام ٢٠١٣، علي النقيض من ذلك فإن سلطات حماية البيانات الوطنية في الاتحاد الأوروبي لديها ميزانيات متواضعة فعلي سبيل المثال تبلغ ميزانية سلطة حماية البيانات في المملكة المتحدة " في هذا الوقت " حوالي ٢٠ مليون جنيه إسترليني، بينما تمتلك ايرلندا حوالي ١.٢ مليون جنيه إسترليني، ووفقا لتقرير صدر في ٢٠١٠ فإن عدد من دول الاتحاد الأوروبي مثل النمسا وايطاليا ورومانيا وفرنسا والبرتغال لم يكن لديها تمويل كاف لهيئات حماية البيانات، وخلص التقرير إلي أن عدم وجود موارد بشرية ومالية كافية يمثل تحديا كبيرا لفاعلية هذه الأنظمة .

See : Edward Lee, Recognizing Rights in Real Time: The Role of Google in the EU Right to Be Forgotten, Ibid, p.1079, See also : Irish Data Chiefs Get Budget Boost, DECISIONMARKETING (Oct. 14, 2014, 11:39 AM),

https://www.decisionmarketing.co.uk/news/irish-data-chiefs-get-budget-boost., Steve Lohr, The Google Formula for Success, N.Y. TIMES: BITS (Sept. 28, 2014, 9:00 AM),

https://bits.blogs.nytimes.com/2014/09/28/the-google-formula-for-success/

يمكن لمالك حقوق الطبع والنشر أن يرسل إشعارا إلي مزود خدمات الانترنت ISP لطلب إزالة المواد التي تم انتهاكها[١] .

وبعد أن انتهيت من العرض للآراء الرافضة والمؤيدة للحق في محو البيانات الشخصية الذي تناولته معظم الكتابات الفقهية تحت عنوان الحق في النسيان، فإنني من جانبي أتفق مع الجانب المؤيد لهذا الحق نظرا لما يمثله من تدعيم للخصوصية والسيطرة علي المعلومات في البيئة الرقمية وإن كنت أتفق مع الجانب المعارض لتنفيذ الحق في محو البيانات الشخصية بواسطة محركات البحث لافتقادها الحيدة والاستقلالية التي تتوافر في رأيي لدي هيئات حماية البيانات والمحاكم الوطنية بشكل كبير، وننوه هنا إلي أن هذه الآراء والكتابات القانونية قد سبقت بسنوات إصدار لائحة حماية البيانات الأوروبية في ٢٠١٦ والتي لم تقتصر علي الفقه القانوني في أوروبا بل في الولايات المتحدة الأمريكية أيضا وأن الحق في محو البيانات الشخصية أصبح أمرا واقعا بالفعل في دول الاتحاد الأوروبي منذ مايو ٢٠١٨ حيث أقرته اللائحة بشكل صريح في هذه اللائحة ووضحت كل الأمور التي تتعلق به وبددت جانب كبير من مخاوف الجانب المعارض وهو ما سيتضح لنا في قادم الصفحات .

١- ويدلل البعض علي كفاءة جوجل في التعامل مع طلبات الإزالة بحجم الإشعارات التي تلقتها فيما يتعلق بحقوق الطبع والنشر حيث أن حجم الطلبات التي تتلقاها بشأن حقوق الطبع والنشر لمواقعها بما فيها جوجل ويوتيوب يفوق عدد طلبات محو البيانات الشخصية، فعلي سبيل المثال تلقت جوجل إشعارات حقوق الطبع والنشر لإزالة 8,107, 272 عنوان URL في أسبوع واحد فقط تحديدا في ٩ فبراير ٢٠١٥ بمعني أنها تلقت ما يزيد عن مليون عنوان URL في اليوم الواحد في المتوسط .

See : Edward Lee, Recognizing Rights in Real Time: The Role of Google in the EU Right to Be Forgotten, Ibid, p.1079, See also : Requests to Remove Content Due to Copyright, GOOGLE,

https://transparencyreport.google.com/copyright/overview

المبحث الثاني

تنظيم اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR للحق في محو البيانات الشخصية

تمهيد وتقسيم :

ظهرت لائحة حماية البيانات بالاتحاد الأوروبي GDPR إلي النور في ٢٧ أبريل سنة ٢٠١٦ ودخلت التنفيذ الفعلي في مايو ٢٠١٨ بعد سلسلة طويلة من المداولات والمباحثات داخل دول الاتحاد الأوروبي وذلك من أجل مواجهة تحديات الخصوصية في العصر الرقمي خاصة بعد أن أظهر الواقع العملي عدم قدرة نصوص التوجيه الأوروبي لحماية البيانات لسنة ١٩٩٥ عن مواكبة التهديدات الحقيقية في العصر الحديث .

ولقد نصت لائحة حماية البيانات الأوروبية الجديدة علي مجموعة من الحقوق الجديدة، كان من أبرزها الحق في محو البيانات الشخصية والذي جاء النص عليه في المادة ١٧ من اللائحة ليضع حدا للمناقشات والجدل الفقهي الكبير الذي أحاط به وبصفة خاصة بعد صدور حكم محكمة العدل الأوروبية في قضية Google Spain والذي أحدث جدلا شديدا في الأوساط القانونية ليست الأوروبية فحسب ولكن علي الجانب الأمريكي أيضا كما عرضنا سلفا .

وإذا كانت محكمة العدل الأوروبية قد اشتقت هذا الحق من بعض نصوص التوجيه الأوروبي الملغي لحماية البيانات، فإن اللائحة الأوروبية الجديدة قد نصت عليه بشكل صريح تحت عنوان " الحق في المحو " Right to erasure وأشارت أيضا إلي مصطلح الحق في النسيان، آخذة في الاعتبار التخوفات التي أحاطت بهذا الحق قبل إقراره فيما يتعلق بمدي تأثيره علي حرية التعبير والوصول إلي المعلومات .

ومن أجل التعرف علي ملامح هذا الحق في لائحة حماية البيانات الأوروبية GDPR فقد رأيت تقسيم هذا المبحث إلي ثلاثة مطالب علي النحو التالي :

المطلب الأول : الحالات التي ينطبق فيها الحق في محو البيانات الشخصية .

المطلب الثاني : الاستثناءات الواردة علي الحق في محو البيانات الشخصية .

المطلب الثالث : الإجراءات المتعلقة بالحق في محو البيانات الشخصية .

المطلب الأول

الحالات التي ينطبق فيها الحق في محو البيانات الشخصية

لم يغير الحق في طلب محو البيانات الشخصية والمنصوص عليه في المادة ١٧ من لائحة حماية البيانات بالاتحاد الأوروبي GDPR الأسس التي قام عليها حكم Google Spain والذي بموجبه رأت محكمة العدل الأوروبية أن طلب المحو يستند إلي الحق في التصحيح والحق في الاعتراض وفقا للمادتين ١٢ و ١٤ من التوجيه الأوروبي الملغي .

ولقد حددت المادة ١٧(١) من لائحة حماية البيانات GDPR الحالات التي ينطبق فيها الحق في محو البيانات حيث نصت المادة المذكورة علي أنه يحق لصاحب البيانات أن يحصل من المراقب علي حق محو البيانات الشخصية المعلقة به دون تأخير لا مبرر له، ويجب أن يتحمل المتحكم مسئولية محو البيانات الشخصية دون أي تأخير لا مبرر له في الحالات التالية[١] :

1- Article 17 /GDPR .

1. The data subject shall have the right to obtain from the controller the erasure of personal data concerning him or her without undue delay and the controller shall have the obligation to erase personal data without undue delay where one of the following grounds applies: (a) the=

الحالة الأولي : لم تعد البيانات الشخصية ضرورية فيما يتعلق بالأغراض التي تم تجميعها من أجلها أو معالجتها بطريقة أخري .

الحالة الثانية : قيام صاحب البيانات بسحب الموافقة التي تستند إليها المعالجة.

الحالة الثالثة : ممارسة صاحب البيانات لحقه في الاعتراض علي معالجة بياناته الشخصية وفقا للفقرتين الأولي والثانية من المادة ٢١ من لائحة حماية البيانات.

الحالة الرابعة : معالجة البيانات الشخصية بصورة غير قانونية .

الحالة الخامسة : يجب محو البيانات الشخصية للامتثال لالتزام قانوني في قانون الإتحاد أو قانون الدول الأعضاء الذي يخضع له المراقب .

الحالة السادسة : في حالة جمع البيانات الشخصية فيما يتعلق بعرض خدمات المعلومات المشار إليها في المادة ٨ (١) من اللائحة .

---

personal data are no longer necessary in relation to the purposes for which they were collected or otherwise processed;

(b) the data subject withdraws consent on which the processing is based according to point (a) of Article 6 (1), or point (a) of Article 9(2), and where there is no other legal ground for the processing;

(c) the data subject objects to the processing pursuant to Article 21(1) and there are no overriding legitimate grounds for the processing, or the data subject objects to the processing pursuant to Article 21(2);

(d) the personal data have been unlawfully processed;

(e) the personal data have to be erased for compliance with a legal obligation in Union or Member State law to which the controller is subject; (f) the personal data have been collected in relation to the offer of information society services referred to in Article 8(1).

يتضح لنا من العرض السابق أن لائحة حماية البيانات GDPR قد نصت حصرا علي الحالات التي يمكن فيها التقدم بطلب لمحو البيانات الشخصية، وفيما يلي نتناول كل حالة من هذه الحالات علي حدي بشيء من التفصيل ثم نتبعها ببعض الملاحظات علي هذه الحالات .

الحالة الأولي : لم تعد البيانات الشخصية ضرورية فيما يتعلق بالأغراض التي تم تجميعها من أجلها أو معالجتها بطريقة أخري:

وفقا لنص المادة ١٧ (١) (أ) من اللائحة العامة لحماية البيانات يجوز لصاحب البيانات أن يطلب من مزود محرك البحث تتبع البحث الذي تم إجراؤه علي أساس اسمه، وإزالة المحتوي من نتائج البحث الخاصة به من أجل حذف اسمه أو اسمها من نتائج البحث الخاصة به، وذلك في حال أصبحت هذه البيانات غير ضرورية فيما يتعلق بأغراض المعالجة بواسطة محرك البحث .

ويمكن هذا النص صاحب البيانات من طلب إزالة أو محو البيانات الشخصية التي تخصه والتي تمت إتاحتها لفترة أطول مما هو ضروري لعملية المعالجة التي تتم بواسطة محرك البحث .

فعلي سبيل المثال يجوز لصاحب البيانات ممارسة حقه في طلب المحو وفقا لنص المادة ١٧ (١) (أ) عندما :

- تتم إزالة المعلومات التي تحتفظ بها الشركة عن صاحب البيانات من السجل العام .
- عندما يحتوي رابط موقع الشركة علي الويب بتفاصيل الاتصال بصاحب البيانات الذي لم يعد يعمل بالشركة .
- المعلومات التي تم نشرها لعدد من السنوات وفاءا لالتزام قانوني وظلت متاحة علي الانترنت لفترة أطول من الحد الزمني المقرر في التشريع .

وكما هو موضح بالأمثلة قد يطلب صاحب البيانات بشكل خاص شطب محتوي في حالة كون المعلومات الشخصية علي درجة عالية من عدم الدقة بمرور الوقت، وبالتالي يجب مراعاة فترات الاحتفاظ للبيانات الشخصية عند إتاحتها من قبل السلطات الإشرافية عن إجراء تحليل طلبات الشطب بموجب المادة ١٧(١) .

الحالة الثانية : قيام صاحب البيانات بسحب الموافقة التي تستند إليها المعالجة :

وفقا لما نصت عليه المادة ١٧(١)(ب) من اللائحة العامة لحماية البيانات يجوز لصاحب البيانات الحصول علي محو البيانات الشخصية المتعلقة به في حالة قيامة بسحب موافقته علي المعالجة وذلك وفقا للنقطة (أ) من المادة ٦(١) أو النقطة (أ) من المادة ٩(٢)، وحيث لا يوجد أساس آخر للمعالجة .

وبالعودة إلي نص المادة ٦(١) (أ) من لائحة حماية البيانات نجد أنها نصت علي أنه لا تكون المعالجة قانونية إلا إذا وافق صاحب البيانات علي معالجة بياناته الشخصية لأغراض محددة أو أكثر[١] .

١- ولقد حددت المادة السادسة من لائحة حماية البيانات أن المعالجة تكون قانونية بالإضافة إلي موافقة صاحب البيانات علي معالجة بياناته الشخصية، فقد علي الحالات الأخرى (ب) أن تكون المعالجة ضرورية لتنفيذ عقد يكون صاحب البيانات طرفا فيه من أجل اتخاذ خطوات بناء علي طلب من صاحب البيانات الخاضعة للمعالجة قبل الدخول في العقد، (ج) المعالجة ضرورية للامتثال لالتزام قانوني يخضع له المراقب، (د) المعالجة ضرورية لحماية المصالح الحيوية لصاحب البيانات أو شخص طبيعي آخر (هـ) المعالجة ضرورية لأداء مهمة تتم في المصلحة العامة أو تدخل ضمن ممارسة السلطة الرسمية المخولة للمراقب (و) المعالجة ضرورية لأغراض المصالح المشروعة التي ينتهجها المراقب أو طرف ثالث، إلا إذا تم تجاوز هذه المصالح من قبل الحقوق أو الحريات الأساسية لصاحب البيانات التي تتطلب حماية البيانات الشخصية، وخاصة في حالة كون صاحب البيانات طفلا .

Article 6-GDPR " Lawfulness of processing "

وفيما يتعلق بنص المادة التاسعة من اللائحة والتي تتحدث عن معالجة فئات خاصة من البيانات الشخصية فقد نصت في فقرتها الأولي علي أنه " يحظر معالجة البيانات الشخصية التي تكشف عن الأصل العرقي أو الإثني أو الآراء السياسية أو المعتقدات الدينية أو الفلسفية أو العضوية النقابية، ومعالجة البيانات الوراثية والبيانات البيومترية بغرض تحديد هوية الشخص الطبيعي بشكل فريد أو البيانات المتعلقة بالصحة أو البيانات المتعلقة بالحياة الجنسية للشخص الطبيعي أو الميول الجنسية "[١] وهي تلك البيانات التي يطلق عليها مصطلح " البيانات الحساسة Sensitive data، كما نصت في فقرتها الثانية علي أن ما ورد في الفقرة السابقة لا ينطبق في حالة إذا " أعطي صاحب البيانات موافقة صريحة علي معالجة هذه البيانات الشخصية لغرض محدد واحد أو أكثر، باستثناء الحالات التي ينص فيها قانون الاتحاد أو الدول الأعضاء علي أن الحظر المشار إليه في الفقرة السابقة لا يتم رفعه بواسطة صاحب البيانات "[٢] .

وفي حالة رفع الاسم من القائمة قد يعني أن مزود محرك البحث كان سيستخدم موافقة صاحب البيانات كأساس قانوني لمعالجته، وتثير المادة ١٧(١) من لائحة حماية البيانات التساؤلات حول الأساس القانوني للمعالجة التي يعتمد عليها محرك البحث لغرض إرجاع نتائج محرك البحث بما في ذلك البيانات الشخصية، ولهذا السبب يبدو من غير المحتمل أن يتم تقديم طلب المحو من جانب صاحب البيانات علي أساس أنه يرغب في سحب موافقته وذلك لأن المتحكم الذي أعطي صاحب البيانات موافقته هو ناشر الويب وليس مشغل محرك البحث الذي يقوم بفهرسة البيانات .

1- Article 9/1-GDPR" Processing of special categories of personal data ".

2- Aricle 9 /2/A- GDPR .

ولقد تم اعتماد هذا التفسير من قبل محكمة العدل الأوروبية في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٩، حيث أشارت المحكمة تفصيلا إلي أن تكون الموافقة محددة وبالتالي يجب أن تتعلق علي وجه التحديد بالمعالجة التي تتم فيما يتعلق بنشاط محرك البحث، ومن الناحية العملية من النادر أن مشغل محرك البحث سيطلب موافقة صريحة من أصحاب البيانات قبل معالجة البيانات الشخصية المتعلقة بهم لأغراض نشاطه .

وعلي أية حال فإن تقديم صاحب البيانات لطلب الإزالة يعني أنه لم يعد يوافق علي المعالجة التي يقوم بها مشغل محرك البحث، ومع ذلك ففي حالة سحب صاحب البيانات لموافقته علي استخدام بياناته من صفحة ويب معينة يجب علي الناشر الأصلي لصفحة الويب إبلاغ موفري محرك البحث الذين قاموا بفهرسة تلك البيانات وفقا لما نصت عليه المادة ١٧(٢) من لائحة حماية البيانات، حيث يظل صاحب البيانات مؤهلا لطلب محو البيانات الشخصية الخاصة به ولكن في هذه الحالة وفقا للمادة ١٧(١)(ج) .

الحالة الثالثة : ممارسة صاحب البيانات لحقه في الاعتراض علي معالجة بياناته الشخصية وفقا للفقرتين الأولي والثانية من المادة ٢١ من لائحة حماية البيانات :

وفقا للمادة ١٧ (١) (ج) من اللائحة العامة لحماية البيانات يمكن لصاخب البيانات الحصول من مزود محرك البحث علي محو البيانات الشخصية المتعلقة به حيث يعترض علي معالجة البيانات وفقا لنص الفقرتين الأولي والثانية من المادة ٢١ من لائحة حماية البيانات الأوروبية .

وقد وردت المادة ٢١ من لائحة حماية البيانات تحت عنوان " الحق في الاعتراض " Right to object وقد نصت المادة المذكورة في فقرتها الأولي علي أنه " يحق للشخص صاحب البيانات أن يعترض لأسباب تتعلق بوضعه الخاص، في أي وقت علي معالجة البيانات الشخصية المتعلقة به والتي تستند إلي النقطة "ه أو و" من المادة ٦(١) " واللتان تتعلقان بأن تكون المعالجة ضرورية لأداء مهمة

للمصلحة العامة أو ضمن ممارسة السلطة الرسمية المخولة للمراقب، وكذلك عندما تكون المعالجة ضرورية لأغراض المصالح المشروعة التي ينتهجها المراقب أو طرف ثالث إلا إذا تم تجاوز هذه المصلحة من قبل الحقوق والحريات الأساسية لصاحب البيانات التي تتطلب حماية البيانات الشخصية ولا سيما كون صاحب البيانات طفلا "، بما في ذلك التنميط علي أساس تلك الأحكام، ويجب ألا يقوم المراقب بمعالجة البيانات الشخصية إلا إذا أثبتت وحدة التحكم أسبابا مشروعة مقنعة للمعالجة التي تتجاوز المصالح والحقوق والحريات الخاصة بصاحب البيانات أو لإنشاء الدعاوي القانونية أو ممارستها أو الدفاع عنها "[١] .

ونصت الفقرة الثانية من المادة ٢١ والمتعلقة بالحديث عن الحق في الاعتراض علي أنه " في حالة معالجة البيانات الشخصية لأغراض التسويق المباشر، يكون لصاحب البيانات الحق في أن يعترض في أي وقت علي معالجة البيانات الشخصية الخاصة به في مثل هذا التسويق، والتي تشمل التنميط Profiling إلي الحد الذي ترتبط به هذه المعلومات مباشرة بالتسويق "[٢] .

وفي رأيي أن الحق في الاعتراض يمنح ضمانات أقوي لصاحب البيانات لأنه لا يقيد الأسس التي يمكن بموجبها لصاحب البيانات أن يطلب الإزالة كما هو محدد في المادة ١٧(١) من لائحة حماية البيانات .

وتجدر الإشارة إلي أن حق الاعتراض كان منصوصا عليه في التوجيه الأوروبي الملغي والخاص بحماية البيانات لسنة ١٩٩٥ في المادة ١٤ والتي تعد أحد الأسس التي أقامت عبيها محكمة العدل الأوروبية حكمها التاريخي في قضية Goggle Spain .

1- Article 21/1 – GDPR .

2- Article 21/2 GDPR .

وإذا ما نظرنا إلي نص المادتين ١٤ من التوجيه الأوروبي الملغي والتي نصت علي الحق في الاعتراض ونص المادة ٢١ من اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية المعمول بها الآن والتي نظمت نفس الحق نجد اختلافا في الصياغة وفي نطاق التطبيق أيضا، فبالنسبة لحق الاعتراض وفقا للتوجيه الملغي كان ينبغي علي صاحب البيانات أن يؤسس طلبه علي أسباب شرعية ملزمة تتعلق بوضعه الخاص، أما إذا نظرنا إلي نص المادة ٢١ من لائحة حماية البيانات نجد أنها قد نصت علي أنه " يحق للشخص الخاضع للبيانات أن يعترض لأسباب تتعلق بوضعه الخاص ..." أي أن المشرع في هذا النص لم يلق العبء علي صاحب البيانات بوجود أسباب شرعية ملزمة .

ومن هنا يتضح لنا أن اللائحة العامة للبيانات قد غيرت من عبء الإثبات وقدمت افتراضا لصالح صاحب البيانات وذلك بإلزام وحدة التحكم بإثبات وجود أسباب مشروعة ومقنعة للمعالجة .

ونتيجة لذلك عندما يتلقي مزود محرك البحث طلبا للشطب استنادا للحالة الخاصة لصاحب البيانات يجب عليه الامتثال لهذا الطلب علي الفور ما لم يكن بإمكانه إظهار وجود أسباب مشروعة ملحة للإدراج في نتائج البحث وهي أسباب تتخطي أو تتجاوز المصالح والحقوق والحريات الخاصة بصاحب البيانات علي حد تعبير نص الفقرة الأولي من المادة ٢١ من لائحة حماية البيانات الأوروبية .

وفي الواقع فإن طلبات المحو تعني بتحقيق التوازن بين الأسباب المتعلقة بالحالة الخاصة لصاحب البيانات وبين الأسباب القانونية المقنعة لمزود محرك البحث، ويمكن أن يكون التوازن بين حماية الخصوصية ومصالح مستخدمي الانترنت في الوصول إلي المعلومات علي النحو الذي حكمت به محكمة العدل الأوروبية في حكم Google Spain مناسبا لإجراء هذا التقييم بالإضافة إلي التوازن الذي تديره المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في الأمور الصحفية .

ولذلك لا يزال بإمكان موفري محرم البحث والسلطات الإشرافية استخدام معايير المحو التي طورتها فرقة العمل المعنية بالمادة ٢٩ في عام ٢٠١٤ بناء علي الحق في الاعتراض المنصوص عليه في المادة ١٧(١)(ج) من لائحة حماية البيانات الأوروبية .

وفي اعتقادي أن مصطلح الحالة الخاصة " Particular situation " تتيح لصاحب البيانات طلب المحو في حالة إلحاق ضرر به عند التقدم للحصول علي وظيفة، أو تلحق الضرر بالسمعة في حياته الشخصية، حيث تؤخذ هذه الأمور في الاعتبار عند إجراء التوازن بين الحق في الخصوصية والحق في المعلومات هذا بالإضافة للمعايير التي تم استخدامها بالفعل من جانب محركات البحث عقب حكم Google Spain مثل الدور الذي يلعبه صاحب البيانات في الحياة العامة، وكون المعلومات المعنية لا تتعلق بحياته المهنية وتؤثر علي خصوصيته، وما إذا كانت المعلومات تشكل كلاما يحض علي الكراهية بحكم المحكمة، أو تعلق البيانات بجريمة جنائية بسيطة نسبيا حدثت منذ فترة طويلة وتمس بصاحب البيانات، أو كون هذه المعلومات مجرد آراء شخصية وليست حقيقة مؤكدة[1]، وهي المعايير التي نتناولها تفصيلا في الفصل الثاني من هذه الدراسة .

1- The High Court Dublin Circuit County of Dublin, Savage -v- Data Protection Commissioner & anor, February 9th, 2018 (available at http://www.courts.ie/Judgments.nsf/0/58DE5996E11841E2802582570043CFF3)

الحالة الرابعة : الحق في طلب محو البيانات الشخصية عندما تكون المعالجة غير قانونية :

وفقا لما نصت عليه المادة ١٧(١)(د) من اللائحة العامة لحماية البيانات، يجوز لصاحب البيانات طلب محو البيانات الشخصية المتعلقة به في الحالة التي تمت فيها معالجة بياناته الشخصية بشكل غير قانوني .

جدير بالذكر أن المادة الخامسة من لائحة البيانات قد حددت المبادئ المتعلقة بمعالجة البيانات الشخصية حيث نصت علي أن معالجة البيانات الشخصية يجب أن تتسم بالمشروعية والإنصاف والشفافية، وتحديد الأهداف والالتزام بمبدأ تقليل البيانات، أن تتسم بالدقة، مع الالتزام بقيود التخزين من حيث الاحتفاظ بها بشكل يسمح بتهديد هوية المعنيين، وأن يتم معالجة البيانات بشكل يضمن الأمن المناسب للبيانات الشخصية .

وبالعودة إلي المادة السادسة من اللائحة نجد أنها قد حددت الحالات التي تكون فيها المعالجة قانونية، وبمفهوم المخالفة لصياغة المادة السادسة نجد أن المعالجة تكون غير قانونية في حالة رفض صاحب البيانات معالجة بياناته، وكون المعالجة غير ضرورية للامتثال لالتزام قانوني يخضع له المراقب وفي حالة أن تكون المعالجة غير ضرورية لحماية المصالح الحيوية لصاحب البيانات بالإضافة إلي الحالة التي تكون المعالجة غير ضرورية لأداء مهمة تتم للمصلحة العامة أو لأغراض المصالح المشروعة التي ينتهجها المراقب أو طرف ثالث .

الحالة الخامسة : يجب محو البيانات الشخصية للامتثال لالتزام قانوني في قانون الإتحاد أو قانون الدول الأعضاء الذي يخضع له المراقب :

وفقا لنص المادة ١٧(١)(هـ) من لائحة حماية البيانات يجوز لصاحب البيانات أن يطلب من مزود محرك البحث إزالة نتيجة بحث واحدة أو أكثر إذا كانت هناك

حاجة إلي مسح البيانات الشخصية وفقا لالتزام قانوني في قانون الاتحاد أو قانون الدول الأعضاء الذي يخضع له محرك البحث .

وقد ينشأ الامتثال لالتزام قانوني كنتيجة لأمر قضائي أو طلب صريح بموجب القانون الوطني أو قانون الاتحاد الأوروبي لكونه ملزما قانونا بالمحو، أو مجرد خرق من جانب المتحكم في البيانات فيما يتعلق بفترة الاحتفاظ بها، ويتم تحديد فترة الاحتفاظ بالبيانات عن طريق النص ويتم عدم الالتزام به .

الحالة السادسة : في حالة جمع البيانات الشخصية فيما يتعلق بعرض خدمات المعلومات المشار إليها في المادة ٨ (١) من اللائحة :

وفقا لما نصت عليه المادة ١٧(١)(و) من اللائحة العامة لحماية البيانات فإن صاحب البيانات يجوز له أن يطلب من مزود محرك البحث إزالة نتيجة أو أكثر من محرك البحث في حالة تقديم خدمة مجتمع المعلومات Information

"ISS" society sevice إلي الأطفال وفقا للمادة ٨(١) من لائحة حماية البيانات[١] .

١- جدير بالذكر المشرع الأوروبي قد ذكر مصطلح خدمة مجتمع المعلومات دون أن يتم توضيحها أو شرحها في نص المادة الثامنة من لائحة حماية البيانات الأوروبية، ويمكن لنا التعرف علي مفهوم خدمة مجتمع المعلومات من خلال الرجوع للحيثية رقم ١٨ من التوجيه الأوروبي رقم ٣١ لسنة ٢٠٠٠ والذي قد تعريفا غامضا وواسعا لهذا المصطلح حيث أشار النص المذكور إلي أن هذه الخدمات تغطي مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية التي تتم عبر الانترنت ولكنها لا تقتصر علي الخدمات التي تؤدي إلي التعاقد عبر الانترنت ولكنها بقدر ما تمثل نشاطا اقتصاديا تمتد إلي الخدمات التي لا يحصل عليها من يتلقونها مثل المعلومات التي تقدم عبر الانترنت أو الاتصالات التجارية أو تلك التي توفر أدوات تسمح بالبحث عن البيانات واسترجاعها " .

Directive 2000/31/Ec Of The European Parliament And Of The Council of 8 June 2000 on certain legal aspects of information society services, in particular electronic commerce, in the Internal Market (Directive on electronic commerce, Official Journal of the European Communities, 17.7.2000, available at:

https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32000L0031 &from=EN

ولقد تعرض أيضا التوجيه رقم ١٥٣٥ لسنة ٢٠١٥ والخاص بوضع قواعد بشأن توفير المعلومات في مجال اللوائح وقواعد خدمات مجتمع المعلومات لتعريف خدمات مجتمع المعلومات من خلال نص المادة ١ (١)(ب) والتي عرفت الخدمة بأنها أي خدمة لمجتمع المعلومات وتشمل أي خدمة يتم تقديمها مقابل أجر عن بعد بواسطة الوسائل الالكترونية وتناولت المادة المذكورة توضيح المصطلحات اللازمة لأغراض التعريف بقولها أن المقصود بمصطلح عن بعد أن يتم أن الخدمة يتم تقديمها دون أن يكون الطرفين حاضرين في نفس الوقت، ويعني مصطلح الوسائل الالكترونية الخدمات التي ترسل ويتم استلامها عن طريق المعدات الالكترونية وبشكل كامل المنقولة والمستلمة بواسطة الأسلاك أو الراديو أو بالوسائل=

وتنص المادة ٨(١) من اللائحة العامة لحماية البيانات والتي جاءت تحت عنوان "الشروط المطبقة علي موافقة الطفل فيما يتعلق بخدمات مجتمع المعلومات " والتي نصت علي أنه " حيثما تنطبق الفقرة (أ) من المادة ٦(١) من اللائحة " والتي تتعلق بأن المعالجة لا تكون قانونية إلا في حالة أن يكون صاحب البيانات قد وافق علي معالجة بياناته الشخصية لأغراض محددة أو أكثر "، فيما يتعلق بعرض خدمات مجتمع المعلومات علي الطفل مباشرة، يجب أن تكون معالجة البيانات الشخصية للطفل مشروعة حيث يكون عمر الطفل ١٦ سنة علي الأقل، وإذا كان عمر الطفل أقل من ١٦ سنة، فإن هذه المعالجة لا تكون مشروعة إلا إذا تم منح الموافقة أو التصريح بها من قبل صاحب المسئولية الأبوية علي الطفل، ويجوز للدول الأعضاء أن تنص بموجب القانون علي سن أقل لهذه الأغراض بشرط ألا يقل السن عن ١٣ سنة "[١] .

ومما تقدم يتضح لنا أنه إذا تقدم الشخص بطلب لمحو البيانات الخاصة به عندما كان طفلا فإنه يتعين الاستجابة إلي طلبه خاصة إذا ظهر أنهم قد أعطوا هذه البيانات دون فهم كامل لآثار ذلك .

=البصرية أو بالوسائل الكهرومغناطيسية الأخرى، وتعني عبارة بناء علي طلب فردي لمستلم الخدمات أن الخدمة يتم تقديمها من خلال الإرسال بناء علي طلب فردي .

directive (eu) 2015/1535 of the european parliament and of the council of 9 September 2015 laying down a procedure for the provision of information in the field of technical regulations and of rules on Information Society services (codification), Official Journal of the European Union, 17.9.2015, available at :

https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32015L1535&from=EN

1- Article 8/1 GDPR .

ويمكن لنا أن نعلق علي هذا النص بالقول بأنه يعكس مدي الحماية المقررة لمعلومات الأطفال وخاصة في البيئة الرقمية، ولذلك فيجب لمحركات البحث أن تعطي وزنا خاصا لأي طلب يتعلق بالمحو إذا كانت معالجة البيانات تستند إلي الموافقة المقدمة من الطفل، وهو الأمر الواجب العمل به أيضا في حال أصبح صاحب البيانات لم يعد طفلا لأن الطفل لم يكن علي دراية كاملة بالمخاطر التي تنطوي عليها المعالجة وقت الموافقة .

ولعل ما يدلل علي هذا الاهتمام الذي أولته اللائحة العامة لحماية البيانات بالنسبة للأطفال فقد نصت الحيثية رقم ٣٨ من اللائحة علي أنه " يستحق الأطفال حماية خاصة فيما يتعلق بحماية بياناتهم الشخصية ،حيث قد يكونون أقل إدراكا للمخاطر والعواقب والضمانات المعنية ويجب أن تنطبق هذه الحماية المحددة علي وجه الخصوص علي استخدام البيانات الشخصية للأطفال لأغراض التسويق أو إنشاء ملفات تعريف شخصية عند استخدام الملفات المقدمة مباشرة إلي الطفل، ولا ينبغي أن تكون موافقة صاحب المسئولية الأبوية ضرورية في سياق الخدمات الوقائية أو الإرشادية للطفل "[١] .

ومن خلال العرض السابق أكون قد انتهيت من توضيح الحالات التي ينطبق فيها المحو والتي حددتها المادة ١٧(١) من اللائحة العامة لحماية البيانات يمكن لنا أن نبدي بعض الملاحظات التالية :

- هذه الحالات وردت علي سبيل الحصر وبالتالي لا يجوز مطلقا محو البيانات إلا إذا توافرت احدي هذه الحالات .
- يمكن لصاحب البيانات تقديم طلب المحو إلي مزود محرك البحث علي أساس أكثر من معالجة بياناته الشخصية بواسطة محرك البحث ويمارس

1- Recital 38 – GDPR .

أيضا حقه في الاعتراض علي المعالجة كما ورد في الفقرة الثالثة من المادة ١٧ والفقرة الأولي من المادة ٢١ من اللائحة العامة لحماية البيانات .

المطلب الثاني

الاستثناءات الواردة علي الحق في محو البيانات الشخصية

إذا كان حكم محكمة العدل الأوروبية في قضية Google Spain قد اعتمد في استخلاصه للأسس التي شيد عليها حكمه علي مواد متفرقة من التوجيه الأوروبي الملغي لحماية البيانات إلا أنه فتح الباب علي مصراعيه أمام العديد من التخوفات التي لوح بها الفقه في أعقاب صدور الحكم المذكور والتي ارتكزت بصورة أساسية علي التخوفات المتعلقة بحرية التعبير وحرية الصحافة وعمليات الأرشفة خاصة وأن التوجيه الملغي لم يعالج هذه الأمور من الأساس .

وإذا ما نظرنا إلي اللائحة العامة لحماية البيانات نجد أنها قد وضعت في اعتبارها هذه التخوفات في الاعتبار عند صياغة نص المادة ١٧ والمنظم للحق في محو البيانات الشخصية، فقد نصت الفقرة الثالثة من المادة ١٧ من لائحة حماية البيانات علي أن الفقرتان ١ و ٢ علي المدى الذي يلزم فيه التجهيز[1] :

1- Article 17/3 GDPR

Paragraphs 1 and 2 shall not apply to the extent that processing is necessary:

(a) for exercising the right of freedom of expression and information;

(b) for compliance with a legal obligation which requires processing by Union or Member State law to which the controller is subject or for the performance of a task carried out in the public interest or in the exercise of official authority vested in the controller;

(c) for reasons of public interest in the area of public health in accordance with points (h) and (i) of Article 9(2) as well as Article 9(3);

(d) for archiving purposes in the public interest, scientific or historical research purposes or statistical purposes in accordance with Article 89

الحالة الأولي : لممارسة الحق في حرية التعبير والمعلومات .

الحالة الثانية : للامتثال لالتزام قانوني يتطلب التجهيز بموجب قانون الاتحاد أو قانون الدول الأعضاء الذي يخضع له المراقب أو لأداء مهمة تتم للمصلحة العامة أو في ممارسة السلطة الرسمية المخولة للمراقب .

الحالة الثالثة : لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة في مجال الصحة العامة وفقا للنقطتين (h) و (i) من المادة ٩(٢) وكذلك المادة (٣) .

الحالة الرابعة : لأغراض الأرشفة للمصلحة العامة أو لأغراض البحث العلمي أو التاريخي أو الأغراض الإحصائية وفقا للمادة ٨٩(١) بقد ما من المحتمل أن يجعل الحق المشار إليه في الفقرة ١ مستحيلا أو يضعف بشكل خطير إنجاز أهداف هذه المعالجة .

الحالة الخامسة : لإنشاء المطالبات القانونية أو ممارستها أو الدفاع عنها .

وفيما يلي نتناول كل حالة من الحالات المذكورة أعلاه بشئ من التفصيل من أجل فهم هذه الاستثناءات والشروط المتعلقة بتطبيقها .

الحالة الأولي : عندما تكون المعالجة ضرورية لممارسة الحق في حرية التعبير والوصول إلي المعلومات :

إن الحديث عن التخوفات بشأن مدي تأثير الحق في محو البيانات الشخصية انصب في المقام الأول علي مدي تأثيره علي الحق في حرية التعبير والوصول إلي المعلومات، وبالتالي كان لزاما علي لائحة حماية البيانات الجديدة أن تبدد هذه

---

(1) in so far as the right referred to in paragraph 1 is likely to render impossible or seriously impair the achievement of the objectives of that processing; or (e) for the establishment, exercise or defence of legal claims.

المخاوف عند صياغتها لنص المادة ١٧ فيما يتعلق بالحالات المستثناه من تطبيق الحق في المحو .

فوفقا لما نصت عليه المادة ١٧(١) من لائحة حماية البيانات أنه في حالة استيفاء الشروط المنصوص عليها في هذه المادة فإنه يتعين علي المتحكم في البيانات التزام بحذف البيانات الشخصية دون تأخير لا مبرر له، ومع ذلك فإن التوازن بين حماية حقوق الأطراف المعنية وحرية التعبير بما في ذلك حرية الوصول إلي المعلومات هو جزء جوهري من نص المادة ١٧ من لائحة حماية البيانات .

وبالعودة حكم محكمة العدل الأوروبية في قضية Google Spain نجد أنها قد سعت لإحداث هذا التوازن وذلك فيما ورد في حيثيات الحكم من أن المعالجة التي أجراها مزود محرك البحث يمكن أن تؤثر بشكل كبير علي الحقوق الأساسية للخصوصية وقانون حماية البيانات عند إجراء البحث بواسطة اسم صاحب البيانات .

وفي سبيل تقديم مزيد من التوضيحات بشأن الموازنة بين الحق في الخصوصية والحق في الوصول إلي المعلومات وحرية التعبير ذكرت المحكمة مجموعة من المعايير مثل طبيعة المعلومات المراد محوها وحساسيتها للحياة الخاصة بالنسبة لصاحب البيانات وعلي مصلحة الجمهور في الحصول علي هذه المعلومات وهو الأمر الذي يختلف وفقا للدور الذي يلعبه صاحب البيانات في الحياة العامة، وهو الأمر الذي عاودت النص عليه مرة أخري في حكمها الصادر في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٩ في الدعوي المرفوعة من عدد من الأفراد ضد الاتحاد الوطني للمعلومات والحريات الفرنسي CNIL[1] .

1- Judgment in Case C-136/17 GC and Others v Commission nationale de l'informatique et des libertés (CNIL), Luxembourg, 24 September 2019 . Para 66 .

كما أكدت المحكمة أن التدخل في الحقوق الأساسية لصاحب البيانات يجب أن يبرره مصلحة راسخة للجمهور في الوصول إلي المعلومات المعنية، بما يكفل تحقيق التوازن بين الحقوق الأساسية وفقا لمبدأ التناسب " Principle of proportionality " [1] .

جدير بالذكر أن اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR قد نصت علي ضرورة الموازنة بين الحق في حماية البيانات الشخصية والحقوق الأخرى وذلك من خلال الحيثية رقم ٤ من اللائحة والتي نصت علي أنه " يجب أن تكون معالجة البيانات الشخصية مصممة لخدمة البشرية، وأن الحق في حماية البيانات الشخصية ليست حقا مطلقا، يجب النظر إليه فيما يتعلق بوظيفته في المجتمع وأن يكون متوازنا مع الحقوق الأساسية الأخرى، وفقا لمبدأ التناسب، تحترم هذه اللائحة جميع الحقوق الأساسية وتراعي الحريات والمبادئ المعترف بها في المواثيق والمعاهدات ولاسيما احترام الحياة الخاصة والعائلية والاتصالات وحماية البيانات الشخصية وحرية الفكر والدين، وحرية التعبير والمعلومات، وحرية ممارسة الأعمال التجارية والحق في الانتصاف الفعال والمحاكمة العادلة، والتنوع الثقافي والديني واللغوي "[2] .

1- CJEU, Case C-136/17, judgment of 24 September 2019, paragraph 59

جدير بالذكر أن التناول القضائي لمبدأ التناسب بين الحق في الخصوصية والحقوق الأخرى لم يكن من نتاج حكم Google Spain أو حكم Google v CNIL في ٢٠١٩ ولكن تمت الإشارة إليه في عدد آخر من الأحكام منها علي سبيل المثال :

judgment of 9 November 2010, Volker und Markus Schecke and Eifert, Cases C-92/09 and_C-93/09, Para 48, available at :

https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX: 62009CJ0092&from=EN

2- Recital 4, GDPR .

كما نصت اللائحة أيضا علي حكم هام للغاية في نص المادة ٨٥ منها والتي نصت علي أن[١] :

١- تسهر الدول الأعضاء بموجب القانون علي الحق في حماية البيانات الشخصية بموجب هذه اللائحة مع الحق في حرية التعبير والمعلومات، بما في ذلك التجهيز للأغراض الصحفية وأغراض التعبير الأكاديمي والفني أو الأدبي .

٢- بالنسبة للتجهيز المنفذ لأغراض صحفية أو لغرض التعبير الفني أو أدبي، يجب علي الدول الأعضاء أن تنص علي إعفاءات أو استثناءات إذا كانت ضرورية للتوفيق بين الحق في حماية البيانات الشخصية مع حرية التعبير والمعلومات .

٣- يتعين علي كل دولة عضو إخطار اللجنة بأحكام قانونها الذي اعتمدته عملا بالفقرة ٢ ودون إبطاء أي تعديل قانوني يمس هذه الحقوق .

من خلال ما سبق يتضح لنا أن الحفاظ علي حرية التعبير وحق الجمهور في الوصول إلي المعلومات قد تم التأكيد عليه من جانب الأحكام القضائية حتي قبل إصدار حكم Google Spain وأكدت عليه محكمة العدل الأوروبية في الحكم المذكور وما تلاه من أحكام، كما تم التأكيد علي الموازنة بين الحق في حماية البيانات الشخصية والحقوق الأخرى من خلال النص صراحة عليه في لائحة حماية البيانات الأوربية GDPR من خلال إعطاء الفرصة لكل دولة عضو بالاتحاد الأوروبي أن تنص في قوانينها علي استثناءات أو إعفاءات لأغراض صحفية أو لأغراض التعبير الفني أو الأدبي أو الأكاديمي

1- Article 85 GDPR .

الحالة الثانية : الامتثال لالتزام قانوني يتطلب المعالجة بموجب قانون الاتحاد أو قانون الدول الأعضاء الذي يخضع له المراقب أو لأداء مهمة تتم للمصلحة العامة أو في ممارسة السلطة الرسمية المخولة للمراقب :

- **الالتزام القانوني بالمعالجة أو التجهيز " Processing ":**

وذلك في الحالات التي يلزم فيها قانون الإتحاد أو قانون الدول الأعضاء الذي يخضع له المراقب بمعالجة وتجهيز البيانات .

- **أداء مهمة تتعلق بالمصلحة العامة أو ممارسة السلطة الرسمية للمراقب :**

إن مزودي محركات البحث ليسوا سلطات عامة وبالتالي لا يمارسون السلطة العامة بأنفسهم، ومع ذلك يمكنهم ممارسة هذه السلطات إذا كانت منسوبة إلي قانون أحد الدول الأعضاء أو قانون الاتحاد، بنفس الطريقة التي يمكنهم من خلالها تنفيذ المصلحة العامة وفقا للتشريع الوطني، وذلك وفقا لما ورد في المادة السادسة من لائحة حماية البيانات في فقرتها الأولي والتي ذكرت أن المعالجة لا تكون قانونية إلا إذا كانت المعالجة ضرورية للامتثال لالتزام قانوني يخضع له المراقب وأن تكون المعالجة ضرورية لأداء مهمة تتم للمصلحة العامة أو ضمن السلطة الرسمية المخولة للمراقب، ثم بعد ذلك نصت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة أن أساس التجهيز المشار إليه في النقطة الثالثة والرابعة من الفقرة الأولي يحدده قانون الإتحاد أو قانون الدول الأعضاء الذي يخضع له المراقب[1] .

وبالنظر إلي خصائص مزودي محركات البحث من غير المرجح أن تمنحهم الدول الأعضاء سلطات عامة أو تعتبر أن نشاطهم أو جزء منه ضروري لتحقيق مصلحة عامة قانونا .

1- Article 6 (3) GDPR .

وعلي الرغم من ذلك إذا كانت هناك حالة يمنح فيها قانون أحد الدول الأعضاء لمحركات البحث سلطات عامة أو يربط نشاطها بتحقيق مصلحة عامة ففي هذه الحالة يمكنهم الاستفادة من الاستثناء المنصوص عليه في المادة ١٧(٣)(ب) من لائحة حماية البيانات .

إن الاعتبارات التي تم إجراؤها سابقا بشأن الحالات التي يفرض فيها قانون دولة عضو التزاما قانونيا علي معالجة المعلومات لمزودي محركات البحث صالحة للتطبيق أيضا في هذه الحالة .

ويستلزم تطبيق هذا الاستثناء تحديد ما إذا كان الحفاظ علي المعلومات في نتائج البحث ضروريا لتحقيق المصلحة العامة .

ومن ناحية أخري فإن التعريف القانوني للسلطات أو المصلحة العامة من قبل أحد الدول الأعضاء في الاتحاد فإذا رفض محرك البحث طلب المحو علي أساس هذا الإعفاء، ففي هذه الحالة يجب أن يفهم أيضا أنه يفعل ذلك لأنه يري أن نشاطه ضروري لتحقيق المصلحة العامة وفي هذه الحالة يجب علي مزود محرك البحث أن يقدم الأسباب التي تجعله يعتبر أن نشاطه يتم من أجل المصلحة العامة وبدون هذا التوضيح لا يمكن تطبيق الإعفاء .

جدير بالذكر أم المادة ٥٥(٢) من لائحة حماية البيانات قد نصت علي أنه إذا كانت المعالجة تتم بواسطة السلطات العامة أو الهيئات الخاصة العاملة في حالة كون المعالجة ضرورية للامتثال لالتزام قانوني يخضع له المراقب وكون المعالجة ضرورية لأداء مهمة تتم للمصلحة العامة أو ضمن ممارسة السلطة الرسمية المخولة للمراقب، ففي هذه الحالة تكون السلطة الإشرافية للدولة العضو هي المختصة بنظر الشكوى[١] .

1- Article 55/2 GDPR

الحالة الثالثة : أسباب تتعلق بالمصلحة العامة في مجال الصحة العامة :

وفقا لما نصت عليه المادة ١٧(٣) من اللائحة العامة لحماية البيانات فإن هذا الإعفاء من الالتزام بمحو البيانات الشخصية يتعلق بالمصلحة العامة في مجال الصحة العامة .

يذكر أن المادة التاسعة من اللائحة العامة للبيانات قد حظرت معالجة فئات خاصة من البيانات الشخصية مثل تلك البيانات التي تكشف عن الأصل العرقي أو المعتقدات الدينية ... والبيانات المتعلقة بالصحة، إلا أن الفقرة الثانية من المادة المذكورة قد أوضحت أن الحظر الوارد علي معالجة بعض البيانات الشخصية والتي من بينها البيانات الصحية لا ينطبق في حالة كون المعالجة ضرورية لأغراض الطب الوقائي أو المهني، وذلك لتقييم القدرة علي العمل للموظف والتشخيص الطبي، وتوفير الرعاية الصحية أو الرعاية الاجتماعية أو العلاج أو إدارة نظم وخدمات الرعاية الصحية أو الاجتماعية علي أساس قانون الاتحاد أو الدول الأعضاء أو بموجب عقد مع أخصائي صحي ولا ينطبق حظر معالجة البيانات الصحية أيضا في حالة كون المعالجة ضرورية لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة في مجال الصحة العامة، مثل الحماية من التهديدات الخطيرة عبر الحدود للصحة أو ضمان مستويات عالية من جودة وسلامة الرعاية الصحية والمنتجات والأجهزة الطبية علي أسس الاتحاد أو قانون الدول الأعضاء الذي ينص علي تدابير مناسبة ومحددة لحماية حقوق وحريات صاحب البيانات ولاسيما السرية المهنية[١] .

جدير بالذكر أن الحيثية رقم ٥٤ من اللائحة العامة لحماية البيانات قد أوضحت أنه في بعض الحالات قد تكون معالجة فئات خاصة من البيانات الشخصية

1- Article 9/2/h GDPR .

Article 9/2 /I GDPR .

ضرورية لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة في مجال الصحة العامة دون موافقة صاحب البيانات، وفي الشأن أوضحت أنه يجب تفسير مصطلح الصحة العامة وفقا لما تم النص عليه في اللائحة رقم ١٣٣٨ لسنة ٢٠٠٨ أي جميع العناصر المتعلقة بالصحة والتي تشمل الحالة الصحية بما في ذلك الاعتلال والعجز واحتياجات الرعاية الصحية والموارد المخصصة للرعاية الصحية والإنفاق علي الرعاية الصحية وتمويلها، كما أكدت هذه الحيثية علي أنه يجب ألا تؤدي معالجة البيانات المتعلقة بالصحة لأساب تتعلق بالمصلحة العامة إلي معالجة البيانات الشخصية لأغراض أخري من قبل أطراف أخري ثالثة مثل أصحاب العمل وشركات التأمين والشركات المصرفية[١] .

الحالة الرابعة : لأغراض الأرشفة للمصلحة العامة أو لأغراض البحث العلمي أو التاريخي أو الأغراض الإحصائية :

نصت المادة ١٧(٣) من اللائحة العامة لحماية البيانات أن أغراض الأرشفة للمصلحة العامة، أو لأغراض البحث العلمي أو التاريخي أو الأغراض الإحصائية وفقا للمادة ٨٩(١) بقدر يجعل من الحق المشار إليه في الفقرة (١) من المادة ١٧ " والذي يتعلق بحق صاحب البيانات في الحصول من المراقب علي حق محو البيانات الشخصية الخاصة به دون تأخير لا مبرر له " مستحيلا أو يضعف بشكل خطير إنجاز أهداف هذه المعالجة .

وبالعودة إلي نص الفقرة الأولي من المادة ٨٩ والتي تختص بالحديث عن الضمانات والاستثناءات المتعلقة بالتجهيز لأغراض الأرشفة للمصلحة العامة أو لأغراض البحث العلمي أو التاريخي أو الأغراض الإحصائية والتي نصت في فقرتها الأولي علي أن " تخضع عملية أغراض الأرشفة للمصلحة العامة، أو لأغراض

1- Recital 54 GDPR .

البحث العلمي أو التاريخي أو الأغراض الإحصائية للضمانات المناسبة وفقا لهذه اللائحة لحقوق وحريات صاحب البيانات، وتضمن هذه الضمانات وجود تدابير تقنية وتنظيمية علي وجه الخصوص من أجل ضمان احترام ضمان مبدأ " تقليل البيانات "[1] Data minimisation إلي الحد الأدنى وقد تشمل تلك التدابير انتقاء أسماء شريطة أن تتحقق تلك الأغراض بهذه الطريقة وحيثما يمكن تحقيق هذه الأهداف بمزيد من المعالجة التي لا تسمح أو لم تعد تسمح بتحديد أصحاب البيانات يجب أن تتحقق تلك الأغراض علي هذا النحو " .

ووفقا لهذا الاستثناء يجب أن يكون مزود محرك البحث قادرا علي إثبات أن شطب محتوي معين علي صفحة النتائج يمثل عقبة خطيرة أو يمنع تماما تحقيق أغراض البحث العلمي أو التاريخي أو الأغراض الإحصائية وفي هذه الحالة يتم إعفائه من محو البيانات.

الحالة الخامسة : إنشاء المطالبات القانونية أو ممارستها أو الدفاع عنها :

من حيث المبدأ فإنه من غير المحتمل بنسبة كبيرة أن يستخدم مزودو محركات البحث هذا الإعفاء لرفض الطلبات المقدمة إليهم لمحو البيانات خاصة وأن طلب المحو يعني منع نتائج معينة من صفحة نتائج البحث التي يقدمها موفر محرك البحث عند استخدام اسم صاحب البيانات عادة كمعيار للبحث، حيث تظل المعلومات متاحة باستخدام مصطلحات بحث أخري .

و بعد أن انتهيت من العرض للحالات التي لا يمكن فيها طلب محو البيانات يمكن أن أبدي بعض الملاحظات التي تم استخلاصها مما سبق :

١- يعد مبدأ تقليل البيانات من المبادئ الهامة في اللائحة العامة لحماية البيانات ويقصد به أن يتعين علي الشركات قصر جمع البيانات الشخصية وتخزينها واستخدامها علي البيانات ذات الصلة والملائمة والضرورية تماما لتنفيذ الغرض الذي تتم معالجة البيانات من أجله .

- الحق في محو البيانات الشخصية ليس مطلقا ولكن حدد المشرع في اللائحة عدة استثناءات علي هذا الأمر، بما يعني أنه في حالة إذا توافرت أحد أسباب الإعفاء فإن مزود محرك البحث يتمتع بالإعفاء من الاستجابة لطلب المحو .
- يمكن لنا أن نقول بأن اللائحة العامة لحماية البيانات قد بددت الكثير من المخاوف التي أبداها المعارضون لإقرار الحق في محو البيانات بشكل رسمي، حيث تركزت هذه الاعتراضات كما أوضحنا سلفا علي التخوفات المنصبة علي حرية التعبير والوصول إلي المعلومات، والأمور المرتبطة بعمليات الأرشفة وأغراض البحث العلمي أو التاريخي والأغراض الإحصائية بما يمكن معه القول بأن واضعي اللائحة قد أعطوا اهتماما كبيرا بما أبداه الفقه والمنظمات المعنية بالدفاع عن حرية التعبير والوصول إلي المعلومات عند صياغة اللائحة .

المطلب الثالث

الإجراءات المتعلقة بمحو البيانات الشخصية

نتناول في هذا المطلب الحديث عن بعض الجوانب الإجرائية المتعلقة بمحو البيانات الشخصية والتي تتعلق في المقام الأول بطلب محو البيانات الشخصية والبيانات الواجب توافرها في هذا الطلب والجهة التي يقدم إليها، ثم نتعرض بعد ذلك للحديث عن الالتزامات التي فرضتها اللائحة العامة لحماية البيانات علي مراقب البيانات والمدة التي يتعين خلالها الرد علي الطلب المقدم من صاحب البيانات، موضحين الضوابط المنظمة لفحص طلب المحو مع بيان الآثار المترتبة علي ذلك سواء تم رفض الطلب أو قبوله .

أولا : طلب محو البيانات الشخصية :

شكل الطلب :

لم تنص اللائحة العامة لحماية البيانات علي شكل محدد لتقديم طلب المحو وهو الأمر الذي يعني أنه قد يتم شفاهة أو بصورة كتابية .

البيانات المطلوبة :

والواقع العملي يشير إلي أن الغالبية العظمي من طلبات المحو يتم تقديمها كتابة من صاحب البيانات والتي تتناول بصفة أساسية البيانات التالية :

(الاسم بالكامل، رقم الهاتف، رقم جواز السفر أو رخصة قيادة من الإتحاد الأوروبي لإثبات هويتك، تاريخ تقديم الطلب، اسم وعنوان المنظمة المقدم إليها الطلب، تفاصيل عنوان الويب أو الرابط الذي تطلب إزالته " مصطلح البحث بالكامل " علي سبيل المثال اسم الشخص، شرح الأسباب التي دعتك للاعتقاد بأن الرابط " غير ذي صلة " أو " لا يدخل في نطاق المصلحة العامة " أو " قديم " مع الاستشهاد بالنصوص القانونية والأحكام القضائية إن أمكن) .

الجهة التي يقدم إليها الطلب :

ويثار هنا التساؤل حول الجهة التي قدم إليها طلب المحو من جانب صاحب البيانات الذي يرغب في محو بياناته الشخصية وللإجابة علي هذا التساؤل نوضح بأن الجهة التي تتلقي طلبات المحو هي المؤسسة أو المنظمة المختصة التي تريد محو بياناتك الشخصية لديها وتحديد مراقب البيانات للمؤسسة بصفته هو المسئول عن عملية معالجة البيانات، وفي الواقع فإن الوصول إلي مراقب البيانات يكون عن طريق

إشعارات الخصوصية أو سياسات الخصوصية أو حيث تحدد المنظمة بياناتهم علي مواقعهم الالكترونية[١] .

الرسوم المقررة بالنسبة لتقديم طلب محو البيانات الشخصية :

يثار التساؤل حول طلب محو البيانات الشخصية فيما يتعلق بالرسوم المقررة لتقديم الطلب ؟؟ وللإجابة عن هذا التساؤل نوضح بأن الأصل العام أنه لا يتم فرض رسوم للامتثال لطلب المسح، ولكن يمكن تحصيل الرسوم في حالة أن تكون الطلبات

١- جدير بالذكر أن كل شركة تكون ملزمة بنشر سياسة الخصوصية عبر موقعها الالكتروني، وأن عدم الالتزام بهذا الأمر يعرضها للغرامات المالية، ففي فبراير ٢٠٢٠ أصدرت سلطة حماية البيانات الإسبانية AEPD قرارا بتغريم شركة Mymoviles Europa مبلغ ١٥٠٠ يورور حيث خالفت الشركة المذكورة نص المادة ١٣ من لائحة حماية البيانات الأوروبية GDPR، حيث رأت الهيئة لم تنشر سياسة الخصوصية علي موقعها علي الانترنت وأن الشركة لم تحدد نفسها بشكل كاف في إشعارها القانوني، وعلاوة علي ذلك وجدت سلطة حماية البيانات أن الشركة المذكورة لم ترتكب أي انتهاكات سابقة ولم تحصل علي أي مزايا مباشرة ولا تعتبر شركة كبيرة ووقعت عليها غرامة مقدارها ١٥٠٠ يورور.

Spain: AEPD fines Mymoviles Europea €1,500 for GDPR violation,19 February 2020, available at :

https://www.dataguidance.com/news/spain-aepd-fines-mymoviles-europea-%E2%82 %AC1500-gdpr-violation, The decision available "in Spanish" at this link :

https://www.dataguidance.com/sites/default/files/ps-00423-2019.pdf

" The Spanish data protection authority ('AEPD') issued, on 18 February 2020, a decision in proceedings PS/00423/2019, fining Mymoviles Europa 2000, S.L. €1,500 for violating Article 13 of the General Data Protection Regulation (Regulation (EU) 2016/679) ('GDPR'). In particular, the AEPD held that Mymoviles Europea did not publish a privacy policy on their website and that the company did not identify itself sufficiently in its legal notice. Moreover, the AEPD found that as MyMoviles Europa did not commit any previous violations, did not obtain any direct benefits, and is not considered a large company, a fine of €1, 500 is justified ".

الواردة من صاحب البيانات غير واضحة أو مفرطة بشكل واضح، خاصة بسبب طابعها التكراري ففي هذه الحالة يكون من حق جهاز التحكم إما فرض رسم معقول مع مراعاة التكاليف الإدارية لتوفير المعلومات والاتصالات أو اتخاذ الإجراء المطلوب أو رفض العمل بناء علي الطلب، ويقع عبء إثبات الطابع الظاهر أو غير الواضح بشكل مفرط علي المتحكم[١] .

ثانيا: الالتزامات التي تقع علي المراقب بخصوص طلب محو البيانات الشخصية :

حددت اللائحة العامة لحماية البيانات بعض الالتزامات التي يتعين علي المراقب القيام بها فيما يتعلق بطلب محو البيانات الشخصية، ويمكن لنا أن نجمل هذه الالتزامات فيما يلي :

- يتعين علي المراقب أن يتخذ التدابير اللازمة لتقديم أي معلومات لصاحب البيانات الذي يرغب في محو البيانات الشخصية في صيغة موجزة وشفافة وسهلة الفهم ويمكن الوصول إليها بسهولة وذلك من خلال استخدام لغة واضحة، لاسيما بالنسبة لأي معلومات موجهة علي وجه التحديد إلي الطفل، ويجب أن يتم تقديم هذه المعلومات كتابة أو بوسائل أخري، بما في ذلك عند الاقتضاء بالوسائل الالكترونية وعند طلب صاحب البيانات قد يتم تقديم المعلومات شفويا، بشرط إثبات هوية صاحب البيانات بوسائل أخري[٢] .
- يجب علي المراقب أن ييسر ممارسة صاحب البيانات للحق في محو البيانات الشخصية، و لا يحق له أن يرفض التصرف بناء علي الطلبات التي يبديها

1- Article 12/5 GDPR .

2- Article 12/1 GDPR .

صاحب البيانات، ما لم تثبت وحدة التحكم أنها ليست في وضع يمكنها من تحديد صاحب البيانات[١] .

- يجب علي المراقب أن يقدم المعلومات عن الإجراءات المتخذة بشأن محو البيانات الشخصية إلي صاحب البيانات دون تأخير لا مبرر له[٢] .
- يتحمل المراقب عبء الإثبات في حالة عدم وضوح الطلبات المتعلقة بمحو البيانات الشخصية بشكل مفرط[٣] .
- يتعين علي المراقب في حالة قيام شكوك معقولة لديه بشأن هوية الشخص الطبيعي الذي قدم طلب محو البيانات الشخصية أن يطلب توفير معلومات إضافية ضرورية لتأكيد هوية صاحب البيانات[٤] .
- يتعين علي وحدة التحكم أن تنظر في الطلب المقدم من جانب صاحب البيانات وفي حالة عدم اتخاذ إجراء بشأن الطلب يتعين عليها إبلاغ صاحب البيانات دون تأخير بأسباب عدم اتخاذ إجراء وبإمكانية تقديم شكوى لدي سلطة إشرافية والسعي للحصول علي تعويض قضائي .

ثالثا: المدة الزمنية المقررة للرد علي طلب محو البيانات الشخصية والضوابط المنظمة لها :

وفقا لما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة ١٢ من اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR فإنه " يتعين علي المراقب أن يقدم معلومات عن الإجراءات المتخذة بشأن طلب المحو إلي صاحب البيانات دون تأخير لا داعي له، وعلي أي حال خلال

1- Article 12/2 GDPR .

2- Article 12/3 GDPR .

3- Article 12/5/b GDPR .

4 -Article 12 /6 GDPR .

شهر واحد من استلام الطلب، ويجوز تمديد تلك الفترة بشهرين آخرين عند الضرورة، مع مراعاة تعقيد الطلبات وعددها، ويجب علي المراقب أن يقوم بإبلاغ صاحب البيانات عن أي تمديد من هذا القبيل خلال شهر واحد من استلام الطلب، مع بيان أسباب التأخير، وحيثما يكون صاحب البيانات ينفذ الطلب عن طريق وسيلة الكترونية يجب توفير المعلومات بالوسائل الالكترونية حيثما أمكن، ما لم يطلب صاحب البيانات خلاف ذلك "[١] .

وتجدر الإشارة هنا إلي أنه إذا لم تتخذ وحدة التحكم إجراءا بناء علي طلب صاحب البيانات، فيجب علي المراقب أن يقوم بإبلاغ صاحب البيانات دون تأخير وعلي أقصي تقدير خلال شهر واحد من استلام الطلب بأسباب عدم اتخاذ إجراء وبإمكانية تقديم شكوى لدي سلطة إشرافية والسعي للحصول علي تعويض قضائي[٢] .

ومن خلال ما سبق يمكن لنا أن نستخلص الضوابط المنظمة للمدة الزمنية الخاصة بطلب محو البيانات الشخصية فيما يلي :

- الأصل العام هو التزام المراقب بأن يقدم معلومات إلي صاحب البيانات " دون تأخير لا داعي له " خلال شهر واحد من استلام الطلب، بمعني أن يتم حساب المدة من تاريخ استلام الطلب المقدم من صاحب البيانات إلي المراقب .

مثال ذلك لو أن المنظمة قد استلمت طلب المحو يوم ٣ سبتمبر يعني هذا أن آخر موعد للرد علي الطلب هو يوم ٣ أكتوبر .

1- Article 12/3 GDPR .

2- Article 12/4 GDPR .

وفي حالة إذا لم يكن ذلك ممكنا لأن الشهر التالي أقصر فإن تاريخ الرد هو اليوم الأخير من الشهر التالي، وفي حالة كون التاريخ المقابل يقع في عطلة نهاية الأسبوع أو عطلة رسمية فيمتد الموعد حتي يوم العمل التالي للرد علي الطلب، مثال ذلك لو أن المنظمة استلمت طلب المحو في ٣١ مارس يبدأ حساب المدة من هذا اليوم علي أن يكون آخر موعد للرد علي الطلب هو ٣٠ أبريل إلا إذا صادف نهاية المدة عطلة نهاية الأسبوع أو عطلة رسمية فيمتد لأول يوم عمل بعدها .

- يجب أن يتم الرد علي طلب المحو دون تأخير لا داعي له Undue delay وهو ما يلقي عبء الإثبات علي المراقب بأن التأخير كان له دواعي تتعلق بظروف خارجة عن إرادته أو غير ذلك من الأمور .
- يمتد الموعد المحدد بشهر واحد إلي شهرين إضافيين وهذا الامتداد مرتبط بحالة ضرورة مع الأخذ في الاعتبار تعقيد الطلبات وعددها، ويتعين علي المراقب في هذه الحالة بإبلاغ صاحب البيانات عن أي تمديد من هذا القبيل في غضون شهر واحد من استلام الطلب مع ضرورة بيان أسباب التأخير، علما بأنه يجب في حالة تقديم الطلب الخاص بالمحو بوسيلة الكترونية أن يكون الرد علي الطلب بالوسائل الالكترونية حيثما أمكن ما لم يطلب صاحب البيانات خلاف ذلك .
- في حالة أن وحدة التحكم لم تتخذ إجراءا بناء علي طلب صاحب البيانات، فإنه يتعين علي المراقب إبلاغ صاحب البيانات ودون تأخير وعلي أقصي تقدير خلال شهر واحد من استلام الطلب بأسباب عدم اتخاذ إجراء وبإمكانية تقديم شكوى لدي السلطة الإشرافية والسعي للحصول علي تعويض قضائي .

مما تقدم يتضح لنا أن اللائحة العامة لحماية البيانات قد عملت علي تدعيم مبدأ الشفافية فيما يخص حقوق صاحب البيانات في تقديم طلب المحو وما يتعلق به من إقرار مواعيد محددة لا يمكن تجاهلها حتي لا تتأثر مصلحة صاحب البيانات وحتي

لا يتم توقيع الغرامات علي الجهة التي لم تلتزم بموعد فحص الطلبات المتعلقة بالمحو.

رابعا : الضوابط المنظمة لفحص طلب المحو :

توجد مجموعة من الضوابط التي يتعين علي المؤسسة أن تنظر فيها عند فحص طلب المحو لمعرفة ما إذا كان هناك أحد الإعفاءات تنطبق علي طلب المحو أم لا، ولذلك يتعين عليهم فحص الطلبات بعناية في كل حالة علي حدي، وينبغي التأكيد هنا علي أن رفض طلبات المحو المقدمة إلي الهيئة يكون في حالتين هما :

١- توافر أحد الإعفاءات المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ١٧ من اللائحة العامة لحماية البيانات .

٢- الحالة الثانية التي يمكن فيها رفض الطلب المقدم لمحو البيانات الشخصية هي تلك الحالة التي يكون فيها طلب المحو غير واضح أو لا أساس له من الصحة manifestly unfounded أو مفرطة excessive وفي هذه الحالة يجب النظر في الطلب علي أساس كل حالة علي حدي ويجب علي الجهة التي تنظر طلب المحو والتي تري أنه غير واضح أو لا أساس له من الصحة أن تكون قادرة علي أن تثبت ذلك للفرد مقدم الطلب، و أري أنه من المناسب التعرف علي معني كل مصطلح علي حدي لما له من أثر مباشر علي رفض طلب المحو وهو ما أتناوله فيما يلي :

أ- **طلب محو غير واضح أو لا أساس له من الصحة manifestly unfounded :**

قد يكون طلب المحو لا أساس له بشكل واضح في حالة إذا :

- من الواضح أن الفرد ليس لدية النية في ممارسة حق المحو، مثال ذلك أن يقدم الفرد طلبا للمحو لكنه يعرض بعد ذلك سحبه مقابل شكل من أشكال الاستفادة من المنظمة .
- أن يكون مقدم الطلب لديه نية الإضرار بالغير واستخدامه في مضايقة الغير بدون حق ويوجه اتهامات للغير لا أساس لها لمجرد وجود خلافات شخصية.
- إرسال طلبات متكررة بقصد إحداث اضطراب في المؤسسة .

يذكر أن هذه الحالات مجرد أمثلة فقط ولا يعني توافر أحدها أن يكون طلب المحو غير واضح أو لا أساس له بشكل تلقائي، بل لابد أن يتم إعمال كل حالة في السياق الخاص بها .

ويترتب علي ما سبق أنه لا يحق للهيئة التي تتلقي طلبات المحو أن تعتبر أن الطلب المقدم من صاحب البيانات لا أساس له بشكل واضح لمجرد أنه قدم في السابق طلبات لا أساس لها وغير واضحة حيث ينبغي كما نوهنا أن يتم فحص كل حالة علي حدي بدقة وعناية تامة حتي يتم التأكد من كون مقدم الطلب يريد بالفعل ممارسة حقوقه أم مجرد إحداث اضطرابات في المؤسسة أو نية الإضرار بالغير .

مثال ذلك قيام الفرد الذي يعتقد أن المعلومات الخاصة به غير دقيقة وقدم طلبات متعددة علي الرغم من الرد عليه في كل مرة بالرفض اعتقادا منه أن الطلب المتكرر قد يأتي بنتيجة مختلفة .

ب- **متي يكون طلب المحو مفرطا excessive :**

يكون طلب المحو مفرطا في حالة إذا تكرر مضمون الطلبات السابقة أو يتداخل مع الطلبات الأخرى علما بأن التكرار في حد ذاته لا يعني تلقائيا أن الطلب مفرط فقد يتضمن أسبابا جديدة للمحو، فقد يكون لدي صاحب البيانات أسباب مشروعة لتقديم طلب جديد حول نفس المشكلة .

خامسا: الآثار المترتبة علي تقديم طلب محو البيانات الشخصية :

بعد تقديم طلب المحو إلي وحدة التحكم لفحصه، فإن الوضع لن يخرج عن الرد بالرفض أو الموافقة وهو ما نوضحه فيما يلي مع بيان الآثار المترتبة علي كل حالة علي حدي :

أ- **الرد علي طلب محو البيانات بالرفض والآثار المترتبة عليه :**

في الواقع أنه لا توجد أي إشكالية بشأن الطلبات غير المستوفية للشروط كأن تنطبق بشأنها احدي حالات الإعفاء المقررة في الفقرة الثالثة من المادة ١٧ من اللائحة والتي يتم رفضها من قبل مراقب البيانات لأنها لا ترتب أي أثر في الواقع العملي علي البيانات الخاصة بمقدم طلب المحو الذي تم رفض طلبه وإن كان هذا الوضع يرتب العديد من الالتزامات علي وحدة التحكم تتمثل فيما يلي :

- يجب إبلاغ مقدم الطلب دون تأخير لا مبرر له وخلال شهر واحد من استلام الطلب .
- يجب إبلاغ مقدم الطلب بالأسباب التي أدت إلي رفض طلبه مع إبلاغه بإمكانية تقديم شكوى لدي السلطة الإشرافية والسعي للحصول علي تعويض قضائي .

علي جانب آخر قد يتم تقديم طلب المحو مستوفيا للشروط ومع ذلك لا تقوم الجهة المعنية بالنظر في هذا الطلب أو يحدث تأخير لا مبرر له في فحص هذا الطلب فما هو الأثر المترتب علي ذلك ؟

في هذه الحالة يكون المتحكم في البيانات عرضة لغرامات إدارية تصل إلي ٢٠ مليون يورو أو في حالة التعهد بما يصل إلي ٤% من إجمالي قيمة التداول السنوية في السنة المالية السابقة أيهما أعلي وذلك وفقا لما نصت عليه الفقرة الخامسة من المادة ٨٣ من اللائحة العامة لحماية البيانات[١] .

وفي هذا الخصوص فقد وقعت الهيئة الوطنية البولندية UODO[٢] لحماية البيانات في قرارها الصادر في ١٩ أكتوبر ٢٠١٩ غرامة قدرها ٤٧ ألف يورو علي شركة ذات مسئولية محدودة تدعي Click Quick Now Sp. z o. o. .

ولقد وجدت UODO أن الشركة المذكورة لم تتخذ الإجراءات الفنية والتنظيمية المناسبة من أجل تمكين الأفراد من سحب موافقتهم علي معالجة البيانات الخاصة بهم ومحو بياناتهم الشخصية بسهولة وفعالية وبالتالي فقد انتهكت المواد ٥(١)(أ) و٦(١) و ٧(٣) و ١٢(٢) والمادة ١٧ (١)(ب)، كما وجدت سلطة حماية البيانات أيضا أن الشركة تقوم بمعالجة البيانات لغير العملاء بدون أساس قانوني، وبصرف النظر عن الغرامة أمرت الهيئة الشركة بتعديل ممارسات المعالجة الخاصة بها وفقا للمتطلبات التي وضعتها اللائحة العامة لحماية البيانات خلال أربعة عشر يوما وحذف البيانات الشخصية لغير العملاء الذين طلبوا الحذف[٣] .

1- Article 83/5 GDPR

2- Official website : uodo.gov.pl

3- UODO-ZSPR. 421.7.2019, available at : https://gdprhub.eu/index.php?title=UODO_-_ZSPR.421.7.2019, See also : Official decision of UODO in (PL) at : https://uodo.gov.pl/decyzje/ZSPR.421.7.2019

أ- **الموافقة علي طلب المحو والآثار المترتبة عليه :**

في حالة تقديم طلب محو البيانات الشخصية وكان مستوفيا للشروط بمعني أن أحد الحالات المنصوص عليها في المادة ١٧ من لائحة البيانات التي توجب محو البيانات تنطبق ولا تتوافر احدي حالات الإعفاء المنصوص عليها في المادة المذكورة ولم يكن الطلب مفرطا أو غير واضح وتمت الموافقة عليه بالفعل ففي هذه الحالة تترتب الآثار التالية :

- تصبح البيانات الخاصة بالشخص مقدم طلب المحو لم تعد تخضع للمعالجة أو الاستخدام أو المشاركة بواسطة المنظمة التي قدم إليها طلب المحو .
- حذف أية روابط متعلقة بالبيانات الشخصية لمقدم طلب المحو وكنتيجة فورية لذلك لم تعد البيانات الخاصة بصاحب البيانات تظهر في نتائج محرك البحث .
- جميع النسخ والروابط المكررة للبيانات الخاصة بمقدم طلب المحو يتم حذفها .

كل هذه النقاط سالفة الذكر تترتب علي الموافقة علي طلب المحو المقدم من صاحب البيانات، إلا أنه ينبغي الإشارة هنا إلي ما أوضحته الفقرة الثانية من المادة ١٧ من اللائحة العامة لحماية البيانات التي رتبت أثرا مباشرا علي المحو في الحالة التي جعل فيها المراقب البيانات الشخصية عامة وملزمة بمعني أنه تم نشرها في أكثر من موقع ففي هذه الحالة يجب علي المراقب ومع الأخذ في الاعتبار التكنولوجيا المتاحة وتكلفة التنفيذ، اتخاذ خطوات معقولة بما في ذلك التدابير التقنية لإبلاغ المتحكمين الذين يقومون بمعالجة البيانات الشخصية التي طلبها صاحب البيانات من خلال وحدات التحكم هذه من أي ارتباطات إلي نسخ البيانات الشخصية[١] .

1- Article 17/2 GDPR .

المبحث الرابع

الإشكاليات المتعلقة بتطبيق الحق في محو البيانات الشخصية

تمهيد وتقسيم :

دخلت اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية GDPR حيز التنفيذ منذ ما يقرب من عامين، وكما هو الحال مع جميع التشريعات فهناك مجموعة من القضايا التي لم يتم تناولها بشكل محدد من جانب اللائحة، الأمر الذي يعطي الفقه والقضاء الفرصة للاجتهاد بشأنها وخلق الحلول المناسبة لها .

ويأتي في مقدمة هذه الإشكاليات تلك الأمور المتعلقة بالبيانات التي يتم محوها خاصة في ظل وجود أنظمة مثل النسخ الاحتياطي التي ربما تعوق عملية الإزالة، ومن ناحية أخري فرضت مسألة الحديث عن تحديد النطاق الجغرافي لتطبيق الحق في المحو نفسها وبقوة علي الساحة الأوروبية من خلال قضية تمت إحالتها إلي محكمة العدل الأوروبية من قبل مجلس الدولة الفرنسي من أجل بيان حدود الآثار المترتبة علي الإزالة المرجعية للروابط de –referencing وهل يقتصر تأثير عملية الإزالة المرجعية علي نطاق الدولة التي ينتمي إليها مقدم طلب المحو أو أن الأمر يمتد ليشمل جميع دول الاتحاد وهل من الممكن تطبيق الإزالة علي نطاق عالمي ؟

يذكر أن الحيثية رقم ٦٦ الواردة في ديباجة اللائحة قد نصت علي نفس هذا الحكم بقولها أنه يجب علي وحدات التحكم تمديد الحق في المحو بطريقة تجعل وحدة التحكم التي جعلت البيانات عامة تكون ملزمة بإبلاغ المراقبين (وحدات التحكم) الذين يقومون بمعالجة البيانات الشخصية لمحو أي روابط إلي هذه البيانات الشخصية وعند القيام بذلك يجب علي وحدة التحكم أن تتخذ خطوات معقولة مع مراعاة التكنولوجيا المتاحة والوسائل المتاحة للمتحكم بما في ذلك التدبير التقنية لإبلاغ وحدات التحكم التي تقوم بمعالجة البيانات الشخصية لطلب صاحب البيانات .

See :Recital 66 /GDPR :

مما تقدم ومن أجل الوقوف علي هذه الإشكاليات المتعلقة بتطبيق الحق في محو البيانات الشخصية أقسم هذا المبحث لمطلبين علي النحو التالي :

المطلب الأول : الإشكاليات المتعلقة بالبيانات التي يتم محوها وعملية النسخ الاحتياطي .

المطلب الثاني : الإشكاليات المتعلقة بالنطاق الجغرافي لتطبيق الحق في محو البيانات الشخصية .

المطلب الأول

الإشكاليات المتعلقة بالبيانات التي يتم محوها وعملية النسخ الاحتياطي

يعد الحق في محو البيانات الشخصية والذي أدخلته اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR محاولة من الاتحاد الأوروبي لمحاولة تسهيل محو البيانات الشخصية والاستجابة للتحديات التي يفرضها التذكر الرقمي .

ومن التساؤلات التي تطرح نفسها علي بساط البحث، هذا التساؤل الخاص بمحو البيانات ومدي تأثير عملية النسخ الاحتياطي التي تقوم بها كل الشركات حاليا من أجل الحفاظ علي البيانات من التلف أو في حالات الكوارث علي محو البيانات الشخصية، بمعني هل يؤدي القرار الصادر بمحو البيانات الشخصية نظرا لتوافر احدي الحالات المنصوص عليها في المادة ١٧(١) من لائحة حماية البيانات وعدم توافر أي من الإعفاءات المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة المذكورة إلي حذف هذه البيانات من النسخ الاحتياطي الذي تحتفظ به الشركة أو المؤسسة أيضا ؟ وهل هذا الأمر ممكن من الناحية التقنية وما هو موقف لائحة حماية البيانات من هذه المسألة .

يأتي هذا في ظل وجود تخوفات من جانب الشركات في ظل الغرامات الباهظة التي تفرضها اللائحة في حالة عدم الالتزام بأحكامها وهو ما يلقي مزيدا من العبء علي هذه الشركات في تنفيذها لطلبات المحو .

وللوقوف علي إجابات واضحة لهذه الأسئلة لابد في البداية أن نعرض بإيجاز لمفهوم النسخ الاحتياطي لبيان ما إذا كان من الممكن تنفيذ حق المحو في النسخ الاحتياطي أم لا ثم بعد ذلك نعرض لموقف لائحة حماية البيانات من هذه المسألة والاتجاهات والآراء الفقهية التي تناولت هذه المسألة .

أولا: مفهوم النسخ الاحتياطي :

يقصد بالنسخ الاحتياطي بشكل عام هو نسخة من المعلومات الموجودة علي جهاز الكومبيوتر يتم تخزينها بشكل منفصل عنه، وتعد عملية النسخ الاحتياطي عملية أساسية في خطة استمرارية العمل حيث أنها تسمح بالاسترداد عندما يعاني نظام المعلومات من كارثة، وقد تنبع الكارثة من مصادر مختلفة مثل الهجمات الالكترونية وتعطل الأجهزة والأنظمة وتعرضها للتلف، وتنبغي الإشارة أن الهدف الأساسي من عملية النسخ الاحتياطي ليس الحفاظ علي البيانات ولكن التعافي سريعا Quick recovery[1] .

1- Eugenia Politou et al., Backups and the right to be forgotten in the GDPR: An uneasy relationship, Computer Law & Security Review: The International Journal of Technology Law and Practice (2018), p.3, available at :

https://www.researchgate.net/publication/327639998_Backups_and_the_right_to_be_forgotten_in_the_GDPR_An_uneasy_relationship, See also: Kovacs E. Downtime and data loss cost enterprises $1.7 trillion per year: EMC, SecurityWeek, https://www.securityweek.com/ downtime-and-data-loss-cost-enterprises-17-trillion-year-emc. December 2, 2014 .

ومن الناحية العملية يعد النسخ الاحتياطي نسخة من بيانات المنظمة في إطار زمني محدد يمكن استرداده في حالة وقوع كارثة، ووفقا لقاموس شبكات التخزين رابطة الصناعات (SNIA)[١] يطلق عليها " Pit copy " وهي " نسخة قابلة للاستخدام بالكامل من مجموعة محددة من البيانات التي تحتوي علي صورة البيانات كما ظهرت في لحظة واحدة في الوقت المناسب، ولذلك يتم تخزين كل نسخة احتياطية في صيغ بيانات محددة علي وسائط محددة ويتم تخزينها بشكل آمن[٢] .

ثانيا : التفرقة بين النسخ الاحتياطي والأرشفة :

علي الرغم من أن عملية الأرشفة غالبا ما ترتبط بشكل لا ينفصل بمفهوم النسخ الاحتياطي إلا أنه لا يزال هناك تمييز بينهم من ناحية أن الأرشفة والنسخ الاحتياطي موضوعان رئيسيان يتعلقان بقواعد البيانات فبينما يتم استخدام النسخ الاحتياطي كحل لاسترداد البيانات بعد الكوارث ولسرعة عمليات الاسترداد التشغيلية من خلال التقاط صورة دورية للبيانات التي يتم الاحتفاظ بها لبضعة أيام أو أسابيع، فإن الأرشيف تم تصميمه عادة لتوفير الوصول السريع المستمر لسنوات من المعلومات عن طريق تحزين نسخ من البيانات " لم تعد قيد الاستخدام أي التي لم يعد يتم استخدامها بنشاط " .

وبالتالي فإن الأرشفة ليست حلا لاستعادة القدرة علي العمل بعد الكوارث ولكن النسخ الاحتياطية هي لاستعادة قاعدة البيانات بشكل فعال من الأخطاء البشرية والفساد في كتلة البيانات وفشل الأجهزة والكوارث الطبيعية .

1- https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/backup .

2- Eugenia Politou et al., Ibid .

وبعد أن أوضحنا في إيجاز مفهوم النسخ الاحتياطي والتفرقة بينه وبين المصطلحات التي قد تختلط به ننتقل للإجابة علي السؤال الخاص بمدي تأثير عملية محو البيانات علي البيانات المحفوظة بالنسخ الاحتياطي ؟

وللإجابة علي هذا السؤال نوضح موقف لائحة حماية البيانات وموقف الفقه وهيئات حماية البيانات من هذه المسألة .

ثالثا : القواعد المنظمة للنسخ الاحتياطي في لائحة حماية البيانات GDPR :

في الواقع إن المتأمل في نصوص لائحة حماية البيانات الأوروبية GDPR لن يجد تنظيما واضحا لهذه المسألة في نصوص اللائحة أو حتي في الديباجة أو الحيثيات التي جاءت في مقدمتها اللهم إلا نص وحيد فقط تناول هذه المسألة بصورة غير مباشرة وهو نص المادة ١/٣٢/ج من اللائحة العامة، فلم يتم ذكر مصطلح النسخ الاحتياطي خلاله ولم يتم أيضا النص علي هذه المسألة في المادة ١٧ من لائحة حماية البيانات والتي نظمت الحق في محو البيانات بشكل مفصل كما عرضنا سابقا .

وبالعودة إلي نص المادة ٣٢ من اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية والتي جاءت تحت عنوان " أمن المعالجة Security of processing " نجد أنها نصت علي أنه ... " مراعاة أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا، وتكاليف التنفيذ، وطبيعة المعالجة، ونطاقها وسياقها، وأغراضها، فضلا عن مخاطر تنوع الاحتمالات وشدتها بالنسبة لحقوق وحريات الأشخاص الطبيعيين ووحدة التحكم والمعالج، ويجب تنفيذ التدابير الفنية والتقنية المناسبة لضمان مستوي من الأمن مناسب للمخاطر، بما في ذلك، ضمن أمور أخري ما يلي .....(ج) القدرة علي استعادة التوافر والوصول إلي البيانات الشخصية في الوقت المناسب في حالة وقوع حادث مادي أو تقني[١].

1- Article 32/1/c GDPR .

وتعد هذه الفقرة سالفة الذكر هي كل ما ورد بشأن النسخ الاحتياطي في كافة نصوص لائحة حماية البيانات GDPR حتي أنه لم يتم ذكرها بشكل مباشر في هذه المادة وتم الاكتفاء بالإشارة إلي قدرة النظام علي استعادة التوافر والوصول إلي البيانات الشخصية في الوقت المناسب في حالة وقوع حادث مادي أو تقني .

ويتضح لنا من ذلك أن لائحة حماية البيانات لم تتضمن تنظيما لمسألة محو البيانات من النسخ الاحتياطي حيث جاءت المادة ١٧ المنظمة للحق في المحو خالية من أي إلزام بتنفيذ المحو في النسخ الاحتياطي أو بالإعفاء من تنفيذه في أنظمة النسخ .

وأمام سكوت المشرع عن تنظيم هذه المسألة فلا يمكن لنا بأي حال من الأحوال أن نلصق به شيء لم ينص عليه صراحة، وهو الأمر الذي يدفعنا إلي البحث في الآراء الفقهية الواردة في هذه المسألة وكذلك في التوجيهات الصادرة من هيئات حماية البيانات في معالجة هذه المسألة في ظل فراغ تشريعي لم يتناول تنظيم هذه المسألة .

رابعا: الآراء الفقهية بشأن محو البيانات من النسخ الاحتياطي :

في ظل عدم تناول المشرع تنظيم المسألة الخاصة بمحو البيانات من أنظمة النسخ الاحتياطي وما إذا كان هذا ممكنا من الناحية التقنية أم لا، فقد تدخل الفقه ليدلي برأيه في هذه المسألة ويمكن لنا القول أنه يوجد رأيان في هذه المسالة[١] :

الرأي الأول: ويري هذا الرأي أنت تطبيق المحو في النسخ الاحتياطي الذي تحتفظ به كل شركة لن يكون قابلا للتنفيذ بأي حالة من الأحوال حيث تم وصف هذه العملية بالمستحيلة، ويرجع ذلك في رأيهم إلي أن هذا الأمر يتطلب جهد عال وتكلفة

1- Jan Garefelt, GDPR,The right to be forgotten and backups,12 November 2017, available at :

https://www.linkedin.com/pulse/gdpr-right-forgotten-backups-jan-garefelt/

باهظة من أجل البحث في النسخ الاحتياطي، وذلك لأن معظم طلبات الإزالة ستشمل بيانات غير منتظمة من الصور والمستندات وهو الأمر الذي يجعل البحث في أنظمة النسخ الاحتياطي صعبا .

الرأي الثاني: لا يتبع معظم الخبراء القانونيين هذا الرأي وذلك بسبب غياب نص واضح من اللائحة العامة حماية البيانات في هذه المسألة، ويري هذا الجانب أن واضعي اللائحة لم يقصدوا أبدا تعريض المؤسسات للخطر من خلال تقديم طلبات مستحيلة علي إدارة النسخ الاحتياطي، وبالتالي فقد حاول البعض تقديم مقترحات في هذا الشأن والتي تمثلت في الآتي :

المقترح الأول: البحث عن ثغرة قانونية في لائحة حماية البيانات وتحديدا من خلال الفقرة الثالثة من المادة ١٢ من لائحة حماية البيانات والتي تنص علي أنه " يجب علي المراقب أن يقدم معلومات عن الإجراءات المتخذة بشأن طلب محو البيانات " وحقوق أخري " إلي صاحب البيانات دون تأخير لا داعي له وعلي أي حال خلال شهر واحد من استلام الطلب، ويجوز مد تلك الفترة بشهرين آخرين عند الضرورة مع مراعاة تعقيد الطلبات وعددها "، وبالتالي يري بعض الفنيين أنه إذا قمت بحذف جميع النسخ الاحتياطية التي مر عليها أكثر من شهر واحد فأنت علي ما يرام ويرون أنه يمكن الاحتفاظ بهذه النسخ الاحتياطية لمد تصل إلي ثلاثة أشهر وذلك لأن سيناريوهات التعافي من الكوارث في نظر أصحاب هذا المقترح نادرا ما تحتاج إلي نسخ احتياطي للبيانات أقدم من بضعة أسابيع[١].

المقترح الثاني : يري أنصار هذا المقترح أنه يجب عمل نسخ احتياطية من البيانات غير المنظمة ملفا تلو الآخر وليس عن طريق الصور، وبالتالي يتوجب علي المصنعون إلي تطوير التكنولوجيا للقيام بعملية النسخ الاحتياطي للملفات دون التأثير

1- Ibid .

علي الوقت الذي تستغرقه هذه العملية، كما اقترح البعض الاندماج بين عملية الأرشفة والنسخ الاحتياطي في إدارة البيانات وفي هذا النموذج يصبح النسخ الاحتياطي هو الطريقة التي يتم بها نقل البيانات ولكن الأرشيف هو الطريقة التي تدار بها، حيث يوفر برنامج إدارة البيانات بعد ذلك القدرة علي البحث في البيانات وإزالتها مباشرة من الأرشيف أو النسخ الاحتياطي[١] .

وبعد أن عرضت إلي الآراء الفقهية فإنني من جانبي أتفق مع الرأي الثاني الذي يقر بأن تتم عملية المحو من أنظمة النسخ الاحتياطي، خاصة وأن الامتناع عن القيام بمحو البيانات من هذه الأنظمة بالإدعاء أن هذا الأمر مكلف أو مرهق أو أشبه بالمستحيل لا يصلح سندا للتغاضي عن القيام بهذا الأمر، خاصة وأن اللائحة لم تتضمن تنظيما لهذه المسألة وفي نفس الأمر تفرض غرامات باهظة في حالة عدم الالتزام بالتنفيذ علي النحو الأمثل. الأمر الذي يضع الشركات في حيرة من أمرها بشأن تنفيذ المحو .

خامسا: تعامل هيئات حماية البيانات الوطنية مع مشكلة النسخ الاحتياطي:

من خلال العرض السابق يمكن لنا القول أن الاتجاه السائد أو الغالب في هذه المسألة هو تنفيذ المحو في أنظمة النسخ الاحتياطي وإن اختلفت التقنية المستخدمة في هذا الشأن، ومما لا شك فيه أن تنظيم هذه المسألة كان يحتاج إلي توضيح تشريعي أو توجيه من مجلس حماية البيانات الأوروبي EDPB، وهو الأمر الذي دفعني للبحث عن كيفية هذا الأمر في هيئات حماية البيانات للبحث عن أدلة استرشادية في هذا الأمر والتي تعرضت لمشكلة النسخ الاحتياطي وهو ما وجدته

1- George Crump, Solving the Right to Be Forgotten Problem ,October 1 2018, available at : https://storageswiss.com/2018/10/01/solving-the-right-to-be-forgotten-problem/

بالفعل لدي هيئة ICO البريطانية وهي هيئة مستقلة تم إنشائها في المملكة المتحدة بقصد دعم الحق في المعلومات للمصلحة العامة وتعزيز الانفتاح من قبل الهيئات العامة وخصوصية البيانات للأفراد[١] .

وعلي الرغم من عدم وجود إجابة واضحة لهذه المشكلة في الوقت الحالي، إلا أن ICO في المملكة المتحدة وهي واحدة من السلطات الوطنية لحماية البيانات التي تصدت لعلاج المشكلة، فقبل وضع اللائحة العامة لحماية البيانات نشرت ICO إرشادات بعنوان " حذف البيانات الشخصية "[٢]، حيث أقرت هذه الإرشادات بالصعوبة التي تتعلق بطلب المحو عندما تكون البيانات تمت أرشفتها أو نسخها احتياطيا .

حيث تنص هذه الإرشادات علي أن ICO تتبني نهجا واقعيا من حيث إدراك أن حذف المعلومات ليس بالعملية المباشرة الآمنة وأن من الممكن وضع المعلومات الموجودة بالنسخ الاحتياطي " خارج نطاق الاستخدام Beyond use "، ولقد حددت هذه الإرشادات الحالات التي يمكن فيها وصف المعلومات بأنها خارج نطاق الاستخدام وحددتها بما يلي[٣]:

1- https://ico.org.uk/about-the-ico/who-we-are/

2- https://ico.org.uk/media/for-organisations/ documents/ 1475/ deleting _ personal_data.pdf

3- The ICO will be satisfied that information has been ‘put beyond use’, if not actually deleted, provided that the data controller holding it: is not able, or will not attempt, to use the personal data to inform any decision in respect of any individual or in a manner that affects the individual in any way; does not give any other organisation access to the personal data; surrounds the personal data with appropriate technical and organisational security; and commits to permanent deletion of the information if, or when, this becomes possible.

See: Deleting personal data, Data Protection Act, ICO

- عندما يكون مراقب البيانات غير قادر أو لن يحاول استخدام البيانات الشخصية بطريقة تؤثر علي صاحب البيانات .
- لا يمنح أي منظمة أخري حق الوصول إلي البيانات .
- تطبيق الأمن التقني والتنظيمي المناسب علي البيانات .
- يلتزم بتنفيذ الحذف إذا كان الحذف ممكنا أو متي أصبح ذلك ممكنا .

ومن خلال العرض السابق يتضح لنا أن المنظمة قد اتخذت موقفا واضحا يتمثل في عدم تجاهل عملية النسخ الاحتياطي وفي نفس الوقت الاعتراف بصعوبة تنفيذها، وهو الأمر الذي دعاها إلي تبني فكرة وضع البيانات خارج نطاق الاستخدام، وهو الأمر الذي استمرت فيه حتي بعد دخول اللائحة حيز التنفيذ وحتي كتابة هذه السطور حيث ظلت مستمرة في الاعتماد علي هذه الإرشادات والتوجيهات المبينة أعلاه، وهو في اعتقادي نهج مقبول للغاية ويفي بالغرض المخصص له دون تجاهل الحذف من النسخ الاحتياطي بصورة كاملة حيث تم الاستعاضة عن هذا الأمر بوضع البيانات خارج نطاق الاستخدام " Placing data beyond use ".

جدير بالذكر أن ICO أضافت في هذه الإرشادات أن يتعين علي وحدة التحكم لابد أن تكون واضحة تماما مع الأفراد حول ما يحدث مع بياناتهم عند تلبية طلب المحو بما في ذلك ما يحدث في أنظمة النسخ الاحتياطي التزاما منها بالشفافية مع الأفراد .

---

https://ico.org.uk/media/for-organisations/documents/1475/deleting_personal_data.pdf, See also: GDPR FAQs, Storage craft 16/7/2018, p.4 , available at:

https://www.storagecraft.com/sites/default/files/files/2018-08/storagecraft-gdpr-faq.pdf

ووفقا لما سبق وفي حالة تلقي أي شركة أو مؤسسة طلب محو صالح ولم يتم تطبيق أي إعفاء، فسيتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان المحو من أنظمة النسخ الاحتياطي وكذلك من الأنظمة المباشرة Live systems، حيث ستعتمد هذه الخطوات علي الظروف الخاصة للشركة وجداول الاحتفاظ بالبيانات والآليات التقنية المتاحة للشركة .

ويجب أن تكون الجهة التي تنفذ المحو واضحة تماما مع الأفراد بشأن ما يحدث لبياناتهم عند تنفيذ طلب المحو بما في ذلك ما يتعلق بأنظمة النسخ الاحتياطي من حيث إخطارهم بأن بياناتهم ستكون في نسخ احتياطية لفترة محددة بعد محوها، حيث أنه في بعض الحالات يكون من الممكن تلبية طلب المحو فورا فيما يتعلق بالبيانات الموجودة علي الأنظمة المباشرة أو " الحية "، ولكن ستبقي البيانات في بيئة النسخ الاحتياطي لفترة زمنية حتي يتم استبدالها، وفي هذه الحالة تكون هذه البيانات أبعد عن الاستخدام مع بعض الضوابط سالفة الذكر التي تضمن عدم المساس بهذه البيانات من خلال تطبيق الأمن التقني والتنظيمي اللازم للحفاظ عليها .

وبعد أن انتهيت من العرض لهذه الإشكالية التي شهدت العديد من الآراء والاجتهادات الفقهية في ظل عدم وجود تنظيم شامل لها في لائحة حماية البيانات الأوروبية، فإنني أري من وجهة نظري أن الاتجاه الذي تتبعه هيئة حماية البيانات ICO هو اتجاه جدير بالتأييد والتطبيق فهو لا يتجاهل عملية النسخ الاحتياطي من جهة وفي نفس الوقت يحافظ علي البيانات " بعيدة عن الاستخدام " حتي يتم محوها من النسخ الاحتياطي من جهة أخري وهو في اعتقادي اتجاه يتماشي مع الغرض من تطبيق الحق في محو البيانات الشخصية .

المطلب الثاني

الإشكاليات المتعلقة بالنطاق الجغرافي لتطبيق الحق في محو البيانات الشخصية

يثار التساؤل حول النطاق الإقليمي أو الجغرافي للحق في محو البيانات الشخصية، بمعني أنه عند تنفيذ محو البيانات هل يكون ذلك يمتد لجميع نطاقات محرك البحث في جميع أنحاء العالم أم أن الأمر يقتصر علي نطاق محرك البحث في الإتحاد الأوروبي فقط، فعلي سبيل المثال لو أن أحد الأفراد تقدم بطلب لمحو بعض المعلومات الخاصة به والتي يظهرها محرك البحث Google علي سبيل المثال وبالفعل تم الاستجابة لطلبه لأنه مستوف بالفعل لكل الاشتراطات المطلوبة فهل هذا يعني أن المحو يرتب أثرا علي من يقوم بالبحث خارج نطاق الاتحاد الأوروبي عند البحث عن اسم الشخص، فمن المعروف أن هناك امتداد لنطاقات محرك البحث مثل Google .fr و Google.Mex و Google.eg والسؤال هنا أنه عندما يتم البحث عن اسمه خارج نطاق الاتحاد الأوروبي هل تظل الروابط التي تشير إليه متواجدة أم أن محو البيانات يكون علي نطاق عالمي ؟؟؟

للإجابة علي هذا التساؤل يتعين علينا العرض لأحد أهم أحكام محكمة العدل الأوروبية فيما يتعلق بحق محو البيانات الشخصية والتي أثارت جدلا في الأوساط القانونية باعتباره أول حكم يتناول صراحة الحديث عن النطاق الإقليمي لتطبيق الحق في المحو، وهو الحكم الذي صدر في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٩ بشأن نزاع بين اللجنة الوطنية للمعلومات والحريات الفرنسي CNIL ومحرك البحث العالمي Google[١]

1- JUDGMENT OF THE COURT (Grand Chamber) 24 September 2019 , In Case C-507/17, available at :

http://curia.europa.eu/juris/document/document.jsf?docid=218105&doclang=EN, JURE GLOBOCNIK, The Right to Be Forgotten is Taking Shape:

حول مدي التزام الأخير بإلغاء الإشارة علي كافة نتائج البحث في كافة النسخ التي ينتجها محرك البحث، حيث اعتبرت الدائرة الكبرى لمحكمة العدل الأوروبية أنه لا يمكن بموجب القانون الأوروبي المعمول به حاليا إجبار شركة جوجل علي تنفيذ الأمر بإلغاء الإشارة إلي نتائج البحث في كافة النسخ التي ينتجها محرك البحث الخاص بها، حيث اعتبرت المحكمة أن القانون الأوروبي الذي ينشئ وينظم الحق في إلغاء الإشارة إلي البيانات الشخصية صامت فيما يتعلق بالنطاق الجغرافي للأوامر الصادرة بإلغاء الإشارة إلي البيانات الخاصة ورأت المحكمة أن الأمر بإلغاء الإشارة يصدر مبدئيا ليطبق في كافة الدول الأعضاء لكن باعتبار غياب المواءمة ضمن مختلف القوانين المتعلقة بحماية الحياة الشخصية فإن تحديد مجال الأمر بإلغاء الإشارة إلي البيانات يرجع إلي المحكمة وإلي الهيئات المختصة في كل دولة عضو ولم تصدر المحكمة حكما يعتبر أنه لا يمكن أبدا حمل شركة جوجل علي إلغاء الإشارة إلي البيانات المعنية حول العالم بل اعتبرت أن الأمر يرجع إلي المحكمة لتقرر متي يكون ذلك ملائما .

CJEU Judgments in GC and Others (C-136/17) and Google v CNIL (C-507/17), GRUR International, 69(4), 2020, 380–388, available at :

https://academic.oup.com/grurint/article/69/4/380/5732807, Monika Zalnieriute, Google LLC v. Commission Nationale de l'Informatique et des Libertés (CNIL), forthcoming AMERICAN JOURNAL OF INTERNATIONAL LAW, Vol.114(2) 2020, available at :

https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3516337, Serena Wong, Google v. CNIL: EU Rules that Right to be Forgotten Does Not Apply Globally, October 17 2019, available at :

https://jolt.law.harvard.edu/digest/google-v-cnil-eu-rules-that-right-to-be-forgotten-does-not-apply-globally, Mary Samonte, Google v CNIL Case C-507/17: The Territorial Scope of the Right to be Forgotten Under EU Law, 29 October 2019, available at :

https://europeanlawblog.eu/2019/10/29/google-v-cnil-case-c-507-17-the-territorial-scope-of-the-right-to-be-forgotten-under-eu-law/

وتعود أحداث القضية إلي ٢١ مايو ٢٠١٥ عندما تقدمت اللجنة الوطنية الفرنسية للإعلام والحريات CNIL إخطارا رسميا لشركة جوجل نصت فيه علي أنه عندما يطلب شخص سحب اسمه من قائمة نتائج البحث فعلي شركة جوجل أن تقوم بسحب تلك النتائج من جميع نسخ محرك البحث التابع لها، وهو ما قابلته الشركة بالرفض واكتفت بسحب الروابط المعنية فقط من أسماء النطاقات التي تتطابق مع نسخ محرك بحثها في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، كما اقترحت الشركة أن تقوم بحجب جغرافي لنتائج البحث علي نحو يمنع مستخدمي الانترنت من النفاذ إلي النتائج موضوع الإشعار بناء علي عناوين بروتوكول الانترنت في الدول مقر إقامة صاحب البيانات عند القيام ببحث يعتمد علي اسم الشخص المعني[١] .

وترتيبا علي رفض شركة جوجل الالتزام بما طلبته اللجنة الوطنية الفرنسية للمعلومات والحريات فقد فرضت عليها اللجنة المذكورة غرامة بقيمة ١٠٠ ألف يورو لعدم امتثالها للإشعار الرسمي، حيث طعنت الشركة في قرار اللجنة أمام مجلس الدولة الفرنسي من أجل إلغاؤه، ٢وأشار مجلس الدولة الفرنسي إلي أن عملية البحث علي محرك جوجل تتوزع علي أسماء نطاقات مختلفة حسب الموقع الجغرافي لتحسين جودة النتائج فعند إطلاق بحث باستخدام Google.com عادة ما تتولي جوجل البحث نحو اسم نطاق يتناسب مع الدولة التي تم إطلاق البحث منها، علي الرغم من أنه بغض النظر عن الموقع الجغرافي، يتاح دائما لمستخدم الانترنت القيام بالبحث باستخدام محرك بحث خاص بأسماء نطاقات أخري، إضافة إلي ذلك وبغض النظر

1- Gabriela Zanfir-Fortuna, Key Findings From the Latest ‘Right To Be Forgotten’ Cases, sep 27 2019, available at :

https://fpf.org/2019/09/27/key-findings-from-the-latest-right-to-be-forgotten-cases/

2- Monika Zalnieriute, *Google LLC v. Commission Nationale de l’Informatique et des Libertés (CNIL)*, p.5 ,Ibid .

عن موقع المستخدم، فإن الروابط التي يقترحها المحرك إجابة علي طلب البحث تتأتي من قواعد بيانات مشتركة وفهرسة مشتركة وبالتالي فإن عملية البحث علي جوجل تعتبر بمثابة إجراء لمعالجة البيانات الشخصية بموجب القانون الفرنسي لسنة ١٩٧٨ حول تكنولوجيا المعلومات والحريات المدنية .

ولقد بررت جوجل موقفها الرافض من الاستجابة لطلب اللجنة الوطنية الفرنسية للمعلومات والحريات بأن اللجنة قد أساءت تفسير قانون سنة ١٩٧٨ والمكمل بواسطة التوجيه الأوروبي لحماية البيانات رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٥، مشيرة إلي أن حكم محكمة العدل الأوروبية في قضية Google Spain اعترف بالحق في محو البيانات أو ما أطلقت عليه الحق في إلغاء الإشارة إلي البيانات الشخصية علي المادتين ١٢(ب) و١٤ (١/ب) من التوجيه الأوروبي لسنة ١٩٩٥، وذكرت الشركة أن هذا الحق لا يتطلب إلغاء الإشارة إلي الروابط دون حدود جغرافية ومن كافة للمعلومات والحريات قد أهملت بشكل واضح مبادئ المجاملة وعد التدخل التي يعترف بها القانون الدولي العام وانتهكت بشكل غير متناسب حرية التعبير والإعلام والاتصال والصحافة التي تضمنها علي وجه الخصوص الميثاق الأوروبي للحقوق الأساسية في المادة ١١ منه و وفي هذه الحالة وجد مجلس الدولة الفرنسي أن القضية تشمل مسائل ذات أهمية تتعلق بتفسير التوجيه رقم ٤٥ لسنة ١٩٩٥ الأمر الذي دفعه إلي تعليق الإجراءات لحين الإجابة علي هذه الأسئلة من جانب محكمة العدل التابعة للإتحاد الأوروبي وقد تمثلت هذه الأسئلة فيما يلي :

١- هل يتعين علي مشغل محرك البحث إلغاء الإشارة إلي البيانات في جميع النسخ المتوفرة لديه من نفس المحرك علي نحو يجعل من الروابط موضوع الخلاف لا تظهر مهما كان الموقع الذي يتم منه إطلاق البحث حتي وإن كان الموقع خارج الاتحاد الأوروبي ؟

٢- إذا كانت الإجابة علي السؤال المطروح أعلاه بالنفي، هل ينبغي تفسير الحق في النسيان علي أنه يعني أن مشغل محرك البحث مطالب بإلغاء الروابط محل الخلاف فقط من النتائج في مجال البلاد التي تم منها إطلاق البحث ؟؟

٣- بعد إلغاء الإشارة إلي البيانات، هل يتعين علي محرك البحث الحجب الجغرافي لنتائج البحث بناء علي عنوان بروتوكول الانترنت الذي يعتبر أنه يوجد في الدولة مقر إقامة الشخص المعني بالحق في النسيان أو أيضا علي أي عنوان بروتوكول الانترنت في الاتحاد الأوروبي بغض النظر عن اسم النطاق الذي استعمله مستخدم الانترنت الذي أطلق البحث ؟

وبالتالي تركزت الأسئلة حول ما إذا كان إزالة المرجعية سيتم بكل اللغات من جميع إصدارات محرك البحث أم إلغاء المرجعية فقط في دول الاتحاد الأوروبي أم إلغاء الإشارة فقط في الدولة التي قدم طلب الإزالة فيها[١] .

وبدأت محكمة العدل الأوروبية باستعراض حقوق أصحاب البيانات بموجب التوجيه الأوروبي الملغي رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٥ ولائحة حماية البيانات الأوروبية المعمول بها الآن رقم ٦٧٩ لسنة ٢٠١٦ واستعانت في ذلك بقضائها السابق في قضية Goggle Spain والتي تناولت من خلاله تفسير الماديتين ١٢(ب) و١٤ (١/ ب) من التوجيه الأوروبي بأنه عندما تصبح البيانات غير متناسبة أو تتقادم يمكن لصاحب البيانات أن يطلب من مشغل محرك البحث أن يزيل اسمه من الروابط التي تحيل إلي صفحات الويب المحتوية علي معلومات حول شخصه .

حيث تسمح المادة السابعة المتعلقة باحترام الحياة الخاصة والحياة العائلية والمادة الثامنة المتعلقة بحماية البيانات الشخصية من ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية لأصحاب البيانات حجب المعلومات المتعلقة بهم عن الجمهور وإبطال

1- Oskar J. GstreinMi, The Judgment That Will Be Forgotten, 25 sep 2019, https://verfassungsblog.de/the-judgment-that-will-be-forgotten/

المصالح الاقتصادية لمحرك البحث وكذلك المصلحة من النفاذ إلي المعلومات، لكن يمكن في نفس الوقت ترجيح المصلحة الغالبة للجمهور العريض في النفاذ إلي المعلومات المعنية علي اعتبار إدراجها في قائمة النتائج علي الحقوق التي نص عليها ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية في المادتين السابعة والثامنة[١] .

كما تطرقت المحكمة إلي لائحة حماية البيانات الأوروبية GDPR وذكرت أن اللائحة نظمت في المادة ١٧ منها الحق في المحو وأطلقت عليه أيضا الحق في النسيان وقررت أنه ينطبق في حالات محددة بدون تأخير مع وجود بعض الإعفاءات بتطبيق هذا الحق تتعلق بحرية التعبير ونفاذ مستخدمي الانترنت للمعلومات .

وخلصت المحكمة من ذلك إلي أن كلا من لائحة حماية البيانات الأوروبية والتوجيه الأوروبي يمكنان أصحاب البيانات من ممارسة الحق في المحو أما مسئولية تفعيل هذا الحق تقع علي عاتق مراقب البيانات علي غرار مشغل محرك البحث في النطاق الإقليمي للاتحاد الأوروبي. يوجد الرابط الإقليمي عندما يبعث مشغل أحد محركات البحث فرعا كان أو شركة تابعة داخل الاتحاد الأوروبي لتتولي الترويج وبيع الإشهار علي محرك البحث، وفي قضية الحال فإن شركة جوجل هي من قامت بالبحث عن طريق فرعها بفرنسا .

وبعد أن عرضت محكمة العدل الأوروبية للأحكام القانونية ذات الصلة وأشارت إلي أن " العولمة جعلت مستخدمي الانترنت، حتي من هم خارج الاتحاد الأوروبي، ينفذون إلي الإحالة المرجعية للروابط حول أشخاص توجد مصالحهم داخل الاتحاد الأوروبي وبالتالي يمكن لتلك الروابط والمعلومات أن يكون لها تأثير مباشر وعميق علي هؤلاء الأشخاص في الاتحاد الأوروبي ذاته[٢]، وبالنظر إلي هذه الاعتبارات قد

1- Google v CNIL (C-507/17), Para 45 .

2- Ibid, Para 57 .

يبدو أنها تبرر اختصاص المشرع الأوروبي لفرض التزام علي مشغل محرك البحث بإلغاء الإشارة إلي البيانات الشخصية من كافة نسخ مشغل البحث عندما يتقدم إليه الشخص المعني بطلب في هذا الغرض[١] .

وأقرت المحكمة في حيثيات حكمها بأن الحق في إلغاء الإشارة إلي البيانات الشخصية ليس حقا معترف به حول العالم، كما لاحظت أن ذلك الحق ليس مطلقا ويمكن موازنته مع حقوق أساسية أخري طبقا لمبدأ التناسب، وأضافت أن الموازنة بين الحق في الحياة الخاصة وحرية تدفق المعلومات تختلف من مكان إلي آخر حول العالم[٢] .

ولاحظت المحكمة أن التوجيه الأوروبي ٤٦ لسنة ١٩٩٥ ولائحة حماية البيانات لم يحددا ما إذا كان تطبيق الأمر بإزالة الإشارة إلي البيانات الشخصية يتجاوز حدود الاتحاد الأوروبي، هذا فضلا عن أن القانون الأوروبي لا ينص علي أدوات وآليات لحل مسألة نطاق إلغاء الإشارة إلي البيانات الشخصية خارج الاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذي استنتجت المحكمة بناء عليه أن القانون الأوروبي لا يفرض علي مشغل محرك البحث الذي يتلقي أمرا بالمحو أن ينفذه علي كافة النسخ المتوفرة لديه من محرك البحث[٣] .

وفيما يتعلق بالتساؤل حول ما إذا كان سيتم إلغاء الإحالة علي كافة إصدارات محرك البحث المطابق للدول الأعضاء أم أن الأمر يقتصر علي نسخة محرك البحث المقابلة للدولة العضو التي يقيم فيها الشخص المستفيد من إلغاء الإشارة ؟ الإجابة علي هذا التساؤل يتم بوضوح من خلال نص الحيثية العاشرة من لائحة حماية البيانات الأوروبية والتي تنطبق مباشرة في جميع دول الاتحاد من أجل ضمان مستوي

1- Ibid, Para 58 .

2- Ibid, para 60 .

3- Ibid, Para 62 .

متماسك وعال من الحماية في كافة أنحاء الاتحاد الأوروبي وإزالة العوائق التي تحول دون تدفق البيانات الشخصية داخل الاتحاد، وبالتالي فإن إلغاء الإشارة يتم في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد[١] .

وعلي الرغم من الإقرار المنطقي من جانب المحكمة بكون إلغاء الإشارة إلي المعلومات كما ذكر الحكم أو الحق في المحو يكون له أثر في جميع دول الاتحاد وعلي جميع نسخ محرك البحث المعمول بها باعتباره خيارا افتراضيا بمعني أن المحكمة تركت لسلطات حماية البيانات والمحاكم بعض المساحة لهم بشكل مناسب من أجل الاستجابة لظروف حالة ملموسة، ورأت المحكمة أن قانون حماية البيانات العامة الوارد في اللائحة العامة لحماية البيانات يمكن سلطات حماية البيانات في الاتحاد الأوروبي من تبني " عند الاقتضاء " where appropriate، إزالة مرجعية علي مستوي الاتحاد الأوروبي[٢]، ومن هنا يمكن لي أن أستخلص أن المحكمة أعطت لسلطات حماية البيانات الوطنية اختيار إلغاء الإشارة في أحد أو بعض الدول الأعضاء وذلك في الحالات التي يقتصر فيها انتشار المعلومات عن صاحب البيانات في دول معينة فقط أو في الحالة التي يكون هناك مصلحة أعلي للجمهور في الوصول إلي المعلومات .

جدير بالذكر أن المحكمة قد ألمحت إلي أمر غاية في الأهمية وهو يتعلق بكون مشغل محرك البحث هو المسئول عن اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الحماية الفعالة للحقوق الأساسية لصاحب البيانات وهو ما ذكرته صراحة بقولها أنه " يجب علي مشغلي محركات البحث استيفاء كافة المتطلبات القانونية أو علي الأقل وبكل جدية

1- Ibid, Para 66 .

2- Ibid, Para 69 .

جدير بالذكر أن لائحة حماية البيانات GDPR وضعت القواعد المنظمة لعمل السلطات الإشرافية "هيئات حماية البيانات الوطنية " وردت في المواد من ٥٦ إلي ٦٠ من اللائحة .

منع مستخدمي الانترنت في الدول الأعضاء عن النفاذ إلي الروابط المعينة من خلال عملية البحث القائمة علي اسم صاحب البيانات "[١] .

وقد انتهت المحكمة في حكمها إلي أن تترك الأمر إلي مجلس الدولة الفرنسي لتحديد ما إذا كانت التدابير التي اتخذتها شركة جوجل قد أوفت بالتزاماتها، وأكدت المحكمة علي أن القانون الأوروبي لا يفرض إلغاء الإشارة إلي البيانات الشخصية من كافة نسخ محرك البحث لكنه في نفس الوقت لا يمنعها. لذلك تظل السلطة القضائية للدولة العضو مختصة للموازنة بين الحق في النفاذ إلي المعلومات والحق في الحياة الخاصة وعندما تري ذلك ملائما لإصدار أمر بإلغاء الإشارة إلي البيانات الشخصية بشأن جميع إصدارات محرك البحث[٢] .

في ضوء جميع ما سبق وبناء علي المادة ١٢(ب) والفقرة(أ) من المادة ١/١٤ من التوجيه الأوروبي والمادة ١٧(١) من اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية رقم ٦٧٩ لسنة ٢٠١٦، وحيثما يرد إلي مشغل محرك البحث طلبا بالمحو والإزالة فإن ذلك لا يشترط علي مشغل محرك البحث تنفيذ عملية المحو علي جميع إصدارات محرك البحث الخاص به علي مستوي العالم ولكن بما يتوافق على الدول الأعضاء في الاتحاد باستخدام تدابير تمنع بشكل فعال من الوصول إلي هذه الروابط التي تشير إلي صاحب البيانات عبر قائمة النتائج المعروضة بعد البحث.

جدير بالذكر أن مجلس الدولة الفرنسي قد قرر في ٢٧ مارس ٢٠٢٠ إلغاء الغرامة الموقعة علي محرك البحث جوجل والمقدرة ب ١٠٠ ألف يورو والتي فرضتها عليها CNIL وأصدرت المحكمة أن نطاق التزام إلغاء الإحالة (الحق في المحو) يخص الاتحاد الأوروبي فقط، حيث رأي مجلس الدولة أن إجراءات الحذف التي

1- Ibid, Para 70 .

2- Ibid , Para 72 .

اتخذتها شركة Goggle Inc بغض النظر عن الامتدادات المعنية تستوفي المتطلبات التي حددتها محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي في القضية رقم C-507/17[1].

وفي ضوء القرار الأولي الصادر من محكمة العدل الأوروبية في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٩ وجد مجلس الدولة الفرنسي أن شركة جوجل قد اتخذت تدابير كافية ومناسبة وأن يجب تنفيذ الالتزام بإلغاء الإشارة علي المستوي الأوروبي .

كما أشار مجلس الدولة الفرنسي إلي أن الحكومة الفرنسية لم تقم باعتماد أي أحكام خاصة تسمح لـ CNIL في فرنسا أن تأمر بإلغاء الإشارة خارج الاتحاد الأوروبي .

التعليق علي الحكم :

بعد أن عرضت لهذا الحكم الهام من محكمة العدل الأوروبية وما انتهت إليه المحكمة، فإنني أري أن محكمة العدل الأوروبية لم تتخذ موقفا حاسما في مسألة النطاق الجغرافي لتطبيق الحق في المحو أو النسيان وإن كان يحمل توضيح طال انتظاره علي الأقل للحدود الجغرافية للحق في محو البيانات الشخصية .

ففي الوقت الذي أقرت فيه المحكمة أن مشغلي محركات البحث ليسوا مطالبين بموجب قوانين الإتحاد الأوروبي وأقصد هنا " التوجيه الملغي لسنة ١٩٩٥ ولائحة حماية البيانات الأوروبية GDPR الحالية " بإزالة الروابط الموجودة في كل نسخ محرك البحث الخاص بها، وأوضحت أن نصوص التوجيه الملغي واللائحة الحالية لا يشيران إلي أن الهيئة التشريعية في الاتحاد الأوروبي قد اختارت منح التنفيذ نطاقا يتجاوز أراضي الدول الأعضاء، إلا أنه في الوقت ذاته قد فتح الباب علي مصراعيه

1- CE, N° 399922, 13 mars 2020, disponsible sur le site : https://www.cnil.fr/sites/default/files/atoms/files/decision_du_conseil_detat_-_dereferencement_-_27_mars_2020.pdf ,

أمام التطبيق العالمي للإزالة من كافة إصدارات محرك البحث. كما أنها تعرضت إلي أن الحق في الإزالة ليس مطلقا ويتم منحه عندما تفوق حماية البيانات الشخصية مصلحة الجمهور في استمرار الوصول إلي المعلومات .

يذكر أن العديد من الأوساط الصحفية قد صورت هذا الحكم علي أنه انتصارا تاريخيا لعملاق البحث الأمريكي جوجل في معركته التي يخوضها في مواجهة محو البيانات الشخصية[١]، وهو نفس الأمر بالنسبة للمنظمات المدافعة عن حرية التعبير مثل منظمة " المادة ١٩ " التي وصفت حكم محكمة العدل الأوروبية بأنه انتصار لحرية التعبير، وقال المدير التنفيذي للمنظمة Thomas Hughes أن هذا الحكم انتصار لحرية التعبير العالمية، فعلي حد قوله أنه يجب ألا تتمكن المحاكم أو هيئات تنظيم البيانات في المملكة المتحدة أو فرنسا أو ألمانيا من تحديد نتائج البحث التي يراها مستخدمو الانترنت في أمريكا أو الهند أو الأرجنتين، فليس من الصواب أن تفرض سلطات حماية البيانات في أحد البلدان تفسيرها علي باقي مستخدمي الانترنت حول العالم[٢] .

1- See for example :

Mary Hanbury, Google has just been told it doesn't have to apply 'right to be forgotten' globally, Sep 24 2019 11:20 AM, available at:

https://www.businessinsider.com/google-wins-case-keeps-right-to-be-forgotten-in-eu-2019-9, Leo Kelion ,Google wins landmark right to be forgotten Case, 24 Sep 2019, available at :

https://www.bbc.com/news/technology-49808208, Emma woollacot, Google Wins Crucial 'Right To Be Forgotten' Case, Sep 24 2019, available at :

https://www.forbes.com/sites/emmawoollacott/2019/09/24/google-wins-crucial-right-to-be-forgotten-case/#54cc3827553c

2- Google win in right to be forgotten case is victory for global freedom of expression, Article 19, September 24 2019, available at :

وفي اعتقادي أن جزء رئيسي من حكم محكمة العدل الأوروبية في هذه القضية يحيد من انتصار جوجل المزعوم لأنه لم يغلق الباب تماما أمام تنفيذ الإلغاء علي نطاق عالمي عند الاقتضاء، وما من شك أيضا أن المحكمة كانت أمام اختبار صعب للغاية بالنظر في تطبيق عالمي للحق في محو البيانات ولكنها آثرت أن تحدث موازنة بين الحقوق المختلفة و ألا تقرر المحو علي نطاق عالمي وإن كانت كما ذكرت فتحت الباب أمام إمكانية التطبيق في حالات معينة وبتدابير ملائمة ومناسبة .

وفي الختام نجد أن المحكمة وإن كان في اعتقادها أن فكرة الإزالة المرجعية في جميع أنحاء العالم هي فكرة جذابة وجذرية وواضحة إلا أنها في الوقت نفسه لم تجد أن هذا الحل مقنعا لأنه يأخذ في الاعتبار جانبا واحدا من العملة وهو حماية بيانات الشخص ويتمثل جانب العملة الآخر في مبدأ الإقليمية وحق الدول الأخرى في تحقيق توازن مختلف بين الحق في حماية البيانات وحرية المعلومات، كما عبر عن ذلك المحامي العام Szpunar في حيثيات هذه القضية[١] .

---

https://www.article19.org/resources/google-win-in-right-to-be-forgotten-case-is-victory-for-global-freedom-of-expression/

Executive Director of ARTICLE 19, Thomas Hughes said:

"This ruling is a victory for global freedom of expression. Courts or data regulators in the UK, France or Germany should not be able to determine the search results that internet users in America, India or Argentina get to see.

The Court is right to state that the balance between privacy and free speech should be taken into account when deciding if websites should be de-listed – and also to recognise that this balance may vary around the world. It is not right that one country's data protection authorities can impose their interpretation on Internet users around the world."

1- Case C507/17 Google v CNIL EU:C:2019:15, Opinion of AG Szpunar, Para 36 ,available at : http://curia.europa.eu/juris/document/document.jsf?text=&docid=209688

ويبدو لي أن المحكمة حاولت أن تمنح تمشيا مع مبدأ التناسب وهو أعلي مستوي ممكن من الحماية للحق في حماية البيانات فهي تلتزم أيضا باحترام المصالح المحددة للدول الأخرى، وبالتالي البعد عن أي توترات دولية في هذا الخصوص وبصفة خاصة مع النظام الأمريكي ويرجع ذلك إلي أن محركات البحث تتمتع بحماية حرية التعبير بموجب التعديل الأول لدستور الولايات المتحدة بينما لا تتمتع حماية البيانات بمثل هذه الحماية البارزة[١]، وبالتالي فإن الحكم بإلغاء الإشارة إلي البيانات علي نطاق عالمي من جانب شركات التكنولوجيا سيشكل بلا شك تعديا علي حرية التعبير في الولايات المتحدة الأمريكية[٢].

&pageIndex=0&doclang=en&mode=lst&dir=&occ=first&part=1&cid=2803909

١- يظهر ذلك بشكل واضح من خلال أن الحق في حماية البيانات مكرس في الميثاق الأساسي للاتحاد الأوروبي من خلال نص المادة الثامنة ،فإن الولايات المتحدة ليس لديها أي تنظيم أفقي لحماية البيانات علي المستوي الاتحادي .

See : Nuala O'Connor, 'Reforming the U.S. Approach to Data Protection and Privacy' (2018), available at : https://www.cfr.org/report/reforming-us-approach-data-protection

٢- ولعل ما يدلل علي ذلك أنه في عام ٢٠١٧ في قضية Google Inc. v. Equustek Solutions Inc أمرت المحكمة العليا الكندية شركة Google بإزالة الارتباطات التي ينتهكها موقع الشركة علي الويب في جميع أنحاء العالم من محرك البحث الخاص بها لانتهاك حقوق الملكية الفكرية، حيث قامت شركة Equustek وهي شركة تكنولوجيا معلومات كندية برفع دعوي ضد محرك البحث جوجل مدعية فشل محرك البحث في إزالة قائمة مواقع المنافس للشركة من متصفحه مما يعد انتهاكا لحقوق الملكية الفكرية لقيام المنافس باختلاس علامتها التجارية، وفي يونيو ٢٠١٧ حكمت المحكمة العليا الكندية لصالح Equustek بتنفيذ عملية الإزالة علي نطاق عالمي من أجل إزالة الضرر الذي لحق بالشركة المدعية، ومع ذلك سعت جوجل لاحقا لاستصدار أمر قضائي أمام محكمة المقاطعة الأمريكية لشمال كاليفورنيا لمنع التنفيذ في الولايات المتحدة الأمريكية ووفقا لما يمنحه التعديل الأول للدستور الأمريكي الذي

وبالتالي فمن المهم قراءة هذا الحكم في سياق قرارات المحكمة الأخيرة المتعلقة بخصوصية البيانات لفهم مدي آثارها، ففي أعقاب كشف Edward Snowden في عام ٢٠١٣ عن التجسس الأمريكي علي المواطنين العاديين وقادة العالم علي حد سواء اتخذت محكمة العدل الأوروبية موقفا متشددا بشأن خصوصية البيانات منذ هذا التاريخ كما هو الحال في تعاملها مع قضية Maximillian Schrems v. Data Protection Commissioner[١]، كما أبطلت المحكمة اتفاقية الميناء الآمن Safe harbor بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واتفاقية سجل أسماء المسافرين بين الاتحاد الأوروبي وكندا لفشلها في حماية البيانات بشكل مناسب للخصوصية وكذلك الحقوق الرقمية[٢].

من ناحية أخري أري من جانبي أن عدم إقدام المحكمة لاتخاذ قرار حاسم بالمحو علي نطاق عالمي ربما يرجع إلي الخوف من أن يشكل سابقة خطيرة للأنظمة الاستبدادية إذا أدخلت مثل هذا الحق ففي هذه الحالة قد يمنع الوصول إلي المعلومات

=يضمن حرية التعبير ومبادئ المجاملة الدولية كما قررت المحكمة أن جوجل كانت محصنة كمقدم خدمة تفاعلية بموجب القسم ٢٣٠ من قانون آداب الاتصالات وهو الأمر الذي ترتب عليه أن محكمة المقاطعة الأمريكية قد أصدرت قرارها في نوفمبر ٢٠١٧ الأمر الذي أدي إلي إبطال فعلي لآثار قرار المحكمة العليا الكندية في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي أبريل ٢٠١٨ فشلت جوجل في نهاية المطاف في مطالباتها أمام المحكمة العليا في كولومبيا البريطانية من أجل استصدار قرار مماثل لما أصدرته محكمة كاليفورنيا الأمريكية .

See : Google Inc. v. Equustek Solutions Inc., 2017 SCC 34, [2017] 1 S.C.R. 824., Jeff Berryman, Equity in the Age of the Internet: Google Inc. v. Equustek Solutions Inc., 31 INTELLECTUAL PROPERTY JOURNAL 311–326 (2019).

1- Case C-362/14, Maximillian Schrems v. Da ta Protection Commissioner (Eur. Ct. Justice October 6, 2015). Ibid .

2- Monika Zalnieriute, Google LLC v. Commission Nationale de l’Informatique et des Libertés (CNIL, p.9 ,Ibid

في الاتحاد الأوروبي وهو ما ساهم في اتخاذ قرار ضد إلغاء الإشارة علي نطاق عالمي .

يذكر أنه في أعقاب حكم محكمة العدل الأوروبية فمن المرجح أن يكون لهذا الحكم تأثير كبير ليس فقط علي تشغيل محرك البحث جوجل ولكن في مجال الخصوصية الرقمية العالمية ككل، ففي بيان صحفي أعقب صدور الحكم أشارت CNIL علي وجه التحديد إلي النقاط الختامية للمحكمة وأكدت علي هذا الأساس " أن لديها سلطة إجبار مشغل محرك البحث علي إزالة النتائج من جميع إصدارات محرك البحث إذا كان هناك ما يبرر هذا الإجراء لضمان حقوق الأفراد المعنيين "[١]، وهو الأمر الذي يمكن أن نستنتج منه أن النزاع بين Google و CNIL لم ينته بعد وأن أوامر الإلغاء العالمية من فرنسا قد تكون قريبة علي الرغم من تحذير المحامي العام من سباق إلي القاع " Race to the bottom " [٢] .

جدير بالذكر أن المحكمة ذاتها قد أصدرت بعد هذا الحكم بأيام قليلة وتحديدا في ٣ أكتوبر ٢٠١٩ حكما جديدا في قضية Eva Glawischnig - Piesczek v Facebook Ireland Limited,[٣] بعيدا عن الحق في محو البيانات الشخصية لكنه يتعلق بموقع التواصل الاجتماعي فيسبوك ويرتبط بقضية تشهير تخص السياسية النمساوية Eva Glawischnig، حيث كان السؤال المعروض علي محكمة

1- Commission Nationale de l'Informatique et des Libertés, "Right to be forgotten": the CJEU ruled on the issue' https://www.cnil.fr/en/right-be-forgotten-cjue-ruled-issue.

2-Case C507/17 Google v CNIL EU:C:2019:15, Opinion of AG Szpunar, para, 61 .

3- JUDGMENT OF THE COURT (Third Chamber) 3 October 2019, Case C-18/18, Eva Glawischnig-Piesczek v Facebook Ireland Limited, http://curia.europa.eu/juris/celex.jsf?celex=62018CJ0018&lang1=en&type=TXT&ancre=

العدل الأوروبية يتعلق بما إذا كان يمكن إلزام منصة رقمية " وهي في هذه الحالة موقع فيسبوك " علي إزالة المحتوي المنشور علي الموقع في جميع أنحاء العالم والذي يعتبر تشهيريا، وحصلت السياسية النمساوية علي حكم يلزم فيسبوك بإزالة هذه المنشورات إلا أن فيسبوك أوقف الوصول إلي المحتوي داخل النمسا فقط وهو الأمر الذي دفع مقدم الطلب إلي تحريك الدعوي القضائية بسبب خرق قواعد حماية البيانات الأوروبية، حيث قضت الدائرة الثالثة لمحكمة العدل الأوروبية بأن التوجيه الأوروبي حول التجارة الالكترونية[١] لا يعفي الدول الأعضاء من إصدار أمر لمزودي خدمات إتاحة المواقع الالكترونية بسحب أو حجب المحتويات التي تم الإعلان عن عدم مشروعيتها أو المحتويات المطابقة أو المعادلة ، وقضت بأن التوجيه الأوروبي لا يحول دون إصدار الدول الأعضاء للأمر بالسحب عبر مختلف أنحاء العالم[٢] وترك صلاحية تحديد النطاق الجغرافي للدول الأعضاء في إطار القوانين الوطنية والدولية المعمول بها في هذا المجال[٣] .

1- Directive 2000/31/EC OJ 2000 L 178/1.

2- Case C-18/18, Eva Glawischnig-Piesczek v Facebook Ireland Limited, para 50 .

" Consequently, and also with reference to paragraphs 29 and 30 above, Directive 2000/31 does not preclude those injunction measures from producing effects worldwide ".

3- Case C-18/18, Ibid, Para 51, 52 .

Federico Fabbrini and Edoardo Celeste, The Right to be Forgotten in the digital age : Challenges of Data Protection Beyond Borders, Cambridge university press, German Law Journal (2020), 21, p.62, available at : https://www.cambridge.org/core/services/aop-cambridge-core/content/view/3E3E182352F1AD555CBB788E2380E23F/S2071832220000140a.pdf/right_to_be_forgotten_in_the_digital_age_the_challenges_of_data_protection_beyond_borders.pdf

Case C-18/18, Eva Glawischnig-Piesczek v Facebook Ireland Limited, Ibid, Para53.

الفصل الثاني

اتجاهات المحاكم الأوروبية في معالجة القضايا المتعلقة بمحو البيانات الشخصية

تمهيد وتقسيم :

إن التناول القضائي من جانب المحاكم الأوروبية لقضايا الخصوصية وحرية التعبير يعود إلي زمن بعيد، حيث أن الصراع بين الحق في الخصوصية والحق في حرية التعبير دائم ومستمر وذلك لعدم وجود خطوط دقيقة فاصلة بينهما، وفي الأغلب الأعم من هذه القضايا كانت الصحافة وما يتعلق بها من حرية التعبير وحق الجمهور في الوصول إلي المعلومات عاملا رئيسيا في هذه القضايا، ولكن الوضع تغير الآن ولم يعد يقتصر فقط علي الصور أو المقالات الصحفية بل امتد ليشمل وسائل التواصل المختلفة بما أتاحه التطور التكنولوجي من تكنولوجيات حديثة مكنت المستخدمين من التصوير والتسجيل والنشر في لحظات معدودة .

ولقد احتل هذا الموضوع بعدا جديدا وأهمية متزايدة في ظل الحديث عن الحق في محو البيانات الشخصية حيث تم توجيه سهام النقد للحق في محو البيانات الشخصية استنادا إلي ما يشكله من تهديد حقيقي وفعلي لحرية التعبير والوصول إلي المعلومات إلي أن قامت اللائحة العامة لحماية البيانات بتنظيم هذا الحق بشكل رسمي من خلال نص المادة ١٧ من اللائحة المذكورة وبددت المخاوف الكبيرة التي كانت تحيط بمسألة التعارض بين الحق في محو البيانات الشخصية والحق في حرية التعبير وحق الجمهور في الوصول إلي المعلومات من خلال النص علي أن ممارسة الحق في حرية التعبير والمعلومات تعد من الإعفاءات والاستثناءات الواردة علي الحق في محو البيانات الشخصية ولكن الإشكالية في هذه المسألة هي كيفية تطبيق معايير

التمييز بين الحق في الخصوصية والحق في حرية التعبير والوصول للمعلومات من جانب الجمهور .

وكنت قد نوهت قبل ذلك عن النظرة الأوروبية لموضوع الخصوصية وأوضحت أن القارة الأوروبية تولي موضوع الخصوصية قدرا كبيرا من الاهتمام علي المستوي التشريعي ولعل هذا يعد من أبرز الأسباب التي دعت إلي إصدار اللائحة العامة لحماية البيانات في ظل التهديدات بتآكل الخصوصية في ظل التطورات الحديثة، وذلك علي العكس من الجانب الأمريكي الذي يولي اهتماما أكبر بحرية التعبير وإبداء الرأي طبقا للعديد من الآراء القانونية التي تؤكد هذا الأمر فضلا عن العديد من الأحكام القضائية التي رسخت هذا الأمر، وإن كنت أري ضرورة إعادة النظر في هذا الحديث في ظل ما تشهده الولايات المتحدة من قمع للآراء والاحتجاجات بشكل يهدر تماما كل القيم والثوابت بشأن إعلاء الحق في حرية التعبير وإبداء الآراء .

وفيما يتعلق بتعامل المحاكم الأوروبية علي المستوي الوطني أو علي مستوي القارة الأوروبية من خلال محكمة العدل الأوروبية أو المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان نجد أن هذه المحاكم تولي الخصوصية وحرية التعبير وزن متساو في السوابق القضائية داخل القارة الأوروبية، حيث أن هذه الحقوق كمسألة مبدأ تستحق احتراما متساويا، وفي هذا الخصوص تقول المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان " كمسألة مبدأ، تستحق هذه الحقوق احتراما متساويا يعتمد علي الظروف في حالة معينة أي حق يجب أن يسود "، ولقد وضعت المحكمة مجموعة كبيرة من السوابق القضائية تأخذ خلالها نهجا دقيقا من خلال وضع جميع ظروف القضية بعين الاعتبار[١] .

1- E Barendt, 'Balancing freedom of expression and privacy: the jurisprudence of the

Strasbourg Court' (2009) 1(1) Journal of Media Law 49., For examples of this Cases See : Axel Springer AG v Germany App no 39954/08 (ECtHR 7 February 2012), para 87., Węgrzynowski and Smolczewski v Poland App no 33846/07 (ECtHR16 July 2013), para 56. Von Hannover v

ولتحقيق التوازن بين الحق في الخصوصية والحق في حرية التعبير وضعت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ECHR مجموعة من المعايير لابد أن يتم إعمالها في هذه المسألة للموازنة بين الحقوق المتعارضة وتتمثل هذه المعايير في مدي مساهمة الصور أو المقالات الصحفية في نقاش للمصلحة العامة وما إذا كانت المنشورات تتعلق بسياسي أو شخصية عامة أو أنها تتعلق بشخص عادي، وتلخص المحكمة هذه المعايير المخصصة للتمييز بين ما يدخل في نطاق الحق في الخصوصية وما يعتبر في نطاق حرية التعبير بقولها " حيث يتم موازنة الحق في حرية التعبير ضد الحق في احترام الحياة الخاصة والمعايير ذات الصلة في اختبار الموازنة يتضمن مجموعة من العناصر تتمثل في مدي مساهمة الموضوع في تحقيق المصلحة العامة ومدي شهرة الشخص المعني وسلوكه المسبق وكيفية الحصول علي المعلومات وصحتها ومحتواها وشكلها وظروف النشر "[١] .

من خلال ما تقدم يتضح لنا أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد أعطت كلا من الحق في الخصوصية والحق في حرية التعبير وزنا متساويا وحددت مجموعة من المعايير التي يتم بمقتضاها تحديد أي منهما يفوق الآخر وفقا لظروف كل قضية علي حدي .

ولعل الحديث عن التوازن بين الحق في الخصوصية وحرية التعبير والوصول إلي المعلومات يعد وثيق الصلة بموضوع البحث الخاص بمحو البيانات الشخصية وذلك من عدة نواحي أهمها أن الحق في حرية التعبير والوصول إلي المعلومات هو أول الإعفاءات المطبقة بشأن الحق في محو البيانات الشخصية، كما أن المتحكم في البيانات "المراقب " حاليا عند نظره في طلبات المحو المقدمة إليه يفصل فيها بناء

=Germany App nos 40660/08 and 60641/08 (ECtHR 7 February 2012), para 100.

1- Satakunnan Markkinapörssi Oy And Satamedia Oy v Finland App no 931/13 (ECtHR 21 July 2015), Para 83.

علي معايير وأسس محددة حتي يصل إلي نتيجة سليمة من فحص الطلب، ولذلك فإن هذه المعايير التي ذكرتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ECHR، ذكرتها أيضا محكمة العدل الأوروبية في قضية Google spain والتي وضعت بذور الحق في محو البيانات الشخصية، حيث ذكرت المحكمة في حيثياتها المعايير التي تستخدم عند النظر في طلبات المحو والتي قدمت بالفعل إلي محرك البحث جوجل بعد أيام قليلة من إصدار الحكم في عام ٢٠١٤، حيث تم النظر بالفعل في هذه الطلبات وفقا للمعايير التي قدمتها محكمة العدل الأوروبية في حيثيات الحكم المذكور وذلك بقولها " ... ومع ذلك بقدر ما يمكن أن يكون لإزالة الروابط من قائمة النتائج، اعتمادا علي المعلومات المعنية، تأثيرا علي المصلحة المشروعة لمستخدمي الانترنت الذين يحتمل أن يكونوا مهتمين بالوصول إلي هذه المعلومات، وفي مثل هذه الحالات ينبغي السعي نحو تحقيق توازن عادل بين حق صاحب البيانات في المحو والحقوق الأساسية المنصوص عليها في المادتين ٧ و ٨ من الميثاق، وقد يعتمد هذا التوازن في حالات معينة علي طبيعة المعلومات المعنية وحساسيتها تجاه الحياة الخاصة لصاحب البيانات وعلي مصلحة الجمهور في الحصول علي تلك المعلومات وهي مصلحة قد تختلف علي وجه الخصوص وفقا للدور الذي يلعبه صاحب البيانات في الحياة العامة "[١]، وهو الأمر الذي عاودت المحكمة النص عليه في قضية Google v CNIL في حكمها الصادر في سبتمبر ٢٠١٩ " إن الحق في حماية البيانات الشخصية ليس مطلقا، ولكن يجب النظر إليه فيما يتعلق بوظيفته في المجتمع وموازنته مع الحقوق الأخرى وفقا لمبدأ التناسب، وعلاوة علي ذلك فإن التوازن بين الحق في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية من ناحية وحرية المعلومات

1- Case C-131/12, Google Spain SL v. Agencia Española de Protección de Datos (AEPD) (Costeja), Ibid, Para 81.

لمستخدمي الانترنت من ناحية أخري من المرجح أن يختلف اختلافا كبيرا حول العالم "[١] .

مما تقدم ووفقا للوضع الحالي في التعامل مع الحق في محو البيانات الشخصية من ترك التعامل مع طلبات المحو والفصل فيها لمحركات البحث والشركات فإن هذه الشركات تقوم الآن بفحص الطلبات المقدمة إليها وتقييمها والفصل فيها وفقا لهذه المعايير التي تم النص عليها في السوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان عند فصلها في القضايا المتعلقة بالخصوصية وحرية التعبير، وكذلك في السوابق القضائية لمحكمة العدل الأوروبية التي تناولت بصفة خاصة القضايا المتعلقة بمحو البيانات الشخصية وأرست القواعد الخاصة بهذه المسألة منذ حكمها في قضية Goggle Spain وانتهاء بحكمها بشأن تحديد النطاق الجغرافي في قضية Goggle v CNIL، حيث يجب إجراء اختبار أو تقييم من أكثر من جزئية تتعلق بالبحث فيما إذا كانت هذه المعلومات المطلوب محوها تتعلق بشخصية عامة أم فرد عادي أي الدور الذي يلعبه صاحب البيانات في الحياة العامة، و طبيعة هذه المعلومات من حيث حساسيتها وارتباطها بالجوانب الشخصية الدقيقة لصاحب البيانات، وهل كان لدي صاحب البيانات توقع معقول للخصوصية أم لا ؟؟، وبعد إجراء هذا الفحص أو الاختبار وفي ضوء ما حددته المادة ١٧ من لائحة حماية البيانات من الحالات التي ينطبق فيها المحو والحالات التي تنطبق فيها الإعفاءات يكون محرك البحث أو الشركة المقدم إليها طلب المحو قادرة علي إصدار قرارها في الطلب المقدم إليها سواء بقبوله أو برفضه .

ووفقا للعرض السابق ومن أجل الإلمام بكافة جوانب هذه المسألة، فقد قسمت هذا الفصل إلي مبحثين نتناول خلالهما الحديث عن معايير تقييم طلبات محو البيانات الشخصية في ضوء أحكام المحاكم الأوروبية، ثم نختتم حديثنا عن هذا الموضوع

1- Google v CNIL (C-507/17), Ibid, Para 60 .

بالعرض لبعض التطبيقات القضائية المعاصرة للحق في محو البيانات الشخصية والتعليق عليها من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : معايير تقييم طلبات محو البيانات في ضوء أحكام المحاكم الأوروبية .

المبحث الثاني : تطبيقات الحق في المحو في قرارات هيئات حماية البيانات وأحكام المحاكم الأوروبية .

المبحث الأول

معايير تقييم طلبات محو البيانات في ضوء أحكام المحاكم الأوروبية

تمهيد وتقسيم :

نتناول من خلال هذا المبحث الحديث عن المعايير التي تتبعها الشركات ومحركات البحث والمحاكم والهيئات الوطنية لحماية البيانات أثناء فحصها للطلبات الخاصة بمحو البيانات والمقدمة إليها والتي تلتزم وفقا لما ذكرته محكمة العدل الأوروبية بإجراء هذا التقييم أو ما يمكن لنا أن نطلق عليه مصطلح " اختبار " هذا بالإضافة لالتزامها التام بالحالات المحددة حصرا في لائحة حماية البيانات الأوروبية GDPR والتي ينطبق فيها حق المحو وكذلك للإعفاءات المقررة في هذا الشأن .

وتتمثل هذه المعايير وفقا لما تم النص عليه في ضوء أحكام المحاكم الوطنية الأوروبية وكذلك في ضوء الأحكام الصادرة من المحاكم العليا علي مستوي القارة الأوروبية حتي يتسني لنا الوقوف علي مفهوم وطريقة إعمال كل معيار من هذه المعايير.

وبناء علي ما تقدم، نقسم هذا المبحث إلي المطالب التالية :

المطلـــب الأول : الدور الذي يلعبه صاحب البيانات في الحياة العامة .

المطلب الثانـــي : طبيعة المعلومات المطلوب محوها .

المطلب الثالث : الظروف التي تم الحصول فيها علي المعلومات والتوقعات المشروعة بالخصوصية .

المطلب الرابع : مدي تعلق المعلومات بالمصلحة العامة للجمهور .

المطلب الأول

الدور الذي يلعبه صاحب البيانات في الحياة العامة

يعد هذا المعيار من أهم المعايير التي تم استخدامها من قبل المحاكم والهيئات التنظيمية في تقييم مطالبات الخصوصية وهو البحث فيما إذا كان المدعي شخصية عامة أم لا .

ففي حكم Google Spain قالت محكمة العدل الأوروبية CJEU " أن المصلحة المشروعة للجمهور في الحصول علي معلومات متاحة علي الشبكات الاجتماعية قد تختلف علي وجه الخصوص وفقا للدور الذي يلعبه صاحب البيانات في الحياة العامة "[1]، وقالت الفرقة العاملة بمقتضي المادة ٢٩ Article 29 Data Protection Working Party " في تعليقها علي الحكم الصادر من محكمة العدل الأوروبية " قد يكون هناك معلومات خاصة حول الشخصيات العامة ومن المفترض ألا تظهر في نتائج البحث مثل المعلومات المتعلقة بوضعهم الصحي وبأفراد

1- Case C-131/12, Google Spain SL v. Agencia Española de Protección de Datos (AEPD) (Costeja), Ibid, Para 81.

أسرتهم "[١]، لكنها أكدت بعد ذلك علي قاعدة عامة مفادها " أنه إذا كان المتقدمين بطلب المحو شخصيات العامة والمعلومات التي يريدون شطبها ليست معلومات خاصة، ففي هذه الحالة سيكون هناك حجة أقوي ضد شطب نتائج البحث المتعلقة بهم "[٢] .

وجدير بالإشارة هنا أن نذكر أن المحكمة العليا الانجليزية عند تطبيقها لحق المحو محليا وفي أول حكم لها فيما يتعلق بالحق في محو البيانات الشخصية، وجدت أن المعيار المسمي بـ " لعب دورا في الحياة العامة " أوسع من أن يكون شخصية عامة كأن يكون سياسي أو رياضي[٣]، وفي سبيل التعرف علي مفهوم الدور الذي يلعبه الشخص في الحياة العامة فقد ذكرت الفرقة العاملة أنه لا يمكن تحديد نوع الدور في الحياة العامة علي وجه اليقين الذي يضطر الفرد إلي تبرير وصول الجمهور إلي المعلومات الخاصة به عبر نتيجة البحث، ومع ذلك علي سبيل التوضيح يمكن اعتبار السياسيين وكبار المسئولين العامين ورجال الأعمال وأعضاء المهن المنظمة عادة للقيام بدور في الحياة العامة، فهناك حجة لصالح قدرة الجمهور علي البحث عن المعلومات ذات الصلة بأدوارهم وأنشطتهم العامة، وتتمثل القاعدة الأساسية الجيدة في محاولة تحديد مكان وصول الجمهور إلي المعلومات المعنية التي يتم توفيرها من خلال البحث عن اسم صاحب البيانات من أجل حمايتهم من السلوك العام أو المهني غير المناسب، كما أوضحت الفرقة أنه من الصعب تحديد المجموعة الفرعية

1- Article 29 Data Protection Working Party, Guidelines On The Implementation Of The Court Of Justice Of The European Union Judgment On, Ibid, p. 14.

2- Ibid .

3- NT1 & (2) NT2 v Google LLC, [2018] EWHC 799 (QB; [2018] EMLR 18; [2018] HRLR 13, 13 Apr 2018, Para 137, available at : https://www.5rb.com/wp-content/uploads/2018/08/NT1-v-Google-LLC.pdf

للشخصيات العامة بشكل عام ويمكن القول بأن الشخصيات العامة هم أفراد لديهم درجة من التعرض لوسائل الإعلام بسبب وظائفهم والتزاماتهم[١] .

خلاصة القول يبدو أن رأي الفرقة العاملة يشير إلي أن المشاهير يكون لديهم توقعات أقل من الخصوصية فيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بالمجالات الأساسية الخاصة بهم مثل ميولهم الجنسية وحياتهم الأسرية والصحية بحكم شهرتهم .

وفي تناقض قوي للفكر الذي اعتنقته الفرقة العاملة بمقتضي المادة ٢٩ نجد أن جوجل في تعاملها مع الطلبات المقدمة إليه للمحو يتعامل مع الشخصية العامة " public figure " علي أنها تعني ببساطة شخص ما معترف به علي المستوي الوطني أو الدولي، وهو شيء يمكن التعرف عليه ببساطة من خلال البحث في عناوين URL أو الأسماء ذات الصلة، وتكمن المشكلة في هذا الأمر في أن الشهرة ليس لها علاقة بالأهمية، مثال ذلك صورة لطفل يبلغ من العمر ١٦ سنة والذي أصبح يعرف باسم " Little fatty "[٢] التقطت له صورة بالصدفة في الشارع انتشرت في آسيا بمعدلات قدرت بعشرات الملايين مشاركة وبتغطية صحفية واسعة من Reuters and the Independent، ومن الواضح أن هذا الصبي سيدخل ضمن

1- Article 29 Data Protection Working Party, Ibid, p. 13

٢- ترجع أحداث هذه الواقعة إلي عام ٢٠٠٣ حيث التقط شخص مجهول صورة لتشيان شيجيون من منطقة جينشان شنغهاي حيث حضر الطالب فعاليات السلامة المرورية التي نظمتها مدرسته متطوعا مع زملائه، وكان هذا الطفل يزن أكثر من ١٠٠ كيلوجرام حيث وصفه الكثير من الكتاب بأنه " سمين ذو وجه فوضوي "، وبدءا من عام ٢٠٠٣ تم فرض وجهه علي صور مختلفة تتضمن هذه الصور ملصقات الأفلام وصور المشاهير والأعمال الفنية الكلاسيكية وتم وضعه علي شخصيات مثل الموناليزا ومارلين مونرو وهاري بوتر، وبسبب الشهرة بلغت شهرة تشيان معدلات قدرت بعشرات الملايين وأصبح مشهورا لدرجة أن وسائل الإعلام غير الصينية مثل Reuters و Independent .

See: https://en.wikipedia.org/wiki/Little_Fatty

تعريف جوجل للشخصية العامة لأنه سيكون معترف به علي المستوي الوطني والدولي.

ولا شك أنه مع تزايد استخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي حديثا فإن هذه الأمور من شأنها أن تقلل من توقع الخصوصية بالنسبة للشخصيات العامة والمشاهير لأنهم سيصبحون أكثر احتياجا للخصوصية لأنهم يعانون باستمرار من التطفل، ويذكر أن أحدث الإحصائيات أوضحت أن أقل من ٥% من طلبات المحو تعلقت بالمجرمين والسياسيين والشخصيات العامة البارزة [١] .

ـ نهج المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تجاه الشخصيات العامة :

إن موقف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في شأن خصوصية الشخصيات العامة والمشاهير غير واضح، لقد كانت المحكمة بالتأكيد لديها استعداد لتقر بأن المشاهير والشخصيات العامة لا يزال لديهم الحق في الخصوصية، فقد انتصرت الأميرة كارولين في قضية فان هانوفر الأولي Von Hannover v. Germany علي الرغم من أن المحكمة الدستورية الألمانية وجدت أنها شخصية عامة بامتياز public figure par excellence[٢]، وقد رأت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

1- Google, "Transparency Report: Search Removals Under European Privacy Law" Google (2018), online: Google

https://www.google.com/transparencyreport/removals/europeprivacy/

2- CASE OF VON HANNOVER V. GERMANY, (APPLICATION NO. 59320/00),

STRASBOURG, 24 june 2004, paras 19-21, available at :

https://hudoc.echr.coe.int/tur#{%22itemid%22:[%22001-61853%22]}

تعود أحداث هذه القضية والتي يطلق عليها قضية فون هانوفر الأولي إلي تقدم الأميرة كارولين أميرة هانوفر الابنة الكبري للأمير رينيه الثالث منع نشر صور لها في الصحافة الألمانية في عام ١٩٩٩، حيث منحتها المحاكم الألمانية أمرا قضائيا لمنع نشر الصور التي تنطوي علي أطفالها حيث رأت المحكمة أن هؤلاء الأطفال في حاجة أكبر للحماية من البالغين، لكن المحكمة=

أن العامل الحاسم في تحقيق التوازن بين حماية الحياة الخاصة في مواجهة حرية التعبير ينبغي أن يكمن في المساهمة في المصلحة العامة التي تقدمها هذه الصور أو المقالات، حيث رأت المحكمة أنه وفقا لأحداث القضية فإن هذه الصور لم تقدم المساهمة المطلوبة للمصلحة العامة، حيث أن الأميرة كارولين لا تمارس أي وظيفة رسمية، وبالتالي فإن الصور والمقالات تتعلق بتفاصيل حياتها الخاصة[١]، كما رأت المحكمة أن الجمهور في هذه الحالة لا توجد لديه مصلحة مشروعة في معرفة مكان الأميرة كارولين مقدمة الطلب أو معرفة كيف تتصرف في حياتها الخاصة حتي لو ظهرت في أماكن لا يمكن وصفها دائما بأنها منعزلة، وحتي في وجود مثل هذه المصلحة العامة كما هو الحال في المصلحة التجارية للمجلات في نشر هذه الصور ففي هذه الحالة يجب علي هذه المصالح في رأي المحكمة أن تستسلم لحق مقدم الطلب في حماية حياتها الخاصة[٢]، وانتهت المحكمة إلي أن المحاكم المحلية الألمانية و ما وضعته من معايير لم تكن كافية لضمان الحماية الفعالة للحياة الخاصة لمقدم الطلب وكان عليها وفق ظروف القضية أن يكون لديها توقع مشروع

=الدستورية الألمانية قضت بعدم وجود انتهاك للخصوصية لأن الأميرة كارولين كانت شخصية عامة علي وجه التحديد " شخصية عامة بامتياز داخل المجتمع "، تم رفع الأمر إلي المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورج، حيث قضت في ٢٤ يونيو ٢٠٠٤ قضت المحكمة بوجود انتهاك للمادة ٨ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، حيث رأت أن المشاهد من الحياة اليومية التي تنطوي علي أنشطة مثل الانخراط في الرياضة أو المشي كانت ذات طبيعة خاصة بحتة، كما لاحظت أن الصور التي تظهر في الصحافة الشعبية غالبا ما يتم التقاطها في مناخ من المضايقة المستمرة التي تحفز الشخص المعني علي الإحساس بالتدخل في حياتهم أو حتي الاضطهاد وأن السياق الذي تم خلاله التقاط هذه الصور دون علم مقدم الطلب أو موافقته لا يمكن تجاهلها بالكامل.

1- CASE OF VON HANNOVER v. GERMANY, (Application no. 59320/00), Ibid, Para,76 .

2- Ibid, Para 77 .

Legitimate expectations لحماية حياتها الخاصة، وأن المحاكم الألمانية لم تحقق توازنا عادلا بين المصالح المتنافسة[١] .

ولقد تم تأكيد هذا النهج من قبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورج من خلال قضية Lillo- Stenberg v Norway[٢] حيث ذكرت أنه في

1- Ibid, Para 78 .

2- CASE OF LILLO-STENBERG AND SÆTHER v. NORWAY, (Application no. 13258/09), 16 January 2014 ,available at :

https://hudoc.echr.coe.int/eng#{%22itemid%22:[%22001-140015 % 22]}

تتلخص أحداث القضية في أن السيد Lars – Lilli – Stenberg والسيدة Andrine Saether وهما من المشاهير المحليين في النرويج الذين تزوجوا في حفل خاص بالقرب من أوسلو قدموا شكوي ضد مجلة Se og Hor حيث نشرت المجلة المذكورة مقالا من صفحتين يصف حفل زفافهم ويعرض صورا للزوجين تم التقاطها دون موافقتهم، وادعي الزوجين أن المجلة المذكورة قد انتهكت حقهم في الخصوصية والمكفول بموجب المادة الثامنة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، حيث ردت المجلة علي هذه الادعاءات بقولها أن الزوجين كانا من المشهورين وبالتالي أصبح حفل زواجهما معروفا للجميع وبالتالي فإن المقالة التي تناولت خبر زفافهم قضية تهم الجمهور، كما زعمت المجلة أن الزفاف بطبيعته حدث عام وبالتالي تري المجلة أنها لم تنتهك حقهم في الخصوصية المكفول بموجب المادة الثامنة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وأن حظر نشر هذه المقالة والصور سيشكل انتهاكا للحق في حرية التعبير والمكفول بموجب المادة العاشرة من الاتفاقية سالفة الذكر .

ولقد سعت المحكمة العليا في النرويج إلي تحقيق التوازن المناسب بين المادة الثامنة التي تكفل الحق في الخصوصية وبين المادة العاشرة التي تكفل الحق في حرية التعبير وانتهت في حكمها إلي أن المقالات والصور التي تم التقاطها في حفل الزفاف وإن كانت دون علم الزوجين وموافقتهما إلا أنها اعتبرتهم من المشاهير، كما استدلت من تعاملاتهم السابقة مع الصحافة وطبيعة حفل الزفاف علي أنه يعد حدثا عاما، وبالتالي خلصت إلي أنه لم يكون هناك انتهاك لحقهم في الخصوصية، وعلي إثر ذلك تقدم الزوجين بطلبهم إلي المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ECHR .

وعندما عرضت القضية علي المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فقد رأت المحكمة أن نشر مقال يحتوي علي صور وأوصاف من حفل زفاف خاص لزوجين من المشاهير لم يكن فيه انتهاك لخصوصية الزوجين علي الرغم من كون حفل الزفاف حدثا خاصا، فإن هناك حقيقة بأن حفلات الزفاف لها مكون عام وأنه لم يتم الإعلان عن أي حقائق عمدا بشكل غير قانوني وبالتالي رأت أن

ظروف معينة حتي عندما يكون الشخص معروفا لعامة الناس، قد يعتمد علي توقع مشروع للحماية واحترام حياته الخاصة[١] .

ومع ذلك يبدو أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تنظر إلي حالة الشخصية العامة للفرد وبالتالي تقلل من توقعاتهم للخصوصية، ويتضح هذا من خلال قضية (Von Hannover v. Germany No. 2)[٢]، حيث قالت الدائرة الكبرى بالمحكمة

=عملية النشر تدخل في نطاق حرية التعبير المكفولة بموجب المادة العاشرة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان .

See: https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/cases/lillo-stenberg-v-norway/

1- Ibid, Para 27.

2-CASE OF VON HANNOVER v. GERMANY (No. 2),

(Applications nos. 40660/08 and 60641/08),7 February 2012, available at : https://hudoc.echr.coe.int/fre#{%22itemid%22:[%22001-109029 %22]}

تتلخص أحداث هذه القضية في تقدم العائلة المالكة في موناكو بطلب إلي المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ضد مجلتين في ألمانيا Frau im Spiegel و Frau Aktuell ، حيث نشرت المجلتان سلسلة من الصور في الفترة من ٢٠٠٢ إلي ٢٠٠٤ تظهر الأميرة كارولين وزوجها في أيام العطلات، وفي احدي الصور ظهر والد الأميرة كارولين حيث علقت المقالات علي حالته الصحية السيئة .

وقد سعت الأميرة كارولين وحصلت علي أوامر قضائية ضد نشر المزيد من الصور نتيجة لقضية فان هانوفر الأولي التي حكمت فيها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٤ حيث عملت الأميرة علي استصدار أوامر مماثلة بعدم النشر في هذه القضية .

ووجدت المحاكم الألمانية عندما نظرت القضية أن صورتين من الصور الثلاث المذكورة تنتهك حق الأميرة كارولين في الخصوصية بموجب نص المادة الثامنة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان حيث أنها لا تعكس أي مسألة تتعلق بالمصلحة العامة، كما أن تعامل المدعين المسبق مع الصحافة لا يعني أنهم وافقوا علي التقاط هذه الصور، أما بالنسبة للصورة الثالثة التي تصور الحالة الصحية السيئة لوالد الأميرة كارولين ينطوي علي مسألة تهم الجمهور أي صحة الأب " الأمير " وبالتالي فإن الصورة المعنية لها صلة وثيقة بما فيه الكفاية بالحدث الموصوف في المقالة وهكذا فشلت في دعواها ضد مجلة Frau im Spiegel، كما فشلت طلبات المدعين المنفصلة بشأن استصدار أمر قضائي ضد Frau Aktuell لأسباب مماثلة أمام محكمة العدل الفيدرالية في ٦

" أن الأميرة كارولين وشريكها معروفين جيدا بطريقة لا يمكن إنكارها وبالتالي لا يمكن تصويرهما علي أنهما من الأفراد العاديين بل يجب اعتبارهما من الشخصيات العامة "[١]، وبالتالي تم تقليل توقعات الخصوصية بالنسبة للأميرة وشريكها ولعل ما جعل المحكمة تصل إلي هذه النتيجة ليس بالطبع انتماء الأميرة كعضو في العائلة المالكة ولكن ببساطة بسبب شهرتها .

وبالمثل في قضية Axel Springer AG v Germany[٢] كان المدعي X معروفا بشكل جيد للجمهور لأنه لعب أحد الشخصيات الرئيسية في أحد الأعمال التلفزيونية، وقد لاحظ حكم الغرفة الكبرى أن دور المدعي كان مراقب شرطة يعمـــل

=مارس ٢٠٠٧ وتقدم المدعون بطلبهم إلي المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مدعين انتهاك حقوقهم في المادة الثامنة من الاتفاقية .

وعندما عرض الأمر علي المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لم تجد هناك أي انتهاك للحق في الخصوصية بالنسبة للأميرة والعائلة المالكة، وأيدت ما انتهت إليه المحاكم المحلية الألمانية بشأن ما توصلت إليه من وقف نشر صورتين من بين ثلاثة صور تم التقاطهم للعائلة، أما فيما يتعلق بالصورة الثالثة التي كانت هي أساس رفع الدعوي إلي المحكمة والتي تتعلق بالحالة الصحية السيئة للأب فقد رأت المحكمة أن هذه المسألة تحديدا كانت مصدر قلق عام ووجدت أنه لا يوجد انتهاك للمادة الثامنة من الاتفاقية في هذه الحالة .

يذكر أنت المحكمة قد عادت وأكدت مرة أخري علي المعايير التي ذكرتها في قضية فان هانوفر الأولي والتي يجب علي المحاكم المحلية إعمالها في حال التعارض بين الحق في الخصوصية والحق في حرية التعبير من حيث البحث **أولا:** فيما إذا كانت المعلومات تساهم في مناقشة المصلحة العامة، **وثانيا:** ما مدي شهرة الشخص المعني **وثالثا:** السلوك المسبق للشخص المعني **ورابعا:** محتوي وشكل وعواقب النشر، **وخامسا:** الظروف التي التقاط الصور فيها .

See : Von Hannover v. Germany (No. 2)
https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/cases/von-hannover-v-germany-no-2/

1- Von Hannover v. Germany (No. 2), Para 120 .

2- Case of Axel Springer AG v Germany (Application no 39954 /08) ,7 February 2012,
https://hudoc.echr.coe.int/fre#{%22itemid%22:[%22001-109034%22]}

علي إنفاذ القانون ومنع الجريمة، وهذه الحقيقة كانت وراء زيادة اهتمام الجمهور باعتقال X لارتكابه جريمة جنائية، حيث رأت المحكمة أنه كان معروفا كشخصية عامة للجميع وهو الأمر الذي يعزز اهتمام الجمهور بأن يتم إبلاغه باعتقال X والإجراءات الجنائية المتخذة ضده[1] .

ومن خلال القضايا سالفة الذكر يتضح لنا أن تكييف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان للشخصية العامة ليس بسبب أهمية دور المدعي في الحياة العامة ولكن ببساطة علي أساس أنه معروف للجمهور .

قضت الدائرة الكبرى للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأغلبية ١٢ صوتا مقابل خمسة أصوات بأن ألمانيا قد انتهكت حق مقدم الطلب في حرية التعبير عندما غرمت مجلة وحظرت نشر المزيد من المقالات المتعلقة باعتقال ممثل لحيازة الكوكايين في ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٤ حيث تمكن أحد الصحفيين من جمع تفاصيل هذا الاعتقال من خلال استجواب الشرطة في مجال الحادث، وكان هذا الممثل مشهورا داخل ألمانيا بلعب دور مشرف الشرطة في عرض تلفزيوني تم بثه علي أحد القنوات الخاصة في الفترة من ١٩٩٨ إلي ٢٠٠٥، وقد نشرت صحيفة بيلد Bild الألمانية اليومية في ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٤ مقالا علي الصفحة الأولي للصحيفة تحت عنوان " الكوكايين !!!، حيث رفع الممثل دعوي تدعي أن المجلة انتهكت حقه في الخصوصية ورأت المحكمة أن المقالات تتعلق بالوقائع القضائية العامة التي تم الحصول عليها من مصادر رسمية عن شخص معروف جيدا للجمهور كما أن الاعتقال تم في مكان عام .

Axel Springer AG v. Germany, available at :

https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/cases/axel-springer-ag-v-germany/, See also : Kulk, S., & Zuiderveen Borgesius, F. (2018). Privacy, Freedom of Expression, and the Right to Be Forgotten in Europe, Ibid, p. 9 .

1- Case of Axel Springer AG v Germany, Ibid, Para 99.

جدير بالذكر أن المحكمة في قرارها بشأن قضية Couderc and[1]

1- Couderc and Hachette Filipacchi Associés v. France, (Application no. 40454/07),10 November 2015,

https://hudoc.echr.coe.int/fre#{%22itemid%22:[%22001-158861%22]}

في هذه القضية أيدت الغرفة الكبري للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بالإجماع قرار الأغلبية الصادر عن الغرفة في ١٢ يونيو ٢٠١٤، ورأت المحكمة أن المحاكم الفرنسية انتهكت المادة العاشرة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان من خلال التدخل في حق المجلة في حرية التعبير فيما يتعلق بنشر مقال عن الطفل غير المعترف به لأمير موناكو، وقد رأت المحكمة أن وجود طفل غير شرعي في سياق الأسرة الملكية أمر لا يمكن إنكاره في المصلحة العامة وأن المحاكم الفرنسية فشلت في تحقيق التوازن الصحيح بين الحق في حماية خصوصية الأمير والحق في حرية التعبير للطفل ووالدته.

ففي ٢٠٠٥ نشرت مجلة Paris- Match ادعت فيه سيدة تدعي السيدة C أن أمير موناكو هو والد ابنها، وقد ظهر مقال بالفعل توقعا لمحتوي مقال المجلة الفرنسية وتم نشره بالفعل في صحيفة Daily Mail البريطانية، وهو الأمر الذي دفع الأمير ألبرت إلي تقديمه لإخطار إلي المجلة الفرنسية لمنع نشر المقالة .

ولم تلتزم المجلة الفرنسية بالإخطار المقدم إليها من قبل الأمير، الأمر الذي دفعه لرفع دعوي قضائية أمام محكمة Tribunal de Grande Instance of Nanterre لانتهاك حقه في الخصوصية، حيث أمرت المحكمة المجلة بتعويض الأمير بمبلغ ٥٠ ألف يورو ونشر تفاصيل الحكم علي غلافها، وأكدت محكمة الاستئناف بعد ذلك المبلغ المطلوب دفعه كتعويض لكنها غيرت من شروط نشر الحكم، وفي غضون ذلك أصدر الأمير ألبرت بيانات أكد فيه أنه والد الطفل المعني.

وفي ١٢ يونيو ٢٠١٤ قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن الأحكام الصادرة ضد مجلة Paris – Match ترقي إلي تدخل غير مبرر في حقها في حرية التعبير وفقا للمادة العاشرة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، حيث قالت بأن الأحكام الصادرة عن المحاكم الفرنسية في هذا الشأن لم تميز بين الحياة الشخصية للأمير ألبرت وبين القضايا العامة المتعلقة بها، حيث وجدت المحكمة أن ولادة الطفل كانت ذات أهمية كبيرة لمواطني موناكو وأن والدة الطفل السيدة C تحدثت علنا عن ابنها من أجل الاعتراف بحقوقه وهويته، علاوة علي ذلك لم يكن المقال كاذبا أو تشهيريا وقد تم الكشف عن وجود الطفل بالفعل في صحيفة Daily Mail قبل ظهور المقالة في Paris – Match .

See: Couderc v. France, Case no 40454/07, November 10, 2015 https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/cases/couderc-v-france-2/

قد ذكرت أن حق Hachette Filipacchi Associés v. France الشخصيات العامة في الحفاظ علي سرية حياتهم الخاصة من حيث المبدأ أوسع في حالة عدم شغلهم أي وظائف رسمية[١]، وفي أجزاء أخري من الحكم نفت أي تمييز من هذا القبيل، وقد أضافت المحكمة أن المبدأ أن السياسيين يضعون أنفسهم عرضة للتدقيق في كلمة يدلون بها وهو الأمر الذي ينطبق علي الصحفيين والجمهور بشكل عام ولا ينطبق فقط علي السياسيين ولكل لكل شخص في المجال العام سواء من خلال مواقفهم أو أفعالهم[٢]، وقد أكدت المحكمة علي ذلك في أحد حيثيات الحكم بتأكيدها علي أن " ممارسة الوظيفة العامة أو التطلع إلي منصب سياسي يعرض المرء إلي مزيد من التدقيق في الأخبار المتعلقة به، وتضيف المحكمة أن بعض الإجراءات الخاصة من قبل الشخصيات العامة تكوم محل اهتمام بالنظر إلي الدور الذي يلعبه هؤلاء الأشخاص في المشهد الاجتماعي أو السياسي[٣]، وهو الأمر الذي يوحي بالمساواة بين أدوار المشاهير مع السياسيين والمسئولين الرسميين، وبالتالي يتضح لنا أن فكرة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان عن الشخصية العامة تمتد بشكل جيد إلي ما وراء السياسيين وغيرهم ممن يمارسون سلطة عامة حقيقية ليشمل المشهورين لأي سبب من الأسباب .

وبالنظر أيضا في اتجاهات المحكمة في كل قضية Von Hannover 2 و قضية Axel Springer بدأت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في استخدام مصطلح الشخصية العامة علي أنه يعني ببساطة الشخص الذي يهتم الجمهور بأفعاله وبهذه الطريقة فإن هذا يعني أن الحق في الخصوصية بالنسبة للشخصية العامة يقل

1- Ibid, Para 119 .

2- Ibid, Para 121 .

3- Ibid, Para 120 .

بشكل حاد بسبب الفضول العام، وهو الأمر الذي يوحي بأن التمييز المقدس بين المصلحة العامة وما يهم الجمهور اقترب من الانهيار .

يذكر أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد تنبت معيار الشخصية العامة في قضية فون هانوفر الثالثة Von Hannover v Germany (no 3) حيث أكدت المحكمة أنه يجب اعتبار صاحبة الطلب وزوجها من الشخصيات العامة وغير قادرين علي المطالبة بنفس الحماية في حياتهم الخاصة مثل الأفراد العاديين[١]، وتعد هذه المرة الثالثة منذ عام ٢٠٠٤ التي اشتكت فيها الأميرة كارولين من إخفاق المحاكم الألمانية في منع نشر الصور التي تدعي أنها تصور مشاركتها في أنشطة خاصة[٢] .

1- Alexia Bedat, Case Law, Strasburg, Von Hannover v Germany (no 3) - Glossing over privacy, 13 October 2013, available at:

https://inforrm.org/2013/10/13/case-law-strasbourg-von-hannover-v-germany-no-3-glossing-over-privacy-alexia-bedat/

2- Case of, VON HANNOVER v. GERMANY (No. 3) - 8772/10 - Chamber Judgment (French Text) [2013] ECHR 835 (19 September 2013), available at :

https://www.bailii.org/eu/cases/ECHR/2013/835.html

يعود تاريخ النشر في قضية Von Hannover (no 3 إلي ٢٠ مارس ٢٠٠٢ حيث نشرت المجلة الألمانية Tage 7 مقالة تتعلق بالاتجاه الأخير للمشاهير في تأجير منازلهم لقضاء العطلات، ومضت المجلة تصف بالتفصيل فيلا العائلة الواقعة في جزيرة علي الساحل الكيني، وتحدد الأثاث وتكلفة الإيجار والأنشطة اليومية في المنطقة، وقد ظهرت المقالة جنبا إلي جنب مع صور الفيلا، ولقد صدر حكم المحكمة الأوروبية في القضية في ١٩ سبتمبر ٢٠١٣ بعد عملية استئناف مدتها ست سنوات في المحاكم الألمانية، حيث رأت المحكمة بالإجماع أن رفض المحكمة الفيدرالية الألمانية منح أمر قضائي يحظر أي نشر إضافي للصورة لا يشكل انتهاكا لحقوق الخصوصية لمقدم الطلب علي النحو المنصوص عليه في المادة الثامنة، ولقد استندت المحكمة في قضائها إلي أن المقالة نفسها لم تتضمن معلومات تتعلق بالحياة الخاصة لمقدم الطلب أو زوجها ولكنها ركزت علي الجوانب العملية المتعلقة بالفيلا وإيجارها .

- السلوك المسبق للشخص :

يثار التساؤل حول مدي تأثير السلوك المسبق للشخص علي المطالبة بالخصوصية، وهو الأمر الذي يفتح باب التساؤل حول مدي تأثير التنازل طواعية عن بعض المعلومات في المجال العام علي الخصوصية .

وفي هذا الشأن فقد اقترحت إرشادات فرقة العمل حول Google spain النظر فيما إذا كان المحتوي قد تم نشره طواعية بواسطة صاحب البيانات، ففي هذه الحالة يتم الإبقاء علي هذه البيانات وفقا لما اقترحته فرقة العمل[١] .

ولقد نظرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان علي نطاق أوسع للسلوك المسبق للفرد من حيث الابتعاد أو من حيث التماس الدعاية عند تقييم قوة ادعاءات مخالفة المادة الثامنة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان .

ولقد أخذت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في اعتبارها السلوك المسبق للشخص علي سبيل المثال من حيث القضايا التي رفعوها سابقا لحماية أنفسهم من التطفل كتعزيز لمطالبتهم بالحماية المقررة في المادة الثامنة من الاتفاقية، وفي قضية Von Hannover (no 3) اعترفت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بجهود الأميرة كارولين في إبعاد حياتها الخاصة عن الصحافة كعامل ذي صلة لحكمها في القضية.

وبالمثل في قضية Von Hannover (no 1) كان العامل المهم يتمثل في أن الأميرة كارولين قد بذلت مجهودات كبيرة من أجل حماية نفسها من أعين الجمهور .

ولا شك أنه في حالة الشخص العادي سيكون عنصر الاهتمام الإعلامي غائب بالطبع، وبالمقاربة بين السلوك المسبق للشخص المعني في قضاء المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والوضع الحالي في لائحة حماية البيانات الشخصية، يمكن القول بأنه

1- Article 29 Data Protection Working Party, Ibid, p. 19 .

يمكن استنتاج السلوك المسبق حاليا من خلال تصرفات الشخص عندما يقوم علي سبيل المثال عندما يقوم بالتحميل لمجموعة صغيرة من الأصدقاء علي أحد مواقع التواصل الاجتماعي، وهذا السلوك المسبق يمكن القول بأنه يدخل في الاعتبار عند تقييم طلب المحو حيث ينطوي بلا شك علي رغبة في درجة من الخصوصية واحترام البيانات .

ويمكن لنا أن نطرح تساؤلا في هذه الجزئية وهو تساؤل يتعلق بالحالات التي ظهر فيها الشخص المطالب بمحو البيانات بالدعاية والحديث مسبقا عن تفاصيل حياته الشخصية، فهل يمكن في هذه الحالة القول بأنه تنازل طواعية عن حقه في الخصوصية أم أنه ما زال يملك المطالبة بحقه في الخصوصية ؟

وللإجابة علي هذا التساؤل، فقد تناولت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان هذه الجزئية من خلال حكمها في قضية Axel Springer v Germany حيث رأت المحكمة أن سلوك الشخص المعني قبل نشر التقرير أو حقيقة أن الصور والمعلومات ذات الصلة قد ظهرت بالفعل في المنشورات السابقة هي بالفعل عوامل تؤخذ في الاعتبار، ولكن المحكمة عادت وأكدت أن التعاون مع الصحافة في مناسبات سابقة لا يمكن أن يكون بمثابة حجة لحرمان الطرف المعني من كل حماية ضد نشر التقرير أو الصورة في العدد[١] .

ومما سبق يتضح لنا أن المحكمة قد اعتبرت أن التعامل المسبق للمدعي في القضية سالفة الذكر لن يحرم صاحب البيانات من كل الخصوصية، ولكن يمكن القول بأن مثل هذا السلوك لن يعمل إلا علي تقليل جزئي لتوقع الخصوصية .

ولذلك يمكن لنا القول أن الكشف طواعية عن بعض المعلومات للعامة لا يمكن القول معه بانقضاء الحق في المطالبة بالمحو، فالإفصاحات السابقة لا يجب أن

1- Case of Axel Springer v Germany, Ibid, Para 92 .

تعامل علي أنها تخلي عن الخصوصية ولكن لا شك أنه يؤخذ في الاعتبار ويقلل من توقعات الخصوصية بالنسبة لصاحب البيانات وهو ما نتناوله بالتفصيل لاحقا .

المطلب الثاني

طبيعة المعلومات المطلوب محوها

وجدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان سابقا أن السلامة الجسدية والهوية والمعلومات الشخصية كلها تدخل في جوانب الحياة الخاصة بموجب المادة الثامنة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، حيث شددت المحكمة علي ذلك مقررة أنه كلما كانت البيانات الشخصية التي تم الكشف عنها أكثر حميمية فإن هذا يستدعي زيادة المطالبات بالخصوصية .

ولعل من أبرز الإشكاليات المتعلقة بطبيعة المعلومات بالنسبة للمعلومات التي يمكن اعتبارها معلومات حميمية intimate information يختلف اعتمادا علي عوامل كثيرة مثل الثقافة والدين والجنس والعمر ونوع الشخصية، وفي الوقت الذي اعتبرت فيه المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان البيانات المتعلقة بالحياة الرومانسية أو العاطفية باعتبارها حميمية أو خاصة بشكل غريب فقد اعتبرت أن حفل الزفاف في قضية Lillo- Stenberg ليس بالضرورة مناسبة خاصة .

وفيما يتعلق بتنظيم الحماية لهذا النوع من البيانات نجد أن اللائحة العامة لحماية البيانات GDPR قد نظمت هذا الأمر حيث نجد أن المادة التاسعة من اللائحة قد حددت البيانات الحساسة موضحة أنها تلك البيانات التي تكشف عن الأصل العرقي أو الإثني أو الآراء السياسية أو المعتقدات الدينية أو الفلسفية أو العضوية أو النقابية ومعالجة البيانات الوراثية والبيانات البيومترية بغرض تحديد هوية الشخص الطبيعي بشكل فريد أو البيانات المتعلقة بالصحة أو البيانات المتعلقة بالحياة

الجنسية للشخص الطبيعي أو الميول الجنسية[١]، وبالنظر إلي نص المادة ١٧ من اللائحة والمنظمة للحق في المحو نجد أنها لم تعقد أي تفرقة بين البيانات الحساسة والبيانات العادية في إمكانية توفير طلبات الحذف عند الضرورة لممارسة الحق في حرية التعبير .

ولقد علقت الفرقة العاملة بموجب المادة ٢٩ علي مسألة البيانات الحساسة والبيانات العادية قائلة " كقاعدة عامة للبيانات الحساسة تأثير كبير علي الحياة الخاصة لصاحب البيانات من البيانات الشخصية العادية والمثال الجيد حول هذه المعلومات تلك المعلومات المتعلقة بصحة الشخص أو جنسه أو معتقداته الدينية ومن المرجح أن يتم التدخل بواسطة هيئة حماية البيانات DPAs عندما يتم رفض طلبات إلغاء الإدراج فيما يتعلق بنتائج البحث التي تكشف هذه المعلومات للجمهور"[٢] .

وبإتباع هذا النهج قد تسعي المحاكم المحلية لإيجاد سبل لتجنب العواقب التلقائية المترتبة علي وصف البيانات بأنها حساسة، ففي قضية Campbell v MGN Ltd[٣]، فقد رأت المحكمة أن المعلومات الطبية المتعلقة بالصحة تبدو أنها

١- هذا النص كان متواجدا أيضا في التوجيه الأوروبي الملغي لحماية البيانات الشخصية رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٥ من خلال نص المادة الثامنة والتي جاءت تحت عنوان " معالجة فئات خاصة من البيانات "، كما تضمنت الحيثية رقم ٥١ من ديباجة لائحة حماية البيانات الأوروبية الحديث عن مفهوم البيانات الحساسة وصورها .

Article 8 / Directive 46/95:

2 -Article 29 data protection working party, ibid ,p. 17

3- Campbell v MGN Limited Ltd, *6MAY 2004,available at* https://www.5rb.com/wp-content/uploads/2013/10/Campbell-v-MGN-HL-6-May-2004.pdf

تعود أحداث هذه القضية إلي مجموعة من الصور التي تم التقاطها لعارضة الأزياء الشهيرة ناعومي كامبل أثناء مغادرتها لأحد اجتماعات برنامج جمعية المدمنين المجهولين، حيث نشرت صحيفة

دائما معلومات خاصة وقضت بأن الاهتمام بالخصوصية في حقيقة أن شخصية عامة مصابة بنزلة برد أو كسر في الساق من غير المرجح أن تكون قوية بما يكفي لتبرير تقييد الصحافة في الإبلاغ عنها، ما الضرر الذي يمكن أن يفعله ؟ "[١] .

وفي اعتقادي أنه يجب علي المحاكم أن تأخذ نهجا أكثر مرونة في تحديد المعلومات الحساسة وأن تتبع في هذا الأمر نهجا يعتمد علي مجموعة من العوامل الثقافية والموضوعية التي تنظر في سياق الأحداث، هذه العوامل يمكن أن تأخذ في الاعتبار فحصا للمعلومات التي يمكن اعتبارها عادة حساسة أو حميمية لشخص من نفس العمر أو من نفس الطائفة الدينية، وكذلك الفحص للحساسيات الشخصية لصاحب البيانات كأن يتم نشر صورة لشخص أجري جراحة تحول علي إثرها تغيير جنسه وتم نشر صورة له أظهرت جنسه السابق[٢] .

- شكل المعلومات المطلوب محوها صور أم نصوص :

تأخذ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في اعتبارها عند تقييم القضايا المتعلقة بانتهاك المادة الثامنة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والمتعلقة بحماية الخصوصية الشكل الذي يتم فيه الإفصاح عن البيانات الشخصية حيث قد يتم ذلك

ديلي ميرور الصور مع مقالات تدعي أنها كانت تتلقي علاجا من إدمان المخدرات، وكانت عارضة الأزياء الشهيرة قد نفت علنا أنها مدمنة وقامت بتحريك دعوي ضد الصحيفة مدعية أن النشر قد سبب لها أضرارا بالغة، ولكن كلا من محكمتي أول درجة والاستئناف حكمتا ضدها، وجاء في قرار المحكمة أنه بقيام العارضة بالتأكيد كذبا أمام وسائل الإعلام علي أنها لا تتعاطي المخدرات، فقد منحت وسائل الإعلام الحق في إظهار الحقائق للعامة، إلا أنها دعواها أمام مجلس اللوردات قد نجحت وحصلت ناعومي علي تعويض لانتهاك خصوصيتها .

1- Campbell v MGN Limited Ltd, Ibid, Para 157 .

في شكل صور فوتوغرافية، أو تسجيلات صوتية أو نص مكتوب[١]، ومن الملاحظ أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تعامل الخصوصية المتعلقة بالصور بنوع من الأهمية الخاصة، وفي هذا الشأن يقول

Geoffrey Gomery أنه أصبح من الواضح أن المحاكم تعامل صور شخص في مكان عام بشكل مختلف عن وصف الشخص في نفس المكان لأن الصورة تجعل من السهل التعرف علي صاحب البيانات بالمقارنة بالقصص أو النصوص تكون الصور حية ومفصلة ويتم التعرف علي صاحبها بسهولة "[٢] .

ففي قضية Peck v. the United Kingdom[٣] قيل بأن الخصوصية قد تنتهك بنشر صور محرجة لمقدم الطلب في الرأي العام " حيث تم النظر إلي اللحظة ذات الصلة إلي حد تجاوز بكثير التعرض للمارة إلي المراقبة الأمنية وبدرجة تفوق توقعات مقدم الطلب في ذلك الوقت، وتعد هذه القضية دليلا مهما علي فكرة أن مجرد

1- Geoffrey Gomery, "Whose Autonomy Matters? Reconciling the Competing Claims of Privacy and Freedom of Expression", Legal Studies, Vol 27 No 3 September 2007, p.404, available at :

https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/j.1748-121X.2007.00056.x

2- Ibid, p. 427

" It has become plain that the courts treat images of a person in a public space differently than they would a description of the person in the same place. By comparison to stories, images are vivid, detailed and the subject is all too easily identified."

3- Case of Peck v united kingdom (application no 44647/98), 28 1 2003, available at :

https://hudoc.echr.coe.int/eng-press#{%22itemid%22:[%22003-687182-694690%22]}

وجود شخص في مكان عام لا يجعل من سلوكه مشاعا إلا فيما يخص ما يراه باقي المارة من هذا السلوك[1] .

١- تعود أحداث القضية إلي أنه بينما كان يسير السيد Peck في شارع برينتوود هاي ستريت وكان يشعر بإحباط شديد، حاول أن يشرط يده بسكين مطبخ ولم يكن يدرك أن أحد كاميرات المراقبة التلفزيونية المثبتة فوق مبني برينتوود قد التقطت صورته، بالطبع لم تظهره المشاهد التي صورتها الكاميرا وهو يشرط يده، ولكن المسئول عن كاميرات المراقبة انتبه فقط إلي وجود شخص ممسك بسكين في يديه، وعلي الفور تم إبلاغ الشرطة التي وصلت علي الفور لمقر الحادث، حيث حرزت السكين ووفرت لـــ Peck رعاية طبية ونقلته إلي قسم الشرطة حيث تم احتجازه بموجب قانون الصحة العقلية وبعد أن خضع للفحص والعلاج علي يد طبيب، أطلق سراحه دون توجيه تهم إليه واصطحبه ضابط شرطة إلي منزله .

وبعد عدة شهور نشر المجلس صورتين حصل عليهما من الفيلم الذي التقطته كاميرات المراقبة ليرفقا بمقال عنوانه " إزالة الخطر : التعاون بين كاميرات المراقبة التلفزيونية والشرطة يحول دون وقوع موقف خطير محتمل " ولم يتم إخفاء وجه Peck وبعدها بأيام نشرت صحيفة برينتوود وويكلي نيوز صورة من صور الحادث علي صفحتها الأولي مقترنة بمقال عن استخدام كاميرات المراقبة التلفزيونية وفوائدها، ومرة أخري لم يخف وجه Peck وبعد ذلك نشرت صحيفة محلية أخري مقالين مشابهين إلي جانب صورة ل Peck من الفيلم الذي صورته كاميرا المراقبة التلفزيونية مصرحة أنه قيل حيل دون وقوع موقف خطير محتمل وأضافت الصحيفة أنه قد تم إطلاق سراح Peck دون توجيه أي تهم إليه وقد تعرف عليه عدد من القراء .

وبعد ذلك تم عرض المزيد من المقتطفات من الفيلم الذي صورته كاميرا المراقبة التلفزيونية في برنامج تلفزيوني محلي يبلغ متوسط عدد مشاهديه ٣٥٠ ألف مشاهد، وفي هذا الوقت أخفيت هوية Peck بناء علي طلب شفهي من رئيس المدينة، اكتشف Peck من أحد جيرانه أن الكاميرات قد صورته وأن الفيلم قد نشر ولم يقم باتخاذ أي إجراءات حيث كان لا يزال يشعر بالإحباط في ذلك الوقت .

وأمد مجلس المدينة منتجي برنامج "نبض الجريمة " الذي تنتجه شبكة BBC ويعرض علي التلفزيون المحلي ويبلغ عدد مشاهديه في المتوسط ٩.٢ مليون مشاهد بالفيلم الذي التقطته كاميرات المراقبة التلفزيونية، وقد فرض المجلس شروطا عديدة تتضمن عدم إظهار هوية أي شخص في الفيلم، ومع ذلك أظهرت احدي حلقات البرنامج وجه Peck وحين أخبره أصدقاؤه بذلك تقدم بشكوي إلي مجلس المدينة، فاتصل المنتجون وأكدوا أنه قد تم إخفاء وجهه، ولكن عند إذاعة البرنامج وعلي الرغم من إخفاء وجه Peck فقد تعرف عليه أصدقاؤه وأفراد عائلته .

وفي تعليق Alsaf Marsoof علي حكم Douglas v Hello[1] فإنه يقول أن الإدانات الموجهة إلي النشر غير المصرح به للصور يكون أقوي بكثير من الأشكال

وقد قبلت شكاوي Peck المقدمة إلي لجنة معايير البث ولجنة التلفزيون المستقل التي ادعي فيها حدوث تعد غير مصرح به علي خصوصيته في الوقت الذي كانت فيه الشكوى التي تقدم بها إلي لجنة شكاوي الصحافة لم تكن مثمرة .

وبعد ذلك طلب Peck إذن المحكمة العليا للتقدم بطلب إجراء مراجعة قضائية فيما يتعلق بإذاعة مجلس المدينة لمواد خاصة بكاميرات المراقبة التلفزيونية، إلا أن طلبه هذا قوبل بالرفض بالإضافة إلي طلب آخر باللجوء إلي محكمة الاستئناف مما دفعه إلي أن يتقدم بشكواه إلي المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والتي انتهت إلي أن عرض مجلس المدينة للمشاهد التي التقطتها كاميرات المراقبة التلفزيونية يعد تدخلا صارخا في حياته الشخصية مما يتعارض مع المادة الثامنة من الاتفاقية الأوروبية، وجاء في قرار المحكمة أن مصطلح الحياة الشخصية لابد من تفسيره باستفاضة ليتضمن حق الهوية والتطور الذاتي .

وبالتالي لم يكن التقاط الصور في شارع عمومي كافيا ليجعل منها مناسبة عامة، حيث أن Peck لم يكن في مناسبة عامة وهو ليس شخصية مشهورة والتقاط الصور كان في ساعة متأخرة من الليل، علاوة علي أن إتاحة هذه الصور لوسائل الإعلام أدي إلي مشاهدة هذه اللقطات من جانب جمهور أكبر بكثير مما توقع Peck واختتمت المحكمة قرارها بأنه كان في استطاعة المجلس الحصول علي موافقته قبل عرض اللقطات، كما كان ينبغي إخفاء وجهه .

انظر : ريموند واكس، الخصوصية مقدمة قصيرة جدا، ترجمة ياسر حسن، مرجع سابق، صـ٩٣ .

Peck v united kingdom (application no 44647/98), 281 2003, Ibid .

1- Douglas -v- Hello! Limited & Others, Case No: A3/2004/0147, A3/2004/0148 & A3/2004/0330 PTA, available at :

https://www.5rb.com/wp-content/uploads/2013/10/Douglas-v-Hello-CA-18-May-2005.pdf

تتعلق هذه القضية بالتقاط صور زفاف لمايكل دوجلاس وكاثرين زينا جونز خلسة وذلك بالرغم من التحذير الصريح الذي تلقاه المدعوون كافة والذي يحظر استخدام الكاميرات الفوتوغرافية أو كاميرات الفيديو في مراسم الزفاف أو حفل الاستقبال، فقد تعاقد العروسان مع مجلة OK علي النشر الحصري لصور زفافهما، إلا أن مجلة Hello المنافسة سعت إلي نشر هذه الصور، فتقدم النجمان بدعوي قضائية ضد المجلة الأخيرة وكسباها .

الأخرى لتسريبات الخصوصية[١]، ففي القضية المذكورة يلاحظ أن الصورة بكل تأكيد يمكن أن تلتقط كل تفاصيل حدث مؤقت بطريقة لا تستطيع الكلمات أن تفعلها ولكن يمكن للصورة أن تفعل أكثر من ذلك "[٢] .

وبالمثل في قضية Von Hannover v Germany (no 2) ذكرت المحكمة أن صورة الشخص تشكل احدي السمات الرئيسية للشخصية حيث أنها تكشف عن السمات الفريدة للشخصية وتميز الشخص عن أقرانه[٣] .

جدير بالذكر أن المادة ١٧ من اللائحة العامة لحماية البيانات والمنظمة للحق في محو البيانات الشخصية لا تشير إلي شكل معين من البيانات الشخصية ويبدو أنه من المرجح أن الكثير من الأفراد سوف يستخدمون هذه المادة لحذف صورهم الشخصية، فهناك قصص متعددة عن وجود صور عبر شبكة الانترنت والمواقع المختلفة تسبب أذي وضرر بالغ بأصحابها علي مستوي حياتهم الشخصية والعملية[٤] .

1- Althaf Marsoof, Online Social Networking and the Right to Privacy: The Conflicting Rights of Privacy and Expression, Article *in* International Journal of Law and Information Technology· May 2011, p. 129, available at:https://www.researchgate.net/publication/220209791_Online_Social_Networking_and_the_Right_to_Privacy_The_Conflicting_Rights_of_Privacy_and_Expression

2- Ibid .

See also : Douglas -v- Hello, Ibid, Para 106.

3- Von Hannover v Germany (no 2), Ibid, Para 96 .

٤- مثال ذلك فقد معلمة لوظيفتها عندما نشرت لنفسها صورة وهي تحمل في يديها كوب من الخمر وكوب من البيرة عبر موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك .

Teacher sacked for posting picture of herself holding glass of wine and mug of beer on Facebook, 7 february 2011, available at :

ومع ذلك يمكن الوصول إلي أشكال أخري من البيانات الشخصية عبر الانترنت بما فيها النصوص ومن المحتمل أن يكون ضارا بشكل كبير بصاحب البيانات من حيث الخصوصية والسمعة خاصة إذا كانت تتناول تفاصيل حميمية كعلاقاتهم الجنسية، وهو الأمر الذي يوجب علي المحاكم والهيئات التنظيمية إتباع نهج مرن علي أساس كل حالة علي حدي عند اتخاذ قرار بشأن حذف الطلبات .

المطلب الثالث

الظروف التي تم الحصول فيها علي المعلومات والتوقعات المعقولة للخصوصية

تلعب الظروف التي تم فيها الحصول علي المعلومات دورا هاما في تقييم القضايا المعروضة علي المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ففي قضية – Lillo Stenberg أكدت المحكمة علي أهمية النظر في الطريقة التي تم بموجبها التقاط الصور المتطفلة، حيث ذكرت المحكمة أن الوضع سيكون مختلفا لو كانت الصور الفوتوغرافية تم التقاطها في منطقة مغلقة ففي هذه الحالة سيكون من حق المعنيين أن يبدوا أنهم كان لديهم سبب للاعتقاد بأنه لم يلاحظهم أحد "[١] .

وفي قضية Von Hannover (no 1) لاحظت المحكمة أن صورة واحد معينة للأميرة كارولين لم تكن موقرة بالشكل الكافي التي وقعت في شاطئ نادي خاص تم التقاطها سرا علي مسافة عدة مئات من الأمتار، ربما من جهة مجاورة للمنزل في حين كان وصول الصحفيين والمصورين إلي النادي يخضع لرقابة صارمة[٢]، كما

---

https://www.dailymail.co.uk/news/article-1354515/Teacher-sacked-posting-picture-holding-glass-wine-mug.

1- Case of Lillo – Stenberg, Ibid ,Para 52 .

2- Case of Von Hannover (no 1), Ibid, Para 68 .

قالت المحكمة أن الصور التي يتم التقاطها وتظهر في الصحف الشعبية غالبا ما تؤخذ في مناخ يدفع الشخص المعني إلي الشعور بإحساس قوي جدا بالتدخل في حياتهم وربما الإحساس بالاضطهاد[١] .

وبالمقاربة بين هذه الطرق التي يتم الحصول فيها علي المعلومات والوضع الآن في ظل لائحة حماية البيانات GDPR يمكن لنا القول أنه يتشابه مع المعلومات أو البيانات التي يتم نشرها بواسطة " الطرف الثالث " حيث كان الطرف الثالث قديما يتمثل تحديدا في الصحافة وإن كان الأمر تغير إلي حد كبير الآن ولم يعد الأمر يقتصر فقط علي الصحافة في ظل التكنولوجيا الحديثة والاستخدام المتزايد لمواقع التواصل الاجتماعي والأجهزة المحمولة القادرة علي التقاط الصور وتسجيلها ونشرها في ثوان معدودة .

ففي بعض القضايا مثل on Hannover و Peck يقبل الأفراد الذين يظهرون في الأماكن العامة أن يتعرضوا لملاحظات عارضة من المارة، ولكن في نفس الوقت لا يقبلوا خطر جعل هذه الملاحظات العارضة من المارة إلي تغطية صحفية ومراقبة جماعية في الأساس، وهذا ما يمكن حدوثه الآن عند مشاركة أحد الصور الشخصية مع الأصدقاء فقط ثم يحدث تسريب لهذه الصور علي نطاق المواقع المتاحة للجمهور.

- التوقع المعقول للخصوصية :

يعد مصطلح التوقع المعقول للخصوصية Reasonable expectation of privacy أحد العناصر التي يتم بناء عليها تحديد أي الأماكن والأنشطة التي يكون فيها للشخص حق قانوني في الخصوصية، ويشار إليه أحيانا بالحق في أن يترك

1- Ibid, Para 59 .

الفرد بمفرده، وتنبغي الإشارة هنا إلي أن التوقع المعقول للخصوصية ليس مطلقا ولكن يجب أن يكون معقولا .

ولتوضيح هذا المفهوم بشكل أكبر نقدم مثالا لهذا المصطلح، فلو افترضنا أن هناك طاقم إخباري تلفزيوني قام بتصوير الركاب الذين تم إنقاذهم من حادث سيارة، ثم تم بث تلك الأخبار في الأخبار المسائية، فمن المحتمل أن الركاب لن يتمكنوا من مقاضاة المحطة للحصول علي التعويضات لأن صورهم ظهرت في القصة الإخبارية، ومع ذلك يكون الركاب قادرون علي مقاضاة المحطة إذا ثبت أنها بثت محادثات لضحايا الحادث وطاقم الإنقاذ داخل سيارة الإسعاف، حيث أن الجمهور ليس له مصلحة مشروعة في هذه المعلومات .

وقياسا علي ذلك فإن الشخص يكون لديه توقع معقول للخصوصية في الأماكن التي يتعذر علي الغير الوصول إليها كالغرف والمساكن الخاصة، ولا شك أن التوقعات المعقولة للخصوصية تقل بشكل واضح في الأماكن العامة وخاصة إن كان هذا الشخص من المشاهير، ويمكن لنا القول أن التوقعات المعقولة للخصوصية في الوقت الحالي انخفضت بشكل واضح في ظل انتشار كاميرات المراقبة في كل الأماكن العامة تقريبا وهو الأمر الذي يقلل من التوقعات المعقولة للفرد بشأن الخصوصية .

وعلي ذلك فإن الصورة التي تم التقاطها في الشارع العام تكون أقل عرضة لجذب حماية المادة الثامنة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان مما لو تم التقاط الصورة في مسكن خاص .

ولقد طورت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان من اختبار التوقع المعقول لصاحب البيانات في قضايا مثل Halford v UK [1] ، PG&GH v UK [2] ، Peck v

1- Halford v United Kingdom, No 20605/92, [1997] 24 EHRR 523.

2- PG and JH v United Kingdom, No 44787/98, [2001] IX ECHR 195 [PG].

Lillo Stenberg v ، Von Hannover v Germany (no 1 ,2) ،[1]UK
. Norway

ففي قضية Lillo – Stenberg علي سبيل المثال كانت الصور تتعلق بحفل زفاف لشخصين مشهورين تزوجا في الهواء الطلق في جزيرة صغيرة متاحة للجمهور ،حيث أيدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ما انتهت إليه المحكمة الأيسلندية بأن المادة ١٠ المتعلقة بالحق في حرية التعبير يجب أن تسود علي ادعاء الزوجين بانتهاك خصوصيتهما، وأرجعت ذلك إلي أن حفل الزفاف كان يقام في مكان عام وفي الهواء الطلق .

وفيما يتعلق بقضية Von Hannover فقد رأت المحاكم الألمانية أن الصور التي تم التقاطها في مكان عام يجب التسامح فيها وذلك نظرا لأنها شخصية عامة بامتياز، وقررت المحاكم استثناء وحيد بالصور المتعلقة بالأميرة كارولين التي تظهرها مع أطفالها في مكان منعزل مثل ركن هادئ بأحد المطاعم .

كما قالت المحكمة في قضية PG&GH v UK أن أحد العوامل الهامة في تطبيق المادة الثامنة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والتي تؤثر علي خصوصية الشخص خارج المنزل هي تلك المتعلقة بالتوقعات المعقولة للخصوصية، وفي قضية Mosely v UK ذكرت المحكمة أن Mosely كان شخصية عامة يحمل اسما مشهورا وتاريخا عائليا، ويمكن القول بأن توقعاته أقل بشأن الخصوصية، وفي قضية satakunnan وجدت المحكمة أن الفرد لديه توقعات معقولة للخصوصية فيما يتعلق بمعلوماتهم الضريبية[٢] .

1- Peck v United Kingdom, No 44647/98, [2003] I ECHR 123 [Peck]

2- Haya Yaish, Forget Me, Forget Me Not: Elements of Erasure to Determine the Sufficiency of a GDPR Article 17 Request, 2019, Ibid, p.23.

وبالنظر في السوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان يظهر لنا أن المحكمة أبدت نهجا أكثر دقة في معالجة هذه المسألة، ففي قضية Pfeifer v Austria[١] قالت المحكمة الأوروبية أن المادة الثامنة من الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بحماية الخصوصية تشمل الجسد المادي للشخص والسلامة النفسية[٢]، وعند محاولة تحديد نطاق الحق في الخصوصية في قضيةNiemietz v Germany قالت المحكمة أن تحديد نطاق الخصوصية سيكون مقيدا للغاية بحيث تقتصر الفكرة علي دائرة داخلية " inner circle " التي يعيش فيها الشخص حياته الشخصية كما يشاء لاستبعاد العالم الخارجي بالكامل حيث يجب أن يشتمل حماية الحياة الخاصة للأفراد علي الحق في إنشاء وتطوير العلاقات مع الآخرين[٣] .

وإذا نظرنا إلي المنهج الذي اتبعته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في التعامل مع قضية Axel Springer v Germany فقد رأت المحكمة أن حرية التعبير يمكن أن تكون محدودة بالنظر إلي حقوق الآخرين مثل الخصوصية، ولقد اتفقت المحكمة مع المحاكم الألمانية في أن اهتمام Springer الوحيد في الكتابة عن الممثل أنه كان مشهورا تم القبض عليه، ومع ذلك تؤكد المحكمة ذلك أنه تم

1- Case of Pfeifer v Austria (application no 12556/03) 15 November 2007, available at :

https://www.5rb.com/wp-content/uploads/2013/10/Pfeifer-v-Austria-ECHR-15-Nov-2007.pdf

2- Ibid, Para 33.

" … and furthermore includes a person's physical and psychological integrity " .

3- Case of Niemietz v Gemany (application no 13710/88), 16 December 1992, Para 29, available at :

https://hudoc.echr.coe.int/rus#{%22itemid%22:[%22001-57887%22]}

القبض عليه علنا خلال مهرجان أكتوبر للبيرة، وذكرت المحكمة أنه كشف عن تفاصيل حياته الخاصة في عدد من المقابلات التي سبق إجراؤها وبفعل ذلك تم الكشف عن تفاصيل معينة حول حياته الشخصية وتوقعه المعقول للخصوصية لذلك تم تقليل التوقع المشروع للخصوصية بالنسبة له .

وفي هذا الشأن تقول المحكمة " من وجهة نظر المحكمة، فقد سعي المدعي بنشاط للحصول علي الأضواء، ومع الأخذ في الاعتبار الدرجة التي كان يعرفه الجمهور، حيث كان له توقع مشروع بأن حياته الخاصة ستكون محمية بشكل فعال، ومن الآن فصاعدا فقد خفضت هذه الحماية "[1] .

من خلال العرض السابق للسوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان نجد أنها أخذت في اعتبارها المعيار المتعلق بالتوقعات المعقولة للخصوصية بالإضافة إلي المعايير الأخري التي تستخدمها المحكمة في إحداث التوازن بين الخصوصية وحرية التعبير، وانتهت إلي أن إفصاح صاحب البيانات طواعية عن تفاصيل حياته الشخصية لا يعني في المطلق أنه تنازل تماما عن خصوصيته، ولكن يمكن النظر إلي هذا الأمر علي أنه تنازل جزئي عن الخصوصية استنادا إلي سلوكه المسبق علي النحو الذي تناولناه سابقا .

- صور التوقع المعقول للخصوصية في ضوء لائحة حماية البيانات GDPR

وبالمقاربة بين التوقعات المعقولة للخصوصية وتنظيم المادة ١٧ من لائحة حماية البيانات للحق في المحو يمكن لنا القول أنه توجد عدة احتمالات مختلفة لكيفية استخدام اختبار التوقع المعقول للخصوصية لتوجيه تفسيرهم للمادة ١٧، وقد تنتج المحاكم الوطنية علي الأقل لبعض الوقت تفسيرات لهذا الأمر والتي ستظل حتي

1- Case of Axel Springer v Germany, Ibid, Para 101 .

توفير التوجيه الرسمي من محكمة العدل الأوروبية أو المجلس الأوروبي لحماية البيانات .

ونستعرض فيما يلي الصور المختلفة لنشر البيانات والتوقعات المعقولة بشأن الخصوصية وفقا لكل حالة علي حدي :

الحالة الأولي: تحميل البيانات الخاصة بصاحب البيانات من قبل طرف ثالث بدون موافقته :

وهذه الحالة تتشابه تماما مع السوابق القضائية سالفة الذكر والتي يتم من خلالها نشر المعلومات من قبل المصورين والصحفيين، ووفقا لهذه الحالة فإن صاحب البيانات بالطبع يكون لديه توقعات معقولة للخصوصية، حيث أنه لم يقم بتحميل ومشاركة بياناته وإنما تم هذا الأمر من قبل طرف ثالث وفي هذه الحالة يكون من السهل المطالبة بمحو البيانات استنادا لما نصت عليه المادة ١٧ من لائحة حماية البيانات .

الحالة الثانية: تتمثل هذه الحالة في أن صاحب البيانات أتاح بياناته الشخصية علي الانترنت وتمت إعادة النشر بدون موافقته بواسطة طرف ثالث :

في الحقيقة أنه إذا لم يقم الشخص بنفسه بالإفصاح أو النشر للبيانات الخاصة به، فإن هذا الأمر من شأنه أن يضيف قوة إلي مطالبته بالمحو استنادا إلي المادة ١٧ من لائحة حماية البيانات، ويمكن لنا أن نطلق علي هذه الحالة مصطلح " تسرب البيانات " Data leak، ففي هذا السيناريو الخاص بتسريب البيانات يمكن أن يحدث علي سبيل المثال عندما يتم النشر للأصدقاء فقط داخل مجموعة خاصة ومع ذلك يتم تسريب المعلومات أو البيانات، ففي هذه الحالة يمكن تشبيهها بالصور والمعلومات التي يتم التقاطها خلسة دون رضاء أو موافقة صاحب الشأن .

ولعل أبرز تطبيق لهذه الحالة وفقا لقضاء المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان كانت قضية Peck السالف ذكرها، فبينما كان المذكور يمشي في أحد الشوارع ويحاول أن يقطع يده بمشرط كان التوقع المعقول بالنسبة له في الخصوصية يتمثل في أنه قد يتم رؤيته من بعض المارة، ولكنه لم يتخيل أبدا أن يتم إذاعة اللقطات التي تم التقاطها بالكاميرا علي شاشة التلفزيون الوطني ومشاهدة هذه اللقطات من جانب عدد غير محدود من الجمهور وبالتالي يمكن القول بأنه كان لديه توقع معقول للخصوصية تم انتهاكه .

أما في حالة إذا قام صاحب البيانات بتحميلها علي موقع مفتوح للعالم بأسره، ففي هذه الحالة بالطبع تقل توقعاته للخصوصية حيث أن النشر في هذا الموقع مثل تويتر أو فيسبوك يعني أن الشخص صاحب البيانات يعلم مسبقا أن هذه المعلومات أو البيانات سيتم مشاهدتها من قبل عدد غير محدود من المتابعين وبالتالي بلا شك ستقل توقعاته للخصوصية .

في اعتقادي أن هذه الإشكالية يمكن التعامل معها علي أساس أن صاحب البيانات قد تنازل جزئيا عن خصوصيته وأنه يتعين عليه في هذا الوضع أن يثبت أنه قد لحق به ضرر جسيم في طلبات إلغاء إدراج روابط المعلومات التي قاموا بنشرها بأنفسهم مسبقا وإتاحتها للجمهور، كما أنه لابد أن يؤخذ في الاعتبار ما إذا كان صاحب البيانات كان صغيرا في السن بشكل ملحوظ عندما قام بنشر هذه البيانات حيث أنه في هذه الحالة بالحماية المقررة للأطفال .

وأري من جانبي أنه لا يوجد إشكالية بخصوص نشر المعلومات استنادا لموافقة صاحب البيانات حيث أنه يمكنه سحب هذه الموافقة استنادا لما نصت عليه المادة ١/١٧/ب من اللائحة العامة لحماية البيانات والتي ذكرت أنه من بين الحالات التي ينطبق فيها حق المحو هي تلك الحالة التي يقوم فيها صاحب البيانات بسحب الموافقة التي تستند إليها المعالجة في حالات محددة .

المطلب الرابع

مدي تعلق المعلومات بالمصلحة العامة للجمهور

يعد هذا المعيار من أحد أهم المعايير التي يتم تقييم القضايا المتعلقة بالخصوصية بناء عليها وهي المصلحة العامة للجمهور في الوصول إلي المعلومات والمعرفة .

وفي هذا الشأن فقد قضت محكمة العدل الأوروبية في حكمها الشهير Goggle Spain بأن الأشخاص التي تكون البيانات الخاصة بهم متوفرة للعموم من خلال محركات البحث علي الانترنت يمكن لهم أن يطالبوا بإزالة هذه الروابط من النشر العمومي من خلال حجبها من مواقع البحث التي تتوصل إليها المحركات وبأن حقهم في حماية حياتهم الشخصية وبياناتهم الشخصية تعلو ليس فقط علي المصلحة الاقتصادية لمشغل محرك البحث، وأكدت المحكمة علي أن الحق في إثارة طلب المحو يكون باطلا عندما يكون الوصول إلي البيانات الشخصية يتعلق بالمصلحة الشخصية لعموم الناس في الوصول إلي المعلومات المعنية باعتماد إدراجها في قائمة نتائج البحث[١] .

وبالنظر إلي السوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان نجد أنها طبقت المعيار المتعلق بالمصلحة العامة للجمهور في العديد من القضايا

1- Case C-131/12, Google Spain SL v. Agencia Española de Protección de Datos (AEPD) (Costeja), Ibid, Para 99.

المعروضة عليها، ففي قضية satakunnan markkinapörssi oy and[1] v finland satamedia oy في ٢٠١٧ لم تجد الدائرة الكبرى بالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أي انتهاك لحرية التعبير، حيث منعت السلطات والمحاكم الفنلندية شركتين من معالجة البيانات الضريبية الشخصية، حيث جمعت هذه الشركات معلومات ونشرتها حول الدخل المكتسب وصافي الأصول الخاضعة للضريبة لما يزيد عن مليون شخص في فنلندا من خلال احدي الصحف وبعد ذلك من خلال خدمة الرسائل النصية التي يمكن للأشخاص من خلالها إرسال اسم الشخص إلي رقم الخدمة وتلقي المعلومات الضريبية لذلك الشخص، وفي هذه الظروف أعطت الدائرة الكبرى هامشا كبيرا من التقدير للسلطات المحلية في موازنة الحق في حرية التعبير مع الحق في حماية البيانات الخاصة، وانتهت الدائرة الكبرى إلي أن نشر البيانات الضريبية بشكل جماعي في هذه الحالة لم يساهم في المصلحة العامة للجمهور، حيث لاحظت المحكمة أنه علي الرغم من إمكانية الوصول إلي بعض البيانات الضريبية بشكل استثنائي داخل فنلندا فكان لابد من التمييز بين إمكانية الوصول هذه والمدى

1- Satakunnan markkinapörssi oy and satamedia oy v finland, (Application no 913/ 13) ,27 june 2017, available at :

https://lovdata.no/static/EMDN/emd-2013-000931-2.pdf

غير المحدود الذي تم من خلاله نشر البيانات من قبل الشركات لأنها جعلت البيانات قابلة للوصول إلي حد لا يقصده المشرع[١] .

وفي هذا الخصوص أيضا فقد احتوت قضية Mosely v UK علي نشر صور خاصة عن Max Mosely، والذي كان يشغل وقتئذ مديرا لمسابقة Formula One، وعن تورطه في فضائح جنسية تحت عنوان " مدير الفورميولا وان يمارس الرذيلة في حفل جنس جماعي تحمل شعار النازية مع خمسة ساقطات ". ولكن في نهاية الأمر فاز Mosely بقضيته أمام المحاكم البريطانية، وذلك لأحد الأسباب أهمها أن الصحيفة كانت مخطئة ولم يكن هناك أية شعارات نازية في هذا الحدث والتي جذبت انتباه الرأي العام وانطوي عليها جانب من المصلحة العامة، كما أنه كان قد تقدم في البداية بطلب للحصول علي أمر زجري مؤقت يقضي بمنع أي أعمال نشر أخري عن هذا الموضوع، ولكن هذا الطلب قوبل بالرفض، وكان قد قدمه بالفعل مرة واحدة بعد واقعة النشر الأولي لهذه الواقعة وبعدها مني بأضرار فادحة بالفعل، ولكن Mosely لم يتوقف عند هذا الحد فقد واصل ذلك باستئناف طلبه ولكن هذه المرة أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مدعيا أن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمي وأيرلندا الشمالية قد انتهكت حقه في الخصوصية وذلك لأنها لم تشترط علي الصحف التي تقوم بانتهاك الخصوصية بنشر الأسرار الخاصة أن تخطر الأشخاص

1- Dirk Voorhoof, Case Law, Strasbourg: Satakunnan Markkinapörssi Oy and Satamedia Oy v. Finland, No journalism exception for massive exposure of personal taxation data, 6 July 2017, available at :

https://inforrm.org/2017/07/06/case-law-strasbourg-satakunnan-markkinaporssi-oy-and-satamedia-oy-v-finland-no-journalism-exception-for-massive-exposure-of-personal-taxation-data-dirk-voorhoof/, See also: satakunnan markkinapörssi oy and satamedia oy v finland, available at :

https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/cases/case-satakunnan-markkinaporssi-oy-satamedia-oy-v-finland/

المعنية كي تعطيهم الفرصة للتقدم بطلب للحكم بإصدار أمرا زجريا مانعا ضد النشر قبل واقعة النشر الأولي ولتي عجز المدعي في الحصول عليه[1] .

ولكن المحكمة الأوروبية رفضت هذه الفكرة وأفادت في حكمها أنه لابد أن يوجد فصل بين الإبلاغ عن الوقائع حتي وإن كانت مثيرة للجدل والتي من شأنها أن تساهم في إحداث جدل واسع النطاق حول أمور المصلحة العامة بشكل عام في أي مجتمع ديموقراطي، والتقدم بمزاعم أو ادعاءات قذرة أو إباحية عن الحياة الخاصة لشخص ما، حيث أن الدور البارز للصحافة في أي نظام ديموقراطي وواجبها في العمل باعتبارها " مراقب عام " هي من الاعتبارات الهامة لصالح وضع أي قيود علي حرية التعبير بصورة ضيقة ومحدودة .

وفيما يتعلق بقضية Von Hannover (no 1) صرحت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن العامل الجوهري في الموازنة بين حماية الحياة الخاصة وحماية حرية التعبير، تتمثل في الإسهام الذي قدمته الصور والمقالات المنشورة لموضوع يفيد المصلحة العامة، فقد قررت المحكمة أن صور الأميرة كارولين كانت ذات طبيعة خاصة تماما، وأيضا لم تلتقط بمعرفتها أو رضاها، بل خلسة في بعض الأحيان، وهكذا لم تقدم أي إسهام لموضوع ذي مصلحة عامة، علي اعتبار أن الأميرة لم تكن منخرطة في مناسبة رسمية، والصور والمقالات المنشورة تتعلق حصريا بحياتها الشخصية، علاوة علي ذلك في حين يملك العامة حق الحصول علي معلومات، بما يشمل في ظروف خاصة معلومات تتعلق بالحياة الشخصية للشخصيات العامة، بما في ذلك الظروف الخاصة، فإنهم لا يملكون مثل هذا الحق في هذه الحالة، فليس للعامة شأن مشروع بمعرفة أماكن وجود الأميرة كارولين ولا الكيفية التي تتصرف بها في حياتها الشخصية، حتي في الأماكن التي لا يمكن وصفها دائما بالمنعزلة، وبالمثل

١- توبي مندل وآخرون، دراسة استقصائية عالمية حول خصوصية الانترنت وحرية التعبير مرجع سابق، صـ ١٠٠ .

نظرا لأن المجلات قد حققت مصالح تجارية من وراء نشر تلك الصور والمقالات، فإن تلك المصالح في نظر المحكمة يجب أن تخضع لحق المدعية في الحماية الفعالة لحياتها الشخصية .

وهو الأمر الذي اختلف في قضية Von Hannover (no 2) فقد رأت المحكمة أن المقالات التي نشرت حول مرض الأمير رينييه الثالث (Prince Rainier III) والذي يمثل السيادة الحاكمة لإمارة موناكو في ذلك الوقت، وسلوك أفراد عائلته خلال فترة مرضه هي مسألة تتعلق بالمصلحة العامة[١].

كما أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد ذكرت في حكمها الصادر في قضية Von Hannover (no 3) أن المحاكم الألمانية أن الغرض الأساسي من نشر المقال هو نقل الاتجاه بين المشاهير في عرض منازلهم للإيجار وقد يؤدي ذلك إلي توليد ردود الفعل بين القراء وبالتالي المساهمة في مناقشة المصلحة العامة[٢] .

ومؤخرا قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية M.L &WW [٣] v Germany في يونيو ٢٠١٨ أن حق الجمهور في حرية التعبير والوصول للمعلومات يفوق الحق في الخصوصية لشخصين ألمانيين طلبا إخفاء هوية المعلومات الواردة في التقارير الإعلامية عن الإدانات الجنائية للأفراد، وقد أدين الشخصان بقتل ممثل ألماني شهير عام ١٩٩١ وفي عام ٢٠٠٠ سعيا لإعادة فتح القضية وكانت وسائل الإعلام قد أبلغت عن طلب إعادة فتح القضية مرة أخري،

1- Von Hannover (no 2), Ibid, Para 117 .

2- Alexia Bedat, Case Law, Strasburg, Von Hannover v Germany (no 3) – Glossing over privacy, Ibid .

3- Case of, M.L &WW v Germany, (Application Nos 60798/10 and 65599/10) ECHR 237 (2018) 28.6.2018, available at :

https://hudoc.echr.coe.int/eng/#{%22itemid%22:[%22003-6128897-7918743%22]}

حيث بثت محطة إذاعية ألمانية Deutschlandradio تقريرا بشأن الإدانة، وذكروا بأن الطلب الذي قدموه إلي المحكمة الدستورية لإعادة فتح قضيتهم قد فشل، ولكن في عام ٢٠٠٧ سعيا إلي إخفاء هوية تلك التقارير الإعلامية المدرجة في نسخة تقرير محطة الراديو من عام ٢٠٠٠ والتي بقيت في أرشيف الراديو، وبالإضافة إلي الدعوي المرفوعة ضد محطة الراديو، رفع الشخصان دعوي قضائية مماثلة ضد كل من مجلة Deir Spiegel والصحيفة اليومية Mannheimer تتعلق الأولي بخمس مقالات تم نشرها في التسعينات وتناولت الثانية مقالة نشرت عام ٢٠٠١ والتي تناولت الفشل في إعادة فتح القضية مثلما فعل التقرير الإذاعي، بعد أن قضت المحاكم الألمانية بأن الأفراد لا يحق لهم إخفاء الهوية علي أساس أنها تنتهك حق الجمهور في إبلاغه بمسائل المصلحة العامة، تم رفع الأمر إلي المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حيث أيدت المحكمة المذكورة ما انتهت إليه المحكمة الفيدرالية الألمانية من وجود مصلحة عامة مستمرة في الأحداث التي وقعت في الماضي، وخلصت إلي أن رفض إخفاء هوية التقارير الإعلامية لم ينتهك حق الأفراد في الخصوصية[١] .

جدير بالذكر أنه أثناء عرض القضية علي محكمة العدل الفيدرالية الألمانية قد أيدت رفضها إخفاء الهوية للمدعين قائلة أن الجناة لا يتمتعون بالحق في حذف التقارير التي تسميهم ولاسيما في سياق الجرائم الكبرى، وهو الأمر الذي اتبعه بالفعل محرك البحث جوجل بعد قضية Google Spain في طلبات الإزالة المقدمة إليه، حيث لم يستجب المحرك لطلبات الإزالة المتعلقة بالجرائم الكبرى، كجرائم الاغتصاب والقتل وجرائم الإرهاب .

App. Nos. 60798/10 and 65599/10, available at :

1- M.L v Germany,

https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/cases/m-l-w-w-v-germany/

وفي نفس السياق أيضا واعتدادا بمدي جسامة الجريمة، فقد رفضت هيئة حماية البيانات الإيطالية DPA استئنافا قدم إليها من شخص كان قد وجهت له اتهامات بارتكاب أعمال إرهابية في نهاية السبعينات وبداية الثمانيات، وبعد قضاء عقوبته في عام ٢٠٠٩ طلب الرجل من محرك البحث Google إزالة عدد من عناوين URL واقتراحات البحث التي تظهرها وظيفة الإكمال التلقائي " Auto complete" والتي استدعت مصطلح " إرهابي " عند كتابة اسم الرجل ولقبه، ولم تتخذ Google أي إجراء بشأن هذا الطلب الأمر الذي استدعي قيام هذا الشخص بتقديم طلبه إلي هيئة حماية البيانات الإيطالية متضررا من استمرار من وجود محتويات علي الانترنت يعود تاريخها إلي الماضي ولا تعبر عن طريقة حياته الحالية وهو الأمر الذي سبب له أضرار جسيمة علي حياته الشخصية والمهنية[١] .

ولقد رفضت هيئة حماية البيانات الإيطالية طعنه الذي تقدم به إليها استنادا إلي أن المعلومات التي طلب إلغاء فهرستها de – indexation تشير إلي نتائج تتعلق بجرائم خطيرة، ولقد شددت هيئة حماية البيانات علي أن المعلومات المطلوب إزالتها اكتسبت قيمة تاريخية في ذهن الجمهور وفي الواقع فإنها تشير إلي واحدة من أحلك فترات التاريخ الإيطالي الحديث والتي لعب فيها المدعي دورا أساسيا، كما أوضحت الهيئة أنه علي الرغم من طول الوقت الذي مر منذ الظروف المعنية، إلا أنه لا يزال هناك مستوي عال جدا من الاهتمام العام في تلك الفترة الزمنية وتلك الأحداث، وهو الأمر الذي دفع الهيئة إلي رفض الاستئناف استنادا للمصلحة العامة للجمهور في الوصول إلي المعنية آخذة في اعتبارها مدي خطورة الجرائم المنسوبة للمدعي، كما

1- The right to be forgotten denied for information concerning serious crimes, 15 July 2016, available at :

http://www.blogstudiolegalefinocchiaro.it/2016/07/the-right-to-be-forgotten-denied-for-information-concerning-serious-crimes/?lang=en

أنها لم تلتفت لمرور وقت طويل علي هذه الأفعال طالما أن المصبحة العامة للجمهور في المعرفة والوصول للمعلومات قائمة وبشدة[١] .

وحديثا رفضت محكمة المقاطعة في شمال هولندا Rb. Noord-Nederland في ديسمبر ٢٠١٩ الطلب المقدم من المدعي إلي جوجل من أجل حذف نتائج البحث المرتبطة بصفحات عن تاريخه الإجرامي عند البحث عن اسمه، حيث قضت المحكمة بأن التدخل في حق المدعي في الخصوصية يبرره المصلحة العامة المهيمنة في الوصول إلي المعلومات[٢] .

وكان مقدم الطلب قد أدين بقتل صبي يبلغ من العمر ٨ سنوات وحظيت هذه الجريمة بتغطية إعلامية كبيرة واهتمام من جانب الجمهور، ولقد بني مقدم الطلب طلبه علي أساس المادة العاشرة من لائحة حماية البيانات والتي تتعلق بمعالجة البيانات الشخصية المتعلقة بالإدانات الجنائية، ولقد ردت المحكمة علي ذلك بأن الهدف من نص المادة العاشرة لم يكن أبدا الغرض منه منع معالجة فئات خاصة من البيانات الشخصية، كما قالت المحكمة أن مقدم الطلب لم يشر إلي أي معلومات خاطئة تم العثور عليها في الصفحات المرتبطة بنتائج البحث ولذلك رأت المحكمة أن معالجة البيانات التي تمت بواسطة جوجل كانت سليمة، بسبب خطورة الجريمة التي أدين بسببها، ومدي صدمة الجمهور بهذه الجريمة، وحقيقة أن محاكمته الجنائية كانت موضوع نقاش عام فضلا عن تناول العديد من وسائل الإعلام قد أبلغت عن القضية الجنائية وبالتالي فإنه من المنطقي والمتوازن أن نسبة كبيرة من نتائج البحث تتعلق بالجريمة .

1- Ibid

2- Rb.Noord-Nederland-C/18/190912/HA RK 19-19, 12-12-2019, available at :

https://uitspraken.rechtspraak.nl/inziendocument?id=ECLI:NL:RBNNE:2019:5169

يذكر أن المحكمة في حيثيات حكمها قالت أن قتل الضحية في هذه الجريمة أصبح عملا من أعمال التاريخ، ورأت المحكمة أن في مقابل الحق في النسيان هناك أيضا الحق في التذكر " Right to remember " ومقدم الطلب يعد شخصية عامة وشهرته نتيجة حتمية لأفعاله، فضلا عن حق الجمهور في الحصول علي المعلومات حول القضايا الجنائية الحالية والحديثة .

وفي إيطاليا أيضا رفضت المحكمة العليا الايطالية الاعتراف بالحق في محو البيانات الشخصية تغليبا للمصلحة العامة في الوصول للمعلومات ولتعزيز الشفافية اللازمة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في حكمها الصادر في ٩ أغسطس٢٠١٧ في قضية Manni v. Camera di Commercio Lecce، وترجع أحداث القضية إلي تقدم السيد Salavatore Manni مدير شركة حصلت علي عقد لبناء مجمع سياحي في إيطاليا بدعوي ضد غرفة التجارة في مدينة Lecce حيث لم يتم بيع الممتلكات في المجمع بسبب معلومات في سجل الشركة أنه كان مديرا لشركة أخري أفلست في عام ١٩٩٢ وانتهي الأمر في ٢٠٠٥، حيث رأت المحكمة العليا الإيطالية أن إنشاء سجل الشركات وعدم وجود قاعدة وطنية تسمح بالاحتفاظ بالبيانات لفترة معينة فقط كان نتيجة لموازنة قام بها المشرع الايطالي بين الاحتياجات الفردية وحاجة المجتمع، وانتهت إلي أن مصلحة الفرد في منع توفر البيانات المتعلقة بتاريخ إدارته لا يمكن أن تسود علي المصلحة العامة في الحفاظ علي الشفافية اللازمة لتعزيز العلاقات الاجتماعية والاقتصادية[١] .

1- Manni v. Camera di Commercio Lecce, (case no 19761/2017), August 9 2017., See also : Handbook on European data protection law, 2018 edition, p. 226, available at : https://op.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/5b0cfa83-63f3-11e8-ab9c-01aa75ed71a1

جدير بالذكر إنه عند رفع المدعي لدعواه ضد غرفة تجارة ليتشي، أيدت محكمة ليتشي المطالبات وأمرت غرفة تجارة ليتشي بإخفاء – وليس إزالة البيانات المتعلقة بالسيد ماني وكذلك دفع تعويض له، وجادلت محكمة ليتشي أنه ما لم يكن هناك مصلحة عامة معينة في الاحتفاظ بالسجلات

وفي قضية أخري في تركيا فقد أقرت الجمعية العامة للغرف المدنية بوجود الحق في النسيان في تركيا ووسعت من نطاق تطبيقه ليشمل الوسائط غير الرقمية، حيث تتعلق القضية بضحية اعتداء جنسي نشر اسمه في كتاب قانوني حيث تضمن الكتاب حكم المحكمة الجنائية وإدانة الجاني، ولقد جادلت الضحية بأن إدراج اسمها ينتهك خصوصيتها ويسبب لها الأذى النفسي ويضر بسمعتها وقد حكمت الجمعية

والكشف عن الأحداث التي وقعت أثناء وجود الشركة (قبل تصفيتها) يجب ألا يتم هذا بشكل دائم، ومع ذلك لا ينص القانون الإيطالي علي حد أدني أو أقصي للاحتفاظ بالبيانات المنشورة في سجل الشركات .

ولقد استأنفت غرفة تجارة ليتشي هذا القرار أمام المحكمة العليا الإيطالية عملا بالفقرة ١٣ من المادة ١٥٢ من المرسوم التشريعي رقم ١٩٦ المؤرخ في ٣٠ يونيو ٢٠٠٣ والمعروف أيضا باسم قانون حماية البيانات الإيطالي، وقد رأت المحكمة العليا الايطالية أن السجلات العامة تلعب دورا هاما للغاية في جمع وتوفير المعلومات التي تعزز إنشاء وتطوير العلاقات التجارية والاجتماعية، ولكنها =في الوقت ذاته وعلي الرغم من الحجج التي قدمتها للمعالجة الدائمة للبيانات الشخصية فقد اعترفت بأهمية الحق في محو البيانات الشخصية كأداة أساسية لحماية الهوية الشخصية. وأمام هذه القضية المثيرة للجدل طلبت المحكمة العليا الايطالية من محكمة العدل الأوروبية تقديم المشورة بشأن ما إذا كانت حماية البيانات الشخصية في حالة عدم وجود أي قاعدة قانونية تمنح صاحب الحق إمكانية المطالبة بإلغاء أو إخفاء بياناته المنشورة في سجل الشركات بعد مدة زمنية محددة .

وفي ٩ مارس حكمت محكمة العدل الأوروبية بأنه وفقا لقانون الاتحاد الأوروبي الحالي (يقصد الحكم قانون حماية البيانات الملغي لسنة ١٩٩٥) بأنه سيتم تحديد الحق في المحو فيما يتعلق بالمعلومات المنشورة في سجلات الشركات علي أساس تقييم كل حالة علي حدي، وقضت بأنه إذا كانت هناك أسباب مشروعة وجيهة تتعلق بالحالة الخاصة لمقدم الطلب يجوز لهذه السلطة عند انتهاء مدة طويلة بما فيه الكفاية بعد تصفية الشركة المذكورة أن تحد من الوصول إلي هذه البيانات الشخصية التي تم إدخالها في ذلك السجل إلي أطراف ثالثة فقط يمكنها إثبات مصلحة محددة في الحصول علي تلك البيانات .

Case of, Camera di Commercio, Industria, Artigianato e Agricoltura di Lecce v. Salvatore Manni (no C -398/15), March 9, 2017 .

العامة للغرف المدنية لصالح المدعية موضحة أنه لم يكن هناك اهتمام عام من الجمهور بمعرفة اسمها[١] .

وتعود أحداث القضية إلي أنه في عام ٢٠٠٦ حدث اعتداء جنسي علي ضابط عام تركي من قبل رئيسها الأعلي، حيث تم رفع دعوي جنائية من المجني عليها (MT) حيث تمت إدانة رئيسها بالاعتداء الجنسي في عام ٢٠٠٩ وخلال المحاكمة تم سرد الأعمال التي ارتكبها رئيسها بالتفصيل .

وفي أعقاب هذا وخلال عام ٢٠١٠ أعاد كتاب قانوني نشر الحكم من المحاكمة وبناء عليه تضمن الكتاب وصفا مفصلا للاعتداء الجنسي واسم ضحية الاعتداء، وهو الأمر الذي دفع المجني عليها إلي رفع دعوي قضائية ضد مؤلفي الكتاب القانوني بدعوي أن نشر هذه المعلومات أجبرها علي استعادة هذه الصدمة النفسية السابقة والمساس بسمعتها وشرفها، حيث طالبت بسحب الكتاب من التداول وتعويضها عن الضرر المعنوي .

ولقد جادل مؤلفو الكتاب في الطلبات التي قدمتها المدعية بدعوي أنهم محميون من قبل التشريعات الأوروبية والتركية التي تضمن الحرية الأكاديمية، وقد رأت المحكمة أن تضمين الكتاب القانوني لاسم المجني عليها لم يخدم أي فائدة أكاديمية أو غرضا علميا، كما راعت المحكمة الطبيعة الحساسة لدعوي الاعتداء الجنسي

1- Case of , MT v. OY, HTG, MA & A. Ltd , Application no 2014/56 E and 2015/1679 K, available at :

https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/cases/mt-v-oy-htg-ma-ltd/ , See also, the official decision (available in Turkish)at :

http://kazanci.com.tr/gunluk/hgk-2014-4-56.htm.

وقضت لصالح المدعية ثم أحيلت القضية إلي الجمعية العامة للغرف المدنية التي قضت أيضا لصالحها[١] .

ولقد قررت الجمعية في حيثيات حكمها أن المنشورات الأكاديمية يجب ألا تكشف عن البيانات الشخصية ما لم يكن ذلك في مصلحة الجمهور، وقد يكون النشر في المصلحة العامة للجمهور عندما يتعلق الأمر بالصالح العام أو عندما تكون المعلومات ذات أهمية عامة ويكون هناك اهتمام متزايد بالمعلومات المعنية، ومن هنا انتهت الجمعية إلي أن ذكر اسم المدعية في الكتاب القانوني لم يخدم المصلحة العامة وكان من الممكن استبدال هذا الاسم باسم مستعار[٢] .

ومما سبق يتضح لنا أن الجمعية قد وسعت من مفهوم الحق في النسيان وطبقته علي المحتوي غير الرقمي الذي يسهل الوصول إليه، وقد رأت الجمعية أن الكتاب المدرسي جزء من الذاكرة العامة وكان من السهل علي الجمهور الوصول إليه .

وبالنظر فيما قررته المادة ١٧ من لائحة حماية البيانات الأوروبية GDPR يمكن لنا القول بأنها قد حددت الإعفاءات المتعلقة بالمصلحة العامة في مجال الصحة العامة وكذلك لأغراض الأرشفة للمصلحة العامة، وبقصد بذلك أن الأصل العام هو حظر معالجة البيانات الطبية لأنها تعتبر وفقا لما تضمنته اللائحة " بيانات حساسة " ولكن في الحالات التي يتم فيها معالجة البيانات للمصلحة العامة في مجال

1- Yonca Çelebi and Gökçe Ýzgi, Turkey: Turkish Court Accepts Right To Be Forgotten In Digital And Non-Digital Environments ,21 January 2016, available at : https://www.mondaq.com/turkey/privacy-protection/460218/turkish-court-accepts-right-to-be-forgotten-in-digital-and-non-digital-environments

2- General Assembly of Civil Chambers, 2014/4-56 E., 2015/1679 K. dated 17 June 2015 .

الصحة ففي هذه الحالة لا يمكن المطالبة بمحو البيانات الشخصية طالما وجدت المصلحة العامة في معالجة هذه البيانات .١

وفيما يتعلق بأغراض الأرشفة للمصلحة العامة، فيمكن لنا التعقيب علي هذا الأمر بأن اللائحة العامة لحماية البيانات قد قدمت حلا جذريا لهذا الأمر المتعلق بعمليات الأرشفة والتي فتحت مجالا كبيرا للنقاش والتخوفات قبيل إصدار اللائحة العامة لحماية البيانات، علما بأن نص اللائحة قد جعل هذا الإعفاء منطبقا في حالة المصلحة العامة أي أن عملية الأرشفة لابد أن تكون متعلقة بالمصلحة العامة حتي ينطبق الإعفاء .

جدير بالذكر أن الأوضاع الحالية وفي ظل التطور التكنولوجي والاستخدام المتزايد لوسائل التواصل المختلفة فإنه تبرز المصلحة العامة في المحو وبشدة في بعض الممارسات الحالية كالمواد المنشورة علي مواقع التواصل والتي تحمل إساءة بالغة لمعاملة الأطفال وكذلك حماية الطفل من الدعاية الإعلامية والشهرة التي لا مبرر لها، ولا شك أن لائحة حماية البيانات قد سعت لتوفير هذه الحماية للأطفال وبصفة خاصة حقهم في محو البيانات الشخصية .

وبعد أن انتهيت من الحديث عن معيار مدي تعلق المعلومات أو البيانات المطلوب محوها بالمصلحة العامة للجمهور في المعرفة والوصول إلي المعلومات،

١- تواترت أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان علي توفير الحماية المتعلقة بالمعلومات الطبية، حيث رأت المحكمة أن نشر المعلومات الشخصية من جانب الجهات العامة ينطوي علي مخاوف تتعلق بالخصوصية، ففي قضية Z.v Finland علق الأمر بالكشف عن معلومات معينة عن المدعي منها إصابته بفيروس نقص المناعة البشرية HIV، ولم تجد المحكمة ما يعيقها في أن تقرر بأن ذلك كان تدخلا في حق المدعي في الحياة الخاصة. ورأت المحكمة أن حماية هذه البيانات وبصفة خاصة السجلات الطبية وهو أمر له أهمية أساسية في تمتع الشخص بحقه في احترام الحياة الخاصة والحياة العائلية .

See : Z v. Finland (9/1996/627/811) 25 February 1997.

يثار التساؤل حول مدي تأثير عنصر الوقت علي القضايا المعروضة علي المحاكم والهيئات الوطنية والمتعلقة بإزالة هذه المعلومات، وبصيغة أخري هل من الممكن أن يؤثر مدي قدم أو حداثة المعلومات المطلوب محوها علي طلب المحو ؟

وللإجابة علي هذا التساؤل نوضح أولا أن العديد من المحاكم الأوروبية قد اعتمد علي هذا المعيار للفصل في القضايا المعروضة عليه بالإضافة إلي المعايير الأخرى سالفة الذكر وبصفة خاصة المعيار المتعلق بالمصلحة العامة لجمهور، وتباينت أحكام المحاكم في هذا السياق اعتمادا علي مدي قدم أو حداثة المعلومات المطلوب محوها، ففي الوقت الذي قضت فيه بعض المحاكم بمحو المعلومات استنادا إلي أن هذه المعلومات قد مر عليها فترة طويلة من الزمن، وبالتالي لم تعد تهم المصلحة العامة للجمهور، قضت محاكم أخري بعدم محو هذه المعلومات استنادا إلي كونها معلومات تهم المصلحة العامة للجمهور .

وفي هذا الشأن فقد قررت هيئة حماية البيانات الايطالية أن الوقت المنقضي منذ ارتكاب الفعل لا يعد هو المعيار الوحيد في تقييم الطلبات المتعلقة بالحق في محو البيانات الشخصية، ولكن يتم الأخذ به إلي جانب المعايير الأخرى مثل الدور الذي يلعبه صاحب البيانات في الحياة العامة ومدي أهمية المعلومات للمصلحة العامة للجمهور[١] .

ويتعلق هذا القرار الصادر من هيئة حماية البيانات الايطالية في ٢٠١٧ بالاستئناف الذي تقدم به مسئول رفيع المستوي حيث طلب هذا المسئول من

1- Italian DPA: the time elapsed since the facts is not the only criterion that counts in an evaluation of the right to be forgotten, 2 October 2017, article available at :

http://www.blogstudiolegalefinocchiaro.it/2017/10/italian-dpa-the-time-elapsed-since-the-facts-is-not-the-only-criterion-that-counts-in-an-evaluation-of-the-right-to-be-forgotten/?lang=en

Google إزالة بعض نتائج البحث التي تم الحصول عليها نتيجة كتابة اسمه، حيث كانت النقطة الأساسية تتعلق بأحد الروابط الذي يشير إلي مجموعة من المقالات التي تنقل أخبارا عن قضية تعود إلي ١٦ عاما والتي انتهت إلي إدانة المسئول، الذي تم بعد ذلك إزالة اسمه بالكامل خلال السنوات التالية، وقد نشرت احدي المقالات التي طلب إزالتها وقت حدوث الوقائع، في حين أن المقالات الأخرى الأحدث التقطت القصة مرة أخري في وقت تعيين المسئول العام في وظيفة جديدة هامة .

وقد ذكرت هيئة حماية البيانات الإيطالية أنه عند تقييم حالة تنطوي علي الحق في النسيان أنه من الضروري مراعاة جميع نتائج البحث التي تم العثور عليها من خلال كتابة الاسم الأول والثاني لصاحب البيانات والتي ترتبط أيضا بمصطلحات وصفية أخري مثل المنصب أو ظروف الإدانة، وهذا الأمر يتماشي بلا شك مع حكم Google Spain الصادر عن محكمة العدل الأوروبية في ٢٠١٤ .

وبناء علي ما تقدم فقد أمرت الهيئة محرك البحث Google بإلغاء تحديد عنوان URL برابط مباشر واحد للمقالة الوحيدة التي تحمل أخبار إدانة المدعي الجنائية، وفي الواقع فإن الهيئة اعتبرت أنه نظرا للوقت المنقضي منذ حدوث الواقعة فلم تعد الأخبار ذات صلة بالوضع الحالي .

وعلي العكس من ذلك فقد قضت الهيئة بخصوص باقي المقالات التي نشرت وتضمنت معلومات ووقائع جديدة، فقد رفضت الهيئة الشكوى بخصوصها باعتبارها لا أساس لها، بالإضافة إلي الدور العام الذي يلعبه صاحب البيانات في الحياة العامة والمصلحة العامة للجمهور في الوصول إلي هذه المعلومات .

وفي خصوص طول أو قصر المدة المنقضية علي ارتكاب الفعل رأت محكمة الاستئناف الايطالية في حكمها الصادر في عام ٢٠١٥ في قضية X v PrimaDanoi أن المصلحة العامة في مقال ما تضاءلت بعد عامين ونصف وأن المعلومات الحساسة يجب ألا تكون متاحة إلي الجمهور إلي أجل غير مسمي ووجدت

المحكمة أن هذه المقالات استوفت الغرض من المصلحة العامة وأن السماح بالوصول إليها بعد عامين ونصف من نشرها غير متناسب مع خصوصية الفرد[١] .

وفي ذات السياق فقد ألزمت المحكمة العليا الإيطالية الناشرين بتحديث أرشيف أخبارهم علي الانترنت، حيث تعتبر المواد الإخبارية المخزنة في أرشيف الصحف التاريخية علي الانترنت غير مكتملة حيث أنها لا تبلغ عن تطورات إضافية للواقع ويجب تحديثها[٢] .

وبناء علي ذلك فقد حكمت المحكمة العليا الإيطالية في الحكم رقم ٥٥٢٥ من الدائرة المدنية الثالثة بأن الصحف الالكترونية ستكون في المستقبل ملزمة بتزويد أرشيفاتها بـ" نظام مناسب مصمم لتوفير المعلومات (في متن النص أو في الهامش) حول ما إذا كان يوجد متابعة أو تطور لعناصر الأخبار وإذا كان الوضع كذلك تحديد المحتوي الذي يتيح للمستخدمين الوصول السريع والسهل إلي المعلومات المحدثة .

وتتعلق هذه القضية المعروضة علي المحكمة العليا الايطالية بالأخبار المتعلقة بالتورط الإجرامي لسياسي من Lombardy في شمال إيطاليا، حيث تم اعتقال هذا الشخص في ١٩٩٣ بتهمة الفساد ولكن تمت تبرئته فيما بعد، ومع ذلك مازالت أنباء اعتقاله تظهر بين نتائج محركات البحث بسبب مقال واحد في أرشيف الأخبار الخاص بصحيفة Corriere della Sera الايطالية[٣] .

1- Case of X v PrimaDanoi, case no 13161, November 11, 2015, (supreme court of final appeal), Ibid .

2- Italian Supreme Court, Third Civil Division, judgement no. 5525 of 2012.

3- Giulia Tiberi, The " right to be forgotten " as the right to remove inconvenient journalism? Ibid, p.4 .

وعلي إثر ذلك تقدم الشخص المعني إلي مفوض حماية البيانات الايطالي، ثم بعد ذلك إلي محكمة ميلانو طالبا إزالة البيانات القضائية الخاصة به ويشكو من عدم وجود تحديثات لبيانات الأخبار المؤرشفة التي تقدم تقريرا عن الأخبار الايجابية بشأن القضية وقد طلب بهذا الخصوص تحديثا مرتبطا بالعنصر الإخباري أو نقل العنصر نفسه إلي جزء من الموقع غير مفهرس بواسطة محركات البحث ومع ذلك لم يقبل المفوض ولا محكمة ميلانو الطلبات التي تقدم بها .

وعندما رفعت الدعوي إلي المحكمة العليا الايطالية قبلت المحكمة أسباب المدعي وأقرت في البداية أنه لم تكن هناك نية للتشهير من جانب الصحيفة وذلك نظرا لأنها تناولت أحداث صحيحة وقعت بالفعل وقت نشرها ولكنها رأت في الوقت نفسه أنه لم يتم تحديث هذه المعلومات بشكل مناسب في ضوء الأحداث المستجدة[١] .

وفي ضوء محاولتها لإحداث التوازن بين متطلبات المصلحة العامة التي تضمنها حرية الصحافة وبين مصالح الفرد المحمية بالحق في الخصوصية والحق في محو البيانات فقد قضت المحكمة أن المواد المؤرشفة يجب أن تكون مصحوبة بتحديثاتها النسبية .

مما سبق يتضح لنا أن الحكم الصادر من المحكمة العليا الايطالية لا يهدف فحسب لحماية الهوية الشخصية والأخلاقية للأفراد الذين سبقت إدانتهم، ولكن في الوقت نفسه يهدف إلي حماية حق المستخدمين في تلقي معلومات كاملة ودقيقة .

1- Italian Supreme Court: the right to oblivion to be protected with newspaper archive updates, 23 April 2012, Article published at : http://www.blogstudiolegalefinocchiaro.it/2012/04/italian-supreme-court-the-right-to-oblivion-to-be-protected-with-newspaper-archive-updates/?lang=en

ولقد اعترفت المحكمة الدستورية التركية بالحق في النسيان علي أساس مرور فترة طويلة من الوقت، حيث رأت أن الحق في النسيان قد انتهك بسبب وجود مقال إخباري عمره ١٧ عاما حول إدانة في جريمة مخدرات بأحد الأفراد علي أرشيف أحد الصحف عبر شبكة الانترنت ،في قضية حكمت فيها المحكمة الدستورية التركية عي عام ٢٠١٦، وتتعلق القضية بمواطن تركي (NB.B) أدين بجرائم تتعلق بالمخدرات في عام ١٩٩٨ ونشرت صحيفة تركية وطنية بين عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ ثلاث مقالات حول هذا الحادث وتم إدراج هذه المقالات في أرشيف الصحيفة علي الانترنت، وهو الأمر الذي دفع الشخص المعني إلي مطالبة الصحيفة بإلغاء فهرسة المقالات مدعيا أنه قد مر عليها وقت طويل وأضرت بسمعته، وقد وصلت القضية في نهاية المطاف إلي المحكمة الدستورية التي رأت أن هذه المقالات قد مر عليها وقت طويل ولم تخدم أي غرض للمصلحة العامة، وأن سهولة الوصول إلي هذه المقالات عبر الانترنت قد أضر بسمعة المدعي، ورأت أن الدائرة الثانية للمحكمة الجنائية باسطنبول لم تقم بتوازن عادل للحقوق ذات الصلة، وخلصت إلي أنه يجب منع الوصول إلي المقالات الإخبارية عبر الانترنت لحماية حق المدعي في الشرف والسمعة[١] .

ومؤخرا قضت محكمة النقض الإيطالية في ٢٢ يوليو ٢٠١٩ في الدعوي رقم ١٩٦٨١ بأن الحق في النسيان له الأسبقية علي الحق في استعادة ذكري الأحداث الماضية التي تمس بكرامة وشرف هؤلاء الأشخاص والتي قد تم نسيانها منذ فترة طويلة، وقد كانت هذه الحالة تتعلق بجريمة قتل حدثت منذ ٢٧ عاما وكان الجاني قد

1- Press Release Concerning the Judgment on N.B.B. on the Right to Be Forgotten available official site of the constitutional court of the republic of turkey,

http://www.constitutionalcourt.gov.tr/inlinepages/press/PressReleasesofJudgments/detail/50.html, Case of N.B.B, Application 2013/5653, https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/cases/case-n-b-b/

قضي بالفعل عقوبة السجن، ولقد أكدت المحكمة في قضائها علي المعايير التي اعتمدتها المحاكم الأوروبية والتي تقضي بأنه ما لم يكن هناك ظروف معينة يحق للأفراد المعنيين بعد فترة زمنية طويلة إلي حد كبير عدم رؤية إعادة نشر الأخبار المتعلقة بهم والتي تتعلق بتفاصيلهم الشخصية[١] .

وفي اعتقادي أن عنصر الوقت يمكن أن يلعب دورا بارزا الآن أيضا مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي وتزايد المطالبات بالمحو وفقا للائحة حماية البيانات الأوروبية، فبعض الأمور علي سبيل المثال مثل المحادثات علي تويتر مثلا فقد تكون المحادثة أو المعلومات ذات طبيعة أو قيمة جوهرية محددة عند نشرها ولكن من الممكن أن تكتسب أهمية أكبر مع مرور الوقت إما لأن الفرد المعني قد يصبح شخصية مشهورة مثلا أو من منظور البحث العلمي أو الأكاديمي .

وختاما يمكن لنا القول بأن عنصر الوقت يلعب دورا هاما للغاية وبارزا في مدي ارتباط المعلومات المطلوب محوها بالمصلحة العامة، وأن الغالبية العظمي من الأحكام القضائية وقرارات هيئات حماية البيانات قد استقرت علي ضرورة مرور فترة زمنية معينة تترك وفقا لتقدير المحاكم وهيئات البيانات باعتبار أنه كلما وصفت المعلومات بالحداثة كلما كان هذا الأمر قرينة واضحة علي اهتمام الجمهور بالوصول إلي هذه المعلومات والحصول عليها .

المبحث الثاني

1- Probative force of the SMS and the right to be forgotten: new rulings from the Italian Court of Cassation, 1 September 2019, Article published at : http://www.blogstudiolegalefinocchiaro.it/2019/09/probative-force-of-the-sms-and-the-right-to-be-forgotten-new-rulings-from-the-italian-court-of-cassation/?lang=en

تطبيقات الحق في المحو في قرارات هيئات حماية البيانات وأحكام المحاكم الأوروبية

في الواقع فإن التطبيقات القضائية للحق في محو البيانات الشخصية والتي اعتمدت فيها المحاكم الوطنية أو علي مستوي الاتحاد الأوروبي علي اللائحة الجديدة لحماية البيانات GDPR نادرة نسبيا نظرا لأن اللائحة لم تدخل حيز التنفيذ إلا من عامين فقط، فضلا عن المدة الطويلة التي تستغرقها نظر القضايا المعروضة أمام المحاكم والتي اتضحت لنا من خلال القضايا التي عرضت لها سابقا، وبالتالي فالعديد من الأحكام التي صدرت في هذا الأمر كانت بناءا علي التوجيه الأوروبي الملغي وبعض الأحكام الحديثة استعانت أيضا بأحكام اللائحة الجديدة لحماية البيانات .

ومن خلال هذا المبحث سنعرض لأبرز تطبيقات الحق في محو البيانات الشخصية في القرارات الصادرة من هيئات حماية البيانات الوطنية علي مستوي الاتحاد الأوروبي ثم أعرض بعد ذلك لأبرز أحكام المحاكم علي مستوي الاتحاد الأوروبي سواء علي مستوي المحاكم العليا والمحاكم الوطنية المحلية من خلال المطلبين التاليين :

المطلب الأول : تطبيقات الحق في المحو في قرارات هيئات حماية البيانات الوطنية بالاتحاد الأوروبي .

المطلب الثاني: تطبيقات الحق في المحو في أحكام المحاكم الأوروبية بالاتحاد الأوروبي .

المطلب الأول

تطبيقات الحق في المحو في قرارات هيئات حماية البيانات الوطنية بالاتحاد الأوروبي

نستعرض من خلال هذا المطلب أحدث القرارات الصادرة عن هيئات حماية البيانات الوطنية علي مستوي الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمحو البيانات الشخصية بعد دخول لائحة حماية البيانات GDPR حيز التنفيذ .

وغني عن البيان أن المختص حاليا هو مشغل محرك البحث لفحص الطلبات المقدمة إليه لمحو البيانات الشخصية، وبالتالي أصبحت هيئات حماية البيانات الوطنية بمثابة جهة استئناف للقرارات الصادرة بالرفض من جانب مشغلي محركي البحث .

ونستعرض فيما يلي أبرز القرارات الصادرة من هيئات حماية البيانات الوطنية علي مستوي الاتحاد الأوروبي في الوقت المعاصر للوقوف علي كيفية تطبيق الحق في المحو بعد دخول اللائحة حيز التنفيذ منذ ٢٥ مايو ٢٠١٨ .

أولا: قرار هيئة حماية البيانات الأسبانية رقم - AEPD E/00378/2020 في ٥ فبراير ٢٠٢٠[١] :

قررت هيئة حماية البيانات الإسبانية عدم اتخاذ إجراءات أخري ضد Google, LLC (Google Spain, S.L.) and Facebook Spain, S.L. كمراقبي بيانات لعدم الامتثال لتنفيذ الحق في محو البيانات لمواطن إسباني وفقا للمادة ١٧ من لائحة حماية البيانات الأوروبية GDPR .

ويرجع القرار الذي أصدرته هيئة حماية البيانات الإسبانية إلي شكوي تقدم بها مواطن إسباني تفيد أن مراقبي البيانات تضمنت بعض الروابط والمنشورات المتعلقة بجريمة ارتكبها في عام ٢٠٠٦ أثناء خدمته كشرطة محلية ولم تكن هذه المعلومات

1- AEPD - E/00378/202 0,available at :

https://gdprhub.eu/index.php?title=AEPD_-_E/00378/2020 See also :Official decision (in ES) at : https://www.aepd.es/es/documento/e-00378-2020.pdf

غير دقيقة فحسب ولكنها تضمنت الإشارة إلي اسمه وصورته ولرقم هويته الوطنية ورقم الشارة والأمراض المحتملة .

ولقد أجاب مراقبي البيانات علي هيئة حماية البيانات الإسبانية قائلين بأن عدم الاستجابة لطلب المحو كان صحيحا وذلك استنادا إلي الأسباب الآتية :

- بالنسبة لمحرك البحث جوجل قال إن العديد من الروابط لم تعد متوفرة وباقي الروابط تشير إلي الحياة المهنية لصاحب البيانات ومكفولة بموجب حرية التعبير فضلا عن كونها معلومات دقيقة .
- بالنسبة لموقع التواصل الاجتماعي فيسبوك فإن المنشورات التي تم الإبلاغ عنها لا تنتهك سياسة الخصوصية ومكفولة بالحرية في التعبير .

ولقد استنتجت هيئة حماية البيانات مما سبق أن الحق في المحو لم يكن قابلا للتطبيق وقررت عدم اتخاذ المزيد من الإجراءات بشأن وحدات التحكم في البيانات وذلك وفقا للأسباب التالية :

- طالما أن الأخبار التي أبلغ عنها المواطن تنشر حاليا عبر مختلف وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي وطالما أنها تنتقد حياة المواطن المهنية وليست الشخصية ففي هذه الحالة تسود حرية التعبير .
- قررت الهيئة الوطنية لحماية البيانات الإسبانية أنه في حالة كون المواطن لا يزال يعتبر أن هذا المحتوي مهينا يتعين عليه مخاطبة المحكمة الإسبانية المختصة .

ثانيا : قرار الهيئة الوطنية الإسبانية لحماية البيانات رقم AEPD - Nº: TD/00005/2020 الصادر في فبراير ٢٠٢٠ [١] :

1- AEPD - Nº: TD/00005/2020, available at :

رفضت هيئة حماية البيانات الاسبانية مطالبات (A.A.A.) ضد جوجل إسبانيا، وتدور الشكوي حول انتهاك مزعوم لحق صاحب الشكوي في المحو بموجب المادة ١٧ من لائحة حماية البيانات الأوروبية، ومع ذلك فقد تم إخفاء المعلومات المتنازع عليها بواسطة مشرف الموقع الالكتروني المعني (وليس بواسطة جوجل إسبانيا) تاركا الإجراءات دون دعوي لأن مطالبات صاحب الشكوي قد استوفيت بالفعل .

وتعود وقائع هذا القرار إلي ١١سبتمبر ٢٠١٩ حيث مارست السيدة (A.A.A) حقها في المطالبة بمحو البيانات الشخصية بخصوص رابط يظهر عند البحث علي محرك البحث جوجل إسبانيا .

وفي ٢٠ يناير ٢٠٢٠ وافق مدير هيئة حماية البيانات علي قبول المطالبة المقدمة من المدعي ضد جوجل إسبانيا وشركة S.L الاسبانية، وقد ذكرت جوجل في ادعاءاتها أن صاحبة الشكوى قد مارست حقها في المطالبة بالمحو ولكن ادعاءاتها تم رفضها لأسباب قانونية .

ثم أعيد فحص الطلب ووجد أن البيانات الشخصية لصاحبة الشكوى لم تعد تنشر علي الموقع المتنازع عليه، ولقد قام الناشر أو مشرف الموقع بإخفاء هوية البيانات الشخصية لصاحبة الشكوى من خلال استبدال اسمها بالأحرف الأولي، ونتيجة لذلك لم يظهر عنوان URL المتنازع عليه حتي بين نتائج البحث علي محرك جوجل عند البحث عن اسمها .

---

https://gdprhub.eu/index.php?title=AEPD_-_N%C2%BA:_TD/00005/2020, See also: Official decision Expediente Nº:TD/00005/2020 (in ES),available at :

https://www.aepd.es/es/documento/td-00005-2020.pdf

وبعد فحص الحجج التي قدمها المدعي عليه (جوجل إسبانيا) تم نقلها إلي المدعية حتي تتمكن من صياغة الحجج التي يمكن اعتبارها مناسبة، وفي ادعاءات صاحبة الشكوى ادعت أن حقيقة عدم ظهور عنوان URL عند البحث علي محرك البحث جوجل عند البحث بناء علي اسمها يرجع إلي مفاوضات مع مشرف الموقع الأصلي وليس عن طريق أي إجراء من جوجل .

علاوة علي ذلك ادعت الشاكية أن جوجل إسبانيا رفضت مرارا وتكرارا إزالة الرابط استنادا إلي الحق في المعلومات وبناء علي ذلك تري صاحبة الشكوى أن سلوك جوجل يشكل انتهاكا لحقها في المحو .

ولقد انتهت الهيئة الوطنية لحماية البيانات في إسبانيا إلي أن الغرض من المطالبة بالحق في المحو وفقا للمادة ١٧ من اللائحة هو ضمان استعادة حقوق الأطراف المتضررة علي النحو الواجب في هذه الحالة وبغض النظر عن ما إذا كانت جوجل قد رفضت إزالة عنوان URL وبالنظر إلي أن اسم المدعي لم يعد مرتبطا بعنوان URL المطالب بمحوه من نتائج بحث جوجل بعد الآن، فقد تم استيفاء مطالبات المدعي وبالتالي لم يعد هناك موضوع للشكوى .

ثالثا: قرار هيئة حماية البيانات النمساوية -DSB – DSB -D122.970/0004 DSB/2019 الصادر في ٨ نوفمبر ٢٠١٩[1] :

1- DSB-DSB-D122.970/0004-DSB/2019, available at :

https://www.ris.bka.gv.at/Dokument.wxe?ResultFunctionToken=cd614296-7bc1-415c-bd8f-c468f8e73015&Position=1&Abfrage=Dsk&Entscheidungsart=Undefined&Organ=Undefined&SucheNachRechtssatz=True&SucheNachText=True&GZ=&VonDatum=01.01.1990&BisDatum=&Norm=&ImRisSeitVonDatum=&ImRisSeitBisDatum=&ImRisSeit=Undefined&ResultPageSize=100&Suchworte=&Dokumentnummer=DSBT_20191108_DSB_D122_970_0004_DSB_2019_00

أصدرت هيئة حماية البيانات النمساوية DSB قرارا يتعلق بالحق في المحو في محو البيانات الشخصية، حيث قررت أنه لكي يتم ممارسة هذا الحق قد لا تتطلب وحدة التحكم بيانات أكثر من تلك التي سبق وأن طلبها صاحب البيانات .

وتعود وقائع هذا القرار إلي قيام مستخدم عبر الانترنت بالتسجيل بعنوان بريده الالكتروني الخاص به واسم زوجته الأول علي صفحة ويب، علي الرغم من حقيقة أن الصفحة لم تطلب مزيدا من المعلومات فقد أضاف النوع " أنثي " ثم كرر الرقم البريدي ورقم الهاتف وطالب في وقت لاحق حذف الحساب .

وأثناء تقييم طلب الحذف، أدركت وحدة التحكم أن اسم وجنس المستخدم لا يتطابقان مع البيانات المقدمة، وبالتالي طلب المتحكم من صاحب البيانات استيفاء نموذج (تم وضعه علي صفحة الويب الخاصة بهيئة حماية البيانات النمساوية DSB) وطلب تقديم المزيد من البيانات والتوقيع عليها كنموذج لتحديد الهوية، إلا أن هذا الأمر تم استقباله بالرفض من جانب صاحب البيانات والذي قرر أن يتقدم بشكوي إلي هيئة حماية البيانات النمساوية .

والسؤال الأساسي الذي كان من المتعين علي هيئة حماية البيانات الرد عليه يتمثل في إمكانية طلب وحدة التحكم لمزيد من المعلومات لأغراض التحقق إذا لم يكن لدي وحدة التحكم بيانات داخلية تتطابق معها ؟

وفي وجهة نظر هيئة حماية البيانات النمساوية فإن وحدة تحكم صفحة الويب قد سمحت في الواقع بملفات تعريف اسم مستعار، حيث يحتاج المستخدمون فقط إلي تقديم بريد الكتروني صالح ولكن قد يقوموا باختيار أي اسم أول لم يتم التحقق منه يرغبون في استخدامه .

وقد لا تتطلب وحدة التحكم أكثر من البيانات المقدمة مسبقا للتحقق من صاحب البيانات (مثل البريد الالكتروني وكلمة المرور علي سبيل المثال) وبالتالي فقد تم

انتهاك حق صاحب الشكوى في المحو وتمت مخاطبة وحدة التحكم لحذف البيانات ولم توقع عليها الهيئة أي غرامة .

رابعا: قرار هيئة حماية البيانات المجرية رقمNAIH - NAIH/2020/32/4 الصادر في ٤ مارس ٢٠٢٠[1]:

فرضت هيئة حماية البيانات المجرية NAIH غرامة قدرها ١٣.١٣٦ يورو علي نائب رئيس البلدية لنشر صورة علي صفحته العامة علي موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك أثناء الحملة الانتخابية المحلية والتي صورت كبير المسئولين في شركة مملوكة للحكومة وابنتها والتي زعم أنها أزالت ملصق الحملة الانتخابية من الشارع .

وتعود الوقائع إلي أنه عندما تم التقاط الصورة المشار إليها حذر الشاكي المدعي عليه من نشر الصورة في أي مكان وبصفة خاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وكانت الطفلة الصغيرة لصاحبة الشكوي حاضرة أيضا في الصورة، وعلي الرغم من كون وجهها غامضا إلا أنه كان من السهل التعرف عليها لأنه ذكر في المنشور الذي تمت مشاركته عبر فيسبوك أنه كان بصحبتها ابنتها أيضا .

ووفقا لهذه الأحداث تمت مطالبة المدعي عليه بصفته المتحكم في البيانات من جانب المدعي عن طريق البريد الالكتروني ورسالة بريدية لإبلاغها بالأساس القانوني الذي تمت بناء عليه معالجة البيانات وفي حالة عدم وجود أساس قانوني للمعالجة يتم استدعاء المراقب لحذف المنشور علي الفور، ومع ذلك لم يرد مراقب البيانات علي الرسائل ولم يقم بإزالة المنشور، ولقد تم الإبلاغ عن المشاركة المعنية علي فيسبوك في ٣ سبتمبر ٢٠١٩ ولكن الشركة لم تستجب إلي هذا الطلب.

1- NAIH - NAIH/2020/32/4, Official decision (in HU), available at : https://www.naih.hu/files/NAIH-2020-32-4-hatarozat.pdf

وبالتالي كان من المتعين علي هيئة حماية البيانات المجرية NAIH الرد علي التساؤل الخاص بمدي قانونية التقاط صورة ونشرها عبر فيسبوك دون موافقة صاحب البيانات إذا كان الأمر يتعلق بمسئول كبير في شركة مملوكة للحكومة المحلية يزعم أنه أزال ملصق حملة أثناء الحملة الانتخابية المحلية .

ولقد انتهت هيئة حماية البيانات المجرية إلي أن مراقب البيانات قد انتهك حق الوصول عن طريق صاحب البيانات، والحق في المحو لصاحب البيانات بموجب المادة ١٧ من لائحة حماية البيانات وكذلك القواعد المتعلقة بشفافية المعلومات والاتصالات المنصوص عليها في المادة ١٢ من اللائحة، بالإضافة إلي مبادئ الشرعية والإنصاف المتعلقة بمعالجة البيانات الشخصية بموجب المادة ٥(١) من اللائحة، كما أن مراقب البيانات لم يشر إلي أي أساس قانوني لمعالجة البيانات وفقا للمادة ٦(١) من لائحة حماية البيانات، حيث أن صاحب البيانات لم يعط موافقته من الأساس علي معالجة البيانات الخاصة به .

ورأت هيئة حماية البيانات المجرية أن اسم موضوع البيانات كان يعتبر معلومات ذات فائدة عامة تدخل في إطار المصلحة العامة للجمهور لأنها شغلت منصبا عاما وقد سمح بنشره وفقا للقانون المجري CXII لعام ٢٠١١ بشأن تقرير المصير الإعلامي وحرية المعلومات، ومع ذلك لا يمكن اعتبار الصورة المعنية التي تم التقاطها علي أنها معلومات ذات فائدة عامة لأنها لم تقدم أي معلومات تتعلق بالصالح العام ويكفي نشر اسم موضوع البيانات الذي يفي بالغرض في هذه الحالة، وبالتالي يعد نشر الصورة غير ضروري .

المطلب الثاني

تطبيقات الحق في المحو في أحكام المحاكم المحلية بالاتحاد الأوروبي

نتناول من خلال هذا المطلب الحديث عن أحدث تطبيقات الحق في محو البيانات الشخصية في أحكام المحاكم الأوروبية، وذلك علي مستوي المحاكم التي تعتبر قراراتها ملزمة لكافة المحاكم الوطنية بالاتحاد الأوروبي وكذلك التعرض لبعض أحكام المحاكم الوطنية في دول الاتحاد الأوروبي من خلال العرض لأحدث الأحكام الصادرة بخصوص الحق في محو البيانات الشخصية والعرض لما انتهت إليه هذه الأحكام والتعليق عليها ومناقشة ما توصلت إليه .

وبناء علي ما تقدم فسوف أتناول أولا الإشارة إلي الأحكام الصادرة من المحاكم العليا علي مستوي الاتحاد الأوروبي، ثم أتناول بالعرض لأحكام المحاكم الوطنية بالاتحاد الأوروبي .

أولا: الأحكام الصادرة من المحاكم العليا علي مستوي الاتحاد الأوروبي :

١- حكم محكمة العدل الأوروبية في قضية GC, AF, BH, ED v. National Commission on Informatics and Liberty (CNIL) في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٩[١]

1- Case of GC, AF, BH, ED v CNIL ,No C-136/17, JUDGMENT OF THE COURT (Grand Chamber) 24 September 2019 ,available at : http://curia.europa.eu/juris/document/document.jsf?docid=218106&doclang=EN, Jure Globocnik, The Right to Be Forgotten is Taking Shape: CJEU Judgments in GC and Others (C-136/17) and Google v CNIL (C-507/17), Ibid, p.381., GC, AF, BH, ED v. National Commission on Informatics and Liberty (CNIL), C‑136/17, available at:

https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/cases/gc-v-national-commission-on-informatics-and-liberty-cnil/

ملخص القضية وما انتهت إليه المحكمة :

عقدت الدائرة الكبرى لمحكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي في قرار أولي أن التوجيه الأوروبي رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٥ الذي يحمي الحق في الخصوصية فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية الحساسة ينطبق علي مشغلي محركات البحث، حيث قدم أربعة أفراد في فرنسا شكاوي أمام الهيئة الفرنسية لحماية البيانات CNIL لإلغاء الروابط المرجعية المعروضة علي جوجل بعد عمليات البحث عن أسمائهم والتي شملت معلومات حول إداناتهم الجنائية والاستفسارات القضائية وآرائهم الدينية والسياسية في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ حيث رفض CNIL النظر في شكواهم واستأنف الأربعة أمام مجلس الدولة الفرنسي، وأحال مجلس الدولة الفرنسي الموضوع إلي محكمة العدل الأوروبية عدة أسئلة تتركز حول معالجة البيانات الشخصية الحساسة والتزامات مشغلي محرك البحث، وقد انتهت المحكمة إلي أن معالجة البيانات الشخصية بواسطة محركات البحث أثرت بشكل كبير علي خصوصية أصحاب البيانات، حيث كان من المتعين علي مشغلي محركات البحث تحقيق توازن بين حقوق الخصوصية لأصحاب البيانات وحقوق مستخدمي الانترنت المهتمين بهذه المعلومات .

جدير بالذكر أن المحكمة قد اعتمدت وأشارت في أجزاء كبيرة من هذا الحكم إلي لائحة حماية البيانات الأوروبية GDPR وذلك في ردها علي التساؤلات المرفوعة إليها من مجلس الدولة الفرنسي وذلك علي النحو الذي نوضحه تفصيلا .

الوقائع :

طلب أربعة أفراد أحرفهم الأولي GC و AF و BH و ED من جوجل إزالة المراجع أو إلغاء فهرسة أسمائهم من نتائج البحث التي تؤدي إلي صفحات الويب المنشورة من قبل أطراف ثالثة .

حيث طلبت GC إلغاء الإحالة إلي رابط يؤدي إلي مونتاج صور ساخر تم وضعه علي الانترنت باسم مستعار في عام ٢٠١١ يصورها إلي جانب عمدة بلدية عملت فيها كرئيس لمجلس البلدية وأشارت صراحة إلي تأثير تلك العلاقة علي وظيفتها السياسية .

في حين طلب AF إلغاء الإشارة إليه في مقال يتعلق بانتحار عضو في كنيسة السيانتولوجيا في عام ٢٠٠٦ ذكره بصفته مسئول العلاقات العامة في الكنيسة .

وطلب BH إلغاء الإشارة إلي مقالات صحفية تعود إلي عام ٢٠٠٦ بشأن تحقيق قضائي في تمويل حزب سياسي تم استجوابه فيه وتم إغلاق الإجراءات ضده في ٢٠١٠ ولم تذكر المقالات هذا التطور .

وأخيرا طلب ED إلغاء الإشارة إلي مقالتين تتضمن الحديث عن جلسات استماع جنائية حكمت عليه بالسجن لمدة سبع سنوات بالإضافة إلي حكم بالمراقبة الاجتماعية بسبب اعتداءات جنسية علي أطفال لم يتجاوز عمرهم خمسة عشر عاما، كما ذكرت أحد المقالين تفاصيل حميمة تتعلق بالمدعي تداولتها بعض الجلسات .

ولقد رفضت Google جميع الطلبات المقدمة إليها واستأنف الأربعة القرار لدي الهيئة الفرنسية لحماية البيانات CNIL بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ وهو الأمر الذي قوبل بالرفض من جانب CNIL، وهو الأمر الذي دفعهم إلي الاستئناف أمام مجلس الدولة الفرنسي والذي رأي أن الطلبات قد أثارت العديد من الصعوبات في تفسير توجيه الاتحاد الأوروبي وأحال الأمر إلي محكمة العدل الأوروبية لتتولي الإجابة عن هذه التساؤلات التي تتمثل فيما يلي :

التساؤل الأول: حول الحظر الوارد في التوجيه الأوروبي لسنة ١٩٩٥ حول معالجة بعض الفئات الخاصة من البيانات الشخصية المذكورة في المادة ٨(١) والمادة الخامسة من التوجيه تنطبق علي مشغلي محرك البحث .

التساؤل الثاني: في حالة إذا كان الحظر ينطبق عليها :

أ- هل يتعين علي محركات البحث الاستجابة لمطالب إلغاء الإشارة بخصوص الإشارة إلي صفحات الويب التي تحتوي علي بيانات ومعطيات خاصة التي تنص عليها المادة رقم ٨(١) والمادة الخامسة من التوجيه الأوروبي .

ب- هل يمكن لمشغلي محركات البحث رفض الاستجابة لمطالب إلغاء الإشارة في حالة إذا تم نشر هذه البيانات لأسباب صحفية أو فنية أو أدبية .

ت- هل يمكن لمحركات البحث رفض مطالب إلغاء الإشارة التي تنص علي القبول في المادة ٨(٢)(أ) والمصلحة العامة المادة ٨(٢)(٥) وهي الاستثناءات التي تضمنها التوجيه الملغي .

التساؤل الثالث : هل يجب تأويل المادة ٨(٥) من التوجيه الأوروبي بكونها تعني أن المعلومات المتعلقة بالتحقيق حول شخص أو بوصف محاكمة أو بالإدانة تمثل بيانات تتعلق بجنح أو إدانات جنائية ؟ وبصفة عامة هل يجب اعتبار صفحة ويب تحتوي علي بيانات تشير إلي إدانات أو إجراءات قضائية تتعلق بشخص بكونها تندرج تحت طائلة هذه الأحكام ؟

يذكر أن محرك البحث جوجل قد ذكر أن خصائص عملية المعالجة التي تقوم بها محركات البحث يجب أن تعفيها من الامتثال لأحكام المادة ٨(١) والمادة الخامسة من التوجيه الأوروبي، والمادة ٩(١) المتعلقة بمعالجة فئات خاصة من البيانات الشخصية والمادة (١٠) من لائحة حماية البيانات GDPR والمتعلقة بمعالجة البيانات الشخصية المتعلقة بالإدانات الجنائية والجرائم .

نظرة عامة علي القرار :

أصدرت الدائرة العليا للمحكمة رأي كامل أعضائها إجابة علي التماس الحكم المبدئي لمجلس الدولة الفرنسي ولقد تناولت المحكمة الرد علي التساؤلات المرفوعة إليها من مجلس الدولة الفرنسي علي النحو التالي :

بالنسبة للتساؤل الأول: حيث بدأت المحكمة بتعريف مفهوم معالجة البيانات الشخصية بكونها نشاط محرك البحث يشمل الكشف عن معلومات علي الخط وفهرستها آليا وتوفير النفاذ إليها من مستخدمي الانترنت، وذكرت المحكمة أنه اعتمادا علي قرارها السابق في قضية Google Spain فإنه يجب اعتبار محرك البحث مراقبا عندما يتعلق الأمر بمعالجة البيانات الشخصية .

وأضافت المحكمة أن معالجة البيانات الشخصية من جانب محركات البحث تلعب دورا جوهريا في نشر تلك البيانات علي نطاق واسع، وتفتح النفاذ إلي صفحات ويب لفائدة مستخدمي الانترنت الذين يقومون بعمليات البحث استنادا إلي اسم صاحب البيانات، كما مكنت محركات البحث من تحديد الملامح الدقيقة لصاحب البيانات وبذلك تكون قد أثرت تأثيرا كبيرا علي الحق الأساسي في خصوصية الأشخاص .

يشار هنا إلي أن المادة ٨(١) من التوجيه الأوروبي الملغي لسنة ٩٥ كانت تنص علي منع معالجة بعض البيانات التي اصطلح علي تسميتها بالبيانات الحساسة، وكذلك المادة ٨(٥) التي تتعلق بمعالجة البيانات الشخصية المتعلقة بالإدانات الجنائية والجرائم .

ولقد رفضت المحكمة حجة شركة جوجل بكون نشاط مشغلي محركات البحث يعفيهم من الامتثال للتوجيه الأوروبي، حيث ذكرت المحكمة أن المفوضية الأوروبية أكدت علي أن مشغل محرك البحث يتحمل المسئولية لا بسبب ظهور بيانات شخصية علي صفحة ويب نشرها طرف ثالث ولكن بسبب فهرسة تلك الصفحة وخاصة بسبب نشر الرابط إلي صفحة ويب في قائمة النتائج المعروضة علي مستخدمي الانترنت نتيجة بحث قاموا به اعتمادا علي اسم شخص، بما أن عرض الرابط في مثل هذه

القائمة يمكن أن يؤثر علي الحق الأساسي لصاحب البيانات في الخصوصية وفي حماية البيانات الشخصية المتعلقة به[١] .

وبخصوص الإجابة علي التساؤل الثاني : فقد أقرت المحكمة أن أحكام المادة ٨(١) والمادة الخامسة من التوجيه الأوروبي تنطبق أيضا علي مشغلي محركات البحث عملت المحكمة علي تحديد ما إذا كان يتعين علي المشغل إلغاء الروابط التي تحيل علي صفحات ويب تحتوي علي أصناف محددة من البيانات وما هي الاستثناءات الواردة بخصوصها ؟

ولقد استعانت المحكمة في الرد علي هذا التساؤل بما ورد في المادة ١٧ من لائحة حماية البيانات الأوروبية GDPR والتي نصت علي أنه يحق لصاحب البيانات أن يحصل من المراقب علي حق محو البيانات الشخصية المتعلقة به دون تأخير لا مبرر له[٢]، ولقد حددت المادة المذكورة الحالات التي ينطبق فيها محو البيانات الشخصية علي أنها تلك الحالات التي لم تعد البيانات الشخصية ضرورية فيما يتعلق بالأغراض التي تم تجميعها أو معالجتها بطريقة أخري، وقيام صاحب البيانات بسحب الموافقة التي تستند إليها المعالجة وفي غياب أي سبب قانوني لمعالجتها، وعند معارضة صاحب البيانات عملية المعالجة وفقا للمادة ٢١(١) و(٢) من لائحة حماية البيانات[٣] .

ولقد أكدت المحكمة علي أن حق صاحب البيانات في المحو ليس باتا ونهائيا ولكن يجب أن يراعي الحق في المعلومة المنصوص عليه بموجب المادة ١١ من الميثاق الأوروبي للحقوق الأساسية، كما يمكن تقييد الحق في الخصوصية والحق في حماية المعطيات الشخصية التي تضمنتها المادتين ٧ و٨ من الميثاق الأوروبي طالما

1- Case of GC, AF, BH, ED v CNIL ,No C-136/17, Ibid, Para 46 .

2- Ibid, Para 55 .

3- Ibid .

نص القانون علي تلك القيود التي يجب أن تحترم الحقوق والحريات استنادا إلي مبدأ التناسب وأن تكون ضرورية وتستجيب بشكل جيد لأهداف المصلحة العامة[١] .

وذكرت المحكمة أنه عندما يتلقي مشغل محرك البحث طلبا لإلغاء الإشارة يجب عليه التأكد عما إذا كان الحق في حرية المعلومات لمستخدمي الانترنت يتفوق علي الحق في خصوصية صاحب البيانات، ويجب علي مشغل محرك البحث عند تقييم هذا الأمر أن يأخذ في الاعتبار طبيعة المعلومات المعنية وحساسيتها بالنظر إلي الحياة الشخصية لصاحب البيانات والمصلحة العامة للجمهور في الوصول إلي هذه المعلومات، وهي مصلحة يمكن أن تتغير وفقا للدور الذي يلعبه صاحب البيانات في الحياة العامة[٢]، وبالتالي فعندما يتعلق الأمر بمعالجة البيانات الحساسة فإن التدخل في الحقوق الأساسية لصاحب البيانات المتعلقة بالخصوصية والحماية يكتسب أهمية بالغة[٣] .

وتبعا لذلك فقد قضت المحكمة بما يلي :

- يجب علي مشغلي محركات البحث الاستجابة إلي مطالب إلغاء إحالة الروابط إلي صفحات ويب تحتوي علي بيانات شخصية تندرج في إطار البيانات الحساسة .

1- Ibid, Para 48 .

2- Ibid, Para 66 .

3- Nadège Martin and Nilofar Moini Shabestari, The right to be forgotten: the CJEU sides with Google in two landmark cases, October 9 2019, available at :

https://www.dataprotectionreport.com/2019/10/the-right-to-be-forgotten-the-cjeu-sides-with-google-in-two-landmark-cases

- يمكن لمشغلي محركات البحث رفض الاستجابة لمطلب إلغاء الإحالة إن كانت المعالجة قد نشرت علي الملأ من طرف صاحب البيانات أو إن باتت ضرورية لإثبات دعاوي قانونية أو إقرارها أو الدفاع عنها .
- يجب علي مشغل محرك البحث عند تقبل طلب لإلغاء الإحالة تقييم التوازن بين الحق الأساسي لصاحب البيانات في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية مقابل حماية حرية الوصول للمعلمات لمستخدمي الانترنت الذين لهم مصلحة في الوصول إلي الصفحة المعنية .

أما بخصوص التساؤل الثالث حول تحديد ما إذا كانت المعلومات المتعلقة بإجراءات قانونية لإدانة سارية في إطار ما يعرف بالإدانات الجنائية والجرائم والتدابير الأمنية ذات الصلة المنصوص عليها في المادة ٨(٥) من التوجيه الملغي والمادة العاشرة حاليا وإذا ما كان يتعين علي مشغل محرك البحث الاستجابة لمطالب الإحالة بخصوص نتائج بحث تستعرض معلومات قديمة أو غير مناسبة .

ولقد استعانت المحكمة بتجارب كل من الحكومات الفرنسية والأيرلندية والايطالية وكذلك المفوضية الأوروبية، وذكرت أن المعلومات المتعلقة بإجراءات قانونية مرفوعة ضد شخص كتلك الإجراءات المتعلقة بالتحقيقات والمحاكمة والإدانات السارية إن وجد تمثل بيانات تتعلق بإدانات جنائية وجرائم بصرف النظر عما إذا تمت إدانة صاحب البيانات أم لا[١] .

وفي تقييم المحكمة لمطالب إلغاء الإشارة المتعلقة ببيانات تتصل بالإدانات الجنائية والجرائم، يجب علي مشغلي محركات البحث ضمان التوازن العادل بين حقهم في احترام الحياة الخاصة وحق الجمهور في الحصول علي المعلومات، وبالبحث عن هذا التوازن العادل يجب اعتبار الدور الأساسي الذي تلعبه الصحافة في مجتمع

1- Ibid, Para 73 .

ديموقراطي والذي يشمل الإعلام بالإجراءات القانونية والتعليق عليها، وبالإضافة إلي ذلك وبالنظر في وظيفة الإعلام المتمثلة في تقديم المعلومات والأفكار يجب الأخذ في الاعتبار حق الجمهور في الحصول عليها، ولقد أشارت المحكمة في هذا المقام إلي قضية ML & WW v Germany " سابق الإشارة إليها " حيث ذكرت المحكمة أن المصلحة العامة للناس لا تتمثل فقط في الحصول علي معلومات حول أحداث ذي شأن ولكن أيضا في قدرتهم علي البحث في أحداث ماضية، مع العلم أن مصلحة الجمهور في إعلامه بالإجراءات الجنائية تختلف من حيث الدرجة مع إمكانية تطورها في الوقت المناسب حسب ظروف القضية[١] .

وتبعا لذلك، اعتبرت المحكمة أنه يتعين علي مشغل محرك البحث تقييم الحاجة إلي إلغاء الإشارة للمعلومات المتعلقة بالإجراءات الجنائية المرفوعة ضد صاحب البيانات والتي تتعلق بمرحلة سابقة من الإجراءات ولم تعد تمثل الأوضاع الحالية بالاعتماد علي طبيعة وخطورة الجريمة وعلي تقدم ونتائج الإجراءات وعلي الفترة الزمنية المنقضية وعلي دور صاحب البيانات في الحياة العامة وعلي سلوكه المسبق ومحتوي وشكل النشر وعلي انعكاسات النشر علي صاحب البيانات[٢] .

وبالإضافة إلي ما تقدم حتي وإن قرر مشغل محرك البحث عدم إلغاء الإشارة إلي الرابط المعني يتعين عليه أن يقوم بتعديل قائمة النتائج بصفة تعكس من خلالها بشكل عام الوضعية القانونية الحالية لمستخدمي الانترنت بمعني أن توضع المعلومات المستجدة والأكثر تحديثا في أعلي قائمة نتائج البحث[٣] .

التعليق علي الحكم :

1- Ibid, Para 77, See also ML v Germany Ibid, Paras 89, 100 – 102 .

2- Case of GC, AF, BH, ED v CNIL, No C-136/17, Ibid, Para 77 .

3- Ibid, Para 88 .

من الواضح أن محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي قد أوضحت الكثير من الأمور في التساؤلات المطروحة عليها من جانب مجلس الدولة الفرنسي، ولقد استعانت في ذلك بالنصوص القانونية في التوجيه الأوروبي الملغي لسنة ١٩٩٥ وكذلك نصوص لائحة حماية البيانات الأوروبية GDPR .

ولعل أبرز ما تناوله هذا الحكم هو التأكيد علي عملية منح مشغلي محركات البحث لصلاحية تحديد الروابط التي يجب إلغاء الإشارة إليها وكذلك الروابط المعفاة من ذلك .

كما تطرقت المحكمة إلي نقطة هامة للغاية كنت قد تطرقت إليها سابقا وهي تلك المتعلقة بقيام صاحب البيانات بنشر بياناته الشخصية للعامة وعلي موقع مفتوح، وفي هذا الخصوص فقد قالت المحكمة أنه يمكن لمشغلي محركات البحث رفض الاستجابة لمطالب إلغاء الإشارة التي يتقدم بها صاحب البيانات وكذلك في الحالات التي تصبح فيها هذه البيانات ضرورية لإثبات دعاوي قانونية أو إقرارها أو الدفاع عنها ، وإن كنت أري من جانبي أنه في حالة إثبات صاحب البيانات للضرر الجسيم نتيجة بقاء هذه البيانات علي المواقع المفتوحة التي يمكن لأي مستخدم الوصول إليها ففي هذه الحالة يتعين علي مشغل محرك البحث الاستجابة إلي طلب صاحب البيانات مع أخذ المعايير الأخرى في الاعتبار .

كما تعرضت المحكمة لكافة التساؤلات المحالة إليها وكانت إجاباتها واضحة ودقيقة لهذه التساؤلات المطروحة عليها من مجلس الدولة الفرنسي كالجزئية المتعلقة بالبيانات الحساسة وكيفية معالجتها وكذلك الجزئية الخاصة بمعالجة البيانات الشخصية المتعلقة بالإدانات الجنائية والجرائم .

يشار هنا أيضا إلي أن المحكمة قد رددت في حكمها ما استقر عليه قضائها في حكمها التاريخي Google Spain والذي وضع بذور الحق في المحو وكذلك السوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لتلك المعايير التي تؤخذ في

الاعتبار عند إجراء اختبار التوازن بين الحق في الخصوصية وحرية التعبير والوصول إلي المعلومات مثل الدور الذي يلعبه صاحب البيانات في الحياة العامة ومدي تعلق المصلحة العامة للجمهور بالمعلومات وكذلك التوقعات المعقولة للخصوصية وكيفية الحصول علي المعلومات المطلوب محوها .

٢- المحكمة الدستورية الألمانية – قضية Mr T v Germany في ٦ نوفمبر ٢٠١٩[١]:

في نوفمبر ٢٠١٩ ألغت المحكمة الدستورية الألمانية حكما أصدرته المحكمة الفيدرالية (Bundesgerichtshof) بأن الشخص المدان في جريمة قتل لم يكن لديه الحق في إزالة اسمه من المقالات عبر الانترنت حول جريمة القتل ومحاكمته في قضية Mr T v Germany، حيث سعي هذا الشخص إلي إزالة اسمه من المقالات التي نشرتها مجلة ألمانية وإزالة المقالات نفسها من نتائج البحث العامة عن اسمه علي شبكة الانترنت، وكانت المحكمة الفيدرالية قد رأت أن حق المجلة في حرية التعبير يفوق حقوق الفرد الشخصية، ومع ذلك رأت المحكمة الدستورية الاتحادية أن المحكمة الفيدرالية لم تعط ما يكفي من الوزن لتأثير المقالات علي الحياة اليومية للفرد ولم تنظر في جميع الخيارات المتاحة للموازنة بين حق المجلة في حرية التعبير مع حق الفرد في النسيان .

1- Case 1 BvR 16 /13, 6 November 2019 ,available (in German) at : https://www.bundesverfassungsgericht.de/SharedDocs/Downloads/DE/2019/11/rs20191106_1bvr001613.pdf?__blob=publicationFile&v=1 , Press Release No. 83/2019 of 27 November 2019 Order of 6 November 2019 - 1 BvR 16/13-Right to be forgotten, available at:

https://www.bundesverfassungsgericht.de/SharedDocs/Pressemitteilungen/EN/2019/bvg19-083.html, See also: Case of Mr T v Germany, No 1 BvR16/13, available at :

https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/cases/the-case-of-mr-t/

ولقد لعب عنصر الوقت دورا هاما للغاية في هذه القضية، حيث تعود أحداث هذه القضية إلي عام ١٩٨٢، حيث تمت إدانة السيد T بالقتل بعد قيامه بقتل شخصين وإصابة آخر بإطلاق النار عليهم علي متن يخت أثناء عبوره المحيط الأطلسي وبعد قضاء عقوبته تم إطلاق سراحه في عام ٢٠٠٢[١] .

وفي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ نشرت مجلة DER SPIEGEL ثلاث مقالات تتعلق بمحاكمة السيد T والتي حددته بالاسم، ومنذ عام ١٩٩٩ يمكن الوصول إلي المقالات المذكورة بحرية ودون أي قيود من خلال أرشيف المجلة كما يمكن العثور عليها بسهولة من خلال إدخال اسم السيد T في محركات البحث الشائعة ويتم سرد هذه المقالات ضمن أفضل نتائج البحث .

وفي عام ٢٠٠٩ بعد أن اكتشف السيد T المقالات لأول مرة علي الانترنت أرسل رسالة إلي مجلة DER SPIEGEL يطلب منها إزالة المقالات من الأرشيف الخاص بالمجلة مع الإشارة إلي اسم السيد T الأخير، ولكن المجلة لم تمتثل لهذا الطلب الأمر الذي دفعه إلي تحريك دعوي قضائية ضد المجلة، واستند في الدعوي

١- وهو نفس الأمر الذي تضمنه حكم للمحكمة الدستورية الألمانية في ذات اليوم الذي صدر فيه حكم Mr t v Germany .

See : BVerfG - 1 BvR 16/13, 6 November 2019, available at:https://gdprhub.eu/index.php?title=BVerfG_-_1_BvR_16/13, Beschluss vom 06. November 2019 - 1 BvR 276/17 (in German) available at : https://www.bundesverfassungsgericht.de/SharedDocs/Entscheidungen/DE/2019/11/rs20191106_1bvr027617.html;jsessionid=7967DF88D34820DF3DC24E048B32D768.2_cid393, Press Release No. 84/2019 of 27 November 2019 available at :

https://www.bundesverfassungsgericht.de/SharedDocs/Pressemitteilungen/EN/2019/bvg19-084.html

التي تقدم بها إلي أن استمرار الوصول إلي المقالات يشكل انتهاكا لخصوصيته بموجب المادة ١ فقرة (١) والمادة ٢ فقرة (١) من القانون الأساسي الألماني .

ولقد انتهت محكمتي أول درجة وثاني درجة إلي وجود انتهاك لحقوق شخصية السيد T ورأوا أنه علي الرغم من وجود اهتمام خاص لعامة الناس في قضية مثل محاكمة السيد T فإن تغطيتها يشكل بلا شك تأثير علي الشخص المعني، ومع مرور الوقت لدي الجاني مصلحة متزايدة في النسيان .

وفي ١٣ نوفمبر ٢٠١٢ رفضت محكمة العدل الفيدرالية دعوي السيد T ووجدت أنه حق المجلة الألمانية في حرية التعبير بموجب الفقرة الأولي من المادة الخامسة من القانون الأساسي الألماني تفوق حقوق السيد T في الخصوصية وذلك لأهمية المحاكمة في جريمة القتل في التاريخ الحديث.

وعند اتصال المحكمة الدستورية الألمانية بالدعوي كانت القضية الأساسية بالنسبة لها تتمثل في تحديد ما إذا كان حق السيد T في الخصوصية قد تم انتهاكه بموجب المادة ٢(١) والمادة ١(١) من القانون الأساس الألماني من خلال استمرار توفر المقالات علي أرشيف مجلة DER SPIEGEL وكذلك محركات البحث العامة.

وأثناء تداول القضية أبدي دفاع السيد T موافقته علي أهمية نشر تفاصيل المحاكمة في التاريخ الحديث ،إلا أنه جادل في أن هذا الأمر لا يشمل اهتمام الجمهور بمعرفة اسمه، خاصة أنه عندما يقوم أي شخص بإدخال اسمه في محرك البحث علي الانترنت تظهر المقالات في أعلي نتيجة البحث وقال إن سهولة الوصول للمعلومات وإتاحتها للجميع أثقل كاهله في الدخول في أي علاقة اجتماعية قد يرغب في إقامتها .

ولقد وازنت المحكمة الدستورية الألمانية بين حق السيد T في الخصوصية في إطار المادة ١(١) والمادة ٢(١) من القانون الأساسي وبين حق المجلة في حرية التعبير والصحافة بموجب المادة ٥(١)، وبموجب المواد المنظمة للحق في الخصوصية فإنها تعزز الحق في التطور الحر للشخصية، وفي نفس الوقت تحمي هذا التطور من أي تقارير أو نشر معلومات قد تحد منه، وهذا يشمل في جملة أمور التعليقات التي تلقي ضوءا سلبيا علي الشخص وسمعته، ولكن هذا الأمر لا يعطي الشخص السيطرة المطلقة علي كيفية رؤيته من قبل الآخرين، ومن ناحية أخري نظرت المحكمة في المادة ٥(١) المنظمة للحق في حرية التعبير تحمي نشر المعلومات في أي شكل من أشكال التواصل، كما أن الحق في حرية الصحافة المكفول بموجب المادة ٥(١)(٢) يحمي قرار شركة النشر بجعل المقالات متاحة في أرشيفاتها علي الانترنت .

ولقد انتهت المحكمة إلي أن الحماية من التغطية الصحفية السلبية التي تحد من التطور الحر لشخص ما يجب موازنتها بالوظيفة الأساسية للصحافة للإبلاغ عن المجرمين والجرائم، ومن أجل تحقيق التوازن بين هاتين المصلحتين، كان علي المحكمة أن تأخذ في الاعتبار الظروف الملموسة بما في ذلك طبيعة ومدي التغطية للخبر وكذلك النظر في الوقت المنقضي منذ الحدث .

ولقد لاحظت المحكمة أن تركيز الاهتمام في قضية مثل قضية السيد T يتغير بمرور الوقت، بينما تركز الجرائم الأخيرة علي المجرم نفسه وتفاصيل الجريمة، تركز الجرائم القديمة علي الدوافع المؤدية لارتكاب الجريمة وعواقبها القانونية، وهو الأمر الذي يعطي للشخص الذي تمت إدانته اهتمام متزايد بالنسيان وبالتالي إعادة الاندماج في المجتمع .

جدير بالذكر أن المحكمة قد اعترفت بتأثير التكنولوجيا الحديثة علي قانون التوازن بين المصالح المتعارضة، حيث وجدت المحكمة أن تحقيق هذا التوازن في

الوقت الحالي أصبح أكثر صعوبة لأن المعلومات عبر الانترنت يمكن الوصول إليها بشكل دائم، في حين أن المقالات المطبوعة كانت متاحة للجمهور لفترة محدودة وبعد ذلك سيتم نسيانها، ولذلك فقد رأت المحكمة أنه ليس من مهمتهم إيقاف هذا التطور، ولكن من واجبهم حماية الشخص بطريقة تجعل من الممكن ترك الأخطاء القديمة خلفهم، ورأت المحكمة أنه يجب منح الجميع الفرصة للنسيان والبدء من جديد وهذا الأمر يشمل إعادة دمج المجرمين في المجتمع مرة أخري .

وعلي الجانب الآخر فقد قررت المحكمة أن قصر الصحافة في تغطية مجهولة لمحاكمة جنائية سيكون تعديا علي الحق في حرية الصحافة، حيث تعد المحفوظات عبر الانترنت مصدرا مهما للبحث الصحفي والتاريخي، وشددت المحكمة أن هذا الأمر يلعب دورا هاما في المجتمع الديموقراطي فيما يتعلق بالنقاش العام وبالتالي لا يمكن إلزام الصحيفة بتدمير المقالات تماما لأن هذا الأمر سيكون انتهاكا غير مبرر لحق المجلة في حرية الصحافة .

وبتطبيق المبادئ القانونية سالفة الذكر من قبل المحكمة الدستورية الألمانية فقد قيمت قرار المحكمة الاتحادية بالتفصيل فقد وافقت علي ما قامت به المحكمة الفيدرالية من موازنة بين الحقوق المتعارضة ولكنها انتقدت المحكمة الفيدرالية لعدم أخذها بعين الاعتبار مدي تأثير المقالات علي السيد T في حياته اليومية حتي بعد مرور عشرين عاما، ولقد أشارت المحكمة إلي نقطة هامة تتعلق بأنه يجب أن يوضع في الاعتبار أن البحث السريع عبر محرك البحث Google والوصول إلي المقالات الخاصة بالسيد T تعوق عملية اندماجه في المجتمع وهذا يعني الخوف الدائم من مقابلة أشخاص جدد لأنهم قد يكتشفون ماضيه الأمر الذي يتعذر معه عملية إدماجه في المجتمع، ومن هنا فقد رأت المحكمة الدستورية أن المحكمة الفيدرالية كان عليها أن تولي هذا الأمر وزنا أكبر في التقدير .

وبالإضافة إلي ما تقدم فقد رأت المحكمة الدستورية أن المحكمة الفيدرالية لم تأخذ في الاعتبار الخيارات المختلفة للصحيفة باستثناء حذف اسم السيد T أو حذف المقالة بالكامل، حيث يمكن استخدام حلول بديلة تضمن عدم ظهور المقالات في نتائج البحث عن اسم السيد T مع الحفاظ علي إمكانية الوصول إلي المقالات بالكامل علي أرشيف المجلة عبر الانترنت، وقد أكدت المحكمة الدستورية الألمانية علي المحكمة الفيدرالية أن تجد حلا مناسبا، وانتهت إلي وجود انتهاك للحق الشخصي للسيد T في الخصوصية وأعادت الموضوع إلي المحكمة الاتحادية للبت فيه نهائيا .

٣- المحكمة العليا الانجليزية – قضية NT1 and NT2 v. Google LLC في ١٣ أبريل ٢٠١٨[١] :

يعد هذا الحكم هو التطبيق الأول من نوعه للحق في محو البيانات الشخصية داخل المملكة المتحدة، وقد تم منح كل من المطالبين عدم الكشف عن اسمه مثل NT 1 و NT 2 وذلك من أجل تجنب تقويض الغرض من مطالبتهما، كما تم إخفاء هوية الأطراف الثالثة والشركات في الحكم العام لمنع التعرف عليهم[٢] .

وجدير بالذكر أن هذا الحكم قد صدر قبل أيام معدودة من دخول لائحة حماية البيانات GDPR حيز التنفيذ في ٢٥ مايو ٢٠١٨ وبالتالي فقد جرت المحاكمة وفقا للقانون الانجليزي لحماية البيانات لسنة ١٩٩٨ .

1- NT1 & (2) NT2 v Google LLC, [2018] EWHC 799 (QB; [2018] EMLR 18; [2018] HRLR 13, 13 Apr 2018, Ibid, NT1 and NT2 v Google Inc: How to seek the delisting of search engine results following the first English decision on the " right to be forgotten " 18.4.2018, available at : https://www.brettwilson.co.uk/blog/nt1-nt2-v-google-inc-seek-delisting-search-engine-results-following-first-english-decision-right-forgotten/, NT1 & NT2 v Google LLC [2018] EWHC 799 (QB) Mr Justice Warby, 13 april 2018, available at: https://www.judiciary.uk/wp-content/uploads/2018/04/nt1-nt2-v-google-press-summary-180413.pdf

2- NT1 & (2) NT2 v Google LLC, [2018], Paras 3 & 4 .

ملخص القضية وما انتهت إليه المحكمة :

أمرت المحكمة العليا في إنجلترا وويلز والتي أصدرت قرارها الأول بشأن الحق في محو البيانات الشخصية في ١٣ إبريل ٢٠١٨ محرك البحث العالمي Google بإزالة نتائج البحث التي تشير إلي رجل أعمال معروف باسم NT2 ولكنها رفضت طلبا مماثلا قدمه رجل أعمال ثان NT 1، كان المدعون قد أدينوا بارتكاب جرائم جنائية منذ سنوات عديدة واشتكوا من أن نتائج البحث التي أعادتها Google والتي تضمنت روابط إلي تقارير أطراف ثالثة حول الإدانات كانت غير دقيقة أو قديمة وغير ذات صلة ولا تتوافر فيها المصلحة العامة للجمهور بما يشكل تدخل غير مشروع في حقوقهم[١] .

وقد تم تقديم الادعاءات بموجب قانون حماية البيانات والقانون الانجليزي لإساءة استخدام المعلومات الخاصة، حيث رفضت المحكمة طلب NT 1 علي أساس أنه كان شخصية عامة لها دور في الحياة العامة بحيث لا يمكن اعتبار الجريمة وعقوبتها ذات طبيعة خاصة، ولكن تم اعتبارها علي أساس أنها تتعلق بالمصلحة العامة للجمهور، علاوة علي ذلك قالت المحكمة أن N T 1 لم يقبل ذنبه وضلل الجمهور والمحكمة ولم يظهر أي ندم، في حين أن المحكمة قد أيدت دعوي المحو بالنسبة ل NT 2 بدعوي أن المعلومات حول الجريمة وعقوبتها أصبحت قديمة وغير ذات صلة ولا يوجد مصلحة للجمهور في استمرار متابعتها .

وقائع القضية :

المدعي الأول NT 1

1- Ibid, Para 2 .

في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، شارك NT 1 في عمل تجاري مثير للجدل كان يتألف من تقديم الخدمات والائتمان للمستهلكين والشركات فيما يتعلق بالملكية، وقد اتهم بعد ذلك بارتكابه لبعض الأنشطة الإجرامية المتعلقة بهذه الأعمال حيث تم الحكم عليه بالسجن لمدة أربع سنوات حيث تم نشر تقارير حول الأفعال المنسوبة إلي في ذلك الوقت، وتم توفير روابط إلي التقارير من خلال البحث علي محرك جوجل .

يذكر أنه حتي بعد أن تم الإفراج عن NT1 بعد منتصف المدة علما أنه استفاد من تعديل القانون بأثر رجعي علي الأفعال التي ارتكبها سابقا وأدين بسببها وعلي الرغم من ذلك ظلت التقارير علي الانترنت واستمر البحث علي جوجل في إعادة الروابط .

وفي ٢٨ يونيو ٢٠١٤ طلب NT1 من جوجل إزالة ستة روابط تشير إلي إدانته السابقة، وفي ٧ أكتوبر ٢٠١٤ ردت جوجل بالموافقة علي حظر رابط واحد فقط ولكنها رفضت حظر الروابط الخمسة الأخرى، وطلب NT1 من جوجل إعادة النظر في قرارها ولكنها رفضت. ثم في ٢٦ يناير ٢٠١٥ طلب من جوجل التوقف عن معالجة الروابط لتقريرين إعلاميين وهو الأمر الذي رفضته جوجل مجددا، وهو الأمر الذي دفع NT1 T في ٢ أكتوبر ٢٠١٥ إلي تحريك دعوي قضائية ساعيا للحصول علي أمر لحظر أو محو الروابط ولمنع محرك البحث جوجل من الاستمرار في إعادة هذه الروابط، وفي ديسمبر ٢٠١٧ وسع NT1 مطالبته لتغطية رابط ثالث يشير إلي مستخرج كتاب يغطي نفس الموضوع بعبارات مماثلة .

المدعي الثاني NT2

في أوائل العقد الأول من القرن الحالي، شارك NT2 في عمل مثير للجدل اجتذب الجدل العام لأسباب بيئية، ولقد اعترف NT2 بأنه مذنب في تهمتين بالتآمر

فيما يتعلق بالعمل وحكم عليه بالسجن المؤبد ونشر الإدانة والحكم كأنباء في وسائل الإعلام في ذلك الوقت، وبعد ستة أسابيع من احتجازه تم الإفراج عنه بترخيص، ولقد انقضت العقوبة الجنائية منذ ما يقرب من عشر سنوات وظلت التقارير الأصلية علي الانترنت وعرضت جوجل الروابط ذات الصلة .

ولقد طلب NT2 من جوجل إزالة الروابط وفي ١٤ إبريل ٢٠١٥ تم إرسال أول طلب لإلغاء الإدراج بشأن ثمانية روابط إلي جوجل وتم رفض هذا الطلب لاحقا استنادا إلي أن هذه الروابط المعنية تتعلق بمسائل ذات أهمية عامة للجمهور فيما يتعلق بالحياة المهنية، وفي ٢ أكتوبر ٢٠١٥ تم تحريك الدعوي القضائية للمطالبة بمحو ثمانية روابط ثم تم إضافة ثلاثة روابط أخري للمطالبة[١] .

وقد رفع كل من المدعين دعوي قضائية ضد جوجل بسبب انتهاك قانون حماية البيانات وإساءة استخدام المعلومات الخاصة .

نظرة عامة علي القرار

حدد قاضي المحكمة العليا الانجليزية Mr Justice Warby النقاط الأساسية في القضية وحددها فيما يلي :

أولا: البحث فيما إذا كان يحق للمدعي استبعاد الروابط المعينة من نتائج البحث إما لأن واحدا من هذه الروابط أو أكثر يحتوي علي بيانات شخصية غير دقيقة، أو بسبب أن ما تتضمنه قائمة نتائج البحث في جوجل تدخلا غير مبرر في حماية بيانات المدعي أو حقوق الخصوصية .

ثانيا: إذا كان الأمر كذلك، البحث فيما إذا كان يحق للمطالب الحصول علي تعويض عن الإدراج المستمر بين وقت طلب الشطب والحكم، وبعبارة أخري السؤال

1- Ibid, Para 176.

الأول هو ما إذا كان السجل يحتاج إلي تصحيح والسؤال الثاني هو ما إذا كانت حماية البيانات أو حقوق الخصوصية لهؤلاء المدعين تمتد إلي وجود حلقات مخجلة من تاريخهم الشخصي يتم إزالتها من بحث جوجل

ثالثا: التساؤل الخاص بما إذا كان يجب دفع تعويضات للمدعين .

بخصوص المدعي الأول NT1

فقد رفضت المحكمة ادعاء عدم الدقة فيما يتعلق بقانون حماية البيانات والتشهير، وقالت إنه وفقا للمادة ٧٠ من قانون حماية البيانات يمكن اعتبار المعلومات غير دقيقة عندما تكون مضللة، حيث قررت المحكمة أن المدعي NT1 فشل في أي من الشكاوي الستة التي قدمها والمتعلقة بعدم دقة الروابط الثلاثة المطعون عليها[١] .

وفيما يتعلق بالخصوصية رفضت المحكمة ادعاء جوجل بأنها تعتمد علي الإعفاء الصحفي وذلك لأن محرك البحث لم يعالج البيانات لأغراض صحفية ولم يكن هناك أي دليل أن جوجل قد نظرت في المصلحة العامة في استمرار نشر الروابط المعنية قبل أن يشكو المدعي[٢] .

ولقد اعتمدت المحكمة في قرارها علي الحكم الصادر من محكمة العدل الأوروبية Goggle Spain في ٢٠١٤ وعلي إرشادات فريق عمل الاتحاد الأوروبي بشأن تطبيقها[٣]. ووجدت أن NT 1 يعد شخصية عامة له دور مقيد في الحياة العامة

1- NT1 & (2) NT2 v Google LLC, [2018] EWHC 799, Ibid, See [66]-[78] (facts), [79] (complaints), [80]-[87] (law), [88]-[92] (evidence), [93]-[94] (assessment).

2- Ibid, paras 95- 102 .

3- NT1 & (2) NT2 v Google LLC, [2018] EWHC 799 (QB; [2018] EMLR 18; [2018], Ibid, Para 37 .

وبالتالي لا يمكن اعتبار المعلومات المتعلقة بالجريمة التي تمت إدانته بسببها ذات طبيعة خاصة تتعلق بحياته الشخصية ولكنها كانت مسألة تتعلق بالمصلحة العامة، وعلاوة علي ذلك لم يكن لدي NT1 أي توقع للخصوصية لأن المعلومات ظهرت في سياق الجريمة وتقارير المحاكم في وسائل الإعلام الوطنية والتي كانت نتيجة طبيعية ومتوقعة للسلوك الإجرامي للمدعي والأهم من ذلك أن المدعي قبل قضي وقتا أقل مما كان متوقعا في السجن بسبب تعديل القانون وهو ما جعل المعلومات حول ماضيه ذات صلة بالتقييم المستمر من قبل الجمهور، وبناء علي ما تقدم رفضت المحكمة مطالبة المدعي بالشطب وإساءة استخدام المعلومات الخاصة .

وبخصوص المدعي الثاني NT2

أيدت المحكمة إدعاء NT2 الوحيد بعدم الدقة علي أساس أن المادة ذات الصلة كانت مضللة فيما يتعلق بطبيعة ومدي إجرام المدعي، علي وجه الخصوص قالت المحكمة أن المقالات قد ادعت زورا أن NT2 استفاد ماليا من إجرامه الذي سعي إلي إخفائه من الدائنين[١] .

ولقد أيدت المحكمة ادعاء الشطب من جانب المدعي ولاحظت علي وجه الخصوص أن المعلومات حول الجريمة والعقاب أصبحت قديمة وغير ذات صلة وليس بها مشروعة للجمهور من أجل استمرار توافرها لمستخدمي محرك البحث جوجل، وعلاوة علي ذلك كانت الأنشطة التجارية الحالية للمدعي مختلفة تماما عن المجال الذي كان يعمل به وقت جريمته، كما قررت المحكمة أن الجريمة لم تكن بذات خطورة الجريمة التي ارتكبها المدعي الأول NT1[٢] .

1- Ibid, Paras 186 – 190 .

2- PA Media point, Businessman wins High Court battle with Google over 'right to be forgotten' for past crime, April 13 2018, available at: https://www.pressgazette.co.uk/businessman-wins-high-court-battle-with-google-over-right-to-be-forgotten-for-past-crime/

التعليق علي الحكم :

من خلال العرض السابق يتضح لنا أن المحكمة العليا الانجليزية قد اعتمدت في رفضها لطلب المدعي الأول NT1 علي المعيار المتعلق بالدور الذي يلعبه الشخص في الحياة العامة والمصلحة العامة للجمهور في الوصول إلي المعلومات، وبالإضافة إلي ذلك فقد اعتمدت علي المعيار الخاص بمدي جسامة الجريمة مطبقة بذلك المعايير المستقر عليها في قضاء المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وكذلك في قضاء محكمة العدل الأوروبية وانتهت إلي عدم أحقية المدعي الأول في حذف الروابط التي تشير إلي المقالات المتعلقة بإدانته .

أما بالنسبة للمدعي الثاني NT2 فقد اعتمدت المحكمة علي المعيار المتعلق بالمصلحة العامة للجمهور وأخذت في الاعتبار مدي خطورة الجرائم التي كانت منسوبة إليه ورأت أن الروابط التي كانت تشير إلي المقالات أصبحت قديمة وغير ذات صلة، ومن هنا انتهت إلي إجابة المدعي الثاني NT2 إلي طلبه .

وفي اعتقادي أن المحكمة قد نجحت في إحداث التوازن بين الحقوق المتعارضة وطبقت المعايير المقترحة من المحكمة الأوروبية ومحكمة العدل بطريقة سليمة وواضحة .

ثانيا : الأحكام الصادرة من المحاكم المحلية الأوروبية :

نتناول هنا العرض لأبرز أحكام المحاكم الأوروبية علي المستوي المحلي والتي تناولت الفصل في بعض القضايا المتعلقة بالحق في محو البيانات الشخصية مؤخرا .

١- حكم مجلس الدولة الفرنسي الصادر في ٦ ديسمبر ٢٠١٩[١] :

1- CE - N° 391000 et al. 6 Decembre 2019, disponsible sur le site: https://www.conseil-etat.fr/ressources/decisions-contentieuses / dernieres-

أصدر مجلس الدولة الفرنسي ثلاثة عشر قرارا بشأن الحق في محو البيانات الشخصية وذلك في ضوء حكم محكمة العدل الأوروبية في قضية C-136/17 CNIL against Google LLC في ٢٤ سبتمبر في ٢٠٩ والسابق الإشارة إليها .

حيث طلب ثلاثة عشر شخصا إلغاء الإحالة المرجعية للروابط التي تؤدي إلي صفحات الويب التي تحتوي علي بياناتهم الشخصية من محرك البحث جوجل، وبعد رفض جوجل لطلبهم قدم الأفراد الشكاوي إلي CNIL لطلب إلغاء الإحالة إلي الروابط وهو الأمر الذي قوبل بالرفض من جانب الهيئة الفرنسية CNIL، وهو الأمر الذي دفعهم إلي الطعن في هذا القرار الصادر من الهيئة أمام مجلس الدولة الفرنسي .

وفي حالات عديدة من الطعون المقدمة إلي مجلس الدولة الفرنسي وجد أن محرك البحث جوجل قد امتثل لطلبات إلغاء الإحالة المرجعية قبل الاستئناف، ومع ذلك أوضحت المحكمة الإطار الذي يجب أن يحترم فيه محرك البحث الحق في محو البيانات الشخصية .

ولقد أكد مجلس الدولة الفرنسي علي أن الحق في محو البيانات الشخصية ليس مطلقا ولكن يجب موازنته مع حق حرية المعلومات، وعند تنفيذ اختبار التوازن هذا يجب مراعاة حساسية البيانات الشخصية، حيث يتعين إزالة الإشارة المرجعية كلما كانت المعلومات التي تتضمنها الروابط لا تفوق حق الجمهور في الحصول علي المعلومات .

ووضع مجلس الدولة الفرنسي مبادئ توجيهية بالقول إن تقييم التوازن يجب أن يرتكز علي ثلاثة عناصر رئيسية :

- طبيعة البيانات الشخصية .

---

decisions-importantes/conseil-d-etat-6-decembre-2019-13-decisions-relatives-au-droit-a-l-oubli

- الأهمية الاجتماعية لصاحب البيانات .
- إمكانية الوصول بسهولة للمعلومات المقدمة مع الرابط .

ولقد أكد المجلس أنه بقدر ما يتعلق الأمر بالبيانات الشخصية الحساسة يجب الاستجابة لطلب المحو، و يجب أن يتم إلغاء الإشارة كلما كانت المعلومات المقدمة مع الرابط غير ضرورية تماما للجمهور .

٢- حكم المحكمة الابتدائية بشرق برابانت في هولندا في ٢٨ إبريل ٢٠٢٠ [1]:

حكمت المحكمة الابتدائية لشرق برابانت في هولندا (Rb. Oost-Brabant) ضد طلب المدعي لمحو بياناته الشخصية من جميع أنظمة بلدية هيلموند، وانتهت المحكمة إلي أن المدعي لا يحق له الحصول علي تعويض من البلدية وذلك لأن بياناته الشخصية تمت معالجتها وفقا للائحة حماية البيانات الأوروبية GDPR والقانون الإداري المحلي .

وترجع أحداث القضية إلي ٥ أكتوبر ٢٠١٨ عندما رفض المجلس التنفيذي محو البيانات الشخصية لصاحب البيانات والتي تمت معالجتها من قبل بلدية هيلموند ورفض تعويض صاحب البيانات عن الأضرار، وفي ٨ مارس أعلن المجلس أن اعتراض صاحب البيانات لا أساس له وقد تقدم صاحب البيانات بالطعن علي هذا القرار أمام المحكمة .

1- Rb. Oost-Brabant-19/1169, 20-4-2020 ,available at :
https://uitspraken.rechtspraak.nl/inziendocument?id=ECLI:NL:RBOBR:2020:2437&showbutton=true&keyword=avg

وقد كان علي المحكمة أن تقرر ما إذا كان رفض المجلس في ٨ مارس ٢٠٢٠ يتماشي مع القانون الإداري وكذلك حق المحو المنصوص عليه في اللائحة العامة لحماية البيانات .

وقد انتهت المحكمة إلي أن طلب محو البيانات الشخصية غير صالح وذلك لأن معالجة البيانات الخاصة به تمت معالجتها بما يتماشي مع المادة ٦(١) (هـ) ولم يكن من الممكن القيام بها بطريقة أقل تدخلا ولذلك لم تكن المعالجة غير قانونية، ولذلك فقد أيدت المحكمة في هذه الجزئية القرار السابق للمجلس .

وبالإضافة إلي ذلك فقد رفضت المحكمة مطالبته بالتعويض لأن بياناته الشخصية تمت معالجتها وفقا للائحة العامة لحماية البيانات والقانون الإداري المحلي.

٣- حكم المحكمة الإقليمية العليا في كولن بألمانيا في ١٤ نوفمبر ٢٠١٩[١]

قضت المحكمة الإقليمية العليا في كولن بالتفاعل بين الحق في الاعتراض والحق في محو البيانات الشخصية وذلك بموجب لائحة حماية البيانات .

وكان المدعي في هذه القضية متخصص في طب الأسنان وطلب من المدعي عليه الذي يقوم بتشغيل بوابة تصنيف للأطباء بأكثر من ستة ملايين مستخدم شهريا، بحذف بياناته المنشورة علي هذه البوابة دون موافقته، ووجدت المحكمة أنه يمكن للمدعي حذف بياناته الشخصية استنادا إلي المادة ١٧(١)(د) نظرا لأن البيانات قد تم معالجتها بشكل غير قانوني .

1- OLG Cologne - 15 U 126/19, 14 11 2019 , available at : https://www.justiz.nrw.de/nrwe/olgs/koeln/j2019/15_U_126_19_Urteil_20191114.html

ولقد زعم المدعي عليه أن أنشطته تدخل في الاستثناء الخاص بالمادة ٨٥ من اللائحة بالإضافة إلي الحيثية رقم ١٥٣ من لائحة حماية البيانات والحق في حرية التعبير والمعلومات أثناء قيامها بمعالجة أنشطة لأغراض صحفية .

وقد كان السؤال الأساسي الذي يتعين علي المحكمة الفصل فيه هو الرد علي التساؤل الخاص بإمكانية اعتبار المنصات التي تمنح مزايا معينة لقوائم مميزة " premium " تعد منصة صحفية ؟

ولقد ركزت المحكمة الإقليمية العليا بشكل خاص علي ما إذا كان موقع التقييم وسيط محايد neutral information broker من خلال منح العملاء مزايا خفية Hidden advantages، ولقد رأت المحكمة أن المنصة قد تركت دور وسيط المعلومات المحايد وبالتالي لا يمكن النظر إلي المراقب علي أنه منصة صحفية .

وبالتالي فقد تم منح الأطباء الحق في المحو بموجب المادة ١٧ من اللائحة العامة لحماية البيانات.

٤- حكم المحكمة الابتدائية بأمستردام في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٩[١] :

رفضت محكمة أمستردام الابتدائية طلب طبيب أسنان تقدم به إلي محرك البحث جوجل من أجل إزالة نتائج البحث المرتبطة باسمه في محرك البحث، حيث قضت المحكمة أن التدخل في حق المدعي في الخصوصية يبرره في هذه الحالة المصلحة العامة للجمهور في الوصول إلي المعلومات .

والمدعي في هذه القضية هو طبيب أسنان في ألمانيا ويمارس عمله أيضا في هولندا حيث تم تسجيل اسمه في BIG-register لمتخصصي الرعاية الصحية، ولقد

1- Rb. Amsterdam - C/13/663563 / HA RK 19-97, 23 12 2019, available at : https://uitspraken.rechtspraak.nl/inziendocument?id=ECLI:NL:RBAMS:2019:9887&showbutton=true&keyword=AV

فرضت المجالس التأديبية الإقليمية للرعاية الصحية في مدينتي أمستردام وزفولة Zwolle إجراءات تأديبية عليه بعد عدد من الشكاوي تقدم بها بعض المرضي حول تشخيصه وعلاجه .

ولقد طلب المدعي من محرك البحث جوجل إزالة جميع نتائج البحث المرتبطة باسمه عند البحث عن اسمه أو البحث عن اسمه مقترنا بعبارة القانون التأديبي ، ولقد أزالت جوجل بالفعل بعضا من هذه النتائج ولكنها رفضت في الوقت ذاته إزالة باقي النتائج وذلك استنادا إلي المادة ٦(١)(هـ) من اللائحة العامة لحماية البيانات التي تنص علي أن المعالجة تكون قانونية عندما تكون ضرورية لأداء مهمة تتم للمصلحة العامة، بالإضافة إلي حرية التعبير ومصلحة الجمهور في العثور علي المعلومات عبر الانترنت .

ولقد جادل المدعي في الحجج التي قدمها محرك البحث جوجل بأنه قد مارس حقه في المحو وفقا للمادة ١٧ (١)(أ) من اللائحة العامة لحماية البيانات وكذلك وفقا للمادة ١٧ (١)(ج) وأن اختبار الموازنة بين الحقوق والمصالح المتعارضة ينبغي أن يكون لصالحه، كما ادعي أن محرك البحث جوجل انتهكت المادة ١٢ من اللائحة العامة لحماية البيانات من خلال رفض إزالة الروابط دون توضيح أساب قيامها بذلك بشكل موجز وشفاف ومفهوم، حيث تكشف هذه الروابط عن بيانات تتعلق بإدانات جنائية أو غيرها من البيانات الحساسة وتتطلب حماية أكثر صرامة بموجب المادة ٩ من لائحة حماية البيانات والماد العاشرة أيضا والتي انتهكها جوجل .

وقد كان من المتعين علي المحكمة تقييم ما إذا كان يتعين علي جوجل إزالة الروابط استنادا إلي المادة ١٧ (١)(أ) والمادة ١٧ (١)(ج) أم أن الإعفاء الوارد في المادة ١٧ (٣)(أ) الخاص بحماية الحق في حرية التعبير ينطبق في هذه الحالة ؟

ولقد بررت المحكمة في هذه الحالة التدخل في خصوصية المدعي إلي المصلحة العامة الطاغية في الوصول إلي المعلومات، كما أشارت المحكمة إلي أن

المدعي قد فشل في إثبات أن المحتوي المراد محوه غير صحيح أو غير ذات صلة أو مفرط أو مر عليه مدة طويلة من الزمن، وعلاوة علي ذلك فقد أيدت المحكمة الحجة الحاسمة التي قالتها جوجل بأن المدعي يمكن اعتباره شخصية عامة حيث ظهر علي شاشة التلفزيون في أكثر من مناسبة وانضم إلي المناقشات العامة حول طب الأسنان التجميلي .

ومما تقدم يتضح لنا أن المحكمة قد اعتدت بمعيار المصلحة العامة للجمهور في الوصول إلي المعلومات كما أنها اعتدت بمعيار الدور الذي يلعبه الشخص في الحياة العامة وبالتالي انتهت إلي رفض طلب المحو المقدم إليها علي هذه الأسس سالفة الذكر .

وبعد أن تناولت بالعرض التطبيقات الحديثة للحق في محو البيانات الشخصية سواء في قرارات هيئات حماية البيانات الوطنية وكذلك في أحكام المحاكم الأوروبية يمكن لنا القول بأن الوضع قد اختلف كثيرا بعد صدور اللائحة العامة لحماية البيانات ودخولها حيز التنفيذ، حيث أن اللائحة بما وضعته من تنظيم قانوني للحق في المحو قد وضعت الأسس التي يعمل بناء عليها مشغلي محركات البحث وكذلك هيئات حماية البيانات والمحاكم الوطنية في حالة الاستئناف ضد القرارات الصادرة من محركات البحث برفض طلبات المحو .

والحقيقة أنه علي الرغم من تحديد اللائحة للحالات التي ينطبق فيها حق المحو وكذلك الإعفاءات المنطبقة عليه إلا أنه ما زالت مسألة إجراء التوازن بين الحقوق المتعارضة علي المحك أمرا لازما وهاما ويتم إجرائه بناء علي أسس ومعايير دقيقة وهو الأمر الذي أكدت عليه محكمة العدل الأوروبية منذ حكم Google Spain مرورا بالأحكام الحديثة الصادرة من ذات المحكمة بخصوص في النزاع بين محرك البحث جوجل واللجنة الوطنية الفرنسية للمعلومات والحريات CNIL، فضلا عن الأحكام الرائدة للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في النزاع بين قضايا الخصوصية

وحرية التعبير في بيئة الاتصال غير الرقمية إن جاز لنا التعبير، وهو ما ألقي بظلاله علي قرارات هيئات حماية البيانات الوطنية والمحاكم الأوروبية علي النحو الذي تناولته تفصيلا من خلال هذا الفصل .

خاتمـــــة

تناول موضوع البحث الحديث عن " الحق في محو البيانات الشخصية " كأحد الحقوق المنظمة بواسطة لائحة حماية البيانات الأوروبية، هذا الموضوع الذي وصف من جانب الفقه بأنه أحد مظاهر الحق في الخصوصية وتعبير عن قدرة الأفراد في السيطرة علي بياناتهم الشخصية خاصة في ظل العصر الحديث الذي يشهد تداول البيانات بشكل واسع والتي وصفت بأنها أصبحت مثل السلع لها ثمن محدد ولها قيمة اقتصادية كبيرة .

ولقد تمت صياغة الحق في محو البيانات الشخصية لهدف واضح ألا وهو حماية خصوصية البيانات لمواطني الاتحاد الأوروبي ، وبالتالي فهو استجابة مدروسة للتطورات التكنولوجية التي جعلت المعلومات الشخصية يتم نشرها عبر الانترنت بمعدل مذهل عبر مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة .

ويعد الحق في المحو عن طريق منح أصحاب البيانات حق محو بياناتها تجسيدا للتطبيق الفعال لمبادئ حماية البيانات، وبصفة خاصة مبدأ تقليل البيانات بمعني أن تقتصر البيانات الشخصية علي ما هو ضروري للأغراض التي تتم معالجة هذه البيانات من أجلها .

ومن أجل الإلمام بكافة جوانب الموضوع فقد تناولت البحث في فصلين يسبقهما مبحث تمهيدي، أوضحت من خلاله مفهوم الخصوصية الرقمية وأهمية حماية البيانات الشخصية مع التعرف علي لائحة حماية البيانات الأوروبية عن كثب والأسباب الداعية لإصدارها وما تناولته اللائحة من أحكام جديدة، ثم تناولت في الفصل الأول الحديث عن التنظيم القانوني للحق في محو البيانات ثم تناولت في الفصل الثاني باستفاضة الحديث عن اتجاهات المحاكم الأوروبية في معالجة القضايا المتعلقة بمحو البيانات الشخصية .

ولقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أذكر أهمها فيما يلي :

أولا: الحق في محو البيانات الشخصية ليس من ابتداع لائحة حماية البيانات الأوروبية GDPR حيث طبقته محكمة العدل الأوروبية في حكم Google Spain بواسطة نصي المادتين ١٢ و ١٤ من التوجيه الأوروبي الملغي رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٥، فضلا عن أن هذا الحق قد عرف علي المستوي التشريعي منذ فترة طويلة وخاصة بالنسبة للمجرمين الجنائيين بهدف إعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع .

ثانيا: الاستخدام المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة يشكل واحدا من أكبر التهديدات للخصوصية التي بدأت تتآكل في السنوات القليلة الماضية وتنتهك بشدة فعلي الرغم من اهتمام جميع الأفراد بالخصوصية إلا أنهم في الوقت ذاته ومع ذلك يريدون ترك معلوماتهم الشخصية بدون تمعن أو قراءة قواعد الخصوصية جيدا قبل وضع بياناتهم الشخصية عبر الانترنت .

ثانيا: الحق في محو البيانات الشخصية يعد مظهرا من مظاهر الخصوصية وسيطرة الأفراد علي بياناتهم الشخصية والتحكم فيها، فضلا عن كون هذا الحق يرتبط ارتباطا مباشرا ببعض الحقوق الأخري مثل الحق في الكرامة والسمعة حيث أنه من الغالب أن تتعلق طلبات المحو بحلقات مخجلة في تاريخهم الشخصي .

ثالثا: يعد الحق في محو البيانات الشخصية نقلة ايجابية كبيرة في قانون وسياسة الفضاء الالكتروني، حيث أن الهوية الافتراضية التالفة أو المشوهة تؤثر بشكل كبير علي الوضع الاجتماعي والوظيفي في المستقبل .

رابعا: تقنين لائحة حماية البيانات الأوروبية للحق في محو البيانات الشخصية من الأمور المتميزة داخل لائحة حماية البيانات، خاصة بعد الجدل الفقهي الكبير الذي صاحب ظهور هذا الحق وتطبيقه لأول مرة في حكم Google Spain

في ٢٠١٤، كما أن اللائحة تضمنت تنظيما شاملا لأغلب الأمور المتعلقة بالحق في محو البيانات الشخصية بالإضافة لوجود بعض جوانب القصور في تنظيم هذا الحق .

خامسا: الحق في محو البيانات الشخصية ليس مطلقا ولكنه مقيد بعدد من الاستثناءات والتي ردت علي كثير من الانتقادات التي وجهت للحق في المحو قبل إقراره بصورة رسمية داخل اللائحة العامة لحماية البيانات مثل حرية التعبير والوصول إلي المعلومات ولأسباب تتعلق بالمصلحة العامة في مجال الصحة العامة، وكذلك أغراض الأرشفة للمصلحة العامة والبحث العلمي والتاريخي والأغراض الإحصائية .

سادسا: هناك قصور في تناول بعض الإشكاليات الهامة للحق في محو البيانات الشخصية مثل المشكلة المتعلقة بالتساؤل حول مدي امتداد تنفيذ المحو للبيانات الموجودة علي أنظمة النسخ الاحتياطي، وكذلك علي النطاق الإقليمي لتنفيذ الحق في محو البيانات الشخصية وهل يمتد علي نطاق عالمي أم داخل الدولة فقط التي صدر قرار المحو داخلها أم كافة دول الاتحاد الأوروبي .

وفي الواقع فإن اللائحة تضع قواعد عامة ولا تضع تفاصيل لكافة الأمور لذلك كان من المتعين الإجابة علي هذه التساؤلات من خلال مجلس حماية البيانات الأوروبي EDPB وهو ما لم يحدث حتي كتابة هذه السطور فيما يخص مشكلة البيانات الخاصة بالنسخ الاحتياطي، أما بالنسبة للمشكلة المتعلقة بالنطاق الجغرافي لتطبيق الحق في المحو فقد أوضحت محكمة العدل الأوروبية الكثير من الجوانب المتعلقة به، ولكنها تركت الباب مفتوحا لمزيد من التوقعات والتكهنات بتطبيق الحق في المحو مستقبلا .

سابعا: لعل من أبرز الانتقادات التي تتعلق بالحق في محو البيانات تلك الانتقادات التي لا تتعلق بمضمونه ولكنها تلك التي تتعلق بآلية تنفيذ أو تطبيق الحق في المحو .

وفي الواقع فإن ترك عملية الفصل في طلب المحو لمشغلي محرك البحث هو أمر محل نقد كبير، حتي وإن استعانت هذه الهيئات والشركات العملاقة بفرق قانونية لفحص هذه الطلبات، فهذه المسألة ليست عملية آلية أو حسابية بمجرد ما أن تنظر للطلب تستطيع أن تجيب عليه مباشرة وبدقة .

لا شك أن هناك بعض الطلبات التي يمكن التعامل معها بسهولة، ولكن هناك عدد كبير من الطلبات التي يمكن وصفها بالمعقدة والتي تحتاج إلي فحص وتأني ودقة في التعامل معها للأسباب الآتية :

- عملية الفصل في طلبات المحو تستوجب الموازنة بين الحقوق المتعارضة من خلال إعمال المعايير المستقر عليها في قضاء محكمة العدل الأوروبية ومن قبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وهو في رأيي لن تستطيع شركة خاصة تمتلك فريق قانوني أن تفصل بدقة في هذه الطلبات .
- هذه الشركات الخاصة تهدف في المقام الأول للربح وبالتالي أري أنها قد تستجيب إلي طلبات المحو بدون تدقيق خوفا من الغرامات الباهظة المقررة في لائحة حماية البيانات خاصة في ظل الأعداد الكبيرة من طلبات المحو والتي تقدم لمحركات البحث وبصفة خاصة في الفترة التي أعقبت صور حكم جوجل إسبانيا في ٢٠١٤ .
- هذه الشركات الخاصة تفتقد إلي الثقة والحيدة المتوافرة في الهيئات الوطنية لحماية البيانات وكذلك المحاكم الوطنية .
- الوضع الحالي جعل عملية محو البيانات تتم بمرحلة أولية تتمثل في تقديم طلب المحو لمشغل محرك البحث، فإذا قوبل الطلب بالرفض ففي هذه الحالة يكون من حق صاحب الطلب الاستئناف عليه أمام الهيئة الوطنية لحماية البيانات والمحاكم الوطنية في دولته .

- قيل في تبرير هذا الأمر أن هذه الشركات تملك من الكوادر البشرية التي تملك التعامل مع هذه الطلبات بأقصي سرعة نظرا لامتلاكها الأموال الطائلة علي عكس الهيئات الوطنية، فضلا عن المدة الطويلة التي تستغرقها المحاكم في نظر القضايا التي تستمر لسنوات عديدة، وإن كنت أي من جانبي أن هذا القول وإن كان يصلح كمبرر في الفترة التالية مباشرة لصدور حكم محكمة العدل الأوروبية في ٢٠١٤، إلا أن عدد الطلبات قد انخفض بشكل واضح ، ومن الأفضل جعل الاختصاص بنظر هذه الطلبات للهيئات الوطنية لحماية البيانات والمحاكم الوطنية .

ثامنا: علي الرغم مما استقرت عليه الكتابات الفقهية ويدعمه الواقع من أن القارة الأوروبية تولي اهتماما كبيرا للحق في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية علي المستوي التشريعي علي حساب الاهتمام بحرية التعبير، يمكن لنا القول بالسوابق القضائية علي مستوي المحاكم الأوروبية العليا مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومحكمة العدل الأوروبية وكذلك المحاكم الوطنية فقد أعطت هذه المحاكم للحق في حرية التعبير والحق في الخصوصية وزنا متساويا يعتمد علي ظروف كل حالة علي حدي وفقا للمعايير المستقر عليها في قضاء هذه المحاكم مثل الدور الذي يلعبه صاحب البيانات في الحياة العامة وكيفية الحصول علي المعلومات ومصلحة الجمهور في المعرفة والوصول إلي المعلومات .

تاسعا: التطبيقات القضائية للحق في محو البيانات الشخصية في قرارات الهيئات الوطنية لحماية البيانات وكذلك علي نطاق المحاكم الوطنية لم يختلف كثيرا عما سبق قبل إقرار اللائحة، كل ما هنالك أن اللائحة قد أوضحت بشكل كبير بعض القواعد الأساسية المنظمة لتطبيق الحق في المحو مثل الحالات التي ينطبق فيها الحق في المحو وكذلك الإعفاءات المقررة عليه، وبالتالي فإن هيئات حماية البيانات والمحاكم تقوم بإجراء اختبار التوازن بين الحقوق المتعارضة وفقا للمعايير المستقر عليها في السوابق القضائية .

عاشرا: تدعيما للشفافية لابد أن يتم الإعلان بصورة دورية عند عدد الطلبات التي تم تلقيها من جانب محرك البحث وما انتهت إليه فحص هذه الطلبات بصورة دورية مستمرة .

حادي عشر: يمكن لنا القول بأن التقنيات الحديثة أثرت بشكل واضح علي التوقعات المعقولة للخصوصية حيث قلت هذه التوقعات بصورة كبيرة نتيجة استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل كاميرات المراقبة المنتشرة حاليا في جميع الأماكن تقريبا، وبالإضافة إلي تقليل توقعات الخصوصية فقد تم التوسع في معيار الشخصية العامة، فمنذ وقت قريب كان هذا الأمر ينحصر في بعض الفئات مثل السياسيين ولاعبي الكرة والممثلين ولكنه أصبح الآن يمتد ليشمل بعض الأفراد الذين اجتذبوا الأنظار عبر مواقع التواصل المختلفة وبالتالي ينطبق عليهم معيار الشخصية العامة .

ثاني عشر: يساهم المستخدمون طواعية في عملية انتهاك خصوصيتهم ويعرضون بياناتهم الشخصية للانتهاك، حيث تشارك الأجيال الشابة علي وجه الخصوص بسعادة المعلومات كلما أمكن ذلك لتلبية احتياجاتهم الملحة في الممارسة والاختلاط حيث يتوافر لديهم ثقة عمياء في تلك المنصات، وبالتالي يجب أن يعي المستخدم الآثار المترتبة علي مشاركة بياناته سواء كانت علي مواقع مفتوحة أو مجموعات مغلقة، فضلا عن ضرورة إعطاء شروط استخدام المواقع الفردية الكثير من الاهتمام وقراءتها بتأن وعدم قبولها بدون فهم .

وبعد أن انتهيت من العرض لأبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أكون قد انتهيت من هذا البحث، والله أسأل أن أكون قد وفقت في إبراز الجوانب المختلفة لموضوع البحث .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

قائمـــة المراجـــع

أولا : المراجع العربية

١- توبي مندل وأندرو بوديفات، وبن واجنر، وديكسي هوتن، ونتاليا توريس، دراسة استقصائية عالمية حول خصوصية الانترنت وحرية التعبير، منشورات اليونسكو، ٢٠١٢.

٢- د. مني الأشقر جبور، د. محمود جبور، البيانات الشخصية والقوانين العربية، الهم الأمني وحقوق الأفراد، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، الطبعة الأولي بيروت لبنان، ٢٠١٨.

٣- ريموند واكس، الخصوصية مقدمة قصيرة جدا، ترجمة ياسر حسن، الطبعة الأولي ٢٠١٣، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة .

ثانيا المراجع الأجنبية :

Specialized References :(Books, Guidelines, Masters & Phd studies):

1- Jordan Levesque, The Right To Be Forgotten: No Solution To The Challenges Of The Digital Environment, A Thesis Submitted In Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree Of Master Of Laws, August 2016**.**

2- V. D'Antonio and O. Pollicino, How Is the Right to Be Forgotten Protected Under Your Law? Does Your Law Specifically Grant a Right to Be Forgotten or Does This Right Derive from a More General Framework? The Right To Be Forgotten AComparative Study of the Emergent Right's Evolution and Application in Europe, the Americas, and Asia, Springer, 2020.

3- Article 29 data protection working party, guidelines on the implementation of the court of justice of the european union judgment on “ google spain and inc v. Agencia española de protección de datos (aepd) and mario costeja gonzález ” c-131/12.

4- Mindy Weston, The Right to Be Forgotten: Analyzing Conflicts Between Free Expression and Privacy Rights, A thesis submitted to the faculty of Brigham Young University 2017, p.8 available at :

https://scholarsarchive.byu.edu/etd/6453

5- Giancarlo Frosso, The Oxford Handbook of Online Intermediary Liability, First Edition 2020, p.513, available at : books. google.com.eg › books

6- Handbook on European data protection law, 2018 edition, p.226, available at : https://op.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/5b0cfa83-63f3-11e8-ab9c-01aa75ed71a1.

7- Viktor Mayer-Schonberger, Delete: The Virtue of Forgetting in the Digital Age (Princeton: Princeton University Press: 2009).

8- Thea Kunz, The Right to be forgotten and individual privacy in the digital age, spring 2018, p.16, available at :

https://pdfs.semanticscholar.org/2275/ec6eb970c32f5a2ccfb72dd6fe0c2aacd867.pdf126-

9- Jenna Lindqvist, personal data protection on the internet of things an eu perspective, 2018, available at:

https://helda.helsinki.fi/bitstream/handle/10138/263707/PERSONAL.pdf?sequence=1&isAllowed=y

10- Zihan Yan, The Right to be Forgotten As a New Challenge of Human Rights: Analysing its Functioning in the Personal Data Protection ,Academic year 2012-2013, p. 32, available at :

https://repository.gchumanrights.org/bitstream/handle/20.5000.11825/654/Yan.pdf?sequence=1&isAllowed=y

Articles :

1- Alan Hope, ' Right to Be Forgotten ' Extends to Newspaper Archives," Flanders Today, May 25, 2016,

http://www.flanderstoday.eu/business/right-be-forgotten-extends-newspaper-archives

2- Albrecht, REGISTER (Jan. 7, 2015, 4:59 PM) (internal quotation marks omitted),

https://www.theregister.com/2015/01/07/right_to_be_forgotten_not_google_call_data_mep_albrecht/?utm_source=dlvr.it&utm_medium=gplus

3- Alex Hern, Lords Describe Right to Be Forgotten as 'Unworkable, Unreasonable, and Wrong,' GUARDIAN (July 30, 2014, 4:56 AM EDT) (internal quotation marks omitted),
https://www.theguardian.com/technology/2014/jul/30/lords-right-to-be-forgotten-ruling-unworkable

4- Alexander Tsesis, Data Subjects' Privacy Rights: Regulation of Personal Data Retention and erasure, University of Colorado Review, Vol 90 – 2019, p. 593, available at :

https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3325973

5- Alexia Bedat, Case Law, Strasburg, Von Hannover v Germany (no 3) – Glossing over privacy, 13 October 2013, available at :

https://inforrm.org/2013/10/13/case-law-strasbourg-von-hannover-v-germany-no-3-glossing-over-privacy-alexia-bedat/

6- Althaf Marsoof, Online Social Networking and the Right to Privacy: The Conflicting Rights of Privacy and Expression, Article *in* International Journal of Law and Information Technology· May 2011, p. 129, available at :

https://www.researchgate.net/publication/220209791_Online_Social_Networking_and_the_Right_to_Privacy_The_Conflicting_Rights_of_Privacy_and_Expression

7- Amy Gesenhues, EU Says Process for Reviewing Right to Be Forgotten Appeals Is Working, SEARCH ENGINE LAND (June 18, 2015, 3:37 PM), http:// https://searchengineland.com/eu-says-process-for-reviewing-right-to-be-forgotten-appeals-is-working-223548

8- Andrés Guadamuz, Developing a Right to be Forgotten, November 2017**.**

https://www.researchgate.net/publication/320985071_Developing_a_Right_to_be_Forgotten

9- Andrés Guadamuz and Melanie Dulong de Rosnay, Memory Hole or Right to Delist?Implications of the Right to be Forgotten on Web Archiving, February 2016, P.9, available at :

https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01399314/document

10- Antoon De Baets (2016) A historian's view on the right to be

11- Aoife White, Google EU Ruling Response Vetted as Complaints Pile Up, Sep 2014, available at :

https://www.bloomberg.com/news/articles/2014-09-18/google-eu-ruling-response-vetted-as-complaints-pile-up

12- Ashley Zeckman, Right to Be Forgotten: Google Refreshes Stats, SEARCH ENGINE WATCH (Oct. 13, 2014).

13- Athalie Matthews, How Italian courts used the right to be forgotten to put an expiry date on news, Tue 20 Sep 2016 09.12 BST,

https://www.theguardian.com/media/2016/sep/20/how-italian-courts-used-the-right-to-be-forgotten-to-put-an-expiry-date-on-news

14- Beata Sobkow, Forget Me, Forget Me Not - Redefining the Boundaries of the Right to Be Forgotten to Address Current Problems and Areas of Criticism, APF 2017, LNCS 10518, pp. 34–51, 2017.

15- BEUC, 'A Comprehensive Approach on Personal Data Protection in the European Union' European Commission's Communication, 2011.

16- Brian Krebs, Court Rules Against Teacher in MySpace 'Drunken Pirate' Case,The Washington Post December 3, 2008; 5:05 PM ET,available at :

http://voices.washingtonpost.com/securityfix/2008/12/court_rules_against_teacher_in.html

17- Colombia: Constitutional Court rules on the "right to be forgotten", Jul 14. 2015, available at :

https://perma.cc/2BA3-MKBU

18- Commission Nationale de l'Informatique et des Libertés, " Right to be forgotten ": the CJEU ruled on the issue'https://www.cnil.fr/en/right-be-forgotten-cjue-ruled-issue

Commission’s consultation on the comprehensive approach to personal

19- Contribution of the Belgian Data Protection Authority to the European

20- Criminal Records (Clean Slate) Act 2004 (NZ), 2004/36, s 7 (Section 7 provides that criminal conviction can be “clean slated” if the appropriate conditions are met).

21- Curtis S, Philipson A (2014) Wikipedia Founder: EU's Right to be Forgotten is 'Deeply Immoral’. The Telegraph. http://www.telegraph.co.uk/technology/wikipedia/11015901/EU-ruling-on-link-removal-deeply-immoral-says-Wikipedia-founder.html.

22- Cynthia O’Donoghue and Kate Brimsted,, House of Lords’ Report on Google “Right to *be Forgotten” Case Concludes that it’s “Bad Law”*, reed smith, technology law dispatch, (Aug. 12, 2014),

https://www.technologylawdispatch.com/2014/08/privacy-data-protection/house-of-lords-report-on-google-right-to-be-forgotten-case-concludes-that-its-bad-law/

23- Daniel Solove, “Speech, Privacy, and Reputation on the Internet” in SaulLevmore & Martha Nussbaum, eds, *The Offensive Internet: Speech, Privacy,and Reputation* (*Cambridge*, Mass: Harvard University Press, 2010) 17 [Solove, “Speech, Privacy”], available at :

https://books.google.com.eg/books?hl=ar&lr=&id=ggFowwApXncC&oi=fnd&pg=PR5&dq=Daniel+Solove,+%E2%80%9CSpeech,+Privacy,+and+Reputation+on+the+Internet%E2%80%9D&ots=55Nyp7ZG30&sig=7zY8_MMAksKtey-NqkSsm1TZ9JQ&redir_esc

24- Danielle Keats Citron, Hate Crimes in Cyberspace Introduction, University of Maryland Francis King Carey School of Law Legal Studies Research Paper No. 2015–11, p.8 ,available at :

http://ssrn.com/abstract=2616790

data protection in the European Union, Brussels 2011.

25- Deleting personal data, Data Protection Act, ICO https://ico.org.uk/media/fororganisations/documents/1475/deleting_personal_data.pdf

26- Dirk Voorhoof, Case Law, Strasbourg: Satakunnan Markkinapörssi Oy and Satamedia Oy v. Finland, No journalism exception for massive exposure of personal taxation data, 6 July 2017, available at :

https://inforrm.org/2017/07/06/case-law-strasbourg-satakunnan-markkinaporssi-oy-and-satamedia-oy-v-finland-no-journalism-exception-for-massive-exposure-of-personal-taxation-data-dirk-voorhoof/

27- E Barendt, 'Balancing freedom of expression and privacy: the jurisprudence of the Strasbourg Court' (2009) 1(1) Journal of Media Law 49.

28- Edward lee, the right to be forgotten v. Free speech, i/s: a journal of law and policy for the information society ,August 26 2015, p. 99, available at :

https://kb.osu.edu/bitstream/handle/1811/80043/ISJLP_V12N1_085.pdf

29- Edward Lee, Recognizing Rights in Real Time: The Role of Google in the EU Rightto Be Forgotten, University of California, Davis [Vol. 49:1017, 2016.

https://lawreview.law.ucdavis.edu/issues/49/3/Articles/49-3_Lee.pdf

30- Emma woollacot, Google Wins Crucial 'Right To Be Forgotten' Case, Sep 24 2019, available at :

https://www.forbes.com/sites/emmawoollacott/2019/09/24/google-wins-crucial-right-to-be-forgotten-case/#54cc3827553c

31- Eric P. Robinson, *Belgian Court Turns "Right to Be Forgotten" Into a Black Hole*, BLOG L. ONLINE (July 19, 2016), available at :https://perma.cc/H8V2-AZPZ

32- Erin Cooper, Following in The European Union's Footsteps: Why The United States Should Adopt its Own"Right To Be Forgotten" Law for Crime Victims, 32 J. Marshall J. Info. Tech. & Privacy L. 185 (2016), p.199, available at :

https://repository.jmls.edu/jitpl/vol32/iss3/3/

33- *EU Court Enshrines "Right to be Forgotten" in Spanish Case Against Google*, REPORTERS WITHOUT BORDERS, (May 14, 2014)

https://rsf.org/en/news/eu-court-enshrines-right-be-forgotten-spanish-case-against-google

34- Eugenia Politou et al., Backups and the right to be forgotten in the GDPR: An uneasy relationship, Computer Law & Security Review: The International Journal of Technology Law and Practice (2018), p.3, available at

https://www.researchgate.net/publication/327639998_Backups_and_the_right_to_be_forgotten_in_the_GDPR_An_uneasy_relationship

35- Eugenia Politou, Efthimios Alepis and Constantinos Patsakis, Forgetting personal data and revoking consent under the GDPR: Challenges and proposed solutions, Journal of Cybersecurity, 2018, 1–20, P. 12, available at :

https://academic.oup.com/cybersecurity/article/4/1/tyy001/4954056

36- Federico Fabbrini and Edoardo Celeste, The Right to be Forgotten in the digital age: Challenges of Data Protection Beyond Borders, Cambridge university press, German Law Journal (2020), 21, p.62, available at : https://www.cambridge.org/core/services/aop-cambridge-core/content/view/3E3E182352F1AD555CBB788E2380E23F/S2071832220000140a.pdf/right_to_be_forgotten_in_the_digital_age_the_challenges_of_data_protection_beyond_borders.pdf

37- Fiona Brimblecombe & Gavin Phillipson, Regaining Digital Privacy? The New "Right to be Forgotten" and Online Expression, (2018) 4 CJCCL, Canadian Journal of Comparitive Law, Privacy, Identity, and Control Emerging Issues in Data protection, p.11, available at : https://www.canlii.org/en/commentary/journals/4/727/

forgotten, International Review of Law, Computers & Technology, 30:1-2, 57-66, DOI:

10.1080/13600869.2015.1125155, p.57, available at :

https://doi.org/10.1080/13600869.2015.1125155

38- Fraser, D.: You'd better forget the right to be forgotten in Canada (Canadian Privacy Law Blog, 28 April 2016) (2016).http://blog.privacylawyer.ca/2016/04/youd-better-forget-rightto-be.html

39- Gabriela Zanfir-Fortuna, Key Findings From the Latest 'Right To Be Forgotten' Cases, sep 27 2019, available at:https://fpf.org/2019/09/27/key-findings-from-the-latest-right-to-be-forgotten-cases/

40- GDPR FAQs, Storage craft 16/7/2018, p.4, available at : https://www.storagecraft.com/sites/default/files/files/2018-08/storagecraft-gdpr-faq.pdf

41- Geoffrey Gomery, " Whose Autonomy Matters? Reconciling the Competing Claims of Privacy and Freedom of Expression", Legal Studies, Vol 27 No 3 September 2007, p.404, available at :

https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/j.1748-121X.2007.00056.x

42- George Crump, Solving the Right to Be Forgotten Problem, October 1 2018, available at :

https://storageswiss.com/2018/10/01/solving-the-right-to-be-forgotten-problem/

43- Giancarlo Frosso, The Oxford Handbook of Online Intermediary Liability, First Edition 2020, p.513, available at : books.google.com.eg › books

44- Giulia Tiberi, The "right to be forgotten" as the right to remove inconvenient journalism? An Italian perspective on the balancing between the right to be forgotten and the freedom of expression, May 2017**.**

https://blogdroiteuropeen.com

45- Google Inc. v. Equustek Solutions Inc., 2017 SCC 34, [2017] 1 S.C.R. 824., Jeff Berryman, Equity in the Age of the Internet: Google Inc. v. Equustek Solutions Inc., 31 Intellectual Property .

46- Google Transparency Report: European Privacy Requests for Search Removals, (report on Dec. 10, 2015)

47- Google win in right to be forgotten case is victory for global freedom of expression, Article 19, September 24 2019, available at :

https://www.article19.org/resources/google-win-in-right-to-be-forgotten-case-is-victory-for-global-freedom-of-expression/

48- Google, 'Removing content from Google'available at : https://support.google.com/legal/troubleshooter/1114905?hl=en

49- Google, "Transparency Report: Search Removals Under European Privacy Law" *Google* (2018), online: Google https://www.google.com/transparencyreport/removals/europeprivacy

50- Gratton, E.: Challenges with the Implementation of a Right to be Forgotten in Canada (Eloïse Gratton, 28 April 2016) (2016). https://www.eloisegratton.com/blog/2016/04/28/challenges-with-the-implementation-of-a-right-to-be-forgotten-in-canada/

51- haya yaish, forget me, forget me not: elements of erasure to determinethe sufficiency of a gdpr article 17 request, journal of law, technology & the internet • volume 10 • issue 1 • 2019.

52- Hugh Tomlinson, Case Law, Spain: A and B v Ediciones El Pais, Newspaper Archive to be Hidden from InternetSearches But No "Re-Writing of History," at; https://inforrm.org/2015/11/19/case-law-spain-a-and-b-v-ediciones-el-pais-newspaper-archive-to-be-hidden-from-internet-searches-but-no-re-writing-of-history-hugh-tomlinson-qc/.

53- Hunton & LLP, French Government Secures "Right to Be Forgotten" on the Internet, 21 October 2010**.**

54- Irish Data Chiefs Get Budget Boost, DECISIONMARKETING (Oct. 14, 2014, 11:39 AM),

https://www.decisionmarketing.co.uk/news/irish-data-chiefs-get-budget-boost.,

55- Italian DPA: the time elapsed since the facts is not the only criterion that counts in an evaluation of the right to be forgotten, 2 October 2017, article available at :

http://www.blogstudiolegalefinocchiaro.it/2017/10/italian-dpa-the-time-elapsed-since-the-facts-is-not-the-only-criterion-that-counts-in-an-evaluation-of-the-right-to-be-forgotten/?lang=en

56- Italian Supreme Court: the right to oblivion to be protected with newspaper archive updates ,23 April 2012, Article published at :

http://www.blogstudiolegalefinocchiaro.it/2012/04/italian-supreme-court-the-right-to-oblivion-to-be-protected-with-newspaper-archive-updates/?lang=en

57- J. Rosen, "Response: The Right to Be Forgotten," *Stanford Law Review*, 2012.
https://www.stanfordlawreview.org/online/privacy-paradox-the-right-to-be-forgotten/

58- Jan Garefelt, GDPR,The right to be forgotten and backups,12 November 2017, available at :

https://www.linkedin.com/pulse/gdpr-right-forgotten-backups-jan-garefelt/

59- Jef Ausloos, The 'Right to be Forgotten' – Worth remembering ?, Forthcoming Computer Law & Security Review (2012), available at :

http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:NTt-2VmASPMJ:www.derechoaleer.org/media/files/olvido/SSRN-id1970392 .pdf+&cd =11&hl= ar&ct= clnk&gl=eg

60- Jeff John Roberts, Google Shows Sites That Get Most 'Right to Be Forgotten' Requests, More Than 500K Pages Removed, FORTUNE (Nov. 24, 2015)

61- Jeffery Rosen, The web means the end of forgetting, The New York Times Magazine, July 21, 2010**.** available at : https://www.nytimes.com/2010/07/25/magazine/25privacy-t2.html

62- Jemima Kiss, Dear Google: open letter from 80 academics on 'right to be forgotten', Full text of the letter demanding more transparency from Google over how it processes 'right to be forgotten' requests, Thu 14 May 2015 09.00 BST, https://www.theguardian.com/technology/2015/may/14/dear-google-open-letter-from-80-academics-on-right-to-be-forgotten

63- Jennifer Baker, Right to Be forgotten? That's Not Google's Call – DataMEP

https://www.theregister.com/2015/01/07/right_to_be_forgotten_not_google_call_data_mep_albrecht/?utm_source=dlvr.it&utm_medium=gplus

64- Jonathan Zittrain, *Is the EU Compelling Google to Become About Me?*, HARVARD BLOGS: THE FUTURE OF THE INTERNET AND HOW TO STOP IT (May 13, 2014),]. http://blogs.harvard.edu/futureoftheinternet/2014/05/13/is-the-eu-compelling-google-to-become-about-me/

JOURNAL 311–326 (2019).

65- *Juan Luis Hernández Conde, 'Can You Be Forgotten in Mexico,' The Tech Law's Den, February 19,* 2016, https://hernandezconde.wordpress.com/2016/02/19/can-you-be-forgotten-in-mexico-what-is-the-right-to-be-forgotten-anyway/

66- Judge Sides With University Against Student-Teacher With 'Drunken Pirate' Photo, DECEMBER 04, 2008, https://www.chronicle.com/article/Judge-Sides-With-University/42066

67- Julia Fioretti, Firms to Face Stiffer Fines for Breaking EU's .

68- Julia Powles, The Case That Won't Be Forgotten Loyola University Chicago Law Journal, [Vol. 47, p.584 ets. https://lawecommons.luc.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2553&context=luclj

69- Julia Powles, Google Says It Acknowledges Some People Want 'Right to Be Forgotten,' GUARDIAN (Feb. 19, 2015, 11:09 EST) (internal quotation marks omitted), https://www.theguardian.com/technology/2015/feb/19/google-acknowledges-some-people-want-right-to-be-forgotten

70- JURE GLOBOCNIK, The Right to Be Forgotten is Taking Shape: CJEU Judgments in GC and Others (C-136/17) and Google v CNIL (C-507/17), GRUR International, 69(4), 2020**,** 380-388, available at :

https://academic.oup.com/grurint/article/69/4/380/5732807

71- Kevin Granville, Facebook and Cambridge Analytica: What You Need to Know as Fallout Widens ,March 19 2018 ,

https://www.nytimes.com/2018/03/19/technology/facebook-cambridge-analytica-explained.html

72- Kovacs E. Downtime and data loss cost enterprises $1.7 trillion per year: EMC, Security Week, https://www.securityweek.com/ downtime-and-data-loss-cost-enterprises-17-trillion-year-emc. December 2, 2014

73- Kulk, S., & Zuiderveen Borgesius, F. (2018). Privacy, Freedom of Expression, and the Right to Be Forgotten in Europe. In E. Selinger, J. Polonetsky, & O. Tene (Eds.), The Cambridge Handbook of Consumer Privacy (pp. 301-320). Cambridge: Cambridge University Press.

74- Laurence Iliff, *Google Wages Free-Speech Fight in Mexico*, WALL ST. J. (May 27, 2015), http://www.wsj.com/articles/google-wages-free-speech-fight-in-mexico-1432723483 [https://perma.cc/9C4M-NN47] (dis-cussing the decision).

75- Lee, D.: Google reinstates 'forgotten' links after pressure (BBC News, 4 July 2014) (2014).

https://www.bbc.com/news/technology-28157607,.

76- Leo Kelion, Google wins landmark right to be forgotten Case, 24 Sep 2019, available at :

https://www.bbc.com/news/technology-49808208

77- Lindsay D. The " right to be forgotten " is not censorship, 2012, available at :

https://www.monash.edu/news/opinions/the-right-to-be-forgotten-is-not-censorship

78- Mary Hanbury, Google has just been told it doesn't have to apply 'right to be forgotten' globally, Sep 24 2019 11:20 AM, available at :

https://www.businessinsider.com/google-wins-case-keeps-right-to-be-forgotten-in-eu-2019-9

79- Mary Samonte, Google v CNIL Case C-507/17: The Territorial Scope of the Right to be Forgotten Under EU Law, 29 October 2019, available at :

https://europeanlawblog.eu/2019/10/29/google-v-cnil-case-c-507-17-the-territorial-scope-of-the-right-to-be-forgotten-under-eu-law/

80- Matt Rosoff, Here's How Dominant Google Is in Europe, BUS. INSIDER (Nov. 29, 2014, 2:38 PM).

81- Melanie Dulong de Rosnay and Andrés Guadamuz, Memory Hole or Right to Delist?Implications of the Right to be Forgotten on Web Archiving, version for February 2016, p.9, available at

https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3107565

82- Michee Smith, Updating our "right to be forgotten" Transparency Report, 26 Feb 2018.

https://www.blog.google/topics/google-europe/updating-our-right-be-forgotten-transparency-report/

83- Monika Zalnieriute, Google LLC v. Commission Nationale de l'Informatique et des Libertés (CNIL), forthcoming AMERICAN JOURNAL OF International Law, Vol.114(2) 2020, available at :

https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3516337

84- Nadège Martin and Nilofar Moini Shabestari, The right to be forgotten: the CJEU sides with Google in two landmark cases, October 9 2019, available at :

https://www.dataprotectionreport.com/2019/10/the-right-to-be-forgotten-the-cjeu-sides-with-google-in-two-landmark-cases

85- Natasha Lomas, Jimmy Wales Blasts Europe's "Right To Be Forgotten" Ruling As A "Terrible Danger, June 7. 2014, available at :

https://techcrunch.com/2014/06/07/wales-on-right-to-be-forgotten/

86- Nicolas Boring, France, Laws on Erasure of online information, The Law Library of Congress, Global Legal Research Center, November 2017**.**

https://www.loc.gov/law/help/erasure-online-info/erasure-online-information.pdf

87- NT1 & NT2 v Google LLC [2018] EWHC 799 (QB) Mr Justice Warby, 13 april 2018, available at :

https://www.judiciary.uk/wp-content/uploads/2018/04/nt1-nt2-v-google-press-summary-180413.pdf

88- NT1 and NT2 v Google Inc: How to seek the delisting of search engine results following the first English decision on the "right to be forgotten" 18.4.2018 , available at : https://www.brettwilson.co.uk/blog/nt1-nt2-v-google-inc-seek-delisting-search-engine-results-following-first-english-decision-right-forgotten/

89- Nuala O'Connor, 'Reforming the U.S. Approach to Data Protection and Privacy' (2018), available at :

https://www.cfr.org/report/reforming-us-approach-data-protection

90- Olivia Solon, How much data did Facebook have on one man? 1, 200 pages of data in 57 categories, 28 December 2012,https://www.wired.co.uk/article/privacy-versus-facebook

91- Oskar J. GstreinMi, The Judgment That Will Be Forgotten,25 sep 2019, https://verfassungsblog.de/the-judgment-that-will-be-forgotten/

92- PA Media point, Businessman wins High Court battle with Google over 'right to be forgotten' for past crime, April 13 2018, available at : https://www.pressgazette.co.uk/businessman-wins-high-court-battle-with-google-over-right-to-be-forgotten-for-past-crime/

93- Paul Chadwick, Should we forget about the 'right to be forgotten'?,5 March 2018.

https://www.theguardian.com/commentisfree/2018/mar/05/right-to-be-forgotten-google-europe-ecj-data-spain

94- Peguera, M.: In the aftermath of Google Spain: how the "right to be forgotten" is being shaped in Spain by courts and the Data Protection Authority. IJLIT 23, 325 (2015).

95- Peter Fleischer, *Foggy Thinking About the Right to Oblivion*,March 9 2011, available at :

http://peterfleischer.blogspot.com/2011/03/foggy-thinking-about-right-to-oblivion.html

96- Peter Fleischer, Google's Global Privacy Counsel, at the Privacy & Innovation Conference at Hong Kong University, 8 June 2015,

<www.lawtech.hk/pni/?page_id=11.

97- Press Release Concerning the Judgment on N.B.B. on the Right to Be Forgotten available official site of the constitutional court of the republic of turkey http://www.constitutionalcourt.gov.tr/inlinepages/press/PressReleasesofJudgments/detail/50.html

98- Press Release No. 83/2019 of 27 November 2019 Order of 6 November 2019 - 1 BvR 16/13 - Right to be forgotten, available at :

https://www.bundesverfassungsgericht.de/SharedDocs/Pressemitteilungen/EN/2019/bvg19-083.html

99- Press Release No. 84/2019 of 27 November 2019 available at :

https://www.bundesverfassungsgericht.de/SharedDocs/Pressemitteilungen/EN/2019/bvg19-084.html

PRIVACY...? (Mar. 9, 2011),

http://peterfleischer.blogspot.com/2011/03/foggy-thinking-about-right-to-oblivion.html

100- Probative force of the SMS and the right to be forgotten: new rulings from the Italian Court of Cassation, 1 September 2019, Article published at :

http://www.blogstudiolegalefinocchiaro.it/2019/09/probative-force-of-the-sms-and-the-right-to-be-forgotten-new-rulings-from-the-italian-court-of-cassation/?lang=en

101- Requests to Remove Content Due to Copyright, GOOGLE, https://transparencyreport.google.com/copyright/overview

102- Robert c. Post, data privacy and dignitary privacy: *google spain*, the right to be forgotten, and the construction of the public sphere, *duke law journal* [vol. 67:981, 2018 .

103- Rolf H.Weber, The Right to Be Forgotten More Than a Pandora's Box 2011**.** https://www.jipitec.eu/issues/jipitec-2-2-2011/3084,

104- Saba, Petition to remove name from judgment affecting reputation of person allowed, court recognises 'Right to be Forgotten', February 7, 2017, available at :

https://www.scconline.com/blog/post/2017/02/07/petition-to-remove-name-from-judgment-affecting-reputation-of-person-allowed-court-recognises-right-to-be-forgotten/

105- Sam Schechner, Google Starts Removing Search Results Under Europe's "Rightto Be Forgotten," WALL ST. J. (June 26, 2014, 3:28 PM ET),

https://www.wsj.com/articles/google-starts-removing-search-results-under-europes-right-to-be-forgotten-1403774023

106- Sebastian Schweda, Germany, Hamburg Court of Appeal Obliges Press Archive Operator to Prevent Name Search in Archived Articles, 1 EUR. DATA PROT. L. REV. 299, 300 (2015).

107- Sebastion A (2015) The Online Right to be Forgotten in the European Justice Evolution. International Journal of Management, Knowledge and Learning 4(1):59-68 .

108- Serena Wong, Google v. CNIL: EU Rules that Right to be Forgotten Does Not Apply Globally,October 17 2019 ,available at : https://jolt.law.harvard.edu/digest/google-v-cnil-eu-rules-that-right-to-be-forgotten-does-not-apply-globally

109- Solove DJ. The Future of Reputation: Gossip, Rumor, and Privacy on the Internet. Yale University Press, 2007. https://scholarship.law.gwu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2500&context=faculty_publications

110- Sophie Curtis, EU 'Right to Be Forgotten': One Year On, TELEGRAPH (May13, 2015, 6:00 AM BST), https://www.telegraph.co.uk/technology/google/11599909/EU-right-to-be-forgotten-one-year-on.html

111- Spain: AEPD fines Mymoviles Europea €1,500 for GDPR violation, 19 February 2020, available at :

https://www.dataguidance.com/news/spain-aepd-fines-mymoviles-europea-%E2%82%AC1500-gdpr-violation

112- Sri Vasunathan v. The Registrar General, W.P. No. 62038/2016 (Kar. Jan. 23, 2017), 2-4 (India), p.223 ets

113- Stephanie Bodoni, *EU Privacy Rules Said to be Extended to Google U.S. Site*, BLOOMBERG (Nov. 25, 2014), https://www.bloomberg.com/news/articles/2014-11-26/google-com-said-to-face-eu-right-to-be-forgotten-rules

114- Steve Lohr, The Google Formula for Success, N.Y. TIMES: BITS (Sept. 28, 2014, 9:00 AM), https://bits.blogs.nytimes.com/2014/09/28/the-google-formula-for-success/

115- Teacher sacked for posting picture of herself holding glass of wine and mug of beer on Facebook,7 february 2011 , available at: https://www.dailymail.co.uk/news/article-1354515/Teacher-sacked-posting-picture-holding-glass-wine-mug.

116- The " Right to be Forgotten ": Remembering Freedom of Expression, ARTICLE 19, 2016, P.15, available at : https://www.article19.org/data/files/The_right_to_be_forgotten_A5_EHH_HYPERLINKS.pdf

117- The right to be forgotten denied for information concerning serious crimes, 15 July 2016, available at : http://www.blogstudiolegalefinocchiaro.it/2016/07/the-right-to-be-forgotten-denied-for-information-concerning-serious-crimes/?lang=en

118- Trillmich, P., Hickman, T.: UK ICO recommends personal liability of directors for breaches of data protection law (Lexology, 27 October 2016) (2016).

https://www.whitecase.com/publications/alert/uk-ico-recommends-personal-liability-directors-breaches-data-protection-law

119- Van Alsenoy, B., Kuczerawy, A., Ausloos, J.: Search engines after Google Spain: internet@liberty or privacy@peril? KU Leuven Interdisciplinary Centre for Law & ICT, available at :

https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2321494

120- Veronika Szeghalmi, Difficulties Regarding the Right to Be Forgotten in the Case Law of the Strasbourg Court, *Athens Journal of Law - Volume 4, Issue 3*, July 2018. https://www.athensjournals.gr/law/2018-4-3-4-Szeghalmi.pdf

121- Yonca Çelebi and Gökçe İzgi, Turkey: Turkish Court Accepts Right To Be Forgotten In Digital And Non-Digital Environments, 21 January 2016, available at **:**

https://www.mondaq.com/turkey/privacy-protection/460218/turkish-court-accepts-right-to-be-forgotten-in-digital-and-non-digital-environments

Cases &Decisions of Data Protection Authorities :

- Italian DPA, Decision 31 March 2016, doc. web n. 4988654.
- AEPD - E/00378/2020.
- AEPD - Nº: TD/00005/2020.
- Axel Springer AG v Germany App no 39954/08 (ECtHR 7 February 2012).
- BVerfG - 1 BvR 16/13, 6 November 2019.
- Campbell v MGN Limited Ltd, 6MAY 2004.
- Case 1 BvR 16 /13, 6 November 2019.
- Case 364/2014 Don Domingo v Google Spain, SL (Barcelona Court of Appeals, 17 July 2014).

- Case 7 U 29/12, Jul 7, 2015, Communications Consultant v. Süddeutsche Zeitung.
- Case N° C.15.0052.F P.H. v. O.G April 29, 2016, S.T.S., Oct. 15, 2015 (J.T.S. No. 545/2015) (Spain)
- Case N° C.15.0052.F, April 29, 2016 .
- Case of,VON HANNOVER v. GERMANY (No. 3) - 8772/10 - Chamber Judgment (French Text) [2013] ECHR 835 (19 September 2013).
- Case of GC, AF, BH, ED v CNIL ,No C-136/17, JUDGMENT OF THE COURT (Grand Chamber) 24 September 2019 .
- Case of, Camera di Commercio, Industria, Artigianato e Agricoltura di Lecce v. Salvatore Manni (no C -398/15), March 9 ,2017
- Case of, M.L &WW v Germany ,(Application Nos 60798/10 and 65599/10)ECHR 237 (2018)28 .6.2018\
- Case of , MT v. OY, HTG, MA & A. Ltd , Application no 2014/56 E and 2015/1679 K.
- CASE OF LILLO-STENBERG AND SÆTHER v. NORWAY, (Application no. 13258/09).
- Case of N.B.B, Application 2013/5653.
- Case of Niemietz v Gemany (application no 13710/88) , 16 December 1992.
- Case of Peck v united kingdom (application no 44647/98), 28 1 2003.
- CASE OF VON HANNOVER v. GERMANY, (Application no. 59320/00), STRASBOURG, 24 june 2004.

- Case of X v PrimaDanoi , case no 13161 , November 11 , 2015 (supreme court of final appeal).
- CASE OF VON HANNOVER v. GERMANY (No. 2), (Applications nos. 40660/08 and 60641/08),7 February 2012.
- Case PPD.0094/14, Anonymous Applicant v. Google Mexico July 26, 2015.
- CE - N° 391000 et al. 6 Decembre 2019.
- CE , N° 399922, 13 mars 2020.
- Couderc and Hachette Filipacchi Associés v. France, (Application no. 40454/07),10 November 2015
- Court of Rome, First Division, 3 December 2015, no. 23771.
- Douglas -v- Hello! Limited & Others, Case No: A3/2004/0147,A3/2004/0148 & A3/2004/0330 PTA.
- DSB - DSB-D122.970/0004-DSB/2019 .
- General Assembly of Civil Chambers, 2014/4-56 E., 2015/1679 K. dated 17 June 2015.
- Google Inc. v. Equustek Solutions Inc 2017 .
- Google Spain SL and Google Inc. v Agencia Española de Protección de Datos (AEPD) and Mario Costeja González, Judgment of the Court (Grand Chamber), 13 May 2014.
- Halford v United Kingdom, No 20605/92, [1997] 24 EHRR 523.
- Italian DPA, Decision 10 July 2014, no. 3283078; Decision 20 February 2015 .
- Italian Privacy Authority, 8.4.2009, No. 1617673; 11-19.12.08, No. 1583152; 24.1.2013, No. 2286820.
- Italian Supreme Court of Cassation, Decision 24 June 2016, no. 13161.

- Italian Supreme Court, case No. 3769/1985.
- Italian Supreme Court, Case No. 5525/2012 .
- Italian Supreme Court, Third Civil Division, judgement no. 5525 of 2012.
- JUDGMENT OF THE COURT (Grand Chamber) 24 September 2019, In Case C-507/17 .
- JUDGMENT OF THE COURT (Third Chamber) 3 October 2019, Case C-18/18, Eva Glawischnig-Piesczek v Facebook Ireland Limited,
- Manni v. Camera di Commercio Lecce, (case no 19761/2017), August 9 2017.
- Maximillian Schrems v Data Protection Commissioner, JUDGMENT OF THE COURT (Grand Chamber) 6 October 2015, In Case C-362/14 .
- NAIH - NAIH/2020/32/4 ,Official decision (in HU) .
- NT1 & (2) NT2 v Google LLC, [2018] EWHC 799 (QB; [2018] EMLR 18; [2018] HRLR 13, 13 Apr 2018 .
- OLG Cologne - 15 U 126/19, 14 11 2019 .
- Peck v United Kingdom, No 44647/98, [2003] I ECHR 123 [Peck] .
- Pfeifer v Austria (application no 12556/03) 15 November 2007 .
- PG and JH v United Kingdom, No 44787/98, [2001] IX ECHR 195[PG].
- Rb. Amsterdam - C/13/663563 / HA RK 19-97, 23 12 2019
- Rb. Noord-Nederland - C/18/190912/HA RK 19-19 ,12-12-2019 .
- Rb. Oost-Brabant - 19/1169, 20-4-2020

- Satakunnan Markkinapörssi Oy And Satamedia Oy v Finland App no 931/13 (ECtHR) 21 July 2015 .
- Sri Vasunathan v. The Registrar General, W.P. No. 62038/2016 (Kar. Jan. 23, 2017), 2-4 (India),
- T-277/15 ,2015 Constitutional Court of Colombia
- UODO - ZSPR.421.7.2019
- Węgrzynowski and Smolczewski v Poland App no 33846/07 (ECtHR16 July 2013)
- Z v. Finland (9/1996/627/811) 25 February 1997

Regulations, Directives, Codes, Laws :

- DIRECTIVE 95/46/EC OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL of 24 October 1995 on the protection of individuals with regard to the processing of personal data and on the free movement of such, Official Journal of the European Communities23 . 11. 95No L 281/31,

  https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?Uri = CELEX:31995L0046&from=en

- Regulation (EU) 2016/679 of the European Parliament and of the Council of 27 April 2016 on the protection of natural persons with regard to the processing of personal data and on the free movement of such data, and repealing Directive 95/46/EC (General Data Protection Regulation, available at :

  https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/? Uri = CELEX:32016R0679&from=EN

- Loi n° 78-17 du 6 janvier 1978 relative à l'informatique, aux fichiers et aux libertés,publié sur le site : https://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/ELECTRONIC/68039/77813/F938852590/FRA-68039.pdf

- Italian Personal Data Protection Code Legislative Decree no. 196 of 30 June 2003, available at :

  https://www.unodc.org/res/cld/document/ita/2003/personal-data-protection-code_html/Italian_Personal_Data_ Protection _Code_-_Legislative_Decree_no_196_2003.pdf

- DIRECTIVE (EU) 2015/1535 OF THE EUROPEAN PARLIAMENT AND OF THE COUNCIL of 9 September 2015 laying down a procedure for the provision of information in the field of technical regulations and of rules on Information Society services (codification), Official Journal of the European Union, 17.9.2015, available at :

  https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri = CELEX:32015L1535&from=EN

- Reglamento de la Ley Federal de Protección de Datos Personales en Posesión de los Particulares (Regulations of the Federal Law on the Protection of Personal Data in Held by Private Parties) [RLFPDPPP], Art. 22, 28, Diario Oficial de la Federación [DOF] 21-12-2011 (Mex.).